

34
77



34

Комментарий (Хашийа)

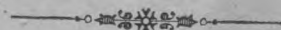
к грамматическому трактату ал-Джами,
автор Хаджи 'Абдаллах б.Салих б Ис-
ма'ил (Махрамафанди). Часть 2.

(Константинополь). Изд. Яхья-афанди,
1308/1890-91 г., 512 стр. (В коло-

фоне - дата окончания сочинения:

1237/1821-22 г.)

— الجزء الثاني من حاشية محرم افندی —



معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولنشد



مکتب صنایع مطبعه سنده طبع اولنشد

۱۳۰۸

الجزء الثاني
من حاشية
محرم افندی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل
النحرير الشهير محرم افندی عامله الله تعالى بلطفه الخفي حاشية مفيدة لعاني شرح * ولانا الجاني
قدس سره العالی علی کافیة ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور في باب البذل
(وان اختلفا فهو ما فهمتا متحدان ذاتا) يعني وان اختلف مدلول البذل ومدلول المبدل منه في بذل
الكل في نحو قوله جاءني زيد اخو لي لكون الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو
مدلول اخو لي فلما راد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح
ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالی المنسوب الى خالد بن زيد ابی ايوب الانصاري رضي عنه
الباري ان يتم ما نقص من هذه الحاشية بمهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو ممن نظروا طالع من
الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام
هذا الشأن الخطير * والله على كل شيء قدير * قال الشناقلة عن الشيخ الرضي (قال الش رضى)
اي في شرح الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) اي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي)
اي بحيث تبين المغيرة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف
البيان) اي شيئاً وتابعا من التوابع (الابدل الكل) واستدل عليه بان سيدي به لم يذكر عطف البيان
بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعني سيدي به ومن البذل ايضا
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تمة كلام الشيخ المذكور يعني
والتوجيه الذي قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فاجواب (من ان الفرق بينهما) اي بين بدل الكل
وبين عطف البيان (ان البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه

الحثية يعنى في كونه مقصودا من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى حى لبيان متبوعه
لا لكونه مقصودا من النسبة (و البيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون
المقصود) اى من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع لالمبين التابع
(فالجواب) اى عن قولهم هذا في بيان الفرق (انا لانهم المقصود في بدل الكل) اى مثل جاءنى
اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا في سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر
القصد في الثانى فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا) بدل (الغلط)
اى فانهم ان المق في غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا في بيان الفرق ادعاء انحصار
القصد في الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار في غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى
ذكر الشيخ ارضى فانه اذا لم ينحصر المق في الثانى و جاز ان يكون المتبوع داخلا في كونه مقصودا
لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما يحتمل ان يكون المتبوع مقصودا ثم
نقل الش من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال بعض المحققين في جوابه) اى فى الجواب
عن المذكور (الظاهر) اى اراجع (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل
هو المق بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع فى البدل (ليس مقصودا
بالنسبة اصلا) اى لا اصاله ولا تبعاعا فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع
البدل (ليس مقصودا اصليا) اى اوليا ولا منافاة في ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى
(والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيدان قصدت) اى انت (فيه) اى
فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى) اى بلفظ زيد (تتملة)
اى لفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موصوفا لصاحب المراد
ومبين لان الاخ الجائى هو الاخ الذى يسمى زيد لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى
قصدت ذلك فاللفظ الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكور التوضيح (وان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى) اى الى زيد قصد اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المق
وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة فى الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب
تكرره ذكره بعنوانين (فالثانى بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وح) اى وحين اذ قصده التوطئة لا
الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصاله هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثانى) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ
(اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله
(بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملازمة) مبتدأ
مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملازمة اى المراد بالملازمة ما تقع بينهما
ملازمة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجالا)
لكونه سببا للانتظار الى المق (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبني زيد بنسبة
الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمعلق

بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي تتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبتته الى صفة من صفاته اجالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلية في الذات واما ما تكون غير داخلية فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حجارة وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في صحتها) اي في صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اي اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اي فيكون لفظ حجارة وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابس المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (اي تكون تلك الملابس) للاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اي ملابس تكون (بغير كون البديل كل المبدل منه وجزأه) اي وبغير كون البديل جزء المبدل منه واحترزه عن الملابس بما ذكر من النوعين اي بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اي في قوله بغيرهما (ما) اي ملابس حاصلة (اذا كان المبدل منه جزء من البديل) اي بعكس النوع الثاني وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابدال منه) اي ابدال هذا النوع منه اي من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابس) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابس بغير العينية وبغير كون البديل جزء من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلنكه) فان المبدل منه وهو القمر جزء من البديل وهو فلنكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف في ادخال هذا النوع في انواع البديل فقال بعضهم ان هذا النوع لانم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لانم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركب في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعني وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الش رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلنكه بل هو مركب فيه مناقشة في المثال) وليست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالمثلي لا يلزم منه عدم جواز المثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اي في هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التي هي جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البديل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البديل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خاصا) اي غير داخل في بدل الاشتمال (ولم يسم بدل الكل من البعض) اي ولم يذكروا قسما مستقلا غير داخل في الاقسام المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح العجوداني في هذا المقام ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبداى مستقل بانخراج مثل هذا

النقض حيث قال في المفتاح ووجه الحصر عندي هو اننا نقول البديل اما ان يكون عين المبدل منه
او لا يكون فان كان فهو بديل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو
بديل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بديل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد بديل
الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسمان خامسا اهمله النحويون وهو بديل الكل
من البعض كنحو نظرت الى القمر فلذلك وهذا كله لفظ المفتاح الذي نقله ذلك الشارح (بل قيل
لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسميا خامسا لعدم وقوعه
(في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) اى ليست بشهواهد يستشهد بها على وضع القواعد
وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترتي في النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر
هذا النوع باسمه بقوله (والرابع) اى من انواع البديل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (اى بديل الغلط)
وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة
عن بديل الغلط الذى هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب
لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد بينهما
فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بديل الغلط هو اللفظ الذى يوجد (بان تقصد انت) اى بسبب
قصدك (اليه) (اى الى البديل) هذا تفسير للضمير المجرور العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان تقصد
بمنزلة الجنس لحد بديل الغلط لكونه شاملا لالابدال الثلاثة لانهم ايضا يقصد اليها اخرجه الش
بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البديل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت
يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البديل والمبدل منه كالكلية والبعضية
وغيرهما بخلاف القصد فى بديل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير
معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البديل بعد غلطك
بسبب من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول
الش (اى بغير البديل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم
شرع المص بعد تقسيم البديل الى الانواع الاربعة فى بيان مسائله واحكامه التى تجوز وما لا
تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (اى البديل
والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببديل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير
وقوله (معرقتين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع
المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبديل الكل لان مدلول اخاك
المعرف بالاضافة مدلول زيدا المعرف بالتعريف وانما مثل الش بهذا لكون بديل الكل
اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كاذكرنا واما مثال بديل البعض
فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ومن بديل الغلط
جاءني زيد حماره (ونكرتين) اى ويكونان نكرتين مثاله من بديل الكل (نحو جاءني رجل
غلامك) ومن بديل البعض اعجبني رجل رأس له ومن بديل الاشتمال نحو اعجبني رجل علم له

(ومختلفين) اى ويكونان مختلفين في التعريف والتكثير يعنى في كون احدهما معرفة وكون
 الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناسية ناصية كاذبة) وقوله مختلفين
 شامل لصورتين احديهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور وثانيتهما
 بالعكس ومثاله ما ذكره الش بقوله (وجاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص
 بالقسم الاول من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر
 تحته وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الش حيث
 فسره قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للاشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون
 كان بمعنى وجد وقوله نكرة بارفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنعت)
 تفسير الش له بقوله (اى نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالنعت
 عوض عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظو واجب والجملة الاسمية
 جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعنى
 انما وجب توصيفه لثلا يكون البديل الذى هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود
 الذى هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه
 والبديل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا
 خلاف المرضى لزوم نقصان المقصود وكل غير المقصود (فاتوا) اى اوردا صاحب اللغة (فيه)
 اى في مثل هذا البديل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (لتكون) ذلك الايراد (كالمجاور لما) اى
 للنقص الذى (فيه) اى في البديل حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما
 وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التى هى انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية ليكون
 شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناسية) وهو المبدل منه المعرفة (ناصية) وهو البديل النكرة
 (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان)
 اى المبدل منه والبديل من اى بدل كان (ظاهرين) اى اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاءني زيد
 اخوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والمثله من غيره ظاهرة (ومضميرين) اى ويجوز ان يكون
 المبدل منه والبديل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكملين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما
 ضميرين (نحو ازيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بدل من ضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم
 واما مثل الش بالغائبين لما سيجي من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اى ويجوز ان يكونا
 مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والآخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احديهما كون المبدل منه
 ضميرا والبديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) ثانيتهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضربت زيدا
 اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذى هو الاسم الظاهر ثم شرع في مسألة
 غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل) (من الكل) يعنى لا يجوز ان يكون
 الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اى لا يجوز ان
 يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا

من ضمير الغائب في ضربه بدل الكل وهو جائز ثم شرع الش في دليل عدم جواز الابدال
 من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى) في المعرفة (واخص دلالة
 من الظاهر) اي من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة فتقوله اخص دلالة عطف تفسير
 لقوله اقوى لان القوة المعبرة في باب التعريف بحسب الاختصية وما هو اخص فهو اقوى واذا
 كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اي ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منها) اي من المضمير المتكلم
 والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذي هو البديل (انقص) لضعفه
 في التعريف (من غير المقصود) الذي هو البديل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما
 واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل ما يكون
 مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف الذي
 بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بمخلاف بدل البعض والاشتمال
 والغلط) فان البديل في هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما
 بينه الشارح بقوله (فان امانع فيها) اي الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب
 (مفقود) اي غير موجود (اذ) اي لانه (ليس مدلول الثاني فيها) اي في هذه الثلاثة (مدلول
 الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها في
 الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اي فيحوز ان يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل
 من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتني نصفي) فنصفني بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في
 اشتريتني وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (عجبتني علمك) فان علمك مرفوع
 لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (وعجبتك على) فان على مرفوع محلا في هذا المثال بدل
 الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتكم الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير
 المخاطب في ضربتكم (وضربتني الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم
 (عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اي هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة
 والعطف والبذل والتأكيده لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان
 فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة
 على معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى
 فيه او لا ولذا (احترز) اي المصنف (به) اي بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البذل والتأكيده
 والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت في التعريف واراد المعرف اخراج هذه
 الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعني تابع غير
 صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) المصنف (به) اي بقوله يوضح
 متبوعه (عن البذل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اي احترز عن العطف
 (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيده) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه
 ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح

منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان او ضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغي) في عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضا لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفرد) اى لم يحصل من التابع على الانفرد او من المتبوع على الانفرد او اذا لم يلزم الا وضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (او ضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فاو بحفص) اى الذى يكون فاعلا لا قسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا بوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفرد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الانفرد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته باحفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشأن (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من الدبر وهو علة فى البعير فسرره العصام بقوله ريش يثبت وهى على وزن جراء صفة لناقة (محفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها الاغر (نقباء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطى ناقة قوية توصلى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (والله ما نقبت الناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت (ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب ما يوسا (فحمل بعيره) اى حل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى خلف بعيره) * اقسام بالله ابو حفص عمر * مامسها من نقب ولا دبر * وقوله مامسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان فجر) * وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا من الكبراء فيكون فاجرا به واعلم انه ليس فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدالته وشقيقته لا يحلف كاذبا ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) فى مكان يسمع مقالته (فجعل) اى فشرع عمر (اذا قال) الاعرابى (اغفر له اللهم ان كان فجر) اى فى وقت قوله هذا (قال)

عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرهه لاهتمامه اى اللهم صدق الاعرابى يعنى تقبل
اعتذاره من طرفى وهذا بناء على كمال تقواه وتزهده ثم نزل من اعلى الوادى الى مكان الاعرابى
(حتى التقيا) اى التقى عمرو والاعرابى (فاخذ) عمر (بيده) اى بيد الاعرابى لتلطفا به (فقال) (عمر
رضى الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه) (ضع) امر من وضع (عن راحلتك)
اى انزل ما عليها الحمل (فوضع) اى الاعرابى امثالا لامره (فاذا هى نقبة) اى الناقة ناقة
نقباء (عجفاء) على ما خبره (فحمله على بعيره) اى فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا
(وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظى بين تركيب يجوز فيه كون
الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اى فصل عطف البيان
ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البديل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسير
الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة فى
اضافة الفصل الى الضمير اى فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ
فائدة فسر به بقوله اى من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى
الذى يجوز فى عطف البيان لا يجوز فى البديل وقول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله
مبتدأ وخبره فى مثل انا بن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع (فى مثل) انا بن التارك البكرى
بشر* ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجرح (ان جعل عطف بيان للبكرى)
اى الذى جعل مضافا اليه التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وهذا حكمه اللفظى
الذى يجوز فى عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اى ان
جعل لفظا بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يحجز) اى لم يحز كونه بدلا وهذا حكمه
اللفظى الذى لا يجوز فى البديل لان جواز اقامة البديل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل
تركيب يجوز فيه اقامته مقامه جائز وكل تركيب لا يجوز هذا المبحز كما بينه الشارح بقوله (لان
البديل) اى انما لم يحز ان يكون بدلا لان البديل يكون (فى حكم تكرير العامل) وهو لفظا التارك ههنا
(فيكون التقدير) اى تقدير البديل مقام المبدل منه (انا بن التارك بشر وهو) اى تركيب التارك
بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى فى بحث الاضافة وقوله (فى الضارب زيد) بدل من قوله فيما
سبق اى ذكرنا فى بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرفا
باللام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط جواز
الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فى كليهما
وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز ثم ان هذا المصراع للسدى اراد اظهار
شجاعته ثم اراد الش ان يذكر مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (واخره) اى آخر
البيت قوله (* عليه الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر
وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا
المعنيان اراد الش ان يذنبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من المعنيين فبين او لا على تقدير كونه من

الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثانياً مفعولى التارك) بمعنى على تقدير كون التارك
بمعنى المصير اى بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبر امقدمات الطير
مبتدأ مؤخرًا والجملة منصوبة المحل على انها مفعول ثانٍ له والمعنى انا بن الرجل الذى هو جاعل
البكرى عليه الطير «هذا» اى هذا الاعراب وهو كونه مفعولاً ثانياً (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ
التارك (بمعنى المصير والا) اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوداع
(فهو) اى فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا يحتمل
وجهين احدهما ان يكون عليه ظرف مستقر حالاً والطيور بالرفع فاعل له والاخر ان يكون عليه
خبر امقدمات الطير مبتدأ مؤخرًا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقطع على ضعف نحو كلمته فودالى
فى والى الوجهين اشار بقوله (وقوله ترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو
الانتظار واصله ترقب بتائين خذفت احدهما وهى (حال من الطيران كان) لفظ الطير مرفوعاً
حال كونه (فاعلاً لعليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا بن الرجل الذى ترك البكرى والحال ان
عليه الطير مترقياً ثم اشار الى الاعراب على الوجه الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ
فهو) اى تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق
المحذوف فكان فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) اى وقوله وقوعاً (جمع واقع) كالشهود جمع
شاهد (حال من فاعل ترقبه اى) الطيور مترقية حال كونها فى الترقب (واقعة حوله) اى حول
البكرى (مترقية) ومنتظرة (لازهاق) اى لاجراج (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق)
اى علامة حياة (فان الطير لا ترقبه) توجيه ودليل لتعبير بالتربق والانتظار لانه لو كان
ميتاً لوقع عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار
شجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبناء كشله حتى لم يقدر واعلى
التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه ان له فرقا معنوايا ايضا اراد
الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين عطف البيان والبذل (فقدتين) اى ظهر
(فيما سبق) اى فى تعريفهما بان البذل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد
الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا بن التارك البكرى وبين عطف البيان
الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا بن التارك البكرى بشر كل ما) اى
كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظا بشر من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام (للعرف باللام)
كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام)
ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام
الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا
يجوز ان يكون بلامه وهذا البيان لمراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبة حيث خصص الفرق
بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراده هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر
يريد به ما هو مثله فى تلك الهيئة ثم اراد الشانين ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعلم

من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا بنى التارك الخ
 (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعلم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل
 زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعلم اى المراد فى مثل * انا بنى
 التارك البكرى بشر* كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف
 بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف
 بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا
 يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره او لا فاذا اريد به هذا (فتناول) اى
 فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة
 (فانك تقول يا غلام زيدو زيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه
 نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان
 يجوز ان يكون بالرفع جلا على لفظه وبالنصب جلا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما
 قال (بالتنوين مرفوعا جلا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا جلا على المحل) اى على محل
 المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان)
 وهو حكم عطف البيان حيث قال المص فى بحث المنادى وتوابع المنادى مبنى المفردة من التأكيد
 والصفة وعطف البيان الخ ترفع جلا على لفظه وتنصب جلا على محله هذا حكم كونه
 عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب
 (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم
 المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا البدل والمعطوف
 غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى
 تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المص لم يقل نحو
 انا بنى التارك بل قال فى مثل انا بنى التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى هذا التركيب
 ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى
 توجيه مراده الى التعميم (افيد) اى اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثانى شامل الى
 صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فصره الش
 بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح)
 لاحد (الامن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا وحر فاحتج
 لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الامن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه
 لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمق من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية
 المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لوم يعرفها) اى لوم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان)
 اى هذا الحد (تعريف المبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت
 ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف

(ذكر في حد المبنى) أي في حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الأصل
فقلوه وهذا الحد الخ جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله أي الاسم المبنى تقديره أن
هذا التعريف باطل لأنه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشيء بالمجهول وهذا لا يصح
فأجاب بأنه لا نسلم أنه تعريف الشيء بالمجهول لأنه تعريف بالنسبة إلى من يعرف المبنى المطلق
(ما ناسب) (أي اسم ناسب) فقلوه اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب
فصل يخرج المعرب لأنه لم يناسب فقريته تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام
وهو ذكر مبنى الأصل بعده (مبنى الأصل) وهو مفعول ناسب فإضافة المبنى إلى الأصل إما
بيانية والتقدير المبنى الذي هو الأصل كما هو مرضى الشارح أو إضافة لامية كما هو مرضى
عصام الدين لأنه رد كلام الشارح فيما قبل بأن الإضافة البيانية إنما تصح إذا كان بين المضاف
والمضاف إليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لأن المبنى أعم مطلقاً من الأصل فيكون من قبيل
إضافة الأعم المطلق إلى الأخص المطلق وهو الإضافة اللامية كيوم الأحد ورد بان هذا الشرط
أنما هو في الإضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لأنه إضافة بيانية لقوية ويمكن رده
بأننا لا نسلم أن بينهما عموماً مطلقاً وإنما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالأصل وليس
كذلك بل يجوز أن يراد به المبنى المطلق فينبغي أن يكون المبنى أصلاً وغير أصل والأصل أيضاً يكون
مبنىاً وغير مبنى (وهو) أي المبنى الأصل (الحرف) بجميع أقسامه (والفعل الماضي) بجميع صيغه
(والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب) وهو قوله
فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل (وهذه المناسبة) حيث فسر الشئ قوله لم يشبه بقوله
لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو أنه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى
لأن المنفي في تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت في تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فأجاب
بأن المراد بالمشابهة المنفية الخ وإنما فسر المشابهة المنفية في تعريف المعرب لأن المشابهة هي المشاركة
في الكيف والمناسبة أعم منه مطلقاً فهو المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الأخص المطلق
ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الأعم المطلق وعين الأخص عام من وجه من عين الأعم
المطلق فيلزم أن يكون بعض المعرب مبنىاً وبعض المبنى معرباً وهو باطل لأنه مستلزم لبطلان
التعريفين طرداً وعكساً وإما إذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباين كلي فلا محذور ثم نقل
الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل وأثبت به وجه تفسير المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا
أورده على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) أي المناسبة المذكورة
في تعريف المبنى (بأنها) أي مناسبة الاسم المبنى لمبنى الأصل من الأمور الثلاثة (أما) حاصلة (بتضمن
الاسم) أي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى الأصل) فيصدق عليه أنه ناسب مبنى
الأصل (مثل أين فانه) أي فإن أين اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لأن أين مركب من
الظرف والاستفهام فلا استفهام جزؤ معناه فيكون متضمناً معنى همزة الاستفهام التي هي مبنى
الأصل لكونها حرفاً تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (أو شبهه) عطف

على قوله بضمن اى المناسبة اما يشبه الاسم المبني (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من
الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف
فى الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (او الصفة) عطف على
قوله الى الصلة كما ان الموصوف من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين معناه نحو مررت بمن
هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرهما) اى او يحتاج الى غير الصلة والصفة
من الاحتياج الى المرجع فى المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بضمن اى
المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء
الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال يتماثلا فى موقع قولهم انزل
يتماثلا نزال امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكسته) اى المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم
المبني (للوواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى
الامر لمكونها بمعنى يافجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (او وقوعه) اى
او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى
الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان
معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بناءه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل
على انه مفعول لادعو ولو قدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف
فى كاف الخطاب وقوله (للمحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف
الاسمى فى كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى
الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك
كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم
واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع
موقع المشابهة لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك)
متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى
مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يؤمئذ) وانما يكون مثالا (فين) اى فى مذهب القارىء
الذى (قرأ) اى قرأ لفظ يؤمئذ (بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب
فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى
الظرف المبني الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ
اليوم مبني على الفتح ومجرور اجملا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى
الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب
باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول
لمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال ((او وقع)) اى المبني ما وقع ((غير مركب)) اى وقع
حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب
منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمركب المثبت فى

تعريف المركب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) أى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم يقع غير مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) أى على طريق (يتحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والفاء تفرعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الرجوع الى الالف واللام الموصول الى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيدو غلام عمرو و غلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لىكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) أى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيدو عمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه قال المبنى على نوعين احدهما ما ناسب مبنى الاصل والثانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكننه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة والنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان أى ولما اعتبر (فيه) أى فى المعرب (امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) نائيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما اتقى) أى الاسم الذى اتقى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) أى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) أى بانتفاء احدا الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما اتقى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب الاضافية المعدودة كاذكروثانها انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكننه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى يجوز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله او غير مركب (ههنا) أى فى تعريف المبنى (لنزع الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المبنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معاً لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم

التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل
ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذي هو المغرب فبقيت في المبنى
الصور الثلاث التي تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه
لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثاني فكما في نحو ضرب هؤلاء
فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب
واما صورة صدق الثاني اعني عدم التركيب وكذب الاول اعني المناسبة كما في التركيب
الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد و غلام عمرو فانه يصدق على القلام انه غير
مركب بتركيب يتحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا
اختيار الشارح لكن قال المحشي عصام الدين انه يمكن ان يجعل او يمنع الجمع بان يكون المراد بقوله
ماناسب انه ماناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا
لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل
مناسبة موجبة للبنائه ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب لبنائه بل سبب بقاء مناسبة لمبنى الاصل
سواء كان مركبا او لا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما تركب المصنف من عكس الترتيب
في تعريف المبنى حيث قدم التركيب في تعريف المغرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه
ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المغرب والمبنى) وقوله
(تقدما وتأخيرا) اما تمير ان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعني اختلف ترتيب ذكرهما
في التعريفين من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة
في تعريف المغرب فيما قال هو المركب الذي لم يشبهه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب
في تعريف المبنى حيث قال ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب او مفعولان مطلقان من
اختلف اى اختلافا تقدما وتأخيرا او قوله (اشارا) مفعول له للاختلاف يعني انما اختلف الترتيب
المذكور لا يثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى)
وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف المغرب وقوله (لشرفه) علة للاثيرا يعنى انما
اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه لا يخفى ان اشارا ان جعل
مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعمل
لان الاختلاف مسند الى الترتيب والا يثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة
والمعنى اراد المصنف اختلافه اثارا ثم شرع المصنف في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال
(والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث
حركات او اخره وسكونها) تصحيح لعمدة ارجاع الضمير الى المبنى لان القاب الذى هو الضمير مثلا
ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القاب ليست بمنحصره في الثلاثة لان
الالف في يازيدان والواو في يازيدون القاب المبنى ايضا لان كلامتهما منادى مبنى على ما رفع به
وهو الالف في الاول والواو في الثانى ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل
لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير رجوع الى المبنى المعروف وهو المبنى العارض الذى

يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات او اخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب للمبنى منحصرة في الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات او اخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص التعبير في المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها في المغرب اذ الظاهر في الاضافة هو تخصيص وقوله (ضم وقح وكسر) خبر المبتدأ وهو القاب وقوله (للمحركات الثلث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذي بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذي بنى على السكون ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب للمبنى) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف (في المغرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضوم والغلام مفتوح وعمرامكسور وكذا في نحو لم يضرب مثله ساكن (وبالعكس) اي ويذكرون انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجرو الجزم في المبنى ولا يخصون احدهما باحد هما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعني لا يذكرون القاب للمبنى في المغرب ولا القاب المغرب في المبنى مع ان المصنف عبر في صدر الكتاب المغرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه رفع الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد اي المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين في هذا) ان الحركات والسكنات البنائية التي هي المعبر عنها (لا يعبر عنها) اي عن الحركات والسكنات (البصريون الابهة بالالقاب) اي لا يعبرون عنها بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يازيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان نجار مثلا مجرور وان من حمزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضوم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اي لا المراد به ان (هذه الالقاب) اي الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اي الا عن الحركات والسكنات (لانهم) اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال) اي المنصف الذي هو على مذهب البصريين (بالضمه رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة التي هي القاب للمبنى ولولم يحز التعبير بهذا في مذهبهم لم يحز التعبير للمصنف بها لكونه ذاها الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب للمبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الرأى في رجل مثلاً مفتوحة والجيم مضومة

مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانها مختصان بآخر الكلمة كما عرف
 في بيان حكمهما حيث قال في المغرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه ان لا يختلف
 آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية
 واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول
 تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث
 تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية
 بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون
 لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه)
 وقوله (اي حكم المبني) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب على بناءه) تفسير للفظ
 الحكم وتفسير الحكم بالاثريلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه
 اذا قيل ان حكم كون فجار مثلا انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر
 لكونه مبينا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المغرب (ان لا يختلف
 آخره) وقوله (اي آخر المبني) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقا) توطئة وتربية لفائدة من التقيد
 حيث قال (بل) (لاختلاف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبني ان لا يختلف آخره اصلا
 سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا الاختلاف
 آخره في بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا القيد
 اي وانما قيد المص عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبني (لا لا يختلف
 العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سككون من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون
 بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت
 بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم
 علة الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهي) وقوله (اي المبني) تفسير للضمير ولما لم
 يطابق هذا الضمير مرجعه ليكون المرجع مذكرا اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اي جعل
 ضمير المبني مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء
 الاشارات والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات) وهذه
 كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ
 الاصوات لانه لمالم يكن مضافا اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على الاسماء الافعال وبالجر
 على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى لي مطابق الاجال بالتفصيل
 قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اي
 لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اي انما يكون
 كذلك وقلنا به لتصدير المص (بحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات
 لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المص في مقام التفصيل
 يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجال عطفه

على الاسماء (وبعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اى ان الشان ان يذكروا وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المص (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كافي امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى الابواب التى ذكرها المص فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلاً لا بد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية و اى مناسبة بينها وبين معنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب) دليل لقوله لا بد الخ اى وانما لم يذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الاصل فى البناء فقط (واذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنية على الحركة) نحو انا و هو لاء (فلا بد عند ذلك) البناء و هو البناء على الحركة (من علة اخرى) اى من العلة التى هما غير العلة التى كانت علة لبنائها (احديهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنياً (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان) لا (اصل) فى (البناء السكون) فاذا كان مبنياً على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين التى لا بد منهما فى بناء المبنى على الحركة هى علة البناء (للمحركة المعينة) من الفتحة والضم والكسرة وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لا) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلاً ان انا من الضمائر لم يبنى على الفتح دون الكسر والضم و يازيد مثلاً لم يبنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم يبنى على الكسر ثم اعلم ان الشان اشارة بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشك على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبعليك فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلوا فى اقسام المركبات ولما عنوانها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات و باب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر فى مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حقيقة عصام الدين ثم المص شرع فى التفصيل بعد الاجال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هى عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء

الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما وضع لفهوم كل تحت افراد كافي وضع سائر
 التكيلات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لفهوم المتكلم ليستعمل في كل ما ورد في المتكلم نحو
 انا ونحن وضربت وضربنا ولي ولنا وياي وانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع
 له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر و امثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد
 فانما موضوع لهذا المتكلم و اما مفهومة وهو ما وضع لمتكلم مثلا آله للاحظة ذلك الموضوع له
 الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع و اذا تقرر هذا
 فقول المص ما وضع لمتكلم الخ يحتمل المسلمين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لفهوم المتكلم مع افراده
 و اذا كان الثاني فمعناه انه وضع ليستعمل في كل من المتكلم الخاص الذي هو الموضوع له وعلى
 كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعني لكل متكلم كما افاده عصام
 الدين ثم قيد الش المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم
 الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لامن حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره و اما قيده بالحيثية لان
 المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام
 كما ان المخاطب من توجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو
 ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون
 موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا يزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال
 زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من توجه اليه الخطاب اعم من ان
 يخاطب بانته وان يخاطب بغيره فال موضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الش اعنى قوله
 (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل
 ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام
 الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الش لانه حكى هذا التوجيه عن
 غيره حيث قال (وقيل المراد (با) لمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع له الضمير (يتكلم به)
 اى من يتكلم بانا مثلا (او) (ال) مخاطب) اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له من (يخاطب به)
 و انما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى
 بانا (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانته والفرق بين ما ارتضاه الش
 من جعل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الش هو جعل قوله
 ما وضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لفهوم المتكلم والمخاطب لالفظهما والقرينة
 فى جعل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا
 القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومة
 او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المص يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد)
 يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور
 الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين

ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظا المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيدان المضمرا ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعا لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم او للمخاطب لعدم التغير بين الموضوع والموضوع له ولان لفظي المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظا المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموضوفة بما وصف (موضوعا للغائب) اى موضوعا للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) اى او المضمرا ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت (موضوعا للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرط فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرط فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرط لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا او معنى او حكما) اما ضمير من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدم اللفظيا او معنويا او حكما فحذف اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظا او معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد اى المص) (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدم ما يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا ما مقدم تحقيقا) بان يذكر المرجع اولا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلame بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى او التقدم اللفظى يكون تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير اولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقدير ايعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلame فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقدير لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا واما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيق والتقديرى

لان التقدم اللفظي التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام
 فوجب ان يدخله فى احده هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالمفوض
 واما ما قيل انه محل فخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا
 ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخرى ولا يعترض
 ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان
 الاقسام فى مثله اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) اى اراد
 المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لامن
 حيث اللفظ ذلك المعنى) واما مفهوم من لفظا بعينه (يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم) كقوله
 تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير (اى مرجع هو فى قوله هو اقرب) هو العدل
 المفهوم (اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدرا الذى هو الحدث
 وهو الجزؤ من الفعل) واذا كان العدل منقهما من اعدلوا (فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على
 الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما ومؤخرا وقوله
 (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من
 الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين
 فى بعض المواضع كاذكره المحشى حسن چلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع
 واما مفهوم من سباق الكلام اى من ما قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازمالا لفظ
 مصرحا ويدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا بويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث
 فى سورة النساء وهى آية *يوصيكم الله فى اولادكم* ولم يذكر فى هذه الآية مرجع ضمير ولا بويه
 لاحقيقة ولا تقدير ابل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية
 (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على
 ان ههنا مورثا لازمالا للميراث (فكأنه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار
 معنى الآية ولا بوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى
 والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما ومؤخرا صار التقدم لفظا
 واذا دل تضمننا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى *حتى توارث
 بالحجاب* اذ العشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارث قال بعضهم ومنه قوله
 تعالى *انا نزلناه فى ليلة القدر* اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله
 تعالى *شهر رمضان الذى انزلنا فيه القرآن* وكذا قوله تعالى *ما ترك على ظهرها من دابة* فان
 ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظه على فى قوله
 تعالى *كل من عليها فان* وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحق الايات الثلاث
 بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان
 ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصدير اما ولعل وجه تغيير العبارة

ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمي كما قال فيه اللفظي والمعنوي هو ان مراد المصنف غير
معلوم في الحكمي لان بعض المصنفين كالبيضاوي لم يذكر التقدم الحكمي اصلا وقال
الفاضل البركوي رحمه الله في امتحانه وانما لم يذكره المص لان في ذكره بقضا اذ مثل ما ذكر
فيه قول الرضي التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخر اللفظ وليس هناك ما يقتضي تقدمه على
محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه
في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اي الرضي فان قلت فاي شئ الحامل لهم
على مخالفة مقتضى وضعه تأخير مفسره عنه قلت قصد التفضيل والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب
الامتحان بعد ما نقل عن الرضي هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي
مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التي واللتيا ان الحكم يأتي لعنيين احدهما الاثر الثابت لاشي
منه وثانيهما قصدا لهما كما مثلا قولهم المستتر في حكم الملقوظ معناه النجاة يحكمون بملفوظيه
لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطو فاعليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر
مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا
لا يلزم في المجاز الاتحاد في الوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان
ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المص محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به
قال الش العلامة (واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اي انما
اختر ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة
(قصدا) اي لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصول لقوله جئ واللام
في لتعظيم متعلق بالقصد يعني وانما جئ بمثل هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لظاهر قصده
لتعظيم القصة التي تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعني حصول التعظيم بسبب ذكر
القصة بعده (مبهمه) وقوله (ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم
وهو وهو مفعول له الحصول ايضا يعني ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضي ظهورها
وظهورها يقتضي عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضي ذكرها مبهمه (فيكون ذلك) اي الابهام
ثم التفسير (ابلع من ذكره اولا) اي ابتداء (مفسرا) اي حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر
مرجعه (فصار) اي ذلك الصنيع (كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذي
هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذي هو
من المعارف يعني المتكلم ادعى ظهور القصة عند مخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف
لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم
ان الحصر في قوله فانما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم يعني انما جاء التقدم الحكمي
في ضمير الشأن لان قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد
فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجال زيد وره رجالا) حيث جعل فاعل نعم
ضمير اغائب مستترا من غير سبق مرجع ومفسر بالشكر التي بعده وهو رجال لان مرجعه

هو المخصوص الذي ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانساب ان يكون من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف ور به رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قبل لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر لابتداء بعدملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمفصل) هو (المستقل بنفسه) واما مقدم المتصل في الاجال وقدم المنفصل في التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجال لصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج في تلفظه الى الكلمة الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعبر فيه وهو كون الضمير كاجزاء من الكلمة التي قبله وهو داخل في مدخول الغير يعنى في المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كاجزاء منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المنفصل (كالا سم الظاهر) في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كاجزاء (سواء كان) اي الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما في هذا هي المشبهة بليس وهو عامل (عند الجازية) اي عند اللغة الجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامل الذي قبله لكنه غير محتاج اليه في التلفظ والايكون كاجزاء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ما ضربت الاياك) لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذي هو ضربت بل كان مجاورا لال لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الاول مبتدأ بياثرو لما فرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال (و المتصل غير المستقل) (بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل) اي ذلك المضمر (به) اي بعامله واما قال في التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفي في الاول وكان ما قبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلفظ وكان ذلك منحصرا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كاجزاء منه) اي من العامل ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ما قبله شرع في تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجعه

واحترزه من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر
 للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه و اشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم
 الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلاثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد هو
 قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هي
 مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر)
 اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبر او فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام
 الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولا نقسم الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة
 يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلي قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب
 القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه اقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة
 اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب)
 تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع
 فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله
 (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه
 الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل
 عنه الا مانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما
 كان منفصل مع انه خلاف الاصل (لما منع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية
 لكونه متصلا (والثالث) وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى
 هو الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد
 المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل
 ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا حال معرفته الى ماسيأتى
 فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة
 له وقوله (اى المضمر) تفسير للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمس انواع) خبره ثم بين الشارح هذه
 الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها
 (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (و) المنفصل
 اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى
 ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال (النوع) (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل)
 تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر
 للفظ وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ
 وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو
 ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح
 ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى

مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنياً على صيغة المتكلم الخ يعني بفتح الضاد والراء وسكون الباء
 وبضم التاء الخ والقرينة في هذا إعادة النحاة في الابتداء من المتكلم كإسيائي (و ضربت) وقوله
 (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعني ان هذا اللفظ ههنا كأثن على صيغة المتكلم (الواحد)
 لاله وغيره كما في ضربنا (المجهول الماضي) كما ان الاول معلومه يعني بضم الضاد وكسر الراء
 وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المتهمين اولهما) اشارة الى متعلق الجار في قوله (الى ضربن)
 والمراد بالاوليهما هو اللفظ الاول اعني ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي)
 تفسير للفظ ضربن يعني انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (ثانيهما)
 أي ثاني اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي) يعني
 بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (و انما بدأ) أي المص (بالتكلم) دون
 الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كإسيائي في باب المعرفة وكل ما هو اعرف
 يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل دالاً على تقديم المتكلم
 فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال (واخر) أي
 المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربن وضربن مغنيا لهما (لانه) أي لان ضمير الغائب (دون
 الكل) أي دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التي ذكرها المصنف اولها
 ومنتهاهما من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) أي مثل ما قول (ضربت) بضم التاء المعلوم
 المتكلم وحده (ضربنا) للتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتاً) لتثنيته (ضربتيم) لجمعه
 (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتاً) لتثنيته أيضاً (ضربن) لجمع المؤنث المخاطبة (ضرب)
 لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضرباً) لتثنيته (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء
 والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هي مستتر أيضاً (ضربتاً) لتثنيته (ضربن)
 لجمعهما وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) أي اذا قرئ بضم
 الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر في هذه الصيغ مرفوعة على
 انه فاعل في المعلوم ونائبه في المجهول والتاء المضمومة في المتكلم الواحد والمفتوحة في المخاطب
 والمكسورة في المخاطبة ونافي المتكلم مع الغير والالف في الثاني والنون في جمع المؤنث والمستتر
 في الغائبين وفيهما متصل مستتر وفي باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثاني) وقوله
 (أي المرفوع المنفصل) تفسير له أي للنوع الثاني من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع
 ضمير (انا) للتكلم وحده حال كونه منتهياً (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده
 الشارح بقوله (انا) للتكلم وحده (نحن) للتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب
 (انتما) لتثنيته (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انن) لجمعه (هو)
 للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هي) للمفرد المؤنث الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه
 وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف ثم لما كان انت مركباً من ان ومن ت بالحرركات الثلاث والضمير من
 شين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما والآخر لبيان احوالها اراد الشانين ما ذكره

الثخانة فيها فقال (والضمير في انت الى انتن هو ان) اى النون الساكنة مع الهززة القطعية المفتوحة قبلها (اجاعا) اى اجعوا فيها اجاعا (والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخرانت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احواله) اى على احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكور وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد يفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجاع فى هذا المحل ^{بصحیح} وانما هو مذهب الجمهور فان القراءة قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما رادوا انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجاع البصريين كما حل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى نحو قيسان ولكنها كثرت بان فلا اجاع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجاع الا كثرى لا الاجاع الكلى والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عاملا (نحو) (ضربنى) منتهيا (الى ضربين) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربنى) للتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) (اننى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب) المنفصل وقوله النوع فى الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب (المنفصل) تفسير ان لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للتكلم وحده (ايانا) للتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكا) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكا) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع فى اياى واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبينة على ان الضمير فيها هل هو ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموع فقل الخليل والاختش والمازنى

ان الاسم المضمير هو اياو ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فايادو ايا الثواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فايادو ايا الثواب شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك وياه وياي بكما هما اسماء وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كفاء وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة باياو ايا دامة لها لتصير بسببها منفصلة قال الرضي وليس هذا القول بعيد من الصواب وقال سيديوه وهو المختار ان الضمير هو اياو ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال الرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح في هذا مذهب سيديوه حيث قال (والمختار ان الضمير هو اياو الواحق) اي وما يتصل به بعده من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اي لتدل على انه متكلم كليا في اياي ونا في ايانا (والخطاب) كالکاف في اياك (والغيبة) كالهاء في اياه (والافراد) كياك وياه (والثنائية) كياهما ويايا (والجمع) كياهم وياهن وكياكم وياكن (وانتد كير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في بيان دليل هذا المذهب وذلك ان الواحق لو كانت اسماء لم يضاف الضمير اليها وهو امر لم يثبت في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة بحروف تدل على احوال المقصودين كان ايا مشتركة ثم شرع في بيان النوع الخامس الذي هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) ا كفي الش ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط وقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامي) وهو خبر للخامس وقوله (مثال المتصل بالاسم) اي لفظ غلامي مثال المضمير المجرور المتصل الذي اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا معنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (رلى) وهذا معطوف على غلامي وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسير له اي لفظلى مثال للمضمير المجرور والمتصل الذي الذي اتصل باحد الحروف الجارة وهي اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهي الى ما ذكره المصنف من غيبة القسمين فقال (غلامي) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للتكلم وحده (غلامنا) مثال للتكلم مع الغير (غلامك) مثال للفرد المذكر مخاطب ثم ترك باقي الامثلة لظهورها وهي غلامكما غلامكم غلامه غلامها غلامهم وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثاني فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للتكلم وحده (لنا) للتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للفرد المخاطب وكذا لكم لكم لى لكم لى كن له لهما لهما لهما لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المص بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائرة في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اي الاصل في حكم العقل (ان تكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اي من المخاطب كذلك (والغائب) اي ومن الغائب كذلك وقوله (سته) خبر لكان اي يقتضى ان يكون للتكلم ستة

صبيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها امامذ كر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعو المتكلم) اى لمفهوم المتكلم او لمن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك المعنوى (على ستة معان كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل والتاء المتصلة به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشارك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكور والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكور يكون موضوعا للمذكور واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من اربعة اى احد المعاني الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكور والمثنى المؤنث) اى تثنية المؤنث (والجمع المذكور والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكور ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها اللفظ ضربنا (ووضعا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربت وضربت لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (واحد) اى واحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتا (مشارك بين المثنى المذكور) اذا كان تثنية ضربت (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربت ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايضة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعا لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا لمعنيين ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهم لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لتثنية المذكور (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكور والمؤنث والوحدة المعبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربتا (حرف تأنيث) اى لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون مانعا لحدثه والحاصل ان ما به الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا الجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا الجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خسة) اربعة منها مغايرة وهى المفرد المذكور والمؤنث والجموع المذكور والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنية (والغائب) اى وعين للغائب المذكور مع مؤنثه (خسة) ايضا (فصار الجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعات (اثنى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخسة للمخاطب وخسة للغائب وقوله

(الثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة ثمانية عشر معنى يعنى ستة المتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعا لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (ويبنوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لو وضع كل لفظ معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لان طول الكلام يذكرها) اى يذكروا العلة لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال «المرفوع المتصل» وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال الثامة او اسما للافعال الناقصة وقوله «خاصة» اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر بوزن العافية بان يكون اصله خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ على مذهب من جوزوه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا وتأوذا ما للتأنيث والنقل او للبالغة كما فصله الحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور فتقوله بالمرفوع مبتدأ وقوله «يستتر» خبره وقوله (لانها فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة فى كلام لا عمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعية (وهو) اى والحال ان الفاعل (بجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ماو الفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل وجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا الوجوب فذكره الشارح بقوله (يجوزوا) اى يجوز النحاة (فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جواز النحاة استتار الفاعل مع

كونه واجب الذكر تمتنع الحذف لان الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكرو هو منافع لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعل ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى الاستشهاد له (كايحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف (دليل على ما) اى على الحرف الذى (القي) فعل مجهول من الالتقاء المراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للبتداء المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترقيم) اى فى باب الترقيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غير ضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كايحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرهية المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغة اراد الشىء دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ما ذكرها المصنف بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجعده ومؤنث الغائب وصفه الشىء للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احتراز عن التثنية والجمع (المذكر) احتراز عن المؤنث الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذالم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو يضرب) لان ضرب ماضى معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (لواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشىء فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجعده وعن المذكر الغائب كما احتراز فى الاول ولكن قدم الشىء الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذالم تكن مسندة الى الظاهر) يحتز به كالاول عن نحو ضربت ههنا لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو ههنا ضربت) لان ضربت ماضى معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحته راجع الى هندو لما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شيء
 زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضرب ضمير
 بارزا فاعلاله اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اي انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره
 (علامة التأنيث لا الضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله (والالم يجتمع مع الفاعل
 الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضمير مرفوعا و فاعلام يجتمع مع الفاعل
 الظاهر (في نحو ضربت هند) لا متناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر
 كما في هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع المتكلم مطلقا) عطف على
 قوله وفي الغائبة يعني ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان) مثنى
 او جموعا (واحد او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعني يستتر في المتكلم مطلقا
 اي سواء كان مثنى او جموعا مع مذكرو مؤنث فيشمل اربعة معان وهي المثنى المذكور والمؤنث
 والجموع المذكور والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحد يشمل
 معنيين اعني الواحد المذكور والواحد المؤنث مثال الواحد المذكور والمؤنث (نحو اضرب) لان
 فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكور ومثال ما فوق
 الواحد الذي هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب
 موضوع للمثنى والجموع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه
 عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او جموعا ولذا
 قال المحشي عصام الدين عصمه الله ان هذا يعني قوله مثنى او جموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال
 فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى او جموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندي
 اعني قوله مثنى او جموعا الى قوله ما فوق الواحد فالنسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه واما
 غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو
 رجلا فاعلمه وقوله (و) (لواحد) المذكر (المخاطب) عطف على ما قبله اي يستتر المرفوع
 المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب واما فصره بالواحد لانه لو كان مثنى او جموعا يكون
 الضمير فيهما بارزا وقوله (المذكر) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا
 ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب واضرب) فان
 فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (لواحد) (الغائب والغائبة) وهما ايضا معطوفان على
 ما قبله يعني ويستتر ايضا في المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة له ولكن لما كان الاستتار
 فيهما غير واجب جاز ان يكونا مسندين تارة الى الضمير الذي تحته وتارة الى الاسم الظاهر و اراد
 الشارح ان يقيد بان استتاره فيها ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذ لم يكونا) اي الواحد
 الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستتار ما مثله
 الشارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند تضرب) فان الضمير المذكور في الاول والمؤنث في الثاني
 مستتران فيهما وقوله (وفي الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعني ان الضمير المرفوع

مستتر في الصفة ايضاً وقوله مطلقاً حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقاً مع وجوب مطابقتها لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف او بالنعت او على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدراً هذا اذا كان مطلقاً اسم مفعول واما اذا كان مصدراً ميمياً فهو مفعول مطلق لفعل مخدوف وهو اطلق ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعال التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالاً من الصفة وقوله (وسواء كان مفرداً او مثني او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً) تفسير له ايضاً باعتبار افرادها ولا يخفى ان في محل المطلق الذي هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشي عصام الدين في ما قال في اعراب مطلقاً بانه ظرف زمان اي زماناً مطلقاً يشتمل على هذين التفسيرين يعني سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفرداً او غيره والا حسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثاني وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفعال التفضيل ولما كان الاستتار جائزاً ههنا كذلك قيده بقوله (اذالم يكن مسنداً الى الظاهر) يعني ان الاستتار في الصفة ليس في جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقامت الزيدان) فلا يكون مستتراً فان اقامت لكونه معتمداً على همزة الاستفهام يكون مسنداً الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربت مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيد ان ضارباً) فان ضارباً مسند الى ضمير المؤنث ايضاً (والزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المذكر (والهندات ضاربات) تثنية المؤنث ايضاً (والزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جواباً لمقدر تقديره ان الاستتار في مفردات للصفة مسلم ولكن في الثاني والجمع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضارباً والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما يتقلبان في النصب والجر) اي في حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ ياؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوباً من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوباً من الواو (والضمائر لا تتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان تتغير عاملها) اي الالف في حال تغير عاملها مثلاً اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفاعل اقضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذي اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اي في الصفة (ليس عاملاً في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اي انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اي في نفس اسم الفاعل مثلاً (والضمير) اي والضمير الذي هو مستتر تحت

تحت الصفة (فاعل له) أي لاسم الفاعل مثلاً وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعني هذا الضمير باق
 (على ما) أي على الهيئة التي (كان عليه في الرفع) يعني أن ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو هما باق
 على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على أن ضميره هو ذلك
 الضمير الذي تحته لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من أن الضمير هو هم لا الواو والياء لأن
 العامل الذي هو اسم الفاعل اقتضى فاعلاً مثنى في الأول وجمعاً في الثاني فلذا كانت حال الضمير
 عدم التغير (فلو كانت) أي الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضمائر لا تتغير) أي يلزم أن لا تتغير ثم
 أن هذا من المجيب يحتمل أن يكون ابطلاً لا يسند منع السائل وقوله (الأيري) الخ تنه للابطال يعني
 يشهد على ما قلنا (أن الياء) أي التي هي ضمير فاعل (في تضر بين والنون) أي وأن النون
 (في يضر بن) وكذا في تضر بن (والواو) أي وأن الواو (في تضر بنون) وكذا في يضر بنون
 (والالف) أي وأن الالف (في يضر بنان) وكذا في تضر بنان (لا تتغير) أي هذه المذكورات
 من الضمائر لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وعدم تغيرها دليل على كونها
 ضمائر وقوله (فهما أي الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعني أن الالف (والواو في الصفة
 حرف التثنية والجمع) أي الالف حرف دال على تثنيها والواو حرف دال على جمعها (وليستا) أي
 الالف والواو المذكورتان (بضميرين) أي على أن تكونا اسمين ضميرين كما كانتا في الفعل يعني حاصل
 الفرق أنهما حرفان في الصفة واسمان في الفعل والضمير من أقسام الاسم لأن أقسام الحرف ثم
 المنصف لما قسم الضمائر إلى المتصل والمنفصل أراد أن يبين أن إيهما من القسمين أصل في الضمائر وبأي
 علة يعدل بهما عن الأصل فقال «ولا يسوغ» وفسره الش بقوله (أي لا يجوز) لأن السوغ بمعنى
 الجواز وبقوله (الضمير) لأن فاعله هو قوله «المنفصل» وموصوفه الضمير وفائدة التفسير
 في قوله (أي مرفوعاً كان أو منصوباً) تعميم المنفصل إلى النوعين يعني أن الأصل في الضمائر
 أن يكون متصلاً ولا يعدل عنه إلا لعلة وإذا كان الأصل فيها هو الاتصال فلا يجوز إتيان المرفوع
 المنفصل ولا المنصوب كذلك (لأجل شيء) من العلة «الالتعذر المتصل» وقوله (أي لأجل
 تعذره) إشارة إلى أن اللام في التعذر اجلية وإلى أن الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما
 قدره الش فيما قبل بقوله لأجل شيء وقوله (لأن وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر) دليل
 لكون الاتصال أصلاً وقوله (فتى ممكن) تقريب لكونه هو الأصل يعني إذا كان الاتصال
 أصلاً فتى ممكن أي الاتصال الذي هو الأصل (لا يسوغ الانفصال) أي لا يعدل عن الأصل إلى
 الفرع الذي هو الانفصال إلا في الموضع الذي يمنع فيه إتيان المتصل الذي هو الأصل ثم أراد أن
 يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال «وذلك» وقول الش (أي تعذر المتصل) تفسير للإشارة إلى
 ذلك التعذر ثابت «بالتقديم» وقوله (أي تقديم الضمير) تفسير للمضاف إليه التقديم بأن يكون الالف
 واللام عوضاً عن المضاف إليه الذي هو مفعوله وبيان للتقدم والمقدم عليه هو قوله «(على عامله)»
 يعني إذا ريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لأنه إذا تقدم على عامله
 لا يمكن أن يتصل به) دليل للتعذر في تلك الصورة يعني إذا قدم على عامله لا يمكن أن يتصل الضمير

بعامله وقوله (اذا الاتصال) به (انما يكون باخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم امکان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعترف فى الضمير انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقدم قوله ((او بالفصل)) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصحیح تعلق اللام فى قوله ((لغرض)) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الاتعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المشكك الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثاني للثاني ثم اعلم ان ذلك الغرض يقتضى للانفصال وقوله ((او بالحذف)) عطف ايضا على ما قبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا هو وضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله ((او يكون العامل)) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبر او قوله (لا متنازع اتصال الالف بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو متمتع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوف وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربته الذى قدر ثم حذف وفى زيدا قائم هو عدم العام

المفطى في اوله و قوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح في اثنا بقوله او بكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المص يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو اننى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف واعمالهما يذكرا المجزور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائرين جواز الاتصال والانفصال والمجزور ايس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله (صفة) بارفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الش (اى تلك الصفة) تفسير لم يرجع هى وقوله (كأئنة) تفسير لم يتعلق قوله (له) وايدان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقر اخبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى لو لم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمر) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجزور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل زيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) اى فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمر ولانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى القول (اذا قيل ضاربه هو) بابرار الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل

الضمير في هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر في باب الارجاع ان يرجع الى قريبه الذى هو عمرو ههنا وقوله (والا لا حاجة) اشارة الى ان مقتضى الانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (اليه) اى الى انفصاله ههنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه لا طراد الباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التباس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لا اختيار المصنف للفظ من مع المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المص (من) هى له لا) اى لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ماهى له اعنى انه متعلق بالمتنى اى لم يقل ماهى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتنى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء انتهى وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير غير العقلاء انتهى ويمكن ان يتنصر جانب الش باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع في امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للبدا ايضا اى هذا المثال مثال لتعذر الاتصال لتحقيق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص ههنا) اى في هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وهذا يحصل الا بالفصل بالا ومعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفوا اجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فان فصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى (وما انت قائما) (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوع) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربه هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه (صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا زيدا فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه)

(فانه) اى الشأن (اسند اليه) اى الى لفظه (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو غير من هـى له (وانما جرت عليه) (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر اله) اى زيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هـى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هـى) اى لفظ هـى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لأن كيدا) اى لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هـى تأ كيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هـى تأ كيد ذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هـى تأ كيدا (لكن) اى هذا المثال على ذلك التقدير (داخلا فى صورة الفصل لغرض التأ كيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لأن كيدا بان هـى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأ كيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه لفظ هـى ههنا (تأ كيد لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والعمران (ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور لما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمال ان يكون الضمير الذى فيه لفظهم ولفظ اتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمران وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فزعم ههنا ان يؤكّد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لا يلتبس غير الفاعل بالفاعل (وروى عن الزمخشري) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمران ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمران لا يساعداه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعنى ان الزمخشري بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لاليس فيها) يعنى الزمخشري اختار فى التمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس فى كون نحن فاعلا لتعيينه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التباس التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بالطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال الضمير فى صورة لاليس فيها فوجوبه فى صورة اللبس الاولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال كما قال به المصنف فى تمثله فى المتن بقوله هند زيد ضاربه هـى لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأ نيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطف على قوله قال فيكون توجيهه لا اختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز

الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب مخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثاني) اى وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فوجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثاني بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المصنف في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشرح هذه المسئلة بقيدتين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احدا الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقييد الثاني عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احدا الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحذ والمنفصل عليه هو ما فسر الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما متكلما والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا ثم بين فائدة التقييد باعرافية احدهما في اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا التقييد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين في هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فيتغير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافهه منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى ثانى الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى الصورة كون احدهما اعرف فقال (لتحترز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرافية احدهما للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احدا الضميرين اعرف وارادت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احدا الضميرين) تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احدا المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو واعر فهمما وقوله (على الآخر) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف مؤخرا)

لنكتة اقتضت تأخيرها ما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير
الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيرها في اول الوهلة (نحو اعطيتك اياك) فان احدهم فعلى اعطيت
ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن
لم يرد المشكل بتقديم المخاطب الذي هو اعرف فهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لا يعطى
لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير
الثانى وقوله ليعذر علة لازوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعذر المتكلم) اى ليصح
اعتذار المتكلم (في تأخير الاعرف) مع وجود المراجع لتقديمه واذ اقبل له لم اختر المؤخر الذى
حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصيح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه
وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اى ليعذر المتكلم وثلاثا يلحقه (طعن في اول الوهلة) وان كان
لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخير موقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه
بقوله ليعذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به وانما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى
ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا
وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيبويه تجوز الاتصال)
في صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما مع الجمهور في صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون
قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جاز الجمهور
الانفصال (نحو اعطيتك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا
في العصام وقال بعض المحشين في الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن
الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو
يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا في الحواشى
الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه
فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية تجزئة المحل على
انه جزء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران
وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز
ان يكون قوله (في) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا باللفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف
المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى
(متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل
وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم
الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير
المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومنه على غير الاعرف وتلك المزية
اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المفهوم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا)
اى ويجوز ان يردك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث

جعل الضمير الثاني من غير المرفوع منفصلاً ثم بين سبب الإيراد بقوله (باعتبار الاعتداد) أي إنما جاز فيه أن توردته منفصلاً بسبب أنه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) أي بانفصال الثاني (بما) هو أي بسبب الضمير الذي (يفصله) أي يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذي يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا (وإن كان متصلًا) ولما كان الأعراف من الضمائر ضميرين أحدهما المخاطب لكونه أعراف بالنسبة إلى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه أعراف بالنسبة إلى المخاطب ولما أورد المص مثال الأول أراد أن يورد مثال الثاني فقال (و) (نحو) (ضربك) ثم الش أرادت تطبيق المثال بالمثل فقال (فانه) يعني هذا المثال مطابق للمثل لانه (اجتمع فيه ضميران) أحدهما الضمير المتكلم المجزور المتصل لكونه مضافاً إليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فتح قد وجد الشرط الأول وهو كون أحدهما أعراف والشرط الثاني أيضاً كما قال (ليس أحدهما) أي الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعاً) ولما توهم منه أن الضمير الأول لما كان فاعلاً للمصدر يكون مرفوعاً فتح يكون مخالفاً للشرط الثاني أراد الش دفع هذا التوهم فقال (يجز الأول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية) يعني أن أحدهما ليس بمرفوع كما توهم لأن الأول مجزور بالاضافة أي باضافة المصدر إليه وهو محله القريب وإن كان محله البعيد مرفوعاً لكونه فاعلاً للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له أنه ضمير مجزور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه مفعولاً للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعني أن هذا المثال مطابق أيضاً بالنسبة إلى الشرط الثالث أيضاً لانه قدم فيه (الأعراف الذي هو ضمير المتكلم) وإنما قدم لكونه فاعلاً لكون الأصل فيه هو التقديم فإذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) أي فجاز لك (الوصل) أي اتصال الثاني (باعتبار عدم الاعتداد) أي بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) أي بانفصاله (بالم متصل) أي بسبب الضمير المتصل (ولك) أي وجاز لك (الفصل) أي يجعل الضمير الثاني منفصلاً (نحو) ضربك أياك للاعتداد) أي بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) أي بانفصاله بالم متصل ولما فرغ المص من المسئلة التي حكمها بالتخيير شرع في المسئلة التي حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره الش بقوله (أي وإن لم يكن أحدهما أعراف) بأن تساوي في المعرفة ككونهما غائبين أو مخاطبين أو متكلمين وهذا إشارة إلى انعدام الشرط الأول وقوله (أو يكون ولكن ما قدمته) إشارة إلى انعدام الشرط الثاني يعني وإن لم يكن أحد الضميرين أعراف من الآخر أو يكون أحدهما أعراف ولكن ما ردت تقديم ما هو أعراف (فهو) وقوله (أي الضمير الثاني) تفسير للرجوع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية وقوله (لا غير) تأكيد له أي لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق ثم شرع الش في أدلة وجوب الانفصال فقال (أما على التقدير الأول) أي أما تعين الانفصال على تقدير عدم كون أحدهما أعراف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على الآخر) يعني لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرافية أحدهما لم ترجح أحد المثلين أي أحد المتساويين

المتساويين في المعرفة (فما) اى في اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه الآخذ في باب اعطيت (بلا
 مرجح) لان المرجح في صورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احدهذين
 الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم
 اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى
 تعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال
 ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف ولكن ما قدمته (فلكرهتهم) اى فالانفصال لكرهتهم
 (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما
 في ضربتك او معنى كما في اعطيتك اياه و قوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فما هو
 كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا
 معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لا عطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له
 فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقدمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة
 مرجح لتقدمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا مرجح اى زائد على الاعرفية
 فمح يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون احدهما اعرف (نحو)
 زيدا (اعطيته اياه) كما قال الش (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما
 اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف في هذا المثال
 لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيته) (ايك) وانما فسر الش باعطيته للإشارة الى ان قوله
 اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين
 (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ما قدمته) للنسبة
 السابقة ولما فرغ المص من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا
 او تخير فيها المتكلم في ايراد ايها شاء شرع في المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما
 فقال (والخيار) اى الذى يكون مختارا للخاتمة من الامرين (في خبر) (باب) (كان) اى اذا وقع
 الضمير خبر اله و زاد الشارح لفظ باب للإشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار
 وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسر بقوله (اى خبر كان
 واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والافلا فائدة فيه وقوله
 (الانفصال) خبر لقوله والخيار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك وكنت اياه
 في اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت
 اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح في بيان دليل كون
 الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى
 انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان
 من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله
 (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله

اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا
 يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الش في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى
 جواز امر جوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضمير متصل ايضا) اى كما يجوز جواز ارجا
 ان يكون منفصلا (نحو) كنهه فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر
 باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (و ضمير
 المفعول) فى مثل زيدا (ضربته) واجب الاتصال فى شبهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون
 اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلاقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون
 جائز الاتصال) بيان للفضل عليه لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل
 من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم
 تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجائين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه لما وقع
 المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا استدرك الشارح
 بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله
 كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للانفصال يعنى تعارض
 المرجحان احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه
 الاولوية ما ذكره المحشى عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقية لكونها لازم الذات وكونه
 مشابها بالمفعول تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع
 المصنف فى بيان مسألة اخرى فقال ((والاكث)) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب
 اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (فى الاستعمال) ولما نفهم
 منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال
 كما ستعرف من مثال المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله
 (انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد لولا) منفصلا فى اكثر الاستعمال
 ثابت (لكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا مبتدأ) هذا بالنصب خبر الكون وقوله
 (مخدوف الخبر) صفة (تقول) ((لولا انت الى آخرها)) اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح
 قوله الى آخرها بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله الى آخرها (لولا انت لولا انتم لولا نحن)
 لولا انت لولا انتم لولا هولاء لولا هاهنا لولا هم لولا ههنا لولا انا لولا نحن
 وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ وخبرها مخدوفة وجوبا كما سبق
 فى بحث الخبر والخبر المخدوف هو موجود لكون الوجود مدلولها وادخالها فى مفهومها لانها
 لا متاع الشئ لوجود غيره ثم المص لما ابتدأ فى بحث الضمائر من المشكك وختم بالغائب على ترتيبها
 بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من مخاطب اراد الش ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاو فوق) اى
 وكان الاسلوب الاو فوق للص وقوله (بما سبق) متعلق بالاو فوق اى الذى يوافق موافقة زائدة
 على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمشكك ثم المخاطب

وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان الاوفق له ان يقول المصنف (لولا اننا
لولانحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخرها) اى الانتهاء بالغائب ولما كان هذا الاسلوب
مخالفا لما سبق تولد منه توهم انه لا وجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المص (غير الاسلوب)
حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (نبينا) اى التنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم (ليس بضرورى) يعنى
انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره ولما كان الاكثر فى باب لولا هو
ان انفصال وفى باب عسى بخلافه شرع المصنف فى بيان الحكم المذكور فى باب عسى فقال (و)
ولما كان عسيت معطوفا على لولانت وهو خبر قوله والاكثر اراد الشان بنبه على هذا العطف
وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق فى لولا وعلى وجه كونه الاكثر هو الاتصال
ههنا فورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر
الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر (فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما) اى ليكون الاسم الذى (بعد عسى فعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب
اتصاله بعامله اللفظى المذكور (تقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال (عسيت الى آخرها)
يعنى عسيت عسيما عسيتم عسيت عسيما عسيت عساها عساها عساها عساها عساها عساها
عسيت عسينا وما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مستمرة كما فى سائر الماضيات لكن لمالم
يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جميع صيغ الغائب
مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفه لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع
فافهم ثم المص لما بين ماهو الاكثر فى البابين اراد ان يذكروا ما هو غير الاكثر فقال (و) (قد جاء)
ولما كان هذا المجيء مقابلا للاكثر اشار اليه الشارع بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر
وقوله (لولاك) مع ما عطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمال مع الضمير لولاك
اى كون الضمير متصلابه على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرهما) اى الى آخر لولاك
وعساك فالاول لولاك لولا كما لولا كم لولاك لولا كما لولا كن لولا دلولا لاهمالوا لاهم لولاها
لولاها لولاها لولاى لولانا والثانى عساك عسا كما عسا كم عساك عسا كما عسا كن عساه
عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها
هذه اللغة التى هى خلاف الاكثر مذهب للاخفش وسيبويه اراد الشان بنبه على توجيه الامامين
فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل
كافى بك وضربك (وقع) اى لكنه وقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدا كما عرفت ثم اشار
الى جواز وقوع الجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها
موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما ناكنت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال
(فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بموقع التأخر (مع انه
ضمير مرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع موقع الجرور) اى موقع
الجرور المتصل وكذلك الضمير فى لولاك كان فى صورة الجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع

للماضى ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم بسبب لازومه واسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى
انه مشروط بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة أى
لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى) أى آخر الذى هو مبنى اما على الفتح كما فى المفرد او فيما
اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو ضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى او السكون كما اذا
اتصل به الواو او الالف او التاء فى المفرد الغائبة نحو ضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى او على الضم
فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضرب بنى او على الكسرة فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة
نحو ضرب بنى ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الواو اخر فى كل منها (عن الكسرة المختصة) أى
عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) أى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة ثانية للكسرة
التى واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن الكسرة التى
(هى اخت الجر) أى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا التقيد ان نون الوقاية نفسها
لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجر لان وجه الشبه هو كونها فى آخر الكلمة ولا
يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسرة انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) أى سميت تلك
النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذى فهم من مجموع قول المص والش (نحو ضرب بنى)
وكذا ضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى
وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى وضرب بنى
لازمة) اشارة ان قوله وفى المضارع عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كان نون
الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن
لامطلقا) ليكون توطئة لما قبله المص يعنى ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه
كما فى الماضى (بل حال كونه) أى كون المضارع (عربا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع
المذكور والمخاطبة المفردة نحو يضرب بنان ويضرب بنى ويضرب بنى ويضرب بنى واما نون
جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولا تختلف
بالشعر والحذف باختلاف العوامل وقوله (أى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون
الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضرب بنى) وكذا تضرب بنى ويضرب بنى واضرب بنى وضرب بنى
واما نون تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) أى لتحفظ تلك النون (آخر
المضارع ايضا) أى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى
الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضم
واما منصوب بالفتح واماسا كن بالجر واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير
واما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضرب بنى) على صيغة المفرد
المخاطبة يعنى كسرة باء تضرب بنى خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) أى لان كسرة
باء تضرب بنى مثلاً واقعة (فى الوسط حكماً) أى لاحقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما
لحققت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقها فى الوسط

(وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثاني في حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعروضها) اي لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية في امثالهما ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها اتيان النون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اي مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكأنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر في امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اي في المضارع) تفسير للضمير المجرور يعني اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهي نون التثنية والجمع المذكور والمحاطبة (و) (مع) (لندن وان واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعني ان) بفتح الهزئة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا الثلاثي وهم اختصاص هذا الحكم بما في آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر المبتدأ ولما كان التخير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر الامرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية) يعني يجوز لك في هذه الكلمات اتيان نون الوقاية في اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لندن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركاتها البنائية اما كسرة كافية يضربان واما فتحة كافية البواقي واذالم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر ملاقاتها بياء المتكلم واذا كسر نزول الفتحة التي ينيب عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فخاصة (في لندن) لانه لو لم تلحق النون به لزم تحريك نون لندن بالكسرة فيرول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اي لتحيز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات بل تجتمع في بعضها وهي ان وان ولكن وكأن واما في لندن فتجتمع فيها النونان وكذا في يضربان ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتش هذا الحكم في لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اي ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكما بان يجتمع مع النون الحكمي (كافي لعل) لانه ليس في آخره نون بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (لقرب اللام) اي لقرب مخرج اللام (من النون) اي من مخرج النون وقوله (في المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال (وجلا على اخواتها) يعني وانما يجوز ترك النون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ما هو

في حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه
 حلا على اخواتها (كافي ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان استويا في الجواز
 فقال (ويختار) وقوله (لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر في يختار يعني ويكون
 لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت
 اي ميم من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذي
 هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اي في ذات ليت لانه ليس في آخره نون ولا ما هو
 في حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذي يجوز الا تيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل)
 ولا بصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى ان قوله (ويختار بمنزلة الاستثناء
 من مسألة التخيير (و) (في) (من وعن وقد و قط) اي ويختار لحوقها ايضا في من وعن ولما كان
 لفظا قد محتملا للحرف الذي يختص بالفعل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع
 هذا الاحتمال فقال (وهما) اي لفظ قد و قطير ادبهما ما هو (بمعنى حسب) اي الاسمان لان المراد
 بقدهو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسميته ظاهرة
 لا تحتاج الى التفسير بل يذ كر استنباعا وانما كان الحقوق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة
 على السكون) اي على سكون او اخرها (اللازم الذي) اي السكون الذي (هو الاصل
 في البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون
 آخرها سا كذا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعني لان سلم جريان دليل الاختيار في كلمة
 لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم
 اشار الى ما هو المختار في لعل فقال (وعكسها) (اي عكس ليت) هو مبتدأ وقوله (لعل) خبره
 وقوله (في الاختيار) متعلق بالعكس يعني ان ليت ليست بالعكس في معناها او في غير من الاحكام
 بل في كون حقوق النون مختارا فيها او يكون العكس ههنا بمعنى النفي كما قال (فالختار) يعني ان معنى
 العكس هو ان المختار (فيها) اي في لعل (ترك النون) الذي هو عكس الا تيان وانما كان ترك
 النون مختارا في لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت لانه ليس
 في آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اي لكثرة حروفه اي حصل من مجموع الامرين ثقل
 ليس في غيرها ثم شرع في مسألة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اي يقع او يدخل بين
 المبتدأ (والخبر) وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط لا حتر از عن الضمير الذي يتقدم او يتأخر
 انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدر كالان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل
 التوسط على التجريد اي على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين
 مشترك بين ازمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اي قبل دخول
 العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذي هو المبتدأ الآن
 وبين القائم الخبر الآن (وبعدها) (اي) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما
 (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا

بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبراله لكنهما باقيا على حقيقتيهما وهى الابتدائية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا وصافيهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله «صيغة مرفوع» بارفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير مرفوع فعدل المص عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استثنائية بان يكون جوابا للسؤال المقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعندا اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كاسبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (لمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهدى القائمة (وتثنية) نحو ان زيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتأنيشا وتكهما) نحو انا القائم (وخطابا) نحو انت انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال «ويسمى» وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فعلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سبب التسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك المتوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المنفصل المتوسط) وقوله «بين كونه» ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى بين كون الخبر) تفسير للضمير المجزور فى كونه اى انما يقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر لئلا يكون ما بعده (نعما) لما قبله «وخبرا» اى وبين كون الخبر خبرا ليعنى انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا للتثنية فيما يلبس الخبر بالنعت وفيما لا يلبس كاشهده الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتثنية بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا ولما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فلبس الخبر

في هذا التركيب بالنعته فيحتاج الى التمييز. واما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع
الخبر ان يكون نعما بان لم يوجد فيه شروط النعته فهو مآله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى
الرخصة في الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتياج الى التمييز (فيما)
اى فيما فيه الالتباس وقوله ما نائب فاعل لا دخل اى ادخل في انواع التركيب الذى فيه لبس
التركيب الذى (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كافي
قوله كان زيد هو القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نعما زيد المرفوع لما عرفت
ان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه
لا لبس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله
(بالجمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب جل الصورة التى لا لبس فيها (على صورة اللبس)
اى على الصورة التى للباس من قبل جل النقيض على النقيض واعلم ان الش انما جل قوله
ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمل على كونه سببا للتسمية لقريظة السياق لان السبب للتمييز
بين كونه نعما وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه
التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعما وكونه خبرا لانك اذا قلت
زيد القائم جاز ان توهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فبحث بالفصل لتعين كونه خبرا
وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصل الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس
من تمامه بل هو خبر ومآل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت
الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا شرع المص في بيان
ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الش الضمير المحرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك
المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى
القريب مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احدا من اوليها (ان يكون الخبر معرفة)
في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الش علة
الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انما اشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل
خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر
(انما يحتاج اليه) اى الى الفصل (فيها) اى في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثانى
الامرين الذى هو شرطه ايضا ما ذكره بقوله (او اقل من كذا) خبر صيغة افعال التى
استعملت بمن لا بالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحاقه بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه
يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعال اذا استعمل بمن يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة
الملحق بها الذى هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل لاحاق يعنى
انما الحق افعال من بالمعرفة لا شرا كنهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها
معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعال من بعد كونه مستعملا بمن
لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم

منقسم ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المص مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاختصار وايضا يلزم على المص ان يؤتى مثالا ليكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الش ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اورد بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاختصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاختصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثر لهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقصر المصنف فيه للاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فضلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفاظا ولا تقديرا لاحلا (عند الخليل) وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم الحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهباً آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلاقة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه مابه يقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا للمعنى من المعانى المعنوية على الاسم فيفيض الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى العرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفية) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المص على تقدير

ان لا يكون له محل ثم شرع في نقل المذهب الذي على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال
 ((وبعض العرب يجعله مبتدأ)) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند الى
 بعض العرب ليس معناه الحقيقي بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير
 بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ باللقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق
 هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الش ان يفسر الجعل
 بتفسير يصح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك
 المرفوع المسمى بالفصل ملاسما (ببحث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين
 وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ باللقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون
 بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى
 القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به
 وابقى على معناه الحقيقي واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف
 المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل فيه المعنى
 المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسر به فاسناد الاستعمال للملابس
 بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه
 مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسير بهذا
 لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعمالوه وحقوه فى عداد المفهومات التى وضع
 النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام ولما يظهر كون الفصل مبتدأ
 لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعده فقال ((وما بعده)) اى والاسم
 الذى بعد الفصل ((خبره)) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الش فى بيان الاعراب الجائز فى قوله
 خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل امرين احدهما قوله (اما مرفوع
 على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجلة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية
 والو او فيها الحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبرا له
 وثانى الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عظفا) اى حال كونه معطوفا
 (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول
 الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعد الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل
 عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف
 بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب
 مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده)
 اى يقع بعد الفصل كما قرأوا (فى مثل) قوله (كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة
 فى قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفى قوله تعالى ان ترنا انا اقل
 منك برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية

للنصب فيما بعده فان الرقيب في هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوب بالكونه خبر الكنت
فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للبتدأ الذى هو الفصل (و) في مثل
قولك (علت زيدا هو المنطلق) لان المنطلق في هذا المثال ان قرى بالنصب يكون مفعولا ثانيا علمت
وان قرى بالرفع يكون خبرا للبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في
بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ماذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة
بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذى تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن)
اى وقع في بعض نسخها هكذا (مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو) في اول قوله ما بعده (وحيثئذ اى
وحين اذ كان بلا واو او حين اذ لم يكن بالواو (الرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز
حيثئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصول مبتدأ
وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كافي قوله كئله فوه الى في اقول وانما اختار
الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر ليصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو
استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقتها
بالنسخة الثانية والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير
الشان فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما ورد في الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذ
الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا اليراد فقال
(واراد لفظ قبل لتأكيد التقدم) يعنى انه ليس بحشو زائد كاقيل ولما كان الظاهر كون هذا
التأكيدا كيدا معنويا لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيدا ما دفع توهم التجوز او
عدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى
هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقدم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه
غير معهود) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للتقدم ثم ذكر وجه آخر لدفع توهم
كونه حشوا بجملة على التأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشوا بان يحمل لفظ قبل على بيان
الفائدة اللازمة ههنا وهى (ان يقال معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
(ويقع) اى الضمير الغائب المسمى بضمير الشان (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقدم وقوله
(من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشوا وانما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض
بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لولم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق
مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة
لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك)
اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى قبل
المفرد وان كان بحسب التحقيق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم
المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله

يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتى في تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها في قوله الا تى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لترتبة الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر في العبارة ان يقول يفسر بها بعده ولما ذكر في موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة في الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجهها وجهها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المص بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر به بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيد التقدم وداخلا في المراد في دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخره الثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وازاضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بفصل وذكر اى لفظا قبل يعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير فتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الش التوهم بان الجملة في الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه الش من ادعاء التغير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخلة فيها فاعتراضية وازاضافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشأن وقول الش (اذا كان مذكرا) تقيمه للتسمية بضمير الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له ليسمى خذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح المحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشأن انما هى الرعاية بين كونه مذكرا وبين تسمية للمطابقة في الجملة لانه لكون الضمير راجعا الى لفظ الشأن

المذكرو لتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤثنا) تقييدا ايضا التسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة فى الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤثنا لم توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكرو اما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرو مؤثنا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى فى الجملة المؤخرة عنه (مؤثنا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤثنا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤثنا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤثنا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤثنا لم يسمع تأنيثه وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة فى استحسان هذا الايراد لانه لو كان المؤنث فضلة او كالفصلة نحو انها بنيت غرفة لانتخاب تأنيثه بل يكون الامر ان متساوين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضمير مبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاحلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا وقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما مفسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حل معنى هذا الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره

الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بعنوان ولا بعد لان
هذا التفسير وان كان مذكوراً في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة
يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة
وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده ثلاثاً توجه عليه لزوم
الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اي الراجح (ان قوله) اي
قول المص (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (جملة معترضة) اي جملة
معترضة في اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اي ليس بقيد مخرج او مدخل
وقوله (ليس داخلاً في بيان القاعدة) كالتأكيدي لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيداً
احترازاً يعنى خروج فرد او دخوله يكون خارجاً البتة في بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة
يسمى جملة معترضة وقيداً ووقوعاً لا احترازاً او غير داخل في الجملة المبينة لقاعدة ذلك الضمير ثم
اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامر ين احدهما ما ذكره بقوله (فانه لا دخل للتسمية في هذا
الحكم) اي في حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بائناً لنسب ان كون عدم المدخلية
في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان
والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون
على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
التسمية اولاً) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط
ان لا يكون ثابتاً قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج
ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم
المدخلية فقال (وايضاً) اي كيدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية
يدل ايضاً على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اي يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة
بعده مستدركاً لئلا ويلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلاً في القاعدة باطل اما
الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخلاً في القاعدة يكون مغنياً عن قوله
يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسراً بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
فجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسره فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركاً
زائداً بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهماً لان
الظاهر في الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيدين كونه مبهماً وذلك القيد
قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض
آخرا اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء في فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله
انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك
بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حل التقدم على
معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبق المرجع لانه (لولا يحمل التقدم) في قوله

ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرنا) فى اثناء قوله ولا بعد حيث قال متقدما من غير سبق
مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض
به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى الضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشأن) اى
الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبر اعنه) اى عن الضمير (فانه) على
هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير نائب تقدم على الجملة) يعنى معنى انه
ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا
الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراد قوله (فانه باعتبار رجوعه)
هذا دفع ما ورد من جانب المعلل لدفع النقص وتقرير الدفع هو اننا لانسلم جريان هذه القاعدة
فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذالم يحتاج اليه فلا يصدق
عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد محتمل
ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم
وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج الى التفسير لا يكون
مفسرا بالجملة واذالم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون منعنا كما قررناه
بان يقول لانسلم جريانها وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان
الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشأن مبهم ايضا
لا حاجة الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى
الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شأن زيد قائم لا شأن
غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعنا المقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله
فانه الخ مسنداله ان كان السؤال الوارد مقرر على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند
ان كان مقرر على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع
الانتقاض بان يقول ان مادة النقص يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثل المصنوع واليه مال
عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله
واستثاره وعدم استثاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن والقصة) تفسير لضمير يكون
لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او القصة يعنى ويجوز ان يكون
ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستثرا
وبارزا) قيمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستثرا
خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا ليكون المستثرو البارز قسم القسم
يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان نوعه الى
الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله
واستثاره وبرزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عاملا معنويا) ثم بين طريق كون عاملا معنويا
بقوله (بان كان) اى كون عاملا معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حيثئذ ذلك
الضمير

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اي وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اي لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـ (يصح) (كان) اي يقع الضمير ح (مستترا والا) اي وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله او كان اول مفعولي باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اي يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار (مثل هوز يدقائم) (مثال) اي هذا مثال (للفصل) اي الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال (للتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر في كان على ان يكون اسمها وجلة زيد قائم يفسره والقريئة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال (للتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال في الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولي باب علمت كان بارزا امثال الاول كان زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى ما كاد يزعج قلوب فريق منهم ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال قائم ومثال الرابع كاسبق في بيت الشاعر اعلم انه بقي ههنا شيئا وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لا قسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا او الافيان زانتهى واقول لعل الشارح اذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامله معنوي واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما في بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اي حذف ضمير الشأن ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير والحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثاني بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعني ان حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسر الشارح بقوله (اي جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للفهوم المخالف من قوله منصوبا يعني ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكر (مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اي لكون المرفوع (عمدة) اي في الكلام لوقوعه مبتدأ وعمدة لا يجوز حذفها الا بقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اي اما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة

ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا بصورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يحوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ايراده (بلادليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف شعر (ان من يدخل الكنيسة يوما * يلتقى فيها جأ ذرا وظيفاء*) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرطو الكنيسة مفعول فيه له وقوله يلقى مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزء الشرط والجاء ذر جمع جؤذر وهو ولد البقر والمراد ههنا قتيان يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والطفاء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد النصرارى صادف ههنا اولادنا يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يحوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الانظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس طرفاء ضرور بين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى واخر دعويهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فحتم لوقوعه خبر اعن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبر اعن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيدانه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجلة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح

او بالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة
 والمفتوحة (و بعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف
 وفى العلة وجداهل اللغة (ان المكسورة المحففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ)
 ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما
 ليوفينهم) اى حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا و ناصبة له ولم يبلغ
 عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المفتوحة المحففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان
 لفظ ان (المفتوحة اقوى شبا) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة
 مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون او لها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة
 فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر)
 اى البقى من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة
 فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل
 المفتوحة المحففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر والترمؤه (لثلا تزيد المكسورة عليها)
 اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها فى الملفوظ
 مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظان (اجدر به)
 اى بالعمل ولما كان فى المفتوحة المحففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف
 الضمير المذكور لازما وقدين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم
 يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير
 الشأن ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لثلا يفوت التخفيف المطلوب
 ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل
 التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول
 وقوله (كايديل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين
 على مطلوبة التخفيف فى ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا
 وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بحجاب الوجود اعنى نفي الضرورة عن
 الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الش بقوله ولم يجوزوا حيث عطف
 عليه قوله وحكموا اى لما نقوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلاهم النفي ايضا عن عدم
 الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الش بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال (وحكموا) اى
 انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيه وانما
 التزموا حذفه (اذا خففت) اى حاله تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار
 ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة
 وانواعها فقال (اسماء الاشارة) و اضاف الى اسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى
 المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق

ذكرها ولكون العهد الخارجى اصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه الا لضرورة اراد الشان
 يذكر القيودات التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات) قوله اسماء
 الاشارة اي الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للغوى وغيره وقوله المعدودة في المبنيات يخرج
 منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية
 ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله
 (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف
 ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجب جملته مفهوم كلى يشمل لكل افراد
 لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد
 الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اي اسماء) يعني ان الموصول عبارة
 عن الاسماء ليطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى بل المراد به انه
 (وضع كل واحد منها) اي من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى
 بقرينة كونه الموضوع له فسر الش بقوله (اي لمعنى مشار اليه) يعني ان كل واحد منها موضوع
 لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التي
 دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله
 لمشار اليه اي يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان
 الاشارة عند اطلاقها) اي عند ذكرها مطلقا (حقيقة في الاشارة الحسية) واذا كان المراد
 بالاشارة اشارة حسية لاذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه
 استعمالا في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعاً (ضمير الغائب
 وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا
 موضوع لمعنى يشار اليه يعني الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اي فان الضمائر ليست موضوعة
 للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هي موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
 لاحسية) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن لالى
 زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله
 تعالى تلك الجنة التي (مما) اي اسماء الاشارة التي (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اي مثل
 ما في هذه الآية لا يدخل في افراد اسماء الاشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة
 لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة
 في هذا (محمول على التجوز) اي على المجاز اي على الاستعارة المصرية بان يشبه غير المحسوس
 بالمحسوس المشاهد في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء
 اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اي اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء
 (لشبهها) اي لمشايتها (بالحروف) التي هو مبنى الاصل في احتياجها الى الصفة في تعيين معناها
 كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق في الدلالة (كما سبق) وقائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها
 تعيين اسماء الاشارة في النوع الاول من المبنى اعني انه داخل في نوع ما ناسب مبنى الاصل لافي النوع

الثاني الذي هو غير المركب ثم شرع في تقسيمها فقال (وهي) (اي اسماء الاشار) (ذا) فقوله هي مبتدأ ومجموع ذاو ماعطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضي عند الش بقريته انه جعل قوله للمذكر حالا لاخبر احيث قال (حال كونها) اي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الش ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقريته المقابلة ولما حل الش قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذاورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اي من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص حيث عرف الحال فيما سبق بماتين هيئة الفاعل او المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اي ذا (الى المبتدأ) يعنى هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل هو المجموع فيكون النسب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركافة الشارح رجع ان يكون خبر هي محذوف اي خمسة وان يكون ذا مبتدأً وللمذكر خبره كإرجاء صاحبه الامتحان وزيني زاده وغيرهما اقول لعل جميع الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمشاءه) معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضي الشارح يعنى وذا حال كونها لمثنى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا عني الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبوا جرا) اي في حالة النصب والجر ثم فسر به ما يطابق به مرضيه فقال (اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر) ولما كان لفظ لمشاءه حالا وحققها ان تكون مؤخره عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اي قدم لمشاءه مع ان رتبته تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اي الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخر اعنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية) وهي قوله للمؤنث تاو ماعطف عليه ولمشاءه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال (فقوله) اي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ماعطف عليه مقيدا كل واحد منهما) اي من ذاو ماعطف عليه (بحال) من كونه للمؤنث والمؤنث وغيرهما (كان) اي ذلك المجموع المركب من ذاو ماعطف عليه (خبر له) اي للفظ هي ولما كان في لفظ ذان لغتان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل في حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل في حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجى في بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على الالف (في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (منه) خبر مقدم وقوله

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان
 بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه
 من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين المراد
 بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان
 بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران
 خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه واما
 دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح
 نسخة مشتملة لهما (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث
 الواحدة سبعة احدها فقط والاقوال بين النحاة فى اصاله احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا
 فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله
 (قبل هى) اى كلمة تاهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى
 يذكرها المصنف (لانه) اى اصلاتها ثابتة لانه (لم يش منها) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات
 (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثانية من السبعة الموضوعات للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول
 الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة
 وانما تكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء المذكور) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء
 اللغة الموضوعات للمذكور وهى ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكور
 فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث
 من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروعات لوجود المرحج
 فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال
 (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قد متاعلى
 سائرهما) اى على سائر اللغات الموضوعات للمؤنث الواحدة (لقرعيتها) اى لقرعية سائر
 اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وته وذه) وهى خامسها حال
 كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تامقلوبة الى ته وذى
 مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الياء فيهما
 مكسورة بالقصر (وتى) وهى سادس السبعة (وذى) وهى سابعها حال كونهما (وصل الياء)
 اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمشاء) (اى لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظتان حال
 كونهن موضوعات لثنى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعها
 وهما مفيدان لمعنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب
 والجر ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر وجه
 الاختصاص بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة
 فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الالفة تادون اللغات السائرة واما اختص هذا الايراد بها (لكثرة

دورها على الالسنه) اى على السنه النحاة بخلاف اللغات السنه الباقيه (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف او اخر دان ودين) فى ثنيه المذكر (وتان وتين) فى ثنيه المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف او اخر اى منشأ توهم هو الاختلاف الواقع فى او اخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) بمعنى قول توهم والصيرير راجع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصه فى ثنيه ذان و تان وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لثنيه المرفوع ودين وتين) (بالياء لثنيه المنصوب والمجرورو وقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على صورة العرب اتفاقا) لا لقصد الاعراب اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المعنوية حتى تكون معربة مخالفة لخواصها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة العرب واقع والحكم الناشئ من هذا الوقوع وهى مع الحكم ببناء عقلى لوجود عدلته والسلوك الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (ولجمعهما) (اى لجمع المذكر والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الش بقوله (اى ممدودا ومقصورا) إشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظا ولا يعنى من اسماء الإشارة ولا حال كونها موضوعا لكل واحد من جمع المذكور والمؤنث بالاشتراك اللفظى وحال كون لفظا ولا مقروا بالمداى بوجود الهمزة المكسورة بعد الف بان يكون مبنى على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعد هابان يكون مبنى على السكون ثم اشار الى الصورة الدلالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظا ولا ومادته (مقصورا) يعنى اذ ارى ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل اسماء الإشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث حقوق بعض الحروف باولها او باخرها فقال (ولحقها) وقوله (اى اسماء الإشارة) تفسير لمرجع الضمير المنصوب ولما كان الحقوق مشعرا بالكون فى الاخبار اذ ان يفسره على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله بلحقها يعنى انه (يدخل على اوائلها) بذكر الحقوق الاخص وارادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل الحقوق) وانما قيده لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول على اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيدته على سبيل الحقوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير للحقوق لان الحقوق هو

العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصاله اسماء الاشارة يعنى لا باعتبار كونها مركبة مع ما خلق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه (كلمة ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير بالحقوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخطأ جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزء من اسماء الاشارة فى الحقيقة وان كان جزء منها فى صورة الخط (وانما هو) اى انما لفظها (حرف جى به) اى الحق باوائل اسماء الاشارة (للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جى به للتنبيه) اى لفائدة تنبيه المخاطب (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها لكونها من الامور التى يجب او يستحب الاعتناء بها (كقولك هازيد قائم وها ان زيدا قائم) وقال البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء مالم يلحق اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله مالم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورده الشارح العجودانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لما منع وجد فى اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهى افادة التباعد وقال العصام وانما يميل ويتصل بهائلا يوهى عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء ثم شرع فى فمسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثانى اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باو اخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاو اخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون دخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل متصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف الذى يتصل بالاو اخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف وقوله (تنبيهها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلن لكونه صفة اخرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع او صل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال او صله المتكلم لتنبيهه فاقصل (على حال المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به الخطاب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيهها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تنبيهها على حال المخاطب بانه مفرد مذكرو الافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من الاسم

وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقضى وجهها العدول وقد اطلق عليه انه
 خرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع
 الظاهر موقعها) فلا يقال دازيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر
 موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا ويزيد وهذا
 الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه ان لا نسلم كون
 جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعال ونفعل وتفعل من المتكلمين
 والمخاطب اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستئثار فيها ولو كان جواز
 الوقوع لازما لامتنع انفسك الاسمية عنها فاجيب بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى
 يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة
 الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولا يخفى ان هذا
 كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول
 وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انيت بسكون الياء
 فيئذ لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
 اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تائيدا لانه متباين ولا جعله مضافا
 اليه لاسم لاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه
 يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان
 و اشار اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع فى بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب)
 وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله
 (خسة) خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون
 موافقا للمبتدأ لكون ميمه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ما هو الاولى وهو
 اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقر الحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خسة
 كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقضى) ذلك الاصل
 (السته) لكون الاحوال المعبرة فى مخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث
 المخاطبة ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تأنيث المخاطبين
 فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خسة) وقوله (مضروبة)
 مجرور على انه صفة لقوله الى خسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع
 على انه صفة لقول المصنف خسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خسة مضروبة
 (فى خسة) اخرى حال قول تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء
 الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومشاهما وجعها ما وهى) اى وانواع
 اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة
 الى خسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

لاشترك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشترك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث
اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الش الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر
بالافراد اذ ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها
(لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتق الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من
اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرع له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى
تاو ذى وتة وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى
ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما
وواحد لجمعهما ولما اعتبر المص في المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد
وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه في صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب
لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم الفاء
في قوله «فيكون» اما التفصيل واما الجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من
الضرب وعلى الثانى تبريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا
فسره الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف
الخطاب الخمسة في مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمس وعشرين وهى) (اى تلك
الخمس والعشرون) «ذاك» بفتح الكاف اى ابتداء هاذك متبهما (الى ذاكن) (يعنى)
اى المص يقصد بقوله هذان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشترت) اى
اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى و اردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا
(وذا كما اذا اشترت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ
(وذاكم) اى احدهما (اذا اشترت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء
(وعلى هذا القياس) «ذائك» وتوسط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين
ذائك لارادة مزج لفظ ذائك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والافهنا اللفظ في كلام
المص معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على
ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشترت الخ
وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى ذائك في حالة الرفع (وذايك) فى حالتى النصب والجر
(اذا اشترت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
حال كونه متبهما (الى ذاكن) فى حالة الرفع (وذايك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشترت الى
مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعاً مؤنثاً (وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المص
بالبواقي (تاك) اذا اشترت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا متبهما (الى تاكن) يعنى تاك
تاكما تاك تاك تاك تاك و المصار اليه فى كلهما مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيك) اشارة الى ان كافى
الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تاو تاى لان فى مقلوب تاك
والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشترت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيك

اى منتهيا الى تيكن تيك تيكما تيكمن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك)
 فى حالتى النصب والجر اذا اشرت الى ثنيه المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن
 وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما تانكن تانك تانكما تانكن
 (واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى
 بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولئك ولاكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل
 به حرف الخطاب او لا ذكره الشارح بقوله (واماذيك فقد اورده الزمخشري والمالكى وفى
 الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث ما يدخل
 فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال
 حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب
 بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى يستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى اذا اشرت
 الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ ذلك بالكاف بدون اللام
 (للتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين
 ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للتوسط وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابقا
 للطبع لم ان سبب نكتة لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (التوسط) عن البعيد (لان
 التوسط) لكونه من الاموال النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب
 لكونه عبارة عن التخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف فى بيان
 المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل
 ههنا عن عاداته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى
 المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال
 وعلم ان كل واحد من ذا والاخرين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل
 ذا للبعد والتوسط وذلك ايضا للقريب والتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا
 لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله فى القريب (مذهبا) اى
 مذهبا خاصا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره
 (فقال) فى صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هى
 عادة فى غير هذا المقام ثم شرع فى بيان احوال الكلمات التى تستعمل فى البعيد ايضا فقال
 (وتلك) اى الموضوعات للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وتانك) اى الموضوعات لثنية
 المؤنث مقارنة بالكاف (وذلك) اى الموضوعات لثنية المذكر مقارنة بالكاف وقوله (حال
 كون هاتين الاخرين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذانك وتانك يعنى
 انهما تدخلا فى هذا الحكم اذا كانتا نونيهما بالتشديد (واولاك) اى الموضوعات لجمع المذكر
 والمؤنث بالاشراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسطة بين اولوين الكاف
 وقوله (اي هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان فى ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للإشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذوا اخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا بكلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد هذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هناك بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتلك وذاتك المشدتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك وذاتك المحففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وذاتك) حال كونهما (محففتين واولاك بغير اللام) وقوله (فلتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن **«كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في التقريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (للقريب) نحو ذاك اذا حذف الكاف منه يكون ذاك فيكون للقريب وكذلك ذاك وتلك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونها (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتح الهاء يعنى اذا شدد النون كان فى الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (كسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فليمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فموضوع للإشارة الى المكان وفسر الشارح بقوله (الحقيق) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهني وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملامحه الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للإشارة الى المكان كما يقال المسجد**

المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوع بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اي لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اي في غير المكان المذكور وهذا نظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيق والحسي اي لا يستعمل في غير المكان الحقيقي الحسي سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسي (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعني انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ما عداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه لا احتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ما عداها الى ما عدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواقي فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقي فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبنى فقال (الموصول) وقوله (اي الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام في قوله الموصول للعهد الخارجي وقوله (في اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزء) وقول النش (اي اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئته) وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم الى فاعله يعني لا يتم جزئته وقوله (يعنى لا يكون جزءا تاما) تفسير على طريق توضيح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي راجع الى التقيد اعنى نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزءا) اي تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء (تمييزا) اي ان كان نصبه على التمييزية وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيحوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولا يصير) عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزءا تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان في التامة بعد النقصان تحول وانتقال فسر به لتلك

الإشارة أو لانه لما فسر على التقدير الاول بلا يكون فسرته في الثاني بلا يصير للثنى والله اعلم ثم
 قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول (ملا يحتاج) اى جزء الجملة الذى
 لا يحتاج (فى كونه جزءاً اولياً) يتخلل اليه (اى بحيث يتخلل اليه) (المركب اولا) اى انحلالا اوليا لانه
 اذا انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصا لكونه جزءاً الجزء يعنى ان الجزء التام هو
 الجزء الذى لا يحتاج فى كونه جزءاً اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لا يحتاج قبل
 الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيره)
 من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث
 التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلاً جزءاً اولياً للجملة وتخلل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتاج
 الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر فى كونه
 جزءاً اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدئ يحتاج فى كونه مبتدئ الى انضمام الصلة ثم
 لما كان الظاهر للعرف ان يقول فى التعريف ما لا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام
 امر فى كونه مبتدئ لا يكون مبتدئ فلا يكون جزءاً أصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة
 اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نقي) فى التعريف (كونه جزءاً تاماً) بناء على ان النفي
 يرجع الى القيد (لا جزء مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً اولا (لانه) اى عدم نفي الجزئية ثابت لانه
 (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب) بعد كونه جزءاً تاماً بانضمام الصلة اليه
 (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من
 المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفياً
 للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءاً تاماً) لكونه جزءاً الجزء (اولياً)
 اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة اليه تخلل اولا الى مجموع الموصول والصلة وثانياً الى
 الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال بقوله اولا قوله (الابصلة) استثناء
 مفرغ يعنى لا يتم بشئ الابصلة (وعائد) ولما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه
 مستلزماً للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد
 فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (الا اصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن المراد به
 معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
 على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو
 عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى
 عبارة عن هذا المعنى (فعرقتها) اى فعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان
 قوله بعد الموصول مذکور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف
 الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون
 المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقرينة على ان

المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) اى قول المعرف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) الخ دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذو حيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاخرج شئ مغاير للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيد الازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجافيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان يعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزء الاع هذه الجملة) وقوله (مشملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى ازيد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مغنيا عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قصد تصريحه بعدما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذو حيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليس بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعدها اذو حيث ليس بملتزم بهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخر جت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشانه ومن البين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزء فى تعريف الموصول لغو الدخوله

في مفهوم الصلاة يعنى في مفهوم الصلاة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور
ووقع في محذور آخر وهو اشتغال تعريف المص للوصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزءاً اذا
اللازم عليه ح ان يكتفى بقوله ما لا يكون الا بصلة او ان يقول ما لا يذكر الا بصلة ثم ان قوله وذكر
العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة
المعنى الاصطلاحي من الصلاة يعنى اننا لانسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما
يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم
الاستدراك بذكر العائد انما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت
الصلاة) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف او لا الوصول
فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلاة لوجود التضائف بينهما
فاراد الش ان يدفع هذا الابهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف
الصلاة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل
المقصود من ذكره انه لما كانت الصلاة اى المذكورة في تعريف الوصول بقوله الا بصلة
(بمعنيها) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي
الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلاة لم
تتحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان تكون) جملة (خبرية
او غير خبرية) بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلاة في الواقع (الا) جملة (خبرية) فان هذا التخصيص
لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور في التعريف
(اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميرا او غيره) بان يكون الالف واللام او غيره من
العائدات (واذا كان ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
(للموصول) بان يكون راجعا اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب
في الضمير الذى اشترط في الصلاة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر الش والواجب
اهتما بشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد
ضمير لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل
بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضمير او غيره واذا قيس عليه عائد
الموصول بقى على عمومهور جمع العصام كونه عاماههنا ايضا وتبعة صاحب الامتحان وقوله
(عينهما) جواب لما يعنى ولو وجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المص
الصلاة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزءاً الا بصلة) وعائد تفسير لمرجع ضمير
وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى
الموصول ولان السبب لتعيين الصلاة انما هى الصلاة التى ذكرت في تعريف الموصول والتصريح
بها في المرجع انما يحصل بذكره مفصلا لا بذكره مجعلا ولا يحصل الذكركر التفصيلي الا بالارجاع

الى المذكور في التعريف وقوله (جمله خبرية) خبر للبدا وهو وصلته وقوله (او ما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتي يعني ان الصلة ليست بمنحصرة بالجمله خبرية التي هي المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجمله خبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والى وغيرهما من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجمله نكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها واما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موصحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موصحة لها وقوله (و العائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر في ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المزايا بالعائد هو الضمير لا غير من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا غيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجمله خبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جلتين في الحقيقة بل في معنى الجمله اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هي الاصل فيها (لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) اى في الصورة فتكون اسماء في الحقيقة وحرافا في الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمُسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل والراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة او في الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقة حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجمله واعتبر افرادها في الصورة لكون الموصول الداخل عليها في صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة فانها داخله في تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو في صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيده بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانها لم يبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر في قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان

يفيد الحصر ولما سكنت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحو هما او واما للمفاهيم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى ثم شرع المص في تعداد الموصولات فقال (وهى) وفسره الش بقوله (اى الموصولات) ثلثا توهم ارجاعه الى الصلة فى اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذى) اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) (والتي) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لثنى المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (لثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان والتان مبنيان على الالف فى كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اى ويكون لفظ اللذان والتان مقارين (بالالف) وقوله (فى حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعنى لامطلقا اذا استعملتا فى مقام الرفع (والياء) اى يكونان بالياء (فى حالتى النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كفى او لئلك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعنى انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكور والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى التان الاولى (الا انه) اى لافرق بين الوضعين الفرقا وهو ان لفظ الاولى (فى جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله فى جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضمومة ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان والتان بحذف النونات اذا طالت صلتهما كذا فى الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ الذين فى التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللآئين) وقوله (لجمع المذكر) يعنى الذين واللآئين كلاهما لجمع المذكور لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير لفظه كما قيل فى الحاشية ان اللآئين رفعوا ونصبوا جرا جمع الذى من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللآئى بهمزة بعد هاء ياء ساكنة كالتقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعاً واللآئين نصباً وجراً انتهى وقد اهل الش ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكره فى الامتحان من ان الاولى والذين مختصان بالولى العلم فلا يقالان فى غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور فى هذا الاهمال لاهمال المص فيه (واللآئى) (بالمهزة والياء) اى حال كونه بالمهزة المكسورة وبالياء الممدودة بعد ها (واللاء) حال كونها (بالمهزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعد ها (واللاى) (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون تلك الياء مكسورة (او ساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء الوصل) اى وصل كلمة اللآى (بجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ فى مسكنهم بسكون الهمزة فى سبأ (لجمع المذكور والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعا لجمع المذكور والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكور على عكس لفظ الاولى (واللآئى والواوآتى) (لجمع المؤنث) يعنى حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء فى اللآئى

اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتي) الخ فرع
للثانية يعني وجاء في اللواتي (اللو بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المص
قد ذكر ههنا سبع لغات وهى الاولى والذين واللائن واللاء واللاى واللاقى واللواتى
مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللائن ولفظان منها مختصان
في جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة
وقلتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاى مع فرعيتها اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله
اي الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك
بين ما وبين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما
مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى لا كلوى واما استعمال
من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ما عرفت) مثال للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما فى
ما عرفت ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد
استعمل لفظ ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما فيها) حيث ورد في هذه الآية
وما فيها مستعملا بامع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن)
عطف على ما قبله وقوله (ايضا معناه) بيان مابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله
(فبين يعقل) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فين يعقل ثم شرع الش في بيان احكامها
المشتركة بينهما فقال (ويستوى فيها) اى فى ما ومن (المفرد والمتن) والمجموع والمذكر والمؤنث
اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد ونحو وما آذاك جرو واحدا وجران او اجار وكذلك يقال ومن
آذاك زيد او زيدان او زيدون او هند او هندان او هندات (واى) عطف على ما قبله ايضا وهو
(بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا المذكر
(رواية) لكونه حيث قال (بمعنى التى) نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار
(وذو الطائفة) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الش لفظ الطائفة بقوله (اى المنسوبة
الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجئ ذو (موصولة) اى حال كونها
موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغه بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت
صفة للمذكر (والتي) اى بمعنى التى اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر) * وبرى ذو حفرت
وذو طويت * اوله * فان الماء ماء ابى وجدى * وقوله برى عطف على قوله ماء ابى فيكون ذو صفة
او مبتدأ او خبرا له وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته
والعائد الى الموصول محذوف كما فسر بقوله (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ
وذو طويت عطف على ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة
ولا يخفى ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبرى ذو حفرت من الحصر الادعائى المستترز للمدح
كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذابعدما) اى بعض الموصولات لفظا حال كونه بعدما (الكائنة)
اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا

صنعت اى ما الذى صنعت) وسيجىء اعرابه فى مقام التفصيل (والالف واللام) اى وبعض
الموصولات الالف واللام و اشار الش بنفسه بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف
واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى
لانه اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال
كهل كذا فى الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى اذا دخلا على اسم الفاعل
او المفعول المفردين المذكرين (او التى) او بمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثني)
اى بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (او المجموع) اى بمعنى الذين
او اللاتي اذا دخلا على جمعهما مذكرا او مؤنثا ايضا ولما فرغ المص من تعداد اسماء الموصول
اجبالا شرع فى بيان مسائلها فقال ((والعائد المفعول)) (اى العائد الذى لا يتم الموصول) جزء
(الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ما سبق
ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزء تاما وقوله (اذا
كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة
(يجوز حذفه) خبره وقوله (اذالم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو
عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الانحو الذى
ماضرت الاياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
المنفصل الذى بعد الاو الضمير المتصل قبل الايفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم
جواز الحذف ههنا مانع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونها
موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفي علينا انهما موصول
او حرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله
(لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف
فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله
(لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غير المفعول و اشارة الى ان القصر المستفاد
منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله
(لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول
دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يحز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما
حل الش العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول
لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع
اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا نحو
الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الزجن اى ايهم هو اشد كما سيجىء او اذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تعالى وهو الذى
فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز

حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان ينجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولما تعين تؤمر في التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للحذف اي بما تؤمر به او بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقدير انحو الذي اناضارب زيد فان انما مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضارب به اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعاً ومنعه لماعداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد للمفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوي في متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولاً وقل مبتدأً ومجروراً وصوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف في زيادة الكثرة اذ لولاها لاهلوا هم اختصاص الجواز واعتذار الش العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضا في بقوله لا اذا كان فاعلاً لثلاث مختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشيء آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز في العائد للمفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعدهه ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطاً هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرطاً لخص شرطاً للاعم بخلاف الشرط المذكور للمبتدأ والمجرور لانها مشروط للجواز كما افصحته به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأً يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقاً بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية ثم المص لما وسط مسألة الاخبار بالذى بين مقام الاجال والتفصيل اتباعاً للنحاة اراد الش بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة وضعوا باباً يسمى به باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اي او ما يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اي مقصود النحاة (من وضعه) اي من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرنه تمريناً فتمرن دربه فتدرب انتهى والتدرب التعود اى القاء في المهالك حتى تعود الجراءة كما هو عادة الفرسان في تعليم الفرس فعنى تمرين المتعلم تعودده في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكره) اي لتذكير المتعلم (ايها) اي تلك المسائل لانه مير ان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال ولانه لا بد في الاخبار بالذى من تذكر كثير من المسائل مثلاً لا بد من تذكر الحال والتمييز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يقعان مضميرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

وعلى هذا فاقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذا قالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعبير وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لا بدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمنع) كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) ((واذا اخبرت)) وتفسير الش لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل يعنى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقي فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افادت تحقق الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمتبدا والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بالته وايضا اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرهما من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف واللام وما باقى الموصولات فلا يظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى نحو التى والذات والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان لوجه حل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فمح تكون الباء صلة للاخبار وقوله ((صدرتها)) جواب لاذ (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (او وقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصلة بعدها الاخبار انما فسر صدرتها بقوله او وقعت الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جهل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى ما يقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير ((وجعلت موضع الخبر عنه)) قوله (اى فى موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه جعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (ب) استعانة (الذي في الجملة الثانية) بجهة غير معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي تفسير الخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبر عنه في الجملة الثانية وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه الحقيقي ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي بقوله (يعنى) اى يريد المص بقوله وجعلت موضع الخبر عنه (في موضعه الذي كان) اى ذلك الموضع (له) اى للذات الذي يكون مخبر عنه في الجملة الثانية اى في المآل وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعا في الجملة الاولى وقوله (ضميرها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى لكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير تأويل للكلمة (واخرته) وقوله (اى الخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذي يكون مخبر عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذي (خبرا) (نصب على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب في اخرته يعنى اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعنى يحتمل ان يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء الآخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اى جعلته خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتصديرك الذي وبوضع الضمير الراجع الى الذي في موضع الاسم الذي اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له مثلا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المص موضع التمثيل على طريق الاجال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الش ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذي) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (او قعتها) اى وقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التي تحصل بعد الجعل المخصوص (وجعلت في موضع ما) اى في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (في هذه الجملة) اى في الجملة الثانية التي اريد بحصولها (اعنى) اى اريد بذلك الخبر عنه الذي اُخرو بقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذي كان مفعولا في الجملة الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (و المراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع الخبر عنه (محله الذي كان) ذلك المحل (له) اى للخبر عنه (في الجملة الاولى) يعنى في جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذي وجد فيه المفعول لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو

مخبر عنه سواء كان موضع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى (ضميرا
للذي) اي راجعا الى الذي (واخرت المخبر عنه يعني زيدا) في المثال المصنوع (وجعلته) اي
وجعلت ذلك المؤخر (خبر عن الذي) (قلت الذي ضربته زيد) والواو في قلت ليس في نسخة
الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلا يقتضي الواو واما باعتبار مزج الشارح
لكلام المصنف مع كلامه فيقتضي الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذي هو بعض من كلام
الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجمل اراد المصنف ان ينبه عليه
فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اي مثل الذي) للاشارة الى ان الكاف في كذلك بمعنى
المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذي والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه
خبر مقدم وقوله (الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا في العرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية
مع بقاء خبر يتهو بعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك
لان الجهل في حكمهما في جواز الاخبار لاني تجسس الامثال لكلمة الذي في هذا الحكم وقوله
(في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام
او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا في زيني زاده وقوله (خاصة)
حال من الجملة الفعلية يعني ان الالف واللام اللتين تدخلان في الجملة الفعلية حال كونها خاصة
بحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي
الكيفية الخصوصية وهو بان تصدر الالف واللام بان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف و
اللام وبان تؤخر المخبر عنه خبره مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام
بدلت الفعل الذي هو ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول في الاول الضاربه
انا زيد وفي الثاني المضروب لي زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم
المفعول به المص بضرورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اي من الجملة
الفعلية والافليس من دأب المص تحليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام في ليصح
متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعني انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد
الش ان يبين علة اختصاص الالف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة
الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما
من الاسماء والافعال والجل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته لهما لم يبق ان يكونا كل ما يمكن
ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه
لا يجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز ان تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن
اخذها منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم
الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤهما بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال
القائم زيد او المؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهوا قائم والهوا مؤاخيك والضمير لا يصح
ان يكون صلة فعلى هذا لم يبق ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها اراد الشارح ان يذ كر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبني للمفعول) لا مطلقا بل بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اى ما يحى منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحذو عسى وليس لا يحى منه) اى من غير المتصرف (اسم الفاعل ولا المفعول) فاذا لم يحى منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احدا جزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخلة (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجملة (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبني (فأثما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالو بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها واثبت هذا الاشتراط به لوجاز كون الفعل على تلك الصفة وارىد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن اشتقاق احدهما من الفعل الذى يتحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جاز فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء ما بينهما المعين مع انهما جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالو بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين وروى عنه لوجاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب ببطلان الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف

ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنقي لان الصفة لا تبدل بذاتها عليها مع ان الغرض
والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيّد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه
وجود القرينة الدالة على معنى السين والنقي ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيود اللازمة
في الاخبار فقال ((فاذا تعذر امر منها)) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير لم يرجع ضمير
المجرور في منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تصدير
الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى
اركان جواز الاخبار واذاجاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يحز واحد من الثلاثة ((تعذر
الاخبار)) اى لم يحز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين او لم يوجد ثم شرع
المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار المذكور
فقال ((ومن ثمة)) والجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل التنازع والمشار اليه بثمة هو
ما فسرناه الشارح بقوله (اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع
الامر الآتى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة
تعليقية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما فى اطلاق الاسم الموضوع
للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم ((امتنع)) (الاخبار) وقوله (بالذى) قيد
وقوعى (فى ضمير الشأن) ثم شرع الش تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض
الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشأن مخبر عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل
لامتناع الاخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناع يحصل بامتناع
امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذى) اى جعل الجملة
الاولى مصدرة بالذى (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفهم من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع
الذى يقتضى الاخبار هو الشئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر
واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدلل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم
ضمير الشأن (على الجملة) فيكون تأخير منافي لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فليكون سببا
موجبا للتأخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المناهين على ضمير الشأن لانه ترتب
على كونه ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبر عنه تأخير من اجتماع هذين الامرين
هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا للتقديم والالتقديم فرجح
مقتضى كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير ((و)) (كذلك امتنع) اى
الاخبار (فى) (الموصوف) اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار
بالذى عن هذا الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد
بالموصوف مع صفة لم يمتنع وقوله ((و)) (فى) (الصفة) عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع
الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد بالاخبار عنها (بدون الموصوف) فلا يجوز فى ضربت زيدا
العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة

(ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف
لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة
بدون الموصوف (لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (او
موصوفا) فى الشق الاول وفيه لف ونشر مشوش كالا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط
فى المثال المذكور لزم تأخير عن محله خبر الموصول الذى صدر و لزم ايضا جعل محل زيد
ضميرا و ابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فمح
يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم
تأخير و اقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل
لحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كالا يجوز كونه
موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين
حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا خبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف
والصفة يجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه
لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر
العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول
بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (فى نحو عجت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون
الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجت منه الثوب دق
القصار واما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار)
وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب) ناصباله فلا يجوز اعمال الضمير (بخلاف الذى
عجت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر و فاعله و مفعوله
فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من
الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا خبرت عن قائما
فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمنع ان يقع اياه مقام قائما واما
امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة
واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه)
اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه
المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى
الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد
شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع
الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) وفسر الشارح الضمير
المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المونث اعنى ضمير لغيرها الى

الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد في زيد
ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو
امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك)
اى التصدير (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلاً (اليها) اى الى كلمة الذى واذا ارجع ذلك
الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى) (الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى
يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو قولك زيد ضربت
غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلا
يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسماً مشتملاً على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير
كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه
(عائداً الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائداً) وهو لا يجوز (واذا
جعلته عائداً الى المبتدأ بقی الموصول بلا عائداً وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائداً وبقاء
الموصول بلا عائداً (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه
فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز فى باب الاخبار
(وما الاسمية) الواو استثنائية وما مبتدأ والاسمية صفتها وما بعده من قوله موصولة وما
عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها هى الموصولة (لا) مالتى هى (الحرفية فانها)
اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان (اما كافية) اى مانعة لعمل ان وغيرها
من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكأنا ولكنا (واما نافية) اما داخلة
على الفعل (نحو ما ضربت زيدا) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائماً) وكلاهما ليستا
بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المص لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير
كونها موصولة فأتيت احديهما ان لفظ ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية
للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون اسمية تكون حرفية وثانيهما بيان ان ما الاسمية
لا تختص بالموصول بل هى كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به
الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر
باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى باب ما ليس من اسماء الافعال
هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا
المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيان ما ليس بموصول فى باب ما وليس
كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظراً لان
المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يع
دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعاً لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على
الفعل وانزادة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو

عرفت ما اشتريته (ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسما وما بينها وانما اكتفى الش بئال واحد
 اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بئيله في الاجال) (واستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون
 موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبل
 نسبة السك الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فتال الاول
 (نحو ما عندك و) مثال الثانى نحو (ما فعلت) وتحذف الفهामع الجار المضاف نحو كتاب م
 عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما
 كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتحذفها السكت فى
 الوقف كـ وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
 (وشرطية) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح
 الله للناس من رجة فلا تمسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمجرد نحو مررت
 بما يحب لك اى بشئ يعجبك) فان ما يحب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو) ربما
 تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال * وفسره الش بقوله (اى رب شئ تكرهه
 النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكرهه وقدم عليه للصدارة اللازمة
 لرب وجملة تكرهه صفتها فقوله فرجة يفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال
 بكسر العين جبل تشدبه الدابة لينعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج
 سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجهه يكون
 حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ما تكرهه النفوس من الامر
 والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما
 انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة
 يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا ففسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا
 موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا
 ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا
 عن الصفة كما سيجى بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحتز عن الاستفهامية بان يقول ولا
 استفهام كما فى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسر بها وحصر الاحتراز
 عن الامرين ليس تفسير حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عداه ويحتمل ان
 يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من
 هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل
 وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة ولما وقع الاختلاف بين
 النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرفة اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين
 فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على
 والشئ المعرفة) اى وانها بمعنى الشئ المعرفة باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف

الى مذهب ابى على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى فعمهاى) فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شيئا هى او نعم الشى هى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشىء المعروف وسيد كر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لا فائدة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم فسره الش بقوله (اى ضربا اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فعنى مثلا ما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع فعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقير او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله ((ومن كذلك)) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافى كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تجبى حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزداد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن فى المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (* وكفى بنا فضلا على من غيرنا* حب النبي محمد ايانا* اى) على (شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخر الكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامتة حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فن مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمته خبره وقوله ((الافى التامة)) استثناء من الظرف المستقر وظرفه اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الافى التامة ((والصفة)) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لا تجبى تامة ولا صفة) و اشار بقوله لا تجبى الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجبى كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجبى نكرة تامة فاختر المص عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من

في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان
انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها
ان لفظهما مفرد مذكر وقديعير بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال
ضربت من قام من الانسانيين او الاناسي او الهنديين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته
من الامرين او الامور وقديححمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا
وقامت وقن وعرفت ما فعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في
الامتحال (واي) اي حكم هذا اللفظ الذي كان معدودا من الموصولات حال كونه (المذكر)
اذا كان مجرا عن التاء (واية) اي وحكم لفظاية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (مكن)
اي حكمهما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية
وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اي في انتفاء التامة والصفة يعني ان هاتين
الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى
ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم
ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمي على انه يمكن ان يأخذ مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت
غير المنتقي فافهم ولما كتفي المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد ان يبين الامثلة فقال
(فاي الموصولة) اي مثال كلمة اي التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاي بالنصب
لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلته (والاستفهامية) اي مثال
هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاي مرفوع لفظا على انه مبتدأ
ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اي ومثال كلمة اي التي وقعت شرطية (نحو قوله
تعالى ايما تدعوا فله الاسماء الحسنی) فقوله ايما منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو
تدعوا ومازائدة وجملة له الاسماء الحسنی جزاء الشرط ومعنى الآية اي اسم من الاسمين المذكورين
وهما ما ذكر في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن فندأؤد تعالى بهما جائز
لان الله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اي مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل)
فاي منادى مبني على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفته واختلفوا
في ان اي هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضي
كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اي)
اي كلمة اي (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اي رجل فيلزم على المصنف
ان يقول واي كما في التامة (فلم يجعلها المصنف كن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل) ليست بصفة بل هي (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اي
رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باي بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن
حاله) اي عن حاله التي تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا
للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلبت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

هو الجهل في ذات المسئول عنه او في صفةه وسبب الجهل توصيف الزجل بالعظمة فيكون من قيل
اطلاق المسبب على السبب (وهي) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اي واية مشتركتان
في الحكم الآتي اراد الش ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسرره بقوله (اي كل
من اي واية) يعني كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الش كونها معربة بقوله
(بال اتفاق) ليظهر فائدة التقيد بقوله (وحدها) يعني ان تقيد المص بقوله وحدها وان
القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافي بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواق من الموصولات
كما هو مقتضى تفسير الش بقوله (لا يشار كها) اي لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (في الاعراب)
اي في كونها معربة (غيرها) اي غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات)
اي من باقي الموصولات (الا على اختلاف) اي لا يشارك في كونها معربة الامع وصف الاختلاف
وتلك المشاركة (في) كلمة (الذات والتان وفي) كلمة (ذو الطائية) يعني اتفاق النحاة في كون
بعض الموصولات معربا محصور في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواق
من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما في الذات والتان وذو الطائية وقد سبق
بيان الاختلاف الواقع في الاعراب والبناء في الذات والتان واما في ذوات فان منهم من يعربه مع لزوم
صيغة الافراد والتذكير في استعمال آية نحو قوله * فاما رجال موسرون اتيتهم * فحسبي من ذي
عندهم ما كفايا يعني اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذي يكفيني من الذي حصل عندهم
ما كفايا من المؤنة وغيره فان قوله من ذي مجرور بالياء بالجار الذي هو من فاستعمل ذو معربا في
هذا القول وقال في الامتحان وذو الطائية مبنية في اشهر اللغات لاتصرف تقول جاءني ذو فعل
و ذو فعلا ورأيت ذو فعلا وقد تغير في التذكير والافراد وغيرهما اي التأنيث والتثنية والجمع
مع اعراب جميع متصرفاتها جلا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعراف وهاتان ذواتا
اعرف وهؤلاء ذوا اعراف وذوات اعراف ومنهم من يقول ذو للذكر وذات مضمومة للمؤنث
ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال انتهى
واعترض العصام على الشارح على حل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاق واثبات
الاعراب الاختلاف لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على
رد اعراب الذات وذو الطائية يعني انهما ليستا معربتين عند المصنف فقوله وهي معربة وحدها
محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع
الشارح ما قصده يعني ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب
من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في الذات وذو الطائية مشهور وان لم يذهب
اليه المصنف ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف فيكون حله على وجه لا يشعر
بالانكار كما حله الشارح عليه اولى من حله على وجه يشعر بالانكار كما حله عليه المحشي
فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح الشارح في بيان وجه كون
الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اي انما اعرب كل واحدة من اي

واية مع ان الاصل فيها هو البناء وكونهما معبرين على خلاف ما هو الاصل فيها (لانه التزم فيها) اي في كل واحدة من كلمة اي واية (الاضافة) اي اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اي الاضافة التي (هي من خواص الاسم المتمكن) اي الاسم المنصرف الذي يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله الاضافة الى المفرد فح لا يرد النقص بكلمة (حيث واذواذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة المترمة فيها هي الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيان مطلقا كما سيجي ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعني ان كل واحدة من الموصولتين معربة في جميع الاوقات والوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اي صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنر عن من كل شيعه ايمهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فمين) اي في قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل في التفسير الذي فسر به الشارح بقوله (اي ايمهم هو اشد) ثم شرع في بيان وجه كونها مبنيّة في هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اي انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اي لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف في الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد احتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل في المبني ان يبني على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هي لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اي من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعني انها مشبهة بالغايات في الحذف في كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) ويبينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثاني فقال (ولم يستثنى) اي وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اي الحالة التي كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبناءه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها في المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اي ههنا موصوفة مبنيّة (كما استثنى التي) اي كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه) اي لان المصنف (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبني) سواء كان من لفظ اي واية او غيرهما (وبناء الموصوفة) اي وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اي لكونها داخله في المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)

لأنه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير في جوابها فقال (وفى) توسط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد ان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول في محاوراتهم ويحتمل ان تكون قاعدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان في ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخرأ يعنى ان في ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظه ذا الموصول ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجهان في معنى ماذا (احدهما) اى احدا الوجهين وتوسط الش قوله (ان معناه) للإشارة الى ان قوله (ما الذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائم او قاعدة فيقتضى ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احدا الوجهين ان معنى ماذا ما الذى و قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى صنعت) فقوله اى شئ مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجلة صنعت صلته فيقتضى العائد فسر الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فا) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) بعدما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخرأ ثم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) اى حين اذ كان ماذا بمعنى ما الذى (جوابه) اى يكون المناسب في جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله (اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبرا له ولا يخفى ان ما اختاره الش اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل فى الخبر ثم اشار الى المعنى المقضى للرفع بقوله (على انه) اى على ان اللفظ الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اى الذى) وهو المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعنى انما يكون

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما) اى
من السؤال والجواب (بجالة اسمية) ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب
فقال (و) (الوجه) (الآخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى
هو اسم التفضيل اى الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ما ذامطلقا (اى شئ)
ولما كان لفظ ما ذام فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فوا حده يدل على معنى اى شئ من قبيل
لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى الذى لم يبق فى هذا الوجه
احتمال كون ذازائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الش (وههنا عبارتان)
اى فى هذا الوجه يحتمل التعبيران (احديهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكما لها) اى
بمجموع ماوذا يعنى بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع
لان اى شئ مأخوذ من ماو حده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة لثانية من العبارتين
المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه
الاول (وذا زائدة) اى و ح تكون ذازائدة لانه لم يبق لهما معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر)
اى الراجح من العبارتين هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ماوذا (واحد) لا ينقل
احدهما عن الآخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) اى
كلمة ماذا (بكما لها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشان
(ليس لكل منهما) اى من ماوذا (معنى بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل
آخروا فاما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذازائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ماو حده
والا لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده
لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم
من مجموعهما اى شئ) وفى العصام والاولى ان ذالاتجئ موصولة ولا زائدة الابعدا ومن
الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى
الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان
تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ام من هذا الذى فان هاء التنبية لا تدخل الاعلى اسم الاشارة
انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) اى وحين اذ كان
ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال بماذا صنعت على هذا
التوجيه منصوب لان جوابه المناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى
على ان اللفظ الذى يجب به (مفعول للفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (اى صنعت
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر
واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة
النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح
بقوله (ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون

خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لفوات المطابقة بين السؤال والجواب) مغن عنه لان من المعلوم مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يختلف ولو كانت واجبة لم يحز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل اسماء الافعال التى هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ماكان) خبر وقول الش (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسرته بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (الذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونيهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فاقيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احدا الامرين فقط فاحتاج فى دفع ما قيل (ان اف) يعنى ان لفظا ف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى التضجير) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ او وليس بمعناها بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من التضجير واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بيعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بالتضجير واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجير والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى مثلثهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيد اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيد مثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث لغات احديها (بفتح التاء) وهو (فى) لغة (الحجاز وبكسر ها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى) لغة (بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى)

(في لغة بعضهم) اي بعض بني تميم او بعض العرب (اي بعد) (مثال) اي قوله هيها مثال
 (لما) اي لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الماضي) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر
 وجه تقديم الامر على الماضي لتقدمه بالطبع لكونه مشتقاً منه فقال (وقدم الامر) اي وانما قدم
 المصنف الامر في التعريف على الماضي (لان اكثر اسماء الافعال بمعناه) يعني ان اكثر ما وقع من
 اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم في التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلف اقوالهم في هذا
 الباب في ان اسماء الافعال هل هي موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضي بان يكون
 عمله اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اي الامر
 الذي (جلهم) اي جل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيات (وامثالها) من
 الاسماء التي يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اي حقيقة بل هي اسماء (مع تأديتها) اي مع
 ان كلامها يؤدى (معاني الافعال) من الامر والماضي وغيرهما وقوله والذي مبتدأ وقوله
 (امر لفظي) خبره اي الذي جلهم على هذا القول امر لفظي حقيقى يعني نفى الفعلية عنها ليس
 لعدم كون معناها فعلاً بل لامر آخر (وهو) اي الامر اللفظي الذي هو الحامل لهم على هذا
 القول (ان صيغها) اي ان صيغ هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اي لصورة الافعال
 المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضي والامر الحاضر وقوله (وانها) عطف على ان صيغها
 كعطف التفسير او كعطف الخاص على العام يعني وان هذا الامر الحامل ان تلك الاسماء
 (لا تصرف تصرفها) يعني انها لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية و
 جمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانيها) معطوف على قوله امر لفظي يعني انه ليس مرادهم بقولهم
 في مقام الاثبات مع تأديتها معاني الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالاً لكنها (موضوعة
 لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اي بناء على ان يكون لفظ (زويد مثلاً
 موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا بترتيب الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح
 الرضى وليس ما) اي ليس القول الذي (قال بعضهم) ناشئاً عن التوهم من كون اسماء الافعال
 مؤدية لمعاني الافعال وهو (ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل) وهو
 ما يدل يهيئته على ان زمان ومادته على الحد كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسماً للفظ اسكت
 الدال على معنى الفعل (فهو) اي لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لانعناه) اي ليس اسماً دالاً
 على معناه فقول ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعني ليس ما قال هذا البعض بشيء معتبر
 مسموع في هذا الباب لانه لو كان اسم صه علماً موضوعاً للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت في كل وقت
 من اوقات اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذالعربي القح) بضم القاف الخالص يعني لان العربي
 الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اي بقلبه
 (لفظ اسكت) ولو كان معناه يخطر بقلبه وقوله (وربما) ترقى يعني وربما (لم يسمعه) اي ذلك العربي
 القح لفظ اسكت (اصلاً) فضلاً عن ان يخطر بباله (ولهذا) اي ولكون اسماء الافعال غير
 موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر او الماضى ثم اراد الش ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لانسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترب زمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما للمعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوزن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعنى لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ وبمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لافائدة فى التوضيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحتز عنه ويمكن ان يقال ان التوضيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيحى وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الش والعصام وضعفه العرب المشهور بزيتى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذوى كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقواعد فى قم واقعد وليس لاحد يبتدع صيغة لم يقلها العرب اراد الش ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه هو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقواعد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلها تأول بعضهم) وهو الاندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطردانه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرة) وفى قوله فكأنه اشارة

إشارة إلى أن الأطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان أنه لا يحتاج إلى حل كلامه على المجاز ليندفع هذا الإيراد لأن كون الشيء قياسيا لا يقتضي أن يجيء في جميع المواد فلا ينافي عدم وروده في مادة القيام والقعود لكنه قياسيا حتى يحتاج إلى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يجيء نعمان وكان انتهى ولما كان الخلاف في كونه قياسيا تاما هو في مجيئه من الثلاثي اراد أن يبين ما هو في حكمه من الرباعي فقال (وإما في الرباعي) أي وإما حكمه في الرباعي (فاتفقوا) أي فاتفقت النحاة من سيويوه وغيره (على أنه) أي على أن اسم الفعل الكائن بمعنى الأمر (لم يأت) أي لم يجيء (إلا نادرا) وهذا المعنى الذي حل عليه قوله على أنه لم يأت إلا نادرا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين في توجيه كلام الشارح لأنه إذا حل على ظاهره وقيل إن معناه أن فعال لم يأت من الرباعي إلا نادرا فلا يجوز لأن فعال لم يتصور مجيئه من الرباعي وما يجيء نادرا هو قرقار وعر عار وليس بوزن فعال بل ففعال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعر عار بمعنى تلاعبوا أيها الصبيان بالعرعة وهي لعبة لهم لأن الصبي إذا لم يجد أحرار فعصوته فقال عر عار فإذا سمعوا خر جوا إليه وتلاعبوا تلك اللعبة قال * يدعوه وليدهم بهاء عار * قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعر عار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافي في الجواب إلى المبردان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقليل قارقار وعر عار بالالف وعند الأخفش أن فعال بمعنى الأمر من الرباعي قياس والله أعلم ثم شرع في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال كونه) للبيان في أن قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الآتي أعني قوله مبني وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجاء) صفة أخرى للمصدر يعني حال كون هذا الوزن موصوفاً بصفتين أحدهما المصدرية والثانية التعريفية ينبغي أن يكون قوله كفجاء خبر المبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فجاء لكن الزيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما خفي كونه معرفة أشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة أو الفجور) يعني أنهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور أو الفجرة المعرفة باللام بأن يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة أو فجور وأشار الش أيضا بقوله بمعنى الفجرة أو الفجور إلى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وأيده بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) أي هذا الوزن (على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يرقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه) وإنما قال هذا لأن أدلتهم مرددة ومعارضة لأن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمرا أو صفة أو مصدرا أو علما مؤنثة فإذا سمي بها مذكروا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد في كونها مؤنثة كذا في العصام ومحصل التردد في الدليل أنهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب ثم قيل في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله * أنا اقتسمنا حظيتنا بيننا * فحملت برة واحتملت

بفجار * وجه الاستدلال ان برة علم المرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه
 علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولاشك ان هذا الاستدلال كالاول في الغرابة وحل
 كلامه على الاخرى في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة وموثنة
 بدفع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامر
 التأنيث والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح
 بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة
 المؤنث ولم يحى في الصفة المذكورة (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وهو فعال مصدرا كما فسر الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الآخرين) وهما فعال
 مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى)
 ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهة) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال
 بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة
 بقوله (عدلا وزنه) وهما تمييزان من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (اما زنة)
 اى مشابته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابته عدلا (فلما) اى فتأبث للذى
 (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن في طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر
 معدول عن الامر الفعلي) يعنى ان تزال مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
 فى الامر) هذا بيان لعل العدول اى انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة فى الامر ونظيره
 (كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة فى الفاعل) يعنى كما ان فعال وفعول يجيئان
 لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجيئ فعال فى مصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور
 المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور
 او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة
 الزنة ظاهرة واما من جهة العدل ففيها شئ على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى
 والذى) اى والراى الذى (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون
 هيئات مثلا معدولا عن بعدور ويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى للنحاة
 (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة
 (فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ)
 اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون
 اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى
 فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد واهل وامثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا
 (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال
 انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا
 لتحصل المبالغة المقصودة به (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
 ثابتة

(ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في شرح الشيخ الرضى وقال العصام في حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقص على قوله والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمعدول اسم والمعدول منه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقص من قبيل الثانى فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الشين حرف العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبنى كاسيأتى ولما كان لفظ الاعيان جعلا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسر به بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المص (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال النحاة علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه) علم (للعانى لا للاعيان) اى لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المص (مؤثنا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المص لفظ مؤثنا (للتنبية) اى لقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الاوقع علما مؤثنا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قد وقع لاحترازي ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما لمؤثنا) اى لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (في) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل في بناءه واعرابه انما هو بين اهلبيه يعنى ان قوله في الحجاز مجاز حذفى كما في قوله تعالى واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة في الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والوزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب) عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (في) (استعمال) (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير اهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما في الاول وقوله (الاما في آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن في معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (في آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل للظرف ويجوز ان

يكون في آخره خبرا مقديما وراء مبتدأ مؤخر أو الجملة الاسمية صلة للوصول كما جوزه صاحب
المعرب زيني زاده لكن تفسير الش بهذا يأبى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعني
انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء
(فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بناء) اى ما فى آخره راء (واقلمهم) اى
واقلم بنى تميم (لا يفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل
يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من
ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عند اكثرهم ثم اراد
الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ما ليس
فيه راء وبناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو
(ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستقلا يعنى انما حكم للراء بالنقل
لكون الراء (فى مخزجه كالمكرر) لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر
اختير فيه (البناء) دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
وقوله (ادسلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم
اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا
لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق
مختلفة) وهو بدىهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال
العصام هذا وجه بدىع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الش والمشهور فى كتبهم وجه
آخر وهو ان الامالة فى ذوات انزاء مستحسنة والمصحح له كسرهما انتهى وانما كانت الامالة
مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى
عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى
هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر
من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان
الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ
العرب (امانة قوله) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى
المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل
(مثل واهل الثعجب) فان واهل اصله صوت ثم نقل الى المصدرية ولزم المصدرية وهو ليس باسم
فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا
بالنصب (والثانى) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم
فعل (مثل صه ومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ
وفاعلها ساد اسمدا خبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرهما من الاحكام
الجارية عند الحاجة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غير

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات
والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية
مثل اح و اف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقل اصوات وقوله (واما غير
منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعني الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات
الصرقة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات الصرقة
(عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون
تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرقة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر
ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فيها) اى فبعض تلك
الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ
او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة و اراد اظهارها (او التعجب) اى من
يعرض له ادر الامر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة
تعجب ويقال ويك ووى لعبد الله وقد تدخل وى على كأن الخففة والمشددة تقول ويكأن قال
الخليل هى مفصلة تقول وى ثم تبندى فتقول كأن وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه
ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن الله يسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و)
قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى
المعنى الآخر لم تكن مبتدء ولا خبر ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ
والخبر ما يمكن ان تحكم به على شئ والامر ان محال ان ههنا لك لا تقدر (ان تحكم عليه) اى
على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدء (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ)
حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار الندم او التعجب او الوجد كافى
اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت
لجربى العادة باناخته فلم يتحج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه
اوبه فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فاما يقصده اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير
وغاق حكاية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم
او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على
لفظ الانسان على سبيل الحكاية) اى هذا الجريان (ب) سبب (ان يصدر من نفسه) اى من ذلك
الانسان المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من الاصوات (كما اذا
قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب عن نفسك ووح لا تقدر)
انت ايضا (ان تحكم عليه اوبه) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب
(ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به)
اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لاعلى قصدا لحكاية ولا على قصد اظهار معنى
يعرضه له وقوله (اما زجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير

(وح) اى وحين اذ كان المقصود منه ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الاقسام) اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتهاء التركيب فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما عليه اوبه (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال زيد عند المعبوى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) قصد (اناخه البعير) قال زيد (نخ او) اى اذ قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عدم من المبنيات (ما) اى اصوات (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها التى ذكرها بقوله (واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقريئة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى فى التعجب دال بالطبع وان الثانى كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخه البعير وانما هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذى هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم نفي الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغى ان لاتذكر فى عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (فى باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اى لاجراء تلك الاصوات (مجريها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاخذ الاصوات (حكيمها) اى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوطة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنيت) يعنى وبعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الخقت بالمبنيات منها لا بالمعربات (لجريها) اى لجرى الاصوات (مجري ما) اى مجرى الاسم الذى (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها دخلا فى اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقريئة كونها بابا آخر اراد الشارح بعد سرده فى المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق

وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان
الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من
انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار
(كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا
اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بحسم
او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع
وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان
الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نخ او اح واما بمشابهه
نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق فاصدا اصدارا ماشابه صوت الغراب
عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كافصله سابقا فسر
الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصده اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله
اصدرو بيان لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
والجمادات ثم احال الشارح ^{مصحح} تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم
الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله
ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى
وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم شمولها لكل معنى وحكما
والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه
حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل
قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والى بيان المبنيات
فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على
الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (او صوت به
للبهائم) يعنى القسم الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات
القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه
بالجمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه
صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير التصويت يعنى ان التصويت للبهائم
يكون لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء
وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون
السين لدعاء الغنم (او غير ذلك) نحو سح لث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا انفرت ثم بين
الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقوله لنا مثلا
(لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير ولغنم دون الطيور فاذا جمل البهائم على
هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك

التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقيد والتخصيص (بتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلامن الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكي به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتبار ان احدهما اعتبار كونه نفس المحكي عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وتانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى يصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعرف بقوله صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلامن الثلاثة في الاصوات المبينات حيث قال وهذه كلها مبينات والمصنف لم يذكر التعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غير هافى يكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى في تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندي (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالثاني التصويت للغير فقولاه مع تعلقهما متعلق بقوله (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما لحق القسمان الذان وجد فيهما ما يأتى عن الحاقتهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تشكلم فيما بينها ويحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقولاه (كان) جواب لما اى لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق ليكون

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 للتعجب فانه يتلفظه بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير ولم يعلق بالغير في غاية البعد
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فاهو ابعد منه بالطريق الاولى
 ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون
 القسم الاول ابعد عن كونه معربا من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن
 الاعراب وهذا لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول اننا لانسلم ان عدم كونه معربا
 يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسما معربة
 ولا مبنية كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى
 بالنقل والوجه والوجه لتركه ما علمه في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ
 غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للتندم وآه للتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل في القسم الاول
 يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية
 في ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى عنه وبمباشرة كان مثل قال زيدوى داخل في القسم
 الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الش وحل الحكاية
 عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فبحسب احتياج الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه
 من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسياتى
 من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه
 ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا وهى التى
 عدت في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كعبلبك
 صرح بذلك في المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح
 فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
 اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف فى اخواته لئلا كورات
 على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجمعية لا يلائم
 جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حل المذكورات على الاجناس
 لا للمعهودات انتهى والحاصل ان حل اللام على الجنس لاجل حل التعريف عليه فى المركبات
 وفيما سبق من اخواتها يكون اولى بما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا
 التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان
 كون اللام للعهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من
 العرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من)
 (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للاشارة الى ان
 حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

الاسم المفرد فانه اسم ولكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسالا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العاصم بانه لو لم يصرح لكنت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيدكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعبلبك وخسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من وقوله (وجعلها كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلها كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعمية كعبلبك او بغيرها كما في خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيده المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لعنى خرج منه نحو سيويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظويه (صوت غير موضوع لعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة) حقيقة فلا يصدق ح تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (في حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت في الاصوات (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتي به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبد الله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافي بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبطشرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبطوشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبطشرا (نسبة قبل العمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين ولكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فضلا يخرج من الحذب كره ما وجدت فيه نسبة قبل العمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بتيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هى ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبطشرا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار

الشارح الى ركاة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشرو الثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن حد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كليه لكون النكرة فى سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الش بقوله فى الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت انفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعين مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خطر القتاد) ووجه الا صعوبة انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الش لما رد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر اليه يعلم انه قد كان فى اصله تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فمح يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعاه وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى ما لم يكن على هيئة المركب

النسبى وبنى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا) وانما زاد الش لفظ الجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى عطفيا (اى حرف عطف) كخمس عشرة (او غيره) كيبت بليت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا) (اى الجزآن معا) ثم بين الش علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الآخر (والثانى) اى وجه بناء الجزء الثانى واقع (تضمنه) اى تضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا مبنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشرة) اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطفت الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للإشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر الى مجموع المثاليين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهاها (الى تاسع عشر) وقوله (واخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى مثال هذا اعنى فى مقام لا يحتاج فيه الى اشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه اراد المثاليين فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للإشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد ازانء على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اى او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر

النظر بتحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن معنى ان اتم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لانم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان زاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد ان ائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك يقوله (فان الثالث مثلاً) اى الواقع المرتبة الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقاً) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لا تسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف ان ائد وقوله (جميعاً) حال من حروفها اى لا تسع حروفها حال كونها مجموعاً بحيث تقيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو ثبت كذلك لحصل اسم الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاقتصروا) اى فذلك اضطرروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايها كان (اذنى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطرروا الى الاحد من احدهما لا متناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مفظة الالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لا يضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر وما يدل على المقى من اول الامر اولى بماد لالته عليه من ثانى الامر ثم اشار الى مثلاً غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن

نفس تركيب الحادى عشر وبني عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلاً من احد عشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه لا مطلقاً بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقاً من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار) اى ليس تضمنه حرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاولى بشئ (الابذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبجذف الواو فى الحادى عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول وقوله (الاثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الاثنى عشر للذكر ولما اکتفى المص بذكر مثال المذكور اذ الشانين ان مؤنه كذلك بقوله (واثنى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمال حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى) منهما وهو العشر (للتضمن) اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبهه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالثنى المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان للاحاطة بالثنى كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهاسا الثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء فى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فتحكمه بناء الجزئين والثانى ما لم يتضمن فتحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا مركباً من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسر الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفاً) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعرب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنياً) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معرباً قبل التركيب فانه ان لم يكن معرباً قبله بل كان مبنياً لم يعرب كما فى نحو سيويه واما قيد الش بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصح والافصح والفرق بين الافصح وغيره

انما هو في منع صرفه و في صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كعبلبك وبني الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالنقيض للاعراب بكونه كاعراب بعلمك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع في الوسط موجبا للبناء وهو انه لما لم يكن تركيب بعلمك نسبيا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء ولما كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اي و انما بنى على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه في غيرهما انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الافصح) متعلق باعراب الثاني وبقوله بنى الاول على سبيل النزاع فبإيهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا في العرب لزينى زاده وتفسير الش بقوله (اي اعراب الثاني مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلة (وبناء الاول انما هو في افصح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الافصح من التنازع ثم شرع في بيان الغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اي في مثل بعلمك من المركبات التي لا يتضمن الثاني فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اي فصيحتان (احديهما) ما يقابل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما) اي واخرى اللغتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف في الثاني وهو (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المص من المركبات شرع في بيان الكنايات التي هي من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش في بيان النكتة في عدم تعرض المص لتعريفها فقال (جمع كناية) اي لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهي) اي الكناية (في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح في الدلالة عليه) اي على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح لغرض من الاغراض كالا بهام) اي وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على السامعين) اما لمحافظة عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك جاءني فلان وانت تريد زيادا) فانه عبر

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المص من لفظ الكنيات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة في الكنيات فكلا اللزمين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنيات (ههنا) اى فى مباحث المبنيات (ما يكتنى به) اى لفظ يكتنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يكتنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره و فلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وماو به يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاء وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما يكتنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بل المراد بالكنيات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطالحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنيات هو العهد الخارجى فلا يدله من قرينة واطن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا بها) اى على ان يريدوا بالكنيات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولا اصطلاحهم على هذا لم يصدر المص لفظا البعض بان يقول (بعض الكنيات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدر على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنيات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى حين اذا اراد بها البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لا اختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنيات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنيات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من مطلق الكنيات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعين لعانى كل منها (فقال الكنيات) (كم) ثم ذكر الشوجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة (موضوعة وضع الحروف) اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية جعلها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حل النظير على النظير (وكذا)

اي ومن البعض المعين كلمة كذا (و بناؤها) اي ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اي لان هذه الكلمة
 (في الاصل ذا من اسماء الاشارة) اي التي من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اي على كلمة ذا
 (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذي
 يلايس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذا على اصل بناءه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائدا
 على اصل بناءه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معنهما يعني وكل
 واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين
 صريحين للعدد بل كني بهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح
 ان يذكر معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) اي وجاء لفظ كذا في اللغة (كناية
 عن غير العدد ايضا) كما يجيء (للعدد) نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله
 (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجيء ايضا كناية عن غير يوم
 السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت
 ويكون المعنى ان غير العدد ما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فانه يجيء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعني ومن البعض المعين من
 الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعني يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه
 التفسير بقوله (اي الكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة
 الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذي اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت
 بحركات التاء والفتح اشهر اي كذا وكذا وقال العصام وتقصيلة انهما في الاصل كيت وذيت على
 وزن المرة حذف اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل
 والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الامتوحتين كذا في الرضى يعني انهما اذا استعملتا على
 الاصل ووقف عليهما بالتاء لا يكونان الامتوحتين فلا ينافي ما نقل عن غيره من جواز حركات
 التاء كما سيجيء لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اي وانما
 بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعه موقع الجملة التي هي) اي الجملة (من
 حيث هي) اي من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء) لانهما من خواص المفردات
 بل استحقاقيهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من
 خواص الاسم الذي هو من انواع الكلمة التي هي المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل
 انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيًا فقولُه (فلما وقع المفرد موقعها) يعني
 ولما وقع الاسم المفرد الذي هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اي موقع الجملة المذكورة
 (ولم يحز خلوه) اي خلو الاسم المفرد (عنهما) اي عن الاعراب والبناء نرم انصاف
 ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب) هذا
 جواب لما لان الاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل في
 الاولى البناء وفي الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على القمع لثقل البناء كما في
 اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا

يستعملان الامر كمر بن واو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونها
مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان الامفتوحتين بقوله لنقل التشديد ولما كان اللائق بالمص
ان يذكر كلمة كآين فتركها اراد الش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن
الكنائيات) اى ومن جملة الكنائيات التى بنيت (كآين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد
الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اى) اى
على لفظة اى بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع
فى بيان حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظ اى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه
(معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محمى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول
محامى نحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اى (معنا هما الافرادى) اى معنى
التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد)
فى كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل
(بمعنى كم الخبرية) وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كآين (كأنه اسم مبنى على
الساكنون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسبا له فى البناء على الساكنون
وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة صفة بعد
صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون
الذى وقع (فى) آخر (من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لاتوين تمكن) عطف
على قوله نون ساكنة اى ليست النون الساكنة التى فى آخره توين تمكن كما كانت تلك النون
الساكنة فى الاصل توين تمكن استشهد على كونها نونا ساكنة لاتوينا بقوله (ولهذا) اى
ولكونها نونا ساكنة كما فى سائر الميقات عليها لاتوينا (يكسب) فيه (بعد الياء) اى بعد اى (نون)
فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لاتوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان
التوين لا صورة لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها توينيا يعنى ان كتابة النون
بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتوين لانها لو كانت توينيا لم تكتب على
صورة النون لانه لا صورة للتوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى
والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون توينيا (فرتبه) اى فرتبه لفظة
كآين (فى البناء منخطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصريف (فلذلك) اى
فلانخطا طرقتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره المص) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال
العصام ويحتمل ان لا يقول المص ببناءه ثم شرع المص فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية
وفى بيان الفرق بينهما وبين ميم هما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الش (المتضمنة
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله
(ميمها) اى ميم الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام

عن جنس المسؤل عنه (للإشارة الى أن رفعه للإبهام إنما هو عن جنس الذى سئل عنه
يعنى أن المسؤل عنه من أى جنس ملك أو انس رجل أو امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ
الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو
التمييزية وقوله (مفرد) أما خبر بعد خبر أو صفة للمنصوب ثم شرع في وجه كون مير هذا
القسم منصوباً مفرداً فقال (لأنها) أى وإنما اختير لمير هذا النصب والافراد لان كلمة كم (لما
كانت) موضوعاً (للعدد) وكناية عنه وكان لمير العدد ثلاثة أنحاء كما سيحى في أسماء العددين
مير الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومير احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ومير مائة الى مافوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مير منه منصوب مفرد جعل ميرها) وهو جواب لما أى جعل مير كم الاستفهامية (كذلك)
كمير احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وإنما
جعل مير منه كمير العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعاً مجروراً كما
في الطرف الاول او مفرداً مجروراً كما في الطرف الثانى (لكان تحكما) أى لكان دعوى بلا
دليل وترجيحاً بالمرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية
مع ان فيه رجحاناً من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار
حال اوسط العدد لان هذا النوع من العددا اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان
السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد
نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مير كم الاستفهامية لانه جعل مير كم
الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مير كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزاً ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية
لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل
وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال مير كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله
الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الش بتوسطه بينه وبين
العطف والمبتدأ الثانى محذوف و اشار اليه الشارح بقوله (ميرها) وقرينة الحذف عدم
جواز كون قوله (مجروح) خبراً عن الخبرية لفظاً ومعنى اما لفظاً فلعدم المطابقة اللفظية
واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر
المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الش
على خلاف ما قدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المير حيث قال ومير كم الخبرية مجرور ولكن
الش اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالاضافة)
الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وإنما كان مير الخبرية مجروراً لانها تقيضة رب فحملت
عليها خبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر أو صفة لقوله مجرور
و اشار الش بقوله (تاره) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة

(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمير المفرد (وكم رجال عندك) بالمير المجموع (كما
 تقول) في المير للمائة وما فوقها من اسماء العدد التي هي احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد
 (و) تقول في المير للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الاخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع
 ثم اراد الشانين وجه جواز كون مير الخبرة مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) مير الخبرة
 (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مير العدد الكثير وهو مائة وما فوقها
 (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مير) اي مير ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور
 هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فقال (وانما جاء) اي مير الخبرة حال كونه
 (مجموعا) في بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج
 اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (نبي)
 اي يخبر (عن كثرته) اي عن كونه كثيرا (صريحا) اي انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا ينبي
 صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرة لكونه كناية عن العدد الكثير
 وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد
 المذكور المصرح كثرته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ يوب عن التصريح
 فلذلك (جعل جمعية مير) اي قصد يجعل مير مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنا) اي
 مثل ان تلك الجمعية تصير (نائة) ثوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه في التصريح (بها) اي
 بالكثرة ثم شرع المص بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز في بيان ما به
 الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظه من الجارة (فيهما) اي عليها
 اي جواز اذا لم يفصل بينهما وبين مير هما بفعل متعدفانه لو فصل به وجب دخول من عليهما
 لئلا يلتبس المير بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في الامتحان ولما احتمل كون
 الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح
 ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في مير كم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع
 الى قوله ميرها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا امره في كلام المصنف لكنه مثنى
 بحسب الاضافة الى النوعين كما في قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) في مير الاستفهامية
 في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول
 ايضا في مير الخبرة بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى (وكم من
 قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المص المساواة في جواز دخول من في مير الاستفهامية
 والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما
 فقال (قال الشارح الرضى هذا) اي دخول من (في الخبرة) اي في مير الخبرة (كثير نحوكم
 من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرة اي كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله
 (وذلك) مبتدأ اي كونه كثيرا وقوله (لما افقته) ظرف مستقر خبره والمواقفة مصدر مضاف الى
 فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مير الخبرة وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر
 وقوله

وقوله (للمير) متعلق بحراو يجوز ان يكون بزئع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقة وقوله للمير صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمير واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجه كثرة دخول من البانية فى مير الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمير الذى اضيف اليه لفظكم الخبرية (واما مير كم الاستفهامية) يعنى واما حال مير كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى استعمال ذلك المير (بحرورا) اى حال كونه بحرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مير كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن بتجوز الزمخشري فى تفسير الآية فقال (لكن جواز الزمخشري) يعنى ان قولك ولا دل على جواز باطل لان الزمخشري جواز (ان يكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آياتناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسألة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الش بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسر بقوله (اى لكم) ثم عمه بقوله (استفهامية) كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجدته من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مستأخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فتأب (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقضى صدر الكلام) واما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامران) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهروا ما فى الخبرية فاقال (والخبرية ايضا) اى كالأستفهامية (تدل على انشاء الكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلّة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصده انشاء الكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهما اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والاخر فى تنسيته لان الخبر هو وقوله يقع مفرد الظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطلق الخبر بالبتة اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لوقال) اى المصنف (كناهما) بلفظ المؤنث (لكن) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكور لان المذكور ان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الامين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوقية

يعني انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة ما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ما شاع بين النحاة والتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغي ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه بقوله (فهو) اي فوجه ايراده بلفظ كلا الذي للتثنية مبنى (على تأويل كلا هذين النوعين) يعني ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اي النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اي كل واحد منهما) اي من كم الاستفهامية والخبرية اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان اليهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيذا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتداء فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيد او عمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد في يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حل من المستكن الذي في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم ين) اي المصنف (موقع كل واحد منهما) اي من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشار الش بتفسير ما بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) الى ان لفظ كل ههنا افرادي لا مجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير و اشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعي لفظ كم كما قال زيني زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقة يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الش اراد ان ينبه بقوله (اوشبه فعل) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرًا) سيبينه فيما بعد وقوله (غير مشغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشغل وصلة له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن علمها سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان الغير المشغل اي الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق ضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني بتخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فقال

المشغول بالضمير نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه
وانما زاد الشارح (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا)
خبر لقوله فكل مايعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون
اعرابه نصباً (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) اى على اقتضائه
ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه
منصوبا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلاً اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل
كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المير الذى هو الظرف يكون اللائق
فيه ان يكون مفعولا به فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا التوهم فقال
(اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى
وقع بعده هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المير فان كان المير مفعولا نحوكم رجلا ضربت
يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء
الفعل مطلقا من غير نظر الى المير ثم فسر الشارح العمل بخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله
لا يكون الاجسب المير) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله وعمله لا يكون الاجسب
المير اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلاً (فكم) فى هذا التركيب
(منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء ميره يكون كذلك (مع اقتضاء
الفعل) من غير نظر الى المير (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعنيه) اى فكون كم ههنا معينا (لا حدى من المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين
(بحسب المير) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه
من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم
ان هذا التفسير من الشىء وجه تسمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما عترض عليه الشىء الرضى
بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المير معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعنيه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمير انتهى ووجه الدفع انه لما فسر
بتقيد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلاً انما هو على وجه
الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشىء فى امثلة كل منها فقال (فالا استفهامية) اى فتال كم استفهامية
المنصوبة وهو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق
بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم
غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن
عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المير ما يقتضى
من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه
تقيد الفعل بقوله لفظا او تقديرافقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

في قول المصنف (اوشبهه) اى وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل
 الذي وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بالضمير (ملفوظا) في نحوكم رجلا ضربت (او مقدرا) اى
 او كان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدر بعدكم اى بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير
 في نحوكم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة في هذه الصورة لانها حينئذ تدخل في قاعدة
 الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم
 صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه
 الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه وحل قول المصنف كان منصوبا على
 وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما في نحوكم رجلا ضربت ونوع
 جاز نصبه ورفعه كما في نحوكم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ما ذكره الرضى انكم رجلا
 ضربت يجوز رفعه ولكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
 يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف
 الشارح الرضى في نحوكم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبلكم وقال ولا منع من تقدير
 الناصب قبلكم ثم دفع ما قيل انكم يقتضى الصدارة والتقدير قبله متمنع بقوله لان المقدر
 معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه
 على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان من حل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى
 ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر
 (ليدخل في قاعدة النصب مثل قولكم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شريطة التفسير) وقوله (وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته)
 لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل
 ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اى غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا
 (فهو) اى فتل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير
 مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اى وان لم يجعل مثله
 (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)
 اى فتل (من هذه الحثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذى
 يكونكم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اى كل واحد منكم الاستفهامية
 والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التى هى عبارة عن النوعين
 من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله
 (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (وبكم رجل
 مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اى او وقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال
 الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلامكم رجلا ضربت) ومثال الخبرية نحو
 (عبدكم رجل اشتريت) فقولوه وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله (فجبرور) جوابية وقوله

مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف و اشار
الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر
او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة
(لان تأخير الجار) سواء كان حرفا واسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله) اى عمل الجار
مطلقا واذا امتنع التأخير (فيحوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية
والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما
مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من
الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم ح ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انا لا نحتاج
الى ما قلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة
مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الش اسم ههنا على الحرف ليكون اشارة
الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابدع فجوازه فى
البعيد اولى (مع المجرور) اى مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة
للصدر) فان الجار حينئذ يكون بجزئتهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور عن مرتبة ثم
شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال ((والا)) ولما
كان قوله والاعبارة عن اتفاء كل من الشروط المتقدمة فسر الش بقوله (اى وان لم يكن)
واشار به الى ان الامر كبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل
واحد من الاستفهامية والخبرية (للافتا ولا تقدير افعلا ولا شبه فعل غير مشغل) اى غير فارغ
(عنه بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كاهى شروط النصب (ولاقبله) اى
قبل كل منهما (حرف جراو مضاف) كاهى شروط الجرو زاد الشارح قوله (وكان مجردا
عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا با حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله (رفوع) يعنى وان
لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر
ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلية
على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جلته جزءا لقوله والاقوله (مبتدأ) خبر
بعد خبر بعد او صفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا فلا كثر انه
مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك)
تفسير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره
اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرا له وان كان معرفة
يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز فى صورة كون خبره معرفة

عند غير سيبويه من النحاة اراد الش ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدئ على الاطلاق
 (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام مامع
 كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة)
 لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وماوكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا)
 اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة
 (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يحز كونه مبتدئ (لكونه نكرة و) لكون (مابعده معرفة)
 وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحوكم يوم اسقركم فكم) اى لفظكم (ههنا)
 اى فى هذا المثال الذى كان مير ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار
 الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير
 مشغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية
 وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى
 فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم
 وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية
 وهى النابتة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ما قاله الرضى مرضى
 موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى
 اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب
 باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشغل عنه لالفظا ولا
 تقدير ولا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع
 (لقيامه) اى لقيام لفظكم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذا قام
 مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف من بيان اعرابكم الاستفهامية والخبرية شرع
 فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط
 مثل احكامهما حال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكامكم كولو احتمل ان يكون المشار
 اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر الش بقوله (اى مثل كم)
 وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع
 احكامها بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على
 حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا
 يكون ظرفا واربعا كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى
 اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد الجارين واشتراط رفعه
 بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط)
 مبتدأ مؤخر والملم يتأتى جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الش بقوله
 (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

الوجوه تأتي (في جميع هذه الاسماء) لافي كلها وهذا لا ينافي ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء وهذا من الش تأويل لكلامه في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذا الوجوه الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجري في بعضها ويجريانها في البعض يصدق عليها انها تأتي في المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تأتي (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الش وفي العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص باحدهما فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اي لفظ من (وما وای واین وانی ومتی مشتركة) اي حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط و اذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اي وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الش كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال (فن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اي في من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهي كونهما منصوبتين بما بعدهما من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ومثال كونهما مجرورتين في كلمة من بحرف الجر نحو (من مررت و) بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربته و) في كلمة مانحو (ما صنعته) ثم بين وجه عدم تأتى الوجود الاخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اي في من وما (الرفع على الخبرية لا متناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اي كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اي كما تأتي تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اي مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في مانحو (ما تصنع اصنع و) مثال الجر وجر بحرف الجر نحو (من تمر امررو) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء في من نحو (من يأتني فهو مكرم) وفي مانحو قوتعالی (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما) اي من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأتى (في جميع اسماء الشرط) سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو ای واین او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لا يتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الالفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع

بالمعدي أو مأو لا بالاسم في نحو وان تصوموا (وما هو لازم الظرفية) أي والاسم الذي هو زم لا
 ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما أي حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كمن
 وإن وإن وإن وكيف وإذا) قوله وما هو مبتدأ وقوله (إن لم ينجر بحار) جملة شرطية خبره
 يعني ما هو لازم الظرفية من أسماء الشرط تأتي فيه وجهان من الوجوه الأربعة أحدهما الجر
 بحرف الجر أن دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية أن لم يدخل فإن دخل عليه الجار ينجر به
 (نحو من إن) وإن لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) أبدأ باعتبار أنه مفعول لمقدر
 (وعن بعضهم) أي ونقل عن بعض النحاة (أن إذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع
 أسماء صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعني إذا خرج عن الظرفية يبقى اسما
 صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو) وقوله (أي وقت قيام
 زيد وقت قعود عمرو) تفسير وإشارة إلى أن إذا الأول مبتدأ وإذا الثاني خبره وكلاهما بمعنى
 الوقت (فهى) أي كلمة إذا في قوله إذا يقوم زيد (مر فوعة بالابتداء) وقوله (وقال الش رضى)
 للإشارة إلى أن قول هذا البعض غير ثابت لأنه قال (والنالم عشر) أي لم اطلع (لهذا) أي لكون إذا
 مستعملا في غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظموا نثرا وهذا من الشارح تأكيده لقوله
 فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعني لا يجوز استثناء إذا من هذه الاسماء لما نقله عن الش
 الرضى من عدم الإطلاق لأنه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض
 المحشين إن قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعني والاسم
 الذي هو لازم الظرفية (يرتفع في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احترام عن الشرط
 إذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لأنه إذا كان مبنيا صار له محلان
 أحدهما الرفع وهو محله البعيد والثاني النصب على الظرفية وهو محله القريب كما أشار إليه
 بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بإيراد مع فإنه يدل على أن الانتصاب على الظرفية محله القريب
 لأن مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (إذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احترام عما إذا كان
 بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فإن متى لكونه لازم الظرفية له محلان أحدهما انتصابه
 على الظرفية بكونه ظرفا متعلقا محذوف ولما احتمل أن يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا أراد
 أن يفسره بقوله (أي متى كائن عهدك به) لإفادة أن المتعلق قدر مؤخرا على وفق ما تقدم في قوله
 وقدرت بعده فعلا (واما أي) أي واما لفظ أي من هذه الالفاظ (فيأتي فيه الوجوه الأربعة كلها
 فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية أيضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن
 الرفع الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففي هذا المثال وهو (نحو أي وقت مجيئك أي
 وقت) إشارة إلى ظرفيته (كائن) إشارة إلى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر في الحقيقة (مجيئك)
 مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فأي وقت على تقدير انتصابه) لفظا (بالظرفية) أي بكونه ظرفا
 (مرفوع المحل) أي مرفوع محله (بالخبرية) يعني أنه منصوب لفظا لكونه معربا مرفوع محلا
 لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية أحدها النصب (مثل أيهم

ضربت و) ثانيها الجر نحو (ياهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف في مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفي مثل * كم عمة لك يا جرير وخالة*) ثم فسر الش هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون تمييز مذكور وان يكون محذوفاً فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف الميم كماهى مختار الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث الميم كما فسرته باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر الميم وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ الميم (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تمييزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما ان كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمييزا ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الش اعنى ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عندهما جمعا كما سيصرح (ان يعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احدا الثلاثة (رفعه) اى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب الجر وعلى هذا التقدير كون الميم مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفاً مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون الميم محذوفاً وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق) فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة تمييزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع الثانى وعلى تقدير كون الميم محذوفاً وكون عمة مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدر اقتدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يحفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم

(اليق) من الوجهين الآخرين (بماسبق) في كلام المصنف (من وجوه اعرابكم) وجه الالقية
 ان في هذا التوجيه تخلصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره مالم يذكر قبله
 ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى
 فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الواجهة) اى الواجهة الثلاثة المذكورة
 (في ميمها) اى في ميم كلمة كم (اعنى) اى بذلك الميم هنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد
 الواجهة الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة (بالاتداء) اى بكونه مبتدئ وحلبت خبر الفتح لا يكون ميم
 لان الميم لا يكون مر فوعا فلزم ارتكاب كون الميم محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء
 ان تكون كلمة كم استفهامية فيكون ميمها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون المحذوف
 مجرورا مفردا ومجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير الا بحذف الميم فلا يكون
 داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الواجهة اى بعض الواجهة
 (والآخران) اى الوجهان الآخران (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها)
 اى كون كم (استفهامية) بان تكون عمة تمييز لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة
 (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
 ميمها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الواجهة كما ذكره الشارح فرعا على جواز
 حذف الميم اراد ان يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (تأخير هذا) اى تأخير قوله
 وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالت) حتى
 يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع
 تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك
 الاعتبار لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف
 الميم ولم خصص الش الالقية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول
 ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه
 الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان
 بحذف الميم وقال العصام بعد اثبات التحمل في التميز في الجملة على التميز في بعض الوجوه
 فالاولى ان يقال المراد بالواجهة الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية
 والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل ميم كم عمة لك يا جرير وخاطلة فانه الذى ذكر
 آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار الميم المحذوف ويكون نحوكم مالتكم
 ضربت تنظير بحذف هذا التميز وتبييننا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم
 ضربت او المقدار كما في كم مالت انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج
 الى اثبات وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمت وخالات ولعل الفاضل
 المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر
 فيها التميز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفي

مثل تمير كم عمدة زيادة ذكر التمير (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه في عمدة على تقدير عدم كونه تمير او هو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون التمير محذوفاً واعتبار بعضه في عمدة ايضا على تقدير كونه تمير ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور بعده تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقائله (المعجور جريرا) يعني مراده بهذا البيت ان المعجور جريرا برز ذيل اقاربه (وتمامه) اى وتام البيت (* فداء قد حلبت على عشارى *) ثم شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (القداء) على وزن جراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفي شرح الابيات الفدع بالتحريك عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن اما كنهها ويقال رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان في مفاصله انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى القداء (منقلبة الكف او القدم بمعنى انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل (صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها) اى نسب الشاعر في مقام المعجور عمت جريروا خالاته (الى سوء الخلقة) من اول الامر لالكثرة الخدمة فيحصل المعجور المطلوب في كل من الاعتبارين (وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (تضمنه) اى تضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة في المعجور اى حلبت وثقلت تلك الحلبة على ثمين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارهها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتى على كرهه منى واختار) اى ولذلك الاكره اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلى في الذم من خدمة الناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلى اى خدمة المواشى ابلى في الذى من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشار) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشار (الناقة التى اتى على حبلها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرهما من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذالم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفى ذكر عمدة وخالة) اى فى ذكر الشاعر عمدة جريروا خالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفي) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمدة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك يا جريروا رذيل مطلقا لاشرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلى في مقام المعجور المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فلا استنهام) اى المستفاد من كونه مبدءا وقوله (على تقدير

النصب) اى نصب عمه خبر للبئدأ وقوله (على سبيل التهمك) خبر بعد خبر او احدهما خبر والآخر
حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى
جهالة المتكلم وعالية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله
استفاد العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكأنه
من ذكر الملزوم وارادة اللزوم واليه اشار الشارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا
(ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عمامته وخالاته) اى لكثرة ثيها (فسأل عنه) اى عن عدده
وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى
عدد من العمامات والحالات حلبت على عشارى اى ذلك كثير لا عرف عدده فى الحقيقة
وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمه على التمييز
(على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت على
عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون
عمه تمييزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى خبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمه
مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا
حذفت المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه
اشار بقوله (او كم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على سبيل
التهمك) كما عرفت (او كم مرة او كم حلبة) بالجر فيها فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله
(على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارفع عمه) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه
مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ ولما كان عمه نكرة احتاج الى تخصيص
ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اى صحيح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا
(بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد
حلبت والعاذ الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعرابكم (استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة نصب (لان
الفعل الواقع بعدها) اى بعدكم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير او غيره
(تسلط الظرفية) على تقدير المميز بمره (او المصدرية) او تسلط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر
(واذا رفعت عمه رفعت حالة وفداء) لانها تايان لعمه فان الاول عطف عليه والثاني صفة له
(واذا نصبتهما) اى اذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت حالة
وفداء (واذا خفضتهما) اى واذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير خبرية (خفضتهما) اى
خفضت حالة وفداء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسألة كم من حيث معناه ومن
حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان ميمره من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف)
قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قديكتر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف
بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (ميمركم) لبيان الضمير المستتر
تحت

تحتته يعني ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته و راجع الى ضمير كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (في مثل كم مالك) في الجملة الاسمية (وكم ضربت) في الجملة الفعلية ولما كان قوله في مثل اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اي في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهي انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اي كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال المتكلم دال (على انه) اي السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتهما (او اخبار) اي او ظاهر الحال قرينة دالة على انه اي الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اي دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتهما (فغناه) اي فعنى تركيب كم مالك (كم درهما او دينار) بنصب التمييز في الاستفهامية (او) معناه (كم درهم او دينار مالك) بجرهما في الخبرية ثم شرع في بيان اعراب كم في مثال كم مالك فقال (فكم) اي لفظ كم (في هذا المثال) اي في مثال كم مالك يعني في كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (و مالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اي خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك) يعني اذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت و اريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهي ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اي اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل كذلك (او اخبر به فظاهر) اي الراجع في المراد ان يقدر المرة او الضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيحيى (ان السؤال) حين كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اي كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة) بنصب التمييز في الاستفهام (او كم مرة) بالجر (ضربت) في الخبرية (او الى ضرباتك) يعني او بالنسبة الى ضرباتك (اي كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او كم ضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم في هذا المثال) اي في مثال كم ضربت يعني في كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امام منصوب على الظرفية) اي على ان يكون ظرفا للفعل الذي بعده (او المصدرية) اي او على ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا له ولما كان المصدر الذي للعدد مشتركا مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اي بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (اذا كان المصدر)

في قوله كم ضربة (لنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه ح لا يشتر كان لان المراد في المرة هو السؤال والاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا اشترك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فتح تشترك المرة والضربة في السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر في الاول الظرفية وفي الثانى المصدر مع اتحاد ما كهما في فرق بينهما بالملاحظة (فالمحفوظ في الظرفية) اى المعنى الذى لوحظ في جعله منصوبا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعه للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد متمدد من وقت وجود الفعل الى انقضاؤه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب يقتضى تعدد ازمته والله اعلم (وفي المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المردبه ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذا ان التوجيهان في اعراب كم اذا قدر المميز بالمره او بالضربة ولم يفرع من بيان الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشغول (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا كانت استقهامية (اور جل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولم يفرغ المصنف من مسائل الكليات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسر ه الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات (بعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى ما ذكر في تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لالى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما) (اى ظرف) الموصول مع صلته التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا في العرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (يحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى

دون الحذف من النية ونسيانه (فانه عند نسيانه اعراب مع التنوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه ح يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المعرب (نحو *رب بعد كان خيرا من قبل*) فانه لما حذف المضاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبلية بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبي يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الاسم الذى اضيفت هى اليه بلا عوض (صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل كما سيحى فى ما بعد من كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسباً لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع فى بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغى ان تكون النسخة باو كما ضبط فى بعض الخواشى المربة يعنى ان سبب بنائها اما لتضمنها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة او لمسابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجح لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من القاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل او صفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما شبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملائمة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليهما بمعناها فعدم جواز القياس في غيرها اولى ولما كان في ما قطع عن الاضافة تجوز وجه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز في هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فيثبت تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات*) قوله فساغ اى سهل وقوله لى متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او قحح وهو يفتح الغين المججمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجلة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا بما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الش بابطال السند بان يقول ان هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية (بين ما عرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كما فى قول الشاعر (وبين ما بينى) اى وبين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بينى وبين ما عرب فى تضمينهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين من المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعربت لعدم تضمينها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاسبة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين ما عرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المص فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى)

(اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ ما في قطع عن الاضافة وقوله (لا غير وليس غير) اي لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (في حذف المضاف اليه) اي وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما في حالين احدهما حذف المضاف اليه في كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اي وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع في علة البناء على الضم وجلة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اي لفظ غير في اللفظين (من الظروف) اي معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اي لشبهه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل وبعد وشبهه بها (لشدة الابهام) اي لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اي في لفظ غير لان صفة الغيرية لا تختص بذات دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اي كالا بهام الذى الذى هو حاصل (فيها) اي في الظروف المقطوعة (ولا يحذف منه) اي من لفظ غير (المضاف اليه) في اي موضوع كان (الابعد لا وليس) اي في موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو افعال) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير) وقال في شرح اللب ان لا في لا غير لنفي الجنس وتقدير جاءنى زيد لا غير جاءنى زيد لا الجائى غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التى في ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال العصام في مثنه والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غير جاءيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاءوا انما خصص حذف المضاف اليه في حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسرہ الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اي كما اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس اجراؤه مجراها للشبهه بالغايات بل (لشبهها) اي لشبهه كلمة حسب (بغير) اي لفظ غير (في كثرة الاستعمال) كافي غير بعد لا وليس (وعدم تعرفها) اي وفي عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كافي غير مطلقا وقال العصام ولا يحب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا بهامه لا تعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انها متساويتا الاقدام (ومنها) (اي من الظروف المبنية) اي المعدودة من المبني وفي الامتحان ان ترك قوله ومنها نسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك في علة البناء مع لا غير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اي لفظ حيث (للمكان) وفي الصحاح ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للمكان في اللغة نحو قت حيث قام

زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اى استعمالا قليلا (لزمان) نحو وقت حيث قام زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شىء من شأنه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (*اماترى حيث سهيل طالعا * حيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (اى اماترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (*نجمايضى كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجم بالحركات كما ذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الايات وطالعالحال من سهيل والمعنى اماترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى لان تلك الكلمة (غالبية الاضافة) اى غالبية اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت) هى (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) فقيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاءه على بناءه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذا) اى لفظ اذا (زمانية كانت) كاهو وضعها (او مكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كاسيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ما ذكره الش فى علة بناء حيث هى علة بناءه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعين لمبهم احتاجتا

احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا في الاحتياج الى الجملة الموصول او انهما شابهتا الحرف في مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشئ اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره في بيان مذهب بعضهم انفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا في حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا انتهى فعلى هذا لا اشتراك بينهما في العلة (وهى) اى كلمة اذا ولما عم الشارح بقوله زمانية كانت او مكانية احتياج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية) اى كلمة اذا اما زمانية واما مكانية فان كانت زمانية فهى «للمستقبل» (اى للزمان المستقبل وان كانت) اى ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا في بعض النسخ بالتأنيث وهى الموافقة لما قبلها وفي بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اى كونها للمستقبل في حالتها دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل في استعمالها) اى في استعمال اذا (ان تكون زمان من ازمة المستقبل مختص من بينهما) اى من بين تلك الازمنة المستقبلية (بوقوع حدث فيه) اى في ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (في اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع او لا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعمالها) اى استعمال لفظة اذا (في الاغلب الاكثر في هذا المعنى) اى في الحدث المقطوع ووقوعه في زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع ايضا (وقوله تعالى) اى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) اى عورت او اذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا في الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اى وليكون اكثر محتمل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كث في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل) اى لفظ اذا (في الماضى كما في قوله تعالى) اى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذو القرنين (بين السدين) و) كذا قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوى (بين الصدفين) اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه في الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله في الشرط فاقال (وفيها) (اى في اذا) يعنى في كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعا له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتكم فيها ترتب مضمون جئتكم وهى مجبىء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب

مضمون احديهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اي فالبیان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اي لبناء كلمة اذا مع العلة التي ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد المص كلامه بقوله ((ولذلك)) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استثنائية وفي بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اي اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض او الاستئناف كما في معرب زيني زاده ثم فسر الشارح المشار اليه بقوله (اي لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعني ولتضمنها معنى الشرط فقط لا لاصالته فيها كفي كلمة ان (اختير) (اي جعل مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختيار متضمن لمعنى جعل وقوله ((بعدها الفعل)) يعني اختيار ولم يجب يعني ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احديهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعني انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها في الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قاله الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختيار الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها لانا جعلنا القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوع للشرط بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضي الفعل ثم اراد ان يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اي وجوزوا وقوع الاسم بعدها (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اي لعدم كون كلمة اذا اصلا (في الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك في نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا وتقدير اكان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها عبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفي شرح نجم الدين سعيد سعيد والذي يدل على تجويز الامرين الاتباع على جواز الرفع فيما ضم عامله اذا وقع بعدها اي نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال ((وقد تكون)) وقوله (اي اذا) تفسير للضمير في تكون وقوله ((للمفاجأة)) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما يتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة

للاشارة الى المنفاة بين كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده
 فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الش لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يعنى انها من مضموز
 اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على
 انه من باب سماع او بفتح على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاء بالضم
 والمد) اى بضم الفاء وانما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بقعة
 والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاء الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا القيتة
 وانت لاتشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندي ان الفجأة كالضربة
 بمعنى كسى رانا كاهه در يافتن وبالمد بمعنى ناكاهه سيدن انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى
 بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء
 جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (و
 بين اذا الشرطية) لبيان علت لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق
 بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنفاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب
 الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف
 (ب لزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع
 المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد بال لزوم هو ال لزوم الكلى واذا كان
 كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا
 المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حل الارادة
 بال لزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى ال لزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
 المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره
 فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون
 مبتدأ لافاعلا للظرف ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال
 كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر)
 اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة)
 هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى
 هو المفاجأة بان يشق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا
 عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى
 (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه
 لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية
 ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للفاجأة زمانية (او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياء اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها للمعنى الشرط واستعمالها للفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتاك اذا اجر البسر اى وقت احرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا اجر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية) فى (نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب الكسنيات حيث قال الشيخ الرضى انالم اعثر الخ وقد مر ان الراجع عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى واذمكركم الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى الوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بناؤها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تجى) اى قد تجى * كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذ بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ هنا لتنزيل المستقبل مكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضية فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز ان يكون

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ائتني قلت كما في تفسير التيسير (ويقع بعدها) اي بعد كلمة اذ (الجملة) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجمليتين على طريق البدل وانما تحتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجمليتين الماضوية والاستقبالية كما في اذ اي ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجمليتين فيها (لعدم اشتمالها) اي لعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط و غيرها من نحو اذ مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه يختص بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اي مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثال لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيحا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع في التنزيل وقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين الش استعمال آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد تجي) اي لفظة اذ (للفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيدا قائما وقلته مجيها) اي مجي اذ في المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب في المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يجي للفاجأة والاغلب في جواب بينما اذ وفي جواب بينا اذ ولا يجي بعد اذ الا الفعل الماضى وبعد اذ الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابيها عنهما ولذا لا يستفصهما الاصمعي في جوابيها لكن خطي في انكار الفصاحة كذا في العصام وفي الامتحان واتى اذ للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجي بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجي للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه لتردد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اي ومن الظرف المبينة (اي واتي) وتوسط الشارح قوله (فهي) للإشارة الى ان قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسط الكسنة للتفنن يعني ان في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبر المحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا في المعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر

وان يكون تمييزاً من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوباً على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقريئة ما بعده وهو قوله ومتى الزمان فيها اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى حال كونها للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناهما كذا فى الامتحان ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمة اين واى حاصل (لتضمنهما) اى لتضمن كل واحد من اين واى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكنو) مثال تضمن اى حرف الاستفهام (اى زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (اى تجلس اجلس) اراد الشارح ان يذكر استعمالاً خاصاً بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (اى زيد) لابعنى الاستفهام عن مكان زيدو لابعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم اى شتم اى كيف شتم يعنى من اى جهة شتم كذا فى البيضاوى والقريئة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجرداً عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (اى القتال) لابعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولائى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين الا ان اين مع من فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة ويجئ اى بمعنى كيف نحو اى يؤفكون ويجئ اى بمعنى متى ولايجئ بمعنى متى وكيف الاو بعده فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولايجئ بمعنى متى وكيف الاو بعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله اى زيدو اى القتال وقال سبرى زاده والحق ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رجع قول الرضى بقى ههنا شئ وهو ان اى فى قوله تعالى اى لهم الذكر بمعنى كيف على ما صرح فى الكشف ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليست اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز ان يكون الفعل مقدراً بعد اى فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الش بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للإشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للإشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين واى فى كونها الممكن والزمان وقوله (للمزمان) اما صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للمزمان او حال منه اى كائناً للمزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للمزمان يعنى متى للمزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن الظروف المبنية ايان (للمزمان) اى الكائنة للمزمان او هى للمزمان (استفهاماً) اى حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للمزمان وللأستفهام وهذا كلام يشير به الى ما ل كلام المص الى تعبيره بلفظ اخضر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فاين ظرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعده وضع كل منهما للمزمان استفهاماً

استفهما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم
لكنونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا
كان لفظ ايان مختص بالامور العظام لا يقال (اين قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام
(و) لا يقال ايضا (اين قدم الحاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى
وليس هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ
متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى
غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الذى وعدت متى قيام زيد ومتى يقوم
زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الش بقوله (والمشهور فيه)
اى فى ايان (فتح الهزوة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر
الهزوة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرهما يتبادر
من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان
كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال
الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
المشهورة اعنى فتح الهزوة وحاصل ما تفيد عبارة الش ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما
معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهزوة مع فتح النون وكسرهما
وان غير المشهورة منها كسر الهزوة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للآخرى
(و) (منها) (كيف) (الكائنة) (للحال استفهما) وانما صرح الش بتوسيط الكائنة ههنا ليكون
اشارة الى الغاية بين متى واين وبين كيف فى كون معناهما للزمان فى ماسبق وللحال فى كيف
ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحل بعض
الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على هذا المعنى اراد الش العلامة ان يرد هذا الجمل بان
يفسره بقوله (اى) استفهما (الحال الشئ و صفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار
الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لازم ان الحال كما توهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه هزوة الاستفهام
وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال اى فى حال التكلم
بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا استعمال الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به
بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف
(ومعناها السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول
كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى
الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيدا صحيح ام سقيم يعنى ولو كان
ظرفا لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم السبت وهذا مذهب سيويه فانه عنده اسم
لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقدير له بقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال
يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بنى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بحجة
تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (و) هى قد (تستعمل) اى كلمة كيف (لا شرط) اى لمعنى
الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين)
يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ فى بحث الحروف ان
كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الش اعرابها فقال (فان كان)
اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف
(فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مر وهو
قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل نحو كيف جئت
فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت ارا كابا وماشيا)
(ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذومند) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى
ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذومند فى الظروف وان لم يكونا ظرفين
لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجئ فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم
انهما الخ ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى ومقاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى
مذومند مع انها اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب
(لما افقتهم مذومند حرفين) اى لما افقتهم مذومند حال كونهما اسمين لمذومند حال كونهما حرفين
فى اللفظ والمعنى وهما شبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن
وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذمبنى على السكون واذا التقي الساكن يضم آخره
فيقال مذالوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم مندلغة سلمية والله
اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر
خبر لا يكون وقوله تارة للاشارة الى انها يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان
فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اى الفعل
الذى تقدم عليهما وهو ما رأته فى قوله (نحو ما رأته مذومند والجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة
(اى اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته
راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله مخدوف اى عدم رؤيتي
اياه وليس الضمير راجعا الى الراى الذى هو فاعل ما رأته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة
ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأته اى فى المفسر
وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما توهم انتهى ثم اراد المصنف
ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليها) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو
وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذومند) تفسير لضمير الثانية والفاء فى يليها

للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعنى اذ كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد
(اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المثنى
و) لا (المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع ولما فسر الش المفرد ههنا
بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل
لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع
اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله ما رأته مذيوم الجمعة لان الاسم الذى
وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اى او يكون المفرد مفردا
حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو ما رأته مذيومان اللذان صاحبنا) بفتح الباء اى كان مصاحبا
او بسكون الباء اى وقع المصاحبة ببنى وبنه (فيهما) اى فى هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا
من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان
فاول هذا الزمان هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح
بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فادام) الخ شروع فى بيان ان المق
من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما) اى على اليومين (بالولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ
الخبر فى الخارج وقوله (لان اول المدة) الخ دليل لقوله لا يحكمه وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ
امرا واحدا لانه لو لم يلاحظ لا يحكم عليهما بالولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا
اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاشيئين) فى صورة المثنى (او اشياء)
فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون ما يعبر عنه باول
المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا
عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو
اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمة
فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى اليومان المذكور
فى قوله ما رأته مذيومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم لا فى الحقيقة (نحو ما رأته مذيوم
لقيتي فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاته
المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه
(لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول
الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة)
دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل فائدة وهى تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر
فينمذ تسفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون

مقيدا لغير ما افاده الاول فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى
فائدة زائدة في ذكر اول المدة بمذومند فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المنفهم من
الفعل ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة)
وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف
بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للإشارة الى ان المراد بجميع المدة
جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعني يكون مذومند تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان
بمعنى اول المدة (فيليها) (اي مذومند) اي حينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله
(اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للإشارة الى ان الالف واللام
في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لغوله بل
الظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف
محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالعدد للمصاحبة يعني
بمعنى مع يعني يلي مذومند الزمان الذي قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول
الرضي حيث قال ولولم يأول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق
هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان
وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد مع افراد الرضى ان يدفع الاشكال
عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء
العبارة على المتبادر يعني على كون الباء صلة والتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعني يليها الزمان
الذي قصده هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والسكون مقصودا به شأن اللفظ وانما شان
المبني كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المص المقصود بالعدد يعني انه قال المقصود بالعدد
ولم يقل باسم العدد ليشمل المثني والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيت مذومند ومند
يو مان لانها ليست باسم العدد بل هي اعداد لكونها تقيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اي
بعده المستغرق) اي بعده الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل السابق
وانما فسر الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا
المعنى لان المراد في قولنا ما رأيت مذومند الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة
بعد ان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اراد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتقية
في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق في الثاني دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله
(بحيث لا يشذ) اي لا يخرج (منه) اي من العدد المذكور (شيء نحو ما رأيت مذومند) فقوله
(اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذومند وقوله (يو مان لا زيد ولا نقص)
بيان لاستغراقه و فرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبينه ههنا بان الزمان الذي
في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمضى وان الزمان الذي في الثاني ما يصلح ان يكون
جوابا لكم يعني اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيت مذومند الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك
تقول

تقول مذيو مان فسئل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره فسرہ الشارح بقوله (بعدهما) اي بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اي وقد يقع بعدهما الفعل (نحو ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك يعني اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى والجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كاتوهمه عبارته (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هي المثقلة والخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسرہ الشارح بقوله (اي ما كتب) يعني ليس المراد بان هي ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية على التعيين لاحديهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعني بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما في الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال الخففة قوله (او ما خرجت مذ ان ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا بدون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة او الخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جميعا ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اي او تقع بعدهما الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر المص) اي لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلته) بالنسبة الى وقوع غيرهما ثم عطف المص قوله (فيقدر) على قوله يقع اي قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حيثئذ (بعدهما) اي بعد مذ ومنذ (زمان) اي لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة او وقت او يوم اوليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا في حاشية العصام (مضاف) (الى احدهما الامور) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حل ما) اي حل المصادر التي (بعدهما) اي بعد مذ ومنذ (عليهما) اي على مذ ومنذ حلا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى بينهما (فكان التقدير في) تركيب (ما خرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان ذهابك و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ انك ذاهب او مذ ان ذهبت وقال ابن

مالا في نكته وتقدير هذا في المصدر وان صحح لانهما مفردان تحذف المضاف واقيم المضاف
 اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيدي به لان الزمان ح يكون مضافا الى الجملة لان
 الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف
 اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
 المطرد انتهى ولما فرغ المص من بيان اقسام مذومندواقسام ما بعدهما شرع في اعرابهما واعراب
 ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التعيين فقال (وهو) (اي
 كل واحد من مذومند) حال كونهما (اسمين) اي لا حرفين وانما فسر به بكل واحد ليصح افراد
 الضمير الزاجع اليهما (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعني كأنه قيل لم يجوز
 ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط
 المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى
 ما لهما (لكنهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت
 وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبره ما بعده) وقوله (اي خبر كل واحد منهما)
 تفسير لم يرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اي بعد كل منهما تفسير لصلته ما بانها لفظ بعده
 بتقدير يقع (خلاف الزجاج) اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعني بعد الاتفاق على ان
 احدهما من كل واحد منهما ومن ما بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذومند وخبره
 ما بعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اي لان مذومند (عنده)
 اي عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه) اي على الزجاج
 من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذومند ما نكرة)
 وهو يومان (واخبر) وهو مذومند (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة
 كما سبق (وذلك) اي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز) بالاتفاق وكما ورد عليه هذا
 يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او
 جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها
 ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذومند كانا ظرفين على ظاهر قوله
 ومنهما مذومند وهذا يقتضي ان يكونا خبرين لامبتدئين لان الظرف اذا وقع في التركيب تعيين
 للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الاراد بقوله (واعلم انهما)
 اي مذومند (اذا كانتا مبتدأ) او خبر افهما اسمان صريحيان لا ظرفان لانهما ليسا بتقدير في واذا
 كانا كذلك (فلا يصح عد هما) اي عد مذومند (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه
 على النسخة التي اختارها الش (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعني ان المراد
 من عد هما في عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لانهما يقعان ظرفين)
 بمعنى ان لفظ في مقدر فيهما كما في سائر الظروف وقوله (في تراكيبهم) متعلق بيقعان (ومنها)
 (اي من الظروف المبنية) (لدى) ولما جاء في لدى لغات اشار اليها المصنف فاحديها لدى
 (بالالف)

(بالالف المقصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن
 مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غايه زمان او مكان نحو لدن صباح ومن
 لدن حكيم ومعناها اول غايه زمان او مكان وقما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
 للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا
 يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند
 ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونها اصلين في الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما
 بقوله (وقد جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام
 والدال وسكون النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها
 بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم
 اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها
 ثمان لغات فبقى في بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد
 واما المص فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل
 التقييد بالفتح والكسر في الدال وانما لم يكتب في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان
 يقيد الدال بحركات ثلاث معاللا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا في العصام
 ثم شرع الش في وجه بناءها فقال (وبناؤها) اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير
 كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الا ترى
 والفرق الخ يعنى ان الش مثل في بيان الفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيد ولو خصص
 الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها)
 اى لكون بعض لغاتها وهى لدو لدول يعنى ما كانت بغير النون والالف موضوعات (وضع
 الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كمن وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف
 لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وجل الباقية) اى
 وجل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على
 البعض الذى وضع وضع الحرف من جل النظر على النظر في المعنى ثم اشار الى اشتراك
 الكل في المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى ملابسة
 بمعناه في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى
 عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منهما
 وبين عند (انه يقال) اى في عند (المال عند زيد فيما) اى في المال الذى (يحضر عنده) اى
 في كيسه وبيته (وفما) اى ويقال ايضا في المال الذى ليس عنده بل (في خزائنه) اى في خزائن
 زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائباعنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز
 في باب لدى ان يقال (المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما) اى في المال الذى (يحضر عنده) لا فيما
 يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اى
 وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع

الى المجزور المنفهم منه وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء
 سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
 فى الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها مجزورا بها
 على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض
 لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بلدن
 لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة)
 بلدن خاصة على التمييزية (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب
 (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها اسم
 تام بالتنوين فصار عاملا وناصبا لتمييزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتمييز
 او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا
 نقله الدمامينى عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا
 يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (يحذف)
 على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى
 تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كاهوشان سائر الاسماء التامة المنونة
 مع التمييز اعلم ان العصام ذكر فيه توجيهها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان
 قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لما منع واثباتها اخرى
 وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة
 المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما او قبله
 وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن
 عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة
 (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا
 نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يحز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة
 وهذا يشعر ان حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعيينه
 للتمييز ((و)) منها (قط) ترك الش ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه
 عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره
 من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط
 على قوله لدى كما هو الا ليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلفت اللغات
 فى لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المص الكل اراد الش ان يفسره على وجه يشتمل الكل فقال
 (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم
 الطاء) اى ومضموما طاءوه (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته)
 اى لغات قط وليكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخر فيه بقوله
 (و)

(وقد تخفف الطاء المضمومة) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل من اللغتين فصار بضم القاف وطاء مخففة (اتباعا) يعنى لالا صلتها بل لجعل القاف فى كل منهما تابعا (لضمه الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (او المخففة) كما فى اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (و) قد (جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهل الشىء بيان حركة القاف لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية فى كلام الشىء لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المص فيحتمل ان يكون حالا او صفة او خبر المحذوف وانما فسر الشىء بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى) للاشارة الى ان اللام لاجل اللصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقول المنفى صفة للماضى فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شىء) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شىء فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المص صفة للماضى حقيقة عقلية لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفأدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيد ليستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعنى ان نفي الرؤية مستغرق فى جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعها) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابها لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لمشايتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على

اختها عوض) في كونه لاستغراق النفي ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما
 سيجي بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبل جل النفي على النفي (و) (منها) (عوض)
 ونوسيط الشارح لفظ منها الصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير
 لتصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف وكونه بضم الضاد هي اللغة المشهورة
 (وقد جاء) اي وجاء في عوض (فتح الضاد) في لغة (وكسرها) اي وكسر الضاد في اللغة
 الاخرى وقوله (للمستقبل) اما حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله
 للماضى (اي لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله
 (المنفى) مسندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله
 (او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون
 المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت
 فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان ايضا لفائدة زيادة اللفظ
 كما عرفت (نحو لا اراه) بفتح الهزرة (عوض) يعني انه لا تتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة
 المستقبلية (وبناء عوض) اي ووجه بناء عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
 كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج
 والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
 باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي) يعني انه بمعنى
 (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي) اي معناهما هو الموجود الذي (يبقى على
 وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه
 معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر
 في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لاقحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح
 والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤه كذا فتعين فتحهما للاعراب ثم
 شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد
 بيان احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة)
 (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة
 الى اذ ليس على اطلاق بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف
 مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبر اي يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الش وقول
 الش (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعني وانما يجوز بناؤها لا اكتسابها اي لا اكتساب الظروف
 المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهي الجملة التي هي مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب
 المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح
 اليه بقوله (ولو بواسطة) يعني المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا اذ
 او بواسطة كما في كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (لخفة) دليل لتعيين الفتحة من
 بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزي يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة
 اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا اخذت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله
 (فمن قرأ بالفتح) متعلق بالثالثين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لمابنى على الفتح
 فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فى قرأهما بارفع فى الاول
 وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما يتعرض المصنف
 لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لصالته اراد الش ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى
 انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اي لكون الظروف المذكورة
 (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا
 بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اي من ذلك المبنى
 اثبات لمرجح الاعراب بردمرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين
 كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فثأر الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب
 (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اي كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى
 الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله
 (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغين) وتوسيط الشارح قوله
 (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير او صفة لهما ثم ان ما اختاره
 الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان زيادة الالف والنون
 الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مفعول عنه لتكررها فيهما واما
 النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول
 (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل (ومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يأول
 ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قياحى مثل مقام زيد) وهذا مثال للفظ مثل
 المذكور مع ما المصدرية (وقياحى مثل ان تقوم) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة
 المصدرية (او) قياحى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما عطفه
 باولان النسخة التى اختارها الشارح هى ما ليس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل
 مثالا لان سواء كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين
 فيقتضى ان يأتى فى المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله ثم شرع الشارح
 فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لشابهتهما) اي وانما الحق مثل
 وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء والاعراب لكونهما
 مشابهيين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى
 وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى
 الجملة وهى التى كان مثل وغير مشبهيين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وللهذه المشابهة) يعنى
 بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اي المصنف (فى بحث الظروف) مع

انهما ليسا بشرين (ويجوز اعرابهما) اى ويجوز بناؤهما بجوز ايضا اعرابهما (لكونهما
 اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى
 ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف
 المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا
 ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها ولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة قالوا جبة
 الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان
 تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان تضاف الى الجملة
 المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى لاسمية سواء كان صدرها
 معربا او مبنيًا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محللا فعند بعض البصريين
 لا يجوز فى مثله الا اعراب فى الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه
 انتهى لمخصا (المعرفة والنكرة) اى المتداولتان فى السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم
 من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على
 بحث غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة
 على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المص عنه كذا فى العصام ثم فسر الش بقوله (اى هذا باب
 بيان المعرفة والنكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشير الى ما سيجئ
 من المسائل المستحضة وقد ركلة الباب للإشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من
 مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب واما
 قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى
 كانت جزء من الكتاب مبنية للمسائل التى كانت جزء من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للإشارة
 الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لان الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبار
 مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه
 الى المعرفة والنكرة باعتبار الإشارة الى معين وعدم الإشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر
 باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والجمع والمفرد باعتبار
 دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المنصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم
 يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة
 عدما يقدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الالىق
 بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله
 (اى اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام
 اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالوضع له اما عام واما خاص
 فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عام فبقى ثلاثة اقسام منها
 استقرار الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان

زيد وعمر ومع وضعه الحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيحكي اراد الشئ ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئي) كوضع الاعلام (او كلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا لتحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منهما ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كما في الاعلام او عاما كما في البواقي من المعارف والنكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام في قوله (لشئ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشئ والضمير المحرور في قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ما وضع بمنزلة الجنس تعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذهى لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اي بذاته المتعينة) فاراد بقضائه ان الشئ اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعني تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة الشخصية والا فحجب العين بمعنى الذات المتعينة فلم تساعد عليه اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كافي قولهم جاءني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشئ نفسه لا امر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذا من موضوع لشئ الا انه موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا في العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشئ ما اورده العصام من انه اذا لم يحتمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لم يحذور المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعني انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلوماتية) وهي كونه معلوما لهما

(والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو)
اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحثية) وهى كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك
الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به
النكرة) ثم شرع المص في تعداد انواعها فقال ((وهى)) (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره
فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الش قوله (ستة انواع) والضمير راجع
الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله
وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى
ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى
بترتيب تلك الانواع يجعل كل واحد منها فى مرتبته بان ذكر بعضها اولاً وبعضها ثانياً بعده
(فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكراً (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع
(بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل
ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كل مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف
اعلى من الاعرف الآخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع
فى ذلك للفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان
المبهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها
ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليه الش هو المشهور من مذهب سيويه صرح بذلك فى المتوسط
ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب
سيويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات
مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله
((المضمرات)) خبره يعنى اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فالثا)
اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة
مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له
وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى) كما
مر لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته
(فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لامن حيث كونه
زيد اولاً من حيث كونه متصفاً بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم
الواحد (يحكى عن نفسه مثلاً) بان يقول انا فعلت كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك
المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم
(ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلاً اذا قال

زيد انا قائم وضع لفظا نازيدا واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظا انا لعمر ومع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمر فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظ له لفظا انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) امامصدر مضاف مبتدأ وقوله (آله) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آله بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آله بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آله لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى لملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمر المتكلم الشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعيين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظا اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للعتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولا يجوز اىضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظا اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سيجان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افرادة حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ما قاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى ترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى
اقول ان اقول النجاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاقكرمانى في شرح
لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة للاسم الآخر الشريف
في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذى على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن
الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره
وصار كالعالم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير
معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر
قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان
توجيه الاقكرمانى وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و)
(الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف فى المرتبة الثالثة
فى الذكر وهو (المبهمات) (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) (اسماء
الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراده بصيغة الجمع
(وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب
(وكذا الموصول) اى كان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالوصول ايضا (من غير صلة) مبهم
صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة
ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذواللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم)
وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والخال ان
الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم
عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعه بازاء معان متعينة معلومة
معهودة) وهى هذا الجرو الذى خرج من الدار مثلا لان الاول جرم معين معلوم وكذا الشخص
الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى
موضوعان لهذا الجرم المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد
ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما فى العلم حتى يكون
الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا
لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا
كليا غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان
الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المثني المذكور

اوالمجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ
هذا وهذاان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه
المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكور يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان
هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة بمعنى وانما يكون اذا
كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثبت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى
هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين
تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار
اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاصا) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه)
اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه
بالججر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لالمفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى
الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما
بمخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افرادة (و) (الرابع
والخامس) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس
منها ما عرف بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجىء وانما جمع الشارح بينهما بقربة
عطف المصنف فى ماسيجىء فى قوله او النداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى
كون التعريف الواقع فيهما من خارج بمخلاف البوائق ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح
ان يفسر اللام على وجه يعنى لكل من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية او الاستغراقية)
يعنى سواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لا متقيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء كان
العهد خارجيا او ذهنيا كما عظمه الفاضل الامير فى حاشيته وقال صاحب الامتحان فى تعليقاته
ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان
اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لى خسر
الا الذين الآيتة وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد ذهنى نحو
اشترى اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد
الذهنى فعلى هذا لا يرد على الشانه جعل قسم الشىء وهو الاستغراق قسما له اى للجنس كما
اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد ذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن
الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمة للاستغراق لامعناها الاعم منها (وانما لم
يقول) اى المصص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى
المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله
اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ دون افاذة التعريف ولما قال ما عرف باللام
يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمصص فى حق العبارة

ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه الترتيب كقول (والميم) اي الميم التي (في) قوله عليه السلام (ليس من امير امصيام في امسفر) في مقام ليس من البر الصيام في السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل جبري سأل بلغته ببدال اللام الى الميم فقال امن امير امصيام في امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعدم) اي لا يعدم الاسم المعروف الذي (دخلته) اي دخلت الميم اياه نحو لفظ برو لفظ صيام (قسما آخر) اي قسما آخر غير القسم الذي دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام فينثني سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعني ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله ههنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازم من تناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشبان يقال اننا لانسلم التناقض لان ما ذكره المص في اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف المعروف باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحملة الش ههنا على البدلية لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الش قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هي امانة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عدم المصنف كلامهما نوعا على حدة حيث قدر الش بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعروف بالنداء مشترين بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ماهو المعرفة من المنادى وماهو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعني انما يكون نحو يارجل مثلا للمعرفة اذ قصد بالنداء نداء معين (بخلاف) نحو (يارجلا) اي قصد به النداء (لغير معين فانه) اي فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة ولما ذكر المص المعروف بالنداء والمتقدمون من النخاة تركوا ذكره في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعروف باللام اراد الش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اي انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (ارجوعه) اي ارجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذا اصل) اي لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذي قصد من قولنا يارجل للعين الذي دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اي النوع السادس من المعارف هو الاسم الذي يضاف الى

احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعنى ما عرف بالنداء
 انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى
 كلها (اي) الى (احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المص بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف
 الى احد الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو
 ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها
 مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه بانه لا يستلزم (صحة الاضافة الى احدها
 صحتها) اي صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اي فحينئذ لا يرد (انها)
 اي الاضافة (لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات
 وما عرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما رجع الفاضل الهندي كذلك (فان المنادى لا يضاف
 اليه) وقال العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة
 تكلف ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار
 عن التكلف في المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة
 على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الش
 ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها في قولنا احد الامور الخمسة المذكورة
 يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هي الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة السلبية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور
 لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى
 احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف
 بالذات وبلا واسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا
 النقض مع جوابه فقالا (قيل) اي على المصنف (كان عليه) اي كان واجبا عليه (ان يقول
 والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من
 المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اي في النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اي كادخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام
 ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذي هو
 من المعارف المذكورة فاكسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكسب الغلام من الاب
 لكونه مضافا اليه (والجواب) اي عن هذا الايراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى
 احدها اعم من ان يكون) اي ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة)
 كقولنا غلام ابيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهه تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها
 عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شأنها كذلك فهي باطلة والجواب منع الصغرى
 يعنى لا نسلم ايها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى
 من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى
 عليك نظرا الى ما سبق) اي في بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظا غير او المثل او الشبه

فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كإقيدته صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تقتض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زبني زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسر بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهبا بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المص (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (فانها) اى الاضافة اللفظية (لاتقيد تعريفا) بل تقيد التخيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المص تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الش بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والبناء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم بين المعارف بذكر تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم) ولما كان المراد بالعلم المعارف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسماكان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقا او كنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابوبكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد

قصد به مدح) نحو صالح (او ذم) نحو صالح (فهو) أي فذلك العلم (اللقب والـ) أي وإن لم يصدر ولم يقصد به مدح او ذم (فهو) أي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر و قال بعضهم ان تخصيص الكنية بمصدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والافالتخصيص غير لائق لان ماصدر بالاخت والـ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والافان قصد قضيه مبانية الكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقي والمخلص ان يلجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله «ما وضع لشيء بعينه» في مقام الجنس خبره أي اسم وضع لشيء معين (شخصا) أي سواء كان ذلك الشيء شخصا (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة في الذهن عينا كاسامة حقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) أي المصنف (به) أي بقوله بعينه (عن التكرات) لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعين ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تعينت) أي لم يكن التعين فيها من الوضع بل بعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) أي بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) أي في ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فثل تلك الاعلام (داخلة في التعريف) أي في تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بحيث اخضع العلم الغالب بفرد معين) تكون تلك الغلبة ملازمة (بمنزلة الوضع من وضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له) أي لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعني ان الاستعمال لمعين شابه الوضع لمعين في كونها لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله «غير متناول» بالنصب حال من الضمير الذي في وضع وقوله «غيره» بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول أي التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين في غير ذلك المعين يعني ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع (واحترز) أي المصنف (به) أي بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) أي التي سوى العلم (كلها) من المضمرات والبهات وما عرف باللام او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررنا لانها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحتمله كالنا من وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال الم عرف باللام وضع الجنس من حيث هو عينه ويتناول غيره
كالجنس الاستغراق كذا في حاشية ابن قاسم العبادي (وقوله) هو مبتدأ اي وقوله المصنف
في تعريف العيا (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اي تناو لا بوضع واحد) للاشارة
الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اي تناولا
كانا بوضع واحد وقوله (لئلا يخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعني
ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو
عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافي هذا تناوله بوضع آخر
غير الوضع الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع
بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه
غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على
الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام
المشتركة داخله قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج
الى ادخالها بقوله بوضع واحد كاذب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لانسلم
خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعني
سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع
واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع
واحد وانما تناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما
اشار) اي المص (الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) اي بسبب جعل كل من الانواع
في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) اي في ذكر الاعرف من الانواع اولا وما دونه ثانيا وهكذا
كما سبق (اراد) اي المص (التنبه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعني ان المضمرات نوع واحد
وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة
مرتبة في الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع مما سوى المضمرات
بل (فيما) اي في النوع الذي (يكون فيه) اي في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية
كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (اي اعرف المعارف) اي اعرف كل من
اصناف تلك الانواع وقوله (يعني اقلها لباسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع
اشراكها في الوضع للعين يعني ان التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها تقيد
تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعترف في افادة عدم اللبس ليس
عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعترف عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لان
حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله
(المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم
اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له انا هو المتكلم المعين (ثم)
(المضمر)

(المضمر) (المخاطب) أى ثم الاعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) أى يحدث (فيه) أى فى المخاطب (ما) أى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الش بقوله (الا يرى انك اذا قلت انالم يلتبس) أى لفظانا (بغيره) أى بغير من يقوله ويتكلمه (واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) أى بسببه (ان الخطاب له) أى لغير من يخاطب فح يحتاج الى قرينة لفظية او حالية على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خاطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها للبسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) أى التى يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافة فح يجوز ان يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب اراد الش ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) أى المضمر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف أى وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) أى المضمر الغائب (ادون منهما) أى من المتكلم والمخاطب ثم اراد الش ان يذكر وجه الاقتصار المص فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) أى المص فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) أى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلالان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) أى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) أى لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) أى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعديانه) أى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرهما (واصنافه) أى وبعديان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضمر ثم اراد الش ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المص بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) أى المصنف (انما هو) أى هذا

الترتيب (مذهب سيديويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا
الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب
ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فإى منها يقع موصوفاً لا آخر يكون اعرف بالنسبة
اليه (النكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع شئ) اى معنى (لا بعينه) وقوله
(اى لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه وضع شئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك
الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك
بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومية سواء كان ذلك الاسم منقولاً او مرتبلاً
مفرداً او مركباً او كنية موضوعاً لمعين او معنى حدثاً او وقتاً او لفظاً يؤذن به او مراداً به
او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان
وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير
معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكرة لعدم الوضع ولا يرد نحو
وجهك ورأسك لان ذلك وضع شئ لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى ما فى شرح
الفاضل الهندى ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف فى
تعريف النكرة (ما وضع شئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما
(وبقوله) اى بقول المصنف (لا بعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول
اشارة الى ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسياتى
او خبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره ولما
كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الشان يبين وجه
اختصاصها فقال (انما افرداها) اى انما افرد المص اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم
يدرجهما فيها (لان لهما) اى لاسماء العدد (احكاماً خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها)
من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسط ذكر وجه الافراد
اراد الشان ان ينبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الشان ليكون اسماء
العدد مع حذف الجزء الآخر جملة مستقلة فحيث يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف
كما اشارنا اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ما وضع) واما فسر الشان الموصول
بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها
مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة
لم يكن اسماً فحيث لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا
فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية
آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من
العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت) اى (تلك الاحاد) كما كانت
فى لفظ الواحد (او مجتمعة) كافي غيره واما فسر الشان به ليكون اشارة الى جواب الفاضل
الهندى

الهندي للشكل الذي أورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما
لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندي بان المراد
من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين ثم ذكر الشارح المعنى
المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات)
كل واحد ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى
من الاشياء (وكية الآحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن
واحد او عن اكثر) وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف
مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة
منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة
وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعية) اى المراد من الالفاظ الموضوعية (بازاء
تلك الكميات) نحو واحد واثان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى
من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعية
مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبر يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الش بالصراحة
دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل
(عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم) هو اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا
واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان
مثلا (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة
متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لانهية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا
تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد
والاثنان (عند بعض الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير
داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم
دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لا يطابقهم على
عدهما فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف
مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الاحاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد
لانعدام الحاشيتين ولما يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لا يكون الزوج الاول
وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد
لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف
مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان وهو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثان نصف الاربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا
وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا
والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه
العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين
للكمية في الجملة مع ان امثلهما ليست من العدد اراد الشانين التعريف المذكور بحيث
يندفع منه هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اي من قوله ما وضع لكمية
الخ (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها شيء آخر من الجنس وغيره (هي) اي نفسها
(الموضوع له) فتقوله هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فalcصر فيه
قصر افراد اضافي واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به معنى الجنسية فان
المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون
الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون
موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالة عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها
هي الموضوع له وقوله (لا ينتقص التعريف) جواب لما في فتح لا ينتقص تعريف اسماء العدد
منها (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الاخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا
مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات
وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث
لا تفهم) اي لانها لا تفهم (منها) اي من هذه الكلمات (الوحدة والاثنية فقط) بل يفهم منها
معنى آخر وكل شيء شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول
اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (باقيا) اي باقي اسماء
العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعني انها ما تقابل الفروع
لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب
تفرعها من الاصول يعني انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنان)
لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع)
فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كأثنان
والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثاني الف (او بالجمع) اي واما يتفرع بجعله جمعا حقيقة
(كآت والوفو) مشبهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اي واما يتفرع منها بسبب
كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اي سوا كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون
احدا لاصلين مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى
المائة (او امتراجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه
مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا
في الاصل (او بالعطف) اي واما يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة
وعشرين)

وعشرين) لان هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنا عشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنا عشرة او خبره للمحذوف اي هي لفظ واحد منتهي الى عشرة او مع العشرة يعني واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول فى تناول القطعى كقوله تعالى وايدىكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة وازائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعان فتكون الغاية لاسقاط ماوراءها لالمدا الحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطعى للملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية الا وهى ان الغاية قد تكون داخلية فى المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كافي قوله تعالى وايدىكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلية فى اليد فتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلية وان كان المتمد منقطعاً كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كما فى قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فانسائل بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلية فيه كافي المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير ثم شرع المصنف فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجملاً اراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفه وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحد اثنان) (فى المفرد المذكر وتثنيته) اى الواحد فى المفرد المذكر والاثنان فى تثنية المذكر (واحدة اثنان وتثنان) (فى المفردة المؤنثة وتثنيته) يعنى ان الواحدة فى المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنان وتثنان فى تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلاً وما بالتاء فرماً (وتقول) اى فيما زاد على الاثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (فى المذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعنى ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعاً مذكراً فانك كلها بالتاء (اعتباراً لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) و(ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بارفع على الحكاية منصوب محلاً على انه

معطوف على ما قبله والعاطف مقدر كذا في المعرب لزبني زاده اى ثلاث اربع خمس ست
سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى
بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لماسبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يفرع
عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل
الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكوره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو
القياس (ليكون المذكر سابق) اى من المؤنث فاذا كان ما هو اسبق فى الاعتبار بغير التاء يكون
مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصرو ناصرة والواحد والاثنتان واذا كان مذكوره بالتاء
يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم
شرح المصنف فى بيان احوال ما فوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرا) قدره
الشارح كذا للإشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى
اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدودة وتبيرة
مذكرا فانها بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو
احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثنتا عشرة) (وثنتا عشرة) اى
وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول وبزيادة التاء فى اثنتا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى
(فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا نحو احدى عشرة امرأة حال كونها (على
الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين
(وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) (جواب لما يرد عليه من ان الاحد
ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد
واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احدى والواحدة) غير (الى احدى
للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى التركيب كما سبق فى احدى عشر واحدى
عشرة او مضافين نحو احدى واحدين ولا يستعمل واحد واحد فى التركيب الا قليلا
وايضا تحذف النون فى اثنان واثنتان وثنان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد
وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفاعلى سبيل الشذوذ عند
الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا
كالضمومة (وتقول) (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة
عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى
تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشرة الى تسعة عشرة) معطوف
على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة)
وكذا ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع
عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وبإثباتها فى الجزء الثانى (بقاء) اى لقصده
الابقاء

الإبقاء (لجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله)
 اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكرة
 بالتاء ومؤنثة بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لمانز لا منزلة
 اسم واحد صار آخر الاول كأنه وسط الكلمة فصارت ذلك الآخر محفوظا عن التغير ثم اراد
 ان ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكور وبأثبتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى)
 اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (فى المذكور كراهة اجتماع
 التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكون تاء (فيما) اى
 فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلاً وان كانتا كلمتين لكنهما
 لما اعتبرتا واحداً كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى
 ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكور اما احدى عشرة (واثناعشرة)
 وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور (فان التأنيث فيهما) اى فى كل من احدى واثناع
 العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان
 من جنس واحد ولما كانت علت ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء
 الثانى فى احدى عشر واثنى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما
 تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احدى عشر واثنى عشر فمحمول) اى فليس لاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى
 (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين
 فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس
 واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة المنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست اداة
 التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثوفاذا كانت كذلك (فلم يسمخص) اى ذلك التاء
 (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا) اى
 ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكماً عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر
 من التأنيث) مخالف لساير الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره
 الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر
 الكلمة ولما اورد عليه النقص بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لامع البديل لان البديل من لام
 الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التأنيث من
 جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى
 لمحض التأنيث لامع البدلية (الانها) اى لكن تلك الكلمة (جئت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا
 ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنان لمازمتان الوسط لعدم مفرديهما
 وكتابتين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء للتعويض كانتا بجنس آخر انتهى حاصله
 عدم التفريق بين ثنتان واثنان فى هذا الحكم ثم ازا دان ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال

(واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة ثابت (لانه) اى الشان (لما وجب تذكير) ضمير (المذكر) وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لماعرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لانتفاء المانع وهو) اى المانع المتبقى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذف التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقبل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف فى فتحها وقيد المص بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة تبدل فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احدا لامين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثناعشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتدأها ثلاث عشرة وانتهأها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا يسكنون الشين فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فى دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان العقود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وتقول) الى ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعنى وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجر الكن الجر على تقدير الكسرة ليس

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعاً والكسرة نصباً وما اختاره الفاضل
الهندي هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجمله
حيثئذ معتضة ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار
الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر
التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر يلينه بقوله (لانه
منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء لكونه منصوباً بالمجرور اثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له
بقوله (بالعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفاً على عشرون (النصوب) اى الذى
نصب (محلاً بمقولية القول) بسبب كونه مفعولاً للفظ تقول المقدّر المعطوف على لفظ تقول الذى
فى كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولاً للقول
اذا كان القول بمعنى الذكر لان مفعول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول القول
يكون مركباً لكون القول بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى ثم فسر الاخوات بقوله
(وهى ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعنى به ستون وسبعون
وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكور والمؤنث به المص عليه بقوله (فيهما) (اى)
تقول كذا (فى المذكور والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) فى اللفظ بان يزداد فيه حرف
فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى
كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
وايضاً يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان ثم شرع
المص فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره الش ايضا بقوله (وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون)
معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيد الشارح بقوله (فى المذكور) لانك تقول احد
وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكور وتقول (احدى وعشرون)
بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان
من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء
بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة ازيدة ههنا وهى انه لما
غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعملهما مع احد
العقود الثمانية حال كون كل منهما مفرداً (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءاً
من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى
احدى كان فى حال التركيب لافى حال الانفرد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع
كونهما غير مركبين يعنى انما غيراهما مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون
مثلاً (والمعطوف عليه) وهو احد او احدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن

استعماله) جواب لا (لم يستعمل) يعني انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ

الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الاتحاد بسبب التغير
لم يكن استعمال لفظي الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله
(على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى
(ما تقدم) يعني انهما لم يستعملا في حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعماله
مثل استعماله (بعينه) اي بعين ما تقدم من كون مذكرهما بالتاء ومؤنثهما بحدفها (فلذلك)
اي فلكون استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا
لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما) اي لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم) كافي ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بحدفها فان قاعدة
العطف على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة
المتقدمة اعني انه بالتاء للمذكر وبحدفها للمؤنث (بل) اي بل المصنف (خصصها) قصر تلك
القاعدة (بماعداهما) اي بماعد احد وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتب بقوله احد
وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف)
قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما
ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على
الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح
في مائة والف بصورة العطف المطلق الا عم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا
على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف
الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية ثم بالعطف على
ما تقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة
عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما في المسئلة الآتية فيجوز فيها
الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فتقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف
عطف على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما
على الآخر كما استفيد من تفسير الش حيث قال (اي عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلاً
(على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد
على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو
في حواشي الهندي وتبعه الش وقوله (كأننا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم)
ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لو كان
ظرفاً لغوا متعلقاً بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول فى هذا النوع فيما عدا المذكورين
 يعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا
 بلفظ العدد الذى تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسماء الاعداد) وهذا بيان
 لما اى المراد من قوله ما تقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكور وثلاث الى
 تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعنى المراد
 بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة
 ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة فى كون اثنان بغير التاء فى الذكر وبالتاء فى المؤنث
 وفى كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
 فى الذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثناعشر فيه (و) تقول (اثنان او ثنتان وعشرون
 فى المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذا على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون)
 اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (فى المذكور وثلاث)
 اى وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعنى بغير التاء (فى المؤنث) ثم قال
 (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بجهتها ولما اكتمى المصنف بيان منتهى
 المذكور زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المص فى مسألة
 ما فوقها وجعله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى فى العدد الذى
 (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والـ) (فى الواحد) اى اذا كان كل منهما
 واحدا (مائتان والـ) اى وتقول كذا (فى التثنية) اى فى ثنية كل منهما وايضا بالالف
 رفعوا بالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى فى الذكر
 والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين الذكر
 والمؤنث يعنى تقول كذا فى ذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفى مؤنثهما من غير تفرق بينهما
 بلفظ المذكور و بلفظ المؤنث بل هى متساوية فى الكل ثم شرع فى بيان حكم ما زاد عليهما فقال
 (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والـ وما يتفرع عنهما) بين العاطف
 وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة
 والـ اى فى العدد الذى زاد على مفرد مائة والـ وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد
 عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعتهما
 من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء
 يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لاجتماعهما لايدل على
 عدد معين وما لايدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به فى الامتحان لان المئات
 والالوف لايدلان على معين من ثلثائة وثلاثة آلاف بل يحتاج فى كل منهما الى تقييد وتفسير
 الش بقوله (اى يعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والـ (او عطفها)
 (اى ما يعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والـ يعنى

ان حكم العطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلامنا عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه
 جائز ههنا وقوله (حال كون ان ائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ما تقدم) بانه
 ظرف مستقر وحال من ان ائد المفهوم من قوله بالعطف يعني ان كلا الامرين جائزان ههنا حال كون
 العدد ان ائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفاهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة
 التي تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل) يعني على ما كانت عليه قبل العطف من كون
 الواحد والاثنين للذكر والواحدة والاثنان بالياء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالياء
 للذكور وبجذفها للمؤنث كما فصله الش بقوله (فتقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما وقع
 ان ائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان)
 معطوف على قوله واحد يعني انك تقول مائة واثنان للذكر ومائة واثنان للمؤنث وهذه الامثلة
 لما كان ان ائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اي مائة
 وثلاث (نسوة) مثلا لما كان ان ائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا
 القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اي او مائة وحدى (عشرة امرأة) مثال
 لما كان ان ائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد
 وعشرون رجلا او احدى) اي مائة وحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
 رجلا او اثنتان) اي مائة واثنان (وعشرون امرأة) مثال لما كان ان ائد المعطوف على الاكثر
 عددا مركبا بالقوة وعلى القياس في العدد ان ائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون
 رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان ان ائد معطوفا كذلك
 مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالياء ومؤنثه بجذفها وقوله (الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لنتهي هذا الحكم وقوله (وكذا
 الحال في ثنية المائة) اي مائتين (والالف) اي في الالف (وثنيته) اي في ثنية الالف
 اي الفين بيان لحكم ما يفرع عليها كما مر وقوله وثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد
 قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل في حاشية الفاضل الامير
 وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله في ثنية المائة لاعلى المائة
 ووجهه ان الشارح لما اورد في الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها
 امثلة الالف المفردة فح لا يكون قوله وثنيته على ما في بعض النسخ مستدركا زائدا لان
 في ذكره هكذا فائدة ما بالجملة (وجمعهما) اي في جمع المائة وفي جمع الالف ثم ذكر حكم
 ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (وجوز ان يعكس العطف في الكل) اي بان يعطف
 الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف في بيان
 اللغة الثالثة الجائرة في تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذ منها
 فقال (و) (الاصل) (في) (ياء الجزء الاول في) (ثمان عشرة فتح الياء) اي اذا كان مستعملا في
 المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصاله هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان قتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول الثاقل فى هذا التركيب التعدادى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما ان الثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجبره فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى الثاقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او ^{محضة} والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان الثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة ^{محضة} فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشد حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذهى ما اختاره الش واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة ح اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) على غير القياس وقوله (لأنها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذيعنى انما شذ قتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى او اخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة) كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (سوغ) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفردا لوجود سبب واحد من اسباب التثقيب لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استنقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليبدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (ليوافق) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاوخر) اى مفتوحة او اخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا من فوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارته المص مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

شذوذ انتهى لمخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد
 وهو قتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع
 الكسر على القياس ولذا قال في اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها
 والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الاتى وميم الثلاثة الخ وتنبه
 على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
 (في بيان حال ميماتها) اى ميمات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر
 الميم ثم نبه على وجه الابتداء من ميم الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدا)
 اى انما ابتداء المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال ميم الثلاثة (لانه) اى الشان (لالميم
 للواحد والاثنين كما سيصرح) المص (به) اى بعدم وقوع الميم لهما (فقال) ((وميم الثلاثة))
 منتهيا ((الى العشرة)) في المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المؤنث ((محفوظ)) اى
 مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله ((لفظا)) اما حال
 من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون ميم مجموعا بحسب اللفظ
 (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى
 (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة
 من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه)
 اى اما وجه كون ميم هذا النوع من العدد (مخفوضا) فتأب (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله)
 اى استعمال ميم هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد
 وقوله (آثروا) بمد الهزمة جواب لما اى اختاروا (فيه جر التمييز) وقدموه على النصب الذى
 هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة البقية (للتخفيف لانها) اى
 لان الاضافة (تسقط التنوين والنونين) وبمحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب
 فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ف) ثابت (ليطابق
 المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد
 الذى وضع له ((الافى ثلثمائة)) منتهيا ((الى تسعمائة)) (استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء
 (من قوله مجموع) يعنى ميم الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان
 المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان
 اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميموا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخواته)
 اى اخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييز اللفظ
 الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة جملة معترضة
 وفائدتها بيان ما هو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة
 فى لفظ المائة اذا فرض القصد يجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) ((مئات)) بالالف
 والتاء على صورة جمع المؤنث السالم ((او) يقال ((مئين)) بالياء والنون على صورة جمع
 المذكر

المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين (لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مثنون والثاني) اى والجمع الثاني (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الش لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثاني في كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسيلين وقال الاخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله مئ على وزن عصى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا في العصام ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثلثائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يحز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة في المعدود ومسلمون ليس في تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذ لم يحز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) في جواز الاضافة اليه من الجمعين (الامئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التمييز) فقوله التمييز بالرفع فاعل يلى ومفعوله مخذوف وهو العدد المذكور معه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التمييز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التمييز (المجئ بعد ما) اى بعد العدد الذى (هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد الذى هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشرين درهما فاذا لم يحز في المذكر السالم وصار مكروها في المؤنث السالم (فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراذه فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع في بيان حال ميم نوع آخر من اسماء العدد فقال ((وميم احد عشر)) في المذكر منتها ((الى تسعة وتسعين)) ولما كتفى المصنف في ذكر ميم هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان ميم مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله وميم وقوله مفرد خبر بعد خبر ثم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (امانصبه) اى نصب الميم (اما (في العقود) الثانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى في نحو عشرين وثلاثين (فلتعذر الاضافة) اى لا متناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزاتها حتى تكون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقعة في آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة في العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (في صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ)
 اى لان النون فى او اخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر
 (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما جرى فى نون الجمع من الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران
 تعين ابقاؤهما مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فعين النصب (واما فى ما عداها)
 اى واما نصب التمييز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب
 (كرهوا) اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز
 والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالا سم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلوا
 كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة
 ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا
 اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو
 جعل ثلاثة اسماء كالا سم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خسة
 عشر ك) باضافة خسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك
 الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لانسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان
 خسة عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالا سم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع
 (فيه) اى فى تركيب خسة عشر ك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف
 الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز
 الواقع فى خسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل
 امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة اشياء شيئا
 واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج
 المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثائة الى مميزه لانه مركب ايضا من
 ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثائة
 (صيورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد
 وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركيب
 من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا
 ولا يخفى ان كراهة شئ لعلته لا ينافى تجويزه لعلته اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز
 هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فبني على كونه
 منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم
 المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبر افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب
 (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى
 ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا
 لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان يكون لفظا قليلا مؤثلا لان

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف في بيان احوال ميمر المائة والالف اللذين من الاصول فقال
 ((وميمر مائة والنفو)) ميمر ((تثنيتهما)) اي ثنية المائة والالف يعني به المائتان والالفان
 ((و)) ميمر ((جمعه)) (اي جمع الالف) وانما زاد الش لفظ الميمر في الموضوعين للشارة
 الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارته في قوله وجمعه
 حيث افرد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اي المص (ووجههما) يعني
 لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال
 جمع مائة) وهو مئين او مئات كما مر (مع ميمرها) اي حال كون ذلك الجمع مستعملا مع الميمر
 (في الاعداد) اي في باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اي متروك ثم بين هذا
 المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اي كما يجوز ان يقال (ثلاثة الاف رجل)
 فانه لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اي يجوز ان يقال
 في ثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل
 على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اي يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا في الجواز لقوله
 الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله وميمر مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر
 من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعني كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب
 ولكن قال في حاشية العصام ان ميمر المائة قد يجمع مخفوضا في نحو مائة رجال وقد يفرد
 منصوبا كما في قوله «اذا عاش الفتى مائتين عاما» فقد ذهب اللذاذة والفتاء انتهى وانما افرد
 ميمر هذا النوع (لانه) اي الشأن (لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد) كما عرفت في صدر
 الباب (كالاحاد) اي كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)
 جواب لما في لما اشتراكا مع الآحاد في كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميمرها)
 اي ميمر المائة والالف جاريا (على طبق ميمرها) يعني انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون
 ميمر هذين اللفظين مطابقا في الاحوال لميمر الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون
 ميمرها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اي وان كان
 المناسب ان يكون ميمرها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت
 الآحاد واقعة) (في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اي وكانت المائة والالف
 واقعيتين (في جانب الكثرة منها) اي من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما في لما كان بينهما
 فرق بوقوع الآحاد في جانب القلة وبوقوعهما في جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا
 في ميمرها ايضا بان يختار (في ميمرها) اي في ميمر الآحاد (الجمع الموضوع للكثرة) بان يختار
 (في ميمرها) اي في ميمر المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل)
 مفعول له لقوله اختير اي اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على
 الكثير في موضع القليل وذ كر مادل على القليل في موضع الكثير ثم شرع المص في بيان
 قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال ((واذا كان المعدود)) سواء كان مذكورا بطريق التمييز

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان
المميز (مؤثا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه (مذكرا) وذلك
المذكر (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا قصدت
التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاني ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة
(او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر) نحو رجل والقاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذ وتفسير الشارح بقوله (اى
فى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجلته
جوابية وقوله (التذكير) بان يعبره بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبره بالثلاث الى العشر
ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك
اللفظ (النساء) وانما تى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص
(وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ
فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما
هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلاث انفس
وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلاثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى
يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال
(ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثنتان) وقوله (بمميز) بكسر الباء
المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيدله من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله
ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حله على المجاز لانه
لولا لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييز هما بل قصد بقاؤهما على الابهام
وليس كذلك بل المراد ان تمييز هما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال
(فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع ميمه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله
فلا يورد من قبيل عطف المفصل على الجممل يعنى لا يقال على تقدير اراد المميز (واحد
رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع ميمه (كما يقال اثنان رجلين) ثم اراد
ان يذكروا حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العديدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون)
اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا للمها) اى
لواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد (ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع
الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ
الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان
حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز
وعلة لعدم اراد تمييز هما معهما يعنى انما لا يميز ان لحصول الاستغناء (بلفظ التمييز) وانما فسر
الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز المستغنى به هو التمييز
بالقوة

بالقوة لا التمييز بالفعل يعنى مامن شانه (لان يكون تمييزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحققة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييز لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) بصفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحجوفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستغنيا (عنهما) اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان التمييز) اى هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومثلها المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو ازجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على التثنية (الاثنية فبذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المير) وفى بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسلم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان مير الواحد مغنى عنه) يعنى ان يكون مير لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لسكنا لانسلم ان مير الاثنين) اى لانسلم ان كون مير لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمير الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مير) اى مير لفظ الاثنين (مثنى) كافى لامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مير مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المير (مفردا) كيقال اثار رجل (سند للمنع والدليل على جواز كون مير الاثنين مفرد وروده فى الشعر وهو اثار رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجا واثار رجا انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الش فى الجوابين عن طرف المص لا التزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المنوعة يعنى ان مير لفظ الاثنين مستغنى عن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز

ان يكون الميم مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون الميم (فى ميم سائر الاحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه الزوم غير متخلف عنه كما عرفت فمما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التمييز الذى (لم يميز الجمعية فيه) اى فى ذلك التمييز لكونه تمييزا للاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى فى تمييز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من الفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنيتية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنيتية ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ الميم فى قوله (انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التمييز (المصورة) التى صورت (ب) صورة (بهية خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الاثنيتية الداليتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنيتية وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة (لحقوق علامة الافراد به اعنى) اى تلك العلامة (التونين او علامة الاثنيتية) اى القابلة للحقوق علامة الاثنيتية (اعنى) تلك العلامة (حرفى التثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اى ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتونين (استغنى) اى ذلك التمييز (به) اى بذكر رجل بالتونين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشا لافادة التونين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والتون (استغنى) اى كان التمييز مستغنيا (به) اى بلفظه الدال على الاثنيتية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنيتية سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختاروا) حقوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما (اى على الطريق التى هى الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنيتية ولما كان اخفية الطريق الاول يديهانه عليه بقوله (ولاشك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنيتية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثني رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثني ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التمييز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ التمييز) اى ما من شأنه يجوز ان يكون تمييز او هو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التمييز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلن لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التمييز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله (اى)

(أي التخصيص) للتنبيه على أن المراد به هنا ليس معناه الاصطلاحى الأصولى وهو ماسبق له الكلام بل المراد به المعنى المصدرى اعنى بمعنى جعل الشيء منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) أى بذلك العدد عطف على قوله التخصيص عطف تفسير يعنى لفادته التصريح به (الذى قصد ذلك التخصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه إشارة الى أن قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التخصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسرہ الشارح بقوله (أى بذكر اسم العدد) للتنبيه على أن نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذکور والمقصود به متروك ثم أشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التخصيص) وحصل به المقصود (استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كما نبه عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول أنت وتركه الشئ لكونه معلوما بقرينة ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده بذلك الفاضل لبيان وقوعه في نسخته ولاخذه من الافاضل كذلك والافحتمل أن يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصديره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر في الاستعمال قال وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة أى الكائن من المتعدد واما حال منه أى حال كونه من المتعدد ثم فسر الشئ المفرد بقوله (أى فى الواحد) للإشارة الى أن المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد أو الثانى أو غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التفسير لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل أن يكون له فائدة ايضا وهى التصريح بلزوم كون الواحد جزء من المتعدد وقوله (باعتبار تصديره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للابسة أى تقول حال كونك ملابسا بتصديره واما مفعول مطلق من تقول أى قولاً باعتبار تصديره فيكون بيانا لنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسرہ بقوله (أى بسبب اعتبار) وهذا تفسير لباء وقوله (تصدير ذلك المفرد) تفسير للضمير المحرور بان التصدير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الباء بمعنى الجعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله الاول وقوله (أزيد عليه بواحد) أى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه أزيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف أداة التأنيث (فى المذكور) أى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) أى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر للمبتدأ أى والغرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه على الممثل يعنى لاشك أن لفظ الثانى (انما هو) أى انما يعبر بالثانى (باعتبار تصديره) أى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد)

اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام
 الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين)
 اى الى الواحد الذى هو منذ كور فى المرتبة الاولى (وانما ابتداء) اى المص (من الثانى) اى دون
 الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
 وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد
 (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتأني (فى
 المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصديره للواحدة ثانية
 بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع
 او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال
 كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشرة (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك)
 اشارة الى ان الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (فلا يجرى
 ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فيما) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين لما عرفت)
 يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولافيا) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة)
 من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد
 العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها)
 اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال
 اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله)
 اشار الشارح بتوسيط قوله تقول المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف
 على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله
 بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللاتقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد)
 وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله وتحصيل المقابلة بينه وبين
 ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد حال من
 احواله فلا تحسن المقابلة لانهما مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان
 التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضع
 فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح الحال بالمرتبة لان
 المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد
 من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى
 والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من
 قبيل عطف الشئيين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول
 باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر)
 (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشان بين وجه العدول عنهما فقال (وانما يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول او في اثنتها او في آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذالم يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى للدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكرة (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشر والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبجذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكرة (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك ارد الشان ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى اولم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكرة بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشر وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثمانية مثال الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتائين فى الجزئين ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم فاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب) المؤنث (كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرة مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكرة) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع الصحيح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر

رجلا فانه) اى فان هذا الاسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر
فناسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر
(والثالثة والعشرون) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين
الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين)
للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصروفة
لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين
الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصديره واعتبار حاله) وقوله (اختلف اضافتهما) مقدر ههنا
ليتعلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة فى الاعتبارين
لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل فى
الاول) معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة
متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن
اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد ومن
المتعدد المقول باعتباره تصديره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل لفظ قيل اى اذا اريد
بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه
ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى
عبر به عن العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى
الاثنين) تفسير لضمير الثانية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة)
وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة
ثم بين المصنف ما يستحق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم) (ثلثتهما)
(بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما
بتشديد اللام من التثنية لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلث بالتشديد وهو الشراب
الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من
باب ضرب اذا كان ثالثهم وكلهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع
قوله (و) (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ
قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقول (اى فى المفرد) اى فى العدد المفرد (من المتعدد
المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اى رابع
اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى)
اى ذلك المضاف اليه منه (عدده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة
(او يكون) اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقة) اى فوق مأخذ
اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اى احدها) اى المراد من الثالث احدا
اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد

هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اول او ارا دل الشارح ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك
 التوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار
 وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة
 او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم جواز ارادة
 الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل
 اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعاً يعنى كونه مستبعدا من المرام قطعى
 ثم شرع في بيان ما فوق العشرة بالاعتبار الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة)
 يعنى في اضافة المفرد الذى هو في مرتبة من المراتب التى هى ما فوق العشرة (حادى عشر
 احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر
 وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف
 اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد
 وتفسير على ماسبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة
 الاخيرة يعنى انه واحد متأخر مسبق (بعشر درجات) اى عشر وحدات سابقة على
 ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب
 للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولا لانه لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما
 فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك البناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذا في اعتبار
 الاول لانه لا يجوز فيمادون الاثنين ولا يجوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر
 والعاشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيمادون الاثنين وما فوق العشرة
 (اعتبار بيان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير وقوله (خاصة) (لان
 الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول
 يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون
 الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يتجاوز العشرة كما عرفت) في قوله لا غير ثم اشار المص
 الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (في اداء هذا المعنى)
 للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادى احد
 عشر) فالمعنى باق في الصورتين ثم اشار الش الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله
 (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير
 ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من
 الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان
 للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره في المركب الاول بسبب ذكره (في المركب الثانى) ثم
 اشار المصنف الى منتهى ما يقال في اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الش
 بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تاسع تسعة عشر) مقبوسا ويكون قوله حادى احد

عشر مقبسا عليه يعني وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر واما قال كذا الثلاثي هو الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال «فعر ب» (الجزء الاول) يعني ان حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعر ب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فلا حتر از عن الاحتمال الاول بقوله من المركب الاول واما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) قال عصام الدين وبظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا لا في حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءني حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءني حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقدير فالتلفظ في الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقدير في الثانى واما في حاله النصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفي الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء في الجزئين وذلك موجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هي قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منهما فقال (المذكر والمؤنث) فقول المذكر اما مبتدا خبره محذوف اى بحث المذكر ما سيجئ او خبر محذوف المبتدا اى البحث الآتى بحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثهما اى مباحث اسم العدد) (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما في ما عدا باب الثلاثة الى الشرة او بالعكس بان كان مذكرا بالتاء ومؤنثا بدونها فاسباب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المص المذكر في الذكر على المؤنث (لاصالته) اى ليكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لالفاظا ولا تقدير بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقدير او غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعا له والاصل مقدم طبعا فالانصب تطبيق المذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى واما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

المؤنث) أى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لأن الاعداد تعرف بملكاتها كما أن تصور العهى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه أنه يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه أن يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال «المؤنث» وهو مبتدأ وقوله «ما فيه» وهو الموصول أو الموصوف خبره و اعلم أن لفظ ما ههنا يحتمل أن يكون موصولا وأن يكون موصوفا لكن الشئ لما فسر به بقوله (أى اسم) أشار به الى أن المختار عنده هو أن يكون موصوفا لأنه لو كان موصولا لكان الواجب عليه أن يقول أى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للإشارة الى أن قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وأنما رجع الشئ جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله «علامة التأنيث» مرفوع على أنه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله «لفظا» منصوب على أنه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسرنا الشارح بقوله (أى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت أى كون تلك العلامة ملفوظة أما حقيقة بأن تكون العلامة مذكرة فى اللفظ بالحقيقة وهى أيضا أما مؤنث حقيقة أو غير حقيقة فالحقيقة أما من العقلاء (كمرأة و) أما من غير العقلاء فهو (ناقة و) أما غير حقيقة فهو (غرفة أو حكما) أى أو كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فإن علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لأنها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (إذا حرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التأنيث ولهذا) أى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى أن تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نورة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فإنه لا يقال فى تصغير عقرب عقير به بل يقال فيه عقير وقوله «أو تقديرا» عطوف على قوله لفظا (أى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى أنها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ التى استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث إلا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرهما من المؤنثات السماعية) وجعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

نفسى القداء لسائل وافانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى يافتى فى عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خبرت فيه باختلاف معان
أما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والأذن
والنفس ثم الدار ثم الدلومن * أعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والأرض ثم الاست والعضدان

ثم الحليم ونارها ثم العصا * والريح منها والظي ويدان
والغول والفردوس والفلك التي * في البحر تجري وهي في القرآن
وعروض شعرو الذراع وثعلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البر والفخذان
وكذلك في ذئب وفهد حكمهم * ابدا وفي عرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التي * هي من حديد قط والقدمان
وكذلك في كبد وفي كرش وفي * سقرو منها الحرب والنعلان
وكذلك في فرس وفي كأس وفي * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تحوّل والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التي * في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقدير بقوله اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ للاشارة الى ما قال
المص في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع اى في الثلاثى كئنا وفي الرباعى كعقرب وان كانت
في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة في تصغير قدم وورثة
في تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل كذا قال
في الامتحان ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله
(اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله
(ملتبس) للاشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملازمة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى
ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال
في الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقتداهم خلاف رسول الله
اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر
المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظ ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة
علامة التأنيث وجودا وعدمها تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة
التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون
الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلى) مثال
للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله
(او ممدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كحجرا) مثال للممدودة من الاسم
وقوله (وحجرا) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال
(وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الباء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مؤنث اسم الإشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان
 في مؤنث ذواتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث)
 لان مذكرهما بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد
 استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث
 (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان اللمحة انما تصح اذا لم يكن احتمال في خلافها
 وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لاحتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة)
 موضوعية للمؤنث مثل هي وانت (بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فاعلان لهو
 وانت بفتح التاء وقال في الامتحان وفي هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء
 في الوقف يخرج نحو صافات واخت و بنت لانها تاء التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد
 المطلق اى سواء كان كانت هاء في الموقف او لا فلا بد من التقييد بعدم الاصلة وايضا ان لم يقيد
 بالاخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قيد الاخر بالآخر
 الحقيقي خرج نحو ضاربتين لانها للتأنيث وليست في الاخر الحقيقي وان قيد الاخر الحقيقي
 بالآخر الكائن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التأنيث ليست بعد اصول بل هي من
 الاصول وان اريد ان المراد من التاء هاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على
 معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثاني ان من المؤنث صيغة
 موضوعية كهى في الضمير المنفصل وهافى الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضرين
 ونون ضربن وتاوتة وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث ودخلة في المذكر و
 البحث الثالث ان الالف قد يكون للحاق فان اريد بالالف التأنيث الالف مطلقة فلا يكون التعريف
 مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بها الف التأنيث يلزم
 الدور ايضا والجواب عن الاول ان اريد بالتاء ما هو الاعم من الحقيقي نحو اخت والكون بعد
 الاصول نحو فاطمة وعن الثاني ان اتقدر التاء في الامثلة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم
 التأنيث بالصيغة طرد الباب وحفظا للقاعدة وتسيهلا للضبط وعن الثالث ان اريد بالالف
 هو الالف الذى صار مستقلا في منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم
 باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لانه تعريف حقيقي يراد به
 التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذى
 سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيبويه في الالف الممدودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها
 الف لزيادة المد لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما في كتاب
 و غلام فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت
 ثابتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو
 والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاحتج الى قلبها ايضا كما في سائر ودائر كذا في المنهل
 وقال الجار پردي في شرح الشافية ان الالفين مع التأنيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة

هي الالفان معادون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف التي تدمي التي قبل
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجاعا في قوله الالف ممدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف
في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اي المؤنث) (حقيق ولفظي فالحقيق ما) وقوله (اي
اسم) تفسير لما وشارة الى انها موصوفة كامر (بازاء) وقوله (اي في مقابلته) تفسير لكون
الازاء بمعنى المقابلة والباء في اوله بمعنى في اي اسم حاصل في مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو
بالرفع فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ
الجنس لئلا يرد عليه ان للنحلة ايضا ذكر مع ان تأنيثها ليس بحقيق اذ يقال فيه اشترى
نحلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذا للنحلة ليست من جنس الحيوان وقوله
(كامرأة) (في مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيق من العقلاء وقوله (وناقة) (في مقابلة جمل)
مثال له من غير العقلاء ثم شرع في تعريف اللفظي فقال (واللفظي بخلافه) (اي ملتبس
بمخالفة المؤنث الحقيق) واعرابه وابعث التفسير مثل ما مر وقوله (اي ليس بازائه) اي
حال تعريف التأنيث اللفظي هو انه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل
تأنيثه) اي كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظي وانما نسب الى اللفظ
(لوجود علامة التأنيث في لفظه) فقط (حقيقة) كما في غرفة (او تقدير) كعين (او حكما)
كعقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اي بلا وجود تأنيث (حقيق في معناه) اي في معنى كل
منها (كظلة) (منال) اي هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظي حقيقة) لوجود علامة التأنيث
حقيقة (وعين) (مثال) اي وهذه مثال (للتأنيث اللفظي تقديرا) وانما كان مثالا للتقديري
(فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اي في كلمة العين (بدليل تصغيرها) اي اذا اريد تصغير كلمة العين
تصغر (على عينية) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة للانواع الثلاثة
مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح اي بين وجه الاقتصاد عليهما فقال
(ولم يورد) اي المصنف (مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى
النوعين الآخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع في مسائله بالنسبة
الى اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اي الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح
بقوله (بلا فصل) اي بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتي مختص
بالاسناد بلا فصل وقوله (كاهو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعني
لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال في بحث الفاعل والاصل ان يلي فاعله
يعني انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ماهو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه
وعبارة من الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل
المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اي الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
الى ان المراد بهذا الحكم اعني حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث
(حقيقيا) نحو امرأة (او لفظيا) نحو ظلة (ومظهرا) اي سواء كان مظهرا نحو ضربت
امرأة وظهرت ظلة (او مضرا) نحو امرأة ضربت وظلة ظهرت والفاء في قوله (فالتاء)

جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا سند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايدانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الا اذا كان اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (و الى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت تخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الش فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلعت الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لا يجوز فيه الشمس طلعت) بترك التاء وقوله (ليكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامر ان يكون التأنيث (فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لاحقيقيا كما مرأه وقوله (واستغنائه) بالجر عطف على ليكون اى ولا سغنائه ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغنائه اى وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف حكم) (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشبهه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى تحته راجع الى

المؤنث الذي تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح في ارجاع الضمير المجرور في قول المصنف
واذا اسند الفعل اليه مخالفاً لتوجيه بعض الشارحين يعني صاحب الوافية اشار الش إلى وجه
العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) أي الضمير الذي في لفظ اليه في قوله
واذا اسند الفعل اليه (راجعاً إلى المؤنث الحقيقي) حيث قال ذلك البعض في تفسيره أي المؤنث
الحقيقي (أو ضمير المؤنث اللفظي) يعني إذا اسند الفعل إلى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت
فاطمة أو اسند إلى الضمير ارجع إلى المؤنث اللفظي نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه في كل
منهما وجوب الحاق التاء وإنما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) أي بأمانة قرينة (قوله) أي قول
المص (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) لأن المستفاد من التركيب الإضافي قيدان أحدهما
غير الحقيقي والثاني ظاهره فبقى في مخالفته أيضاً قيدان أحدهما الحقيقي والثاني ضمير غير
الحقيقي أعني اللفظي فإذا كان حكم ظاهر غير الحقيقي أعني ظاهر اللفظي هو الخيار يكون
حكم مقابله هو الإيجاب بمقابله قسمان أحدهما الحقيقي مطلقاً أي سواء كان مسنداً إلى ظاهره أو
إلى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقي وغاية الأمر في هذا توجيه أن الضمير في اليه راجع
إلى ماسوى ظاهر غير الحقيقي فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج إلى الاستثناء لأن قوله
إذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس أحدهما دخلاً في الآخر والفرق
بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح أن الأول جعل المسئلتين متقابلتين والش جعل
الثانية مستثناة من الأولى بعد تعميم الأولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعاً إلى المؤنث
مطلقاً ولما بقي صورة لم يستثنها المصنف نه الش عليها فقال (ولو كان) أي المص (يستثنى من هذه
القاعدة) وهي قاعدة اسناد الفعل إلى المؤنث مطلقاً يوجب الحاق التاء في مسنده (صورة
الفصل) أي صورة وجود الفاصل بين المسند والمُسند اليه (أيضاً) أي كما استثنى صورة الاسناد
إلى ظاهر غير الحقيقي بأن يقول وانت في ظاهر غير الحقيقي أو في ما سواه إذا فصل بالاختيار
وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعني أن فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (إلى التقييد)
أي إلى تقييد القاعدة (بقولنا بفصل) لأنه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق في القاعدة شيء
منه حتى يحتاج إلى إخراج هذا القول (لكن) أي كلام المصنف (أحسن) من كلامه الذي
لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة في نسبة أحسن
إلى فاعله أي لكن الكلام أحسن من جهة كونه وافياً (لاحكام جميع الاقسام) أي اقسام
المؤنث وإنما قال أحسن لأن في كلامه هذا أحسن في الجملة لاشارته إلى استثناء هذه الصورة
بتقييد القاعدة اعتماداً على المتبادر كما عرفت في توجيه الشارح ثم أراد الشارح أن يبين وجه
الاحتياط إلى الاستثناء فقال (ففي صورة الفصل) يعني أن حكم صورة الفصل (أيضاً) أي حكم
ظاهر غير الحقيقي (للك الخيار) أي جاز لك الخيار (في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول) أي
فكما تقول (حضرت القاضي) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين
الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء في حضرت وإن كان لفظ امرأة مؤنثاً حقيقياً وتركه

كما تقول (و حضر القاضي امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع
 الفصل الى المؤنث الحقيقي وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
 اللفظي التقديري مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الاذا كان المؤنث الحقيقي)
 اى الحكم في كل صورة الفصل كذلك الا في صورة كون ذلك المؤنث الحقيقي (منقولاعما)
 اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (في اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى يزيد
 (امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد)
 اى امرأة مسماة يزيد الذى هو الغالب في التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لدفع)
 هذا (الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر ان وجوب
 الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
 انتهى وقد يقال ان التاء في الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما في العلامة للتأنيث فلا يعتبر
 بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جائنى طلحة وجاءتنى طلحة
 مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء
 في فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار
 التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط
 وما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده
 اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة
 في قوله تعالى قالت نملة اننى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء في فعله كما لا تجوز في فعل
 طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة
 حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام كانت ذكر ام اننى فاجم فقال ابو حنيفة
 بعد الاخفام كانت اننى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت
 نملة ولو كانت ذكر لقال قال نملة كما يقال جائنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظي ههنا غير
 ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي ههنا في مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة
 التأنيث لفظا او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب غير المنصرف في مقابلة
 المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فتحوسلى وسلمة علين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا
 ولفظى على ما اريد في باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد
 ههنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات
 الغير المأولة شرع في بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال ((وحكم ظاهر الجمع) وقوله
 (لا ضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لا حكم
 الفعل الذى اسند الى الضمير اراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا
 بالخيار في التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار في الاتيان
 والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى في الاسناد الى

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحقائق التاء (أوجاؤا) أى أو الرجال جاؤا بالحقاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على أنه صفة للجمع على قول من قال إن لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون أو بتأويل الجمع بالنكرة بأن يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لأنه لو كان) علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم لأنه لو كان أى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يحجز تأنيثه) أى تأنيث فعله أصلا سواء كان مسندا الى ظاهره أو الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) أى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (أى سواء كان واحده) أى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقيا (نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفردة مؤنث (أو) كان واحده (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر للمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع أى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت اطلقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (و ضمير) بالرفع مبتدأ وتوسط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) أى جمع المذكر العاقل وقوله (من جوع التكسير) تفسير وبيان بأن العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) أى العرب (اذا جمعوا سالما) أى اذا أرادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) أى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) أى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يحجى فقله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بخذف المضاف (أى) حكم (ضمير فعلت وهو) أى ذلك (الضمير المستكن) أى الذى كان مستكنا (فيه) أى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن أى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة أى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (أى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لأنه هو الاصل (لكونها) أى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايم) وهو الجمع من غير العقلاء فقله والنساء مبتدأ وخبره ما سيجى من قوله فعلت وفعلن (أى ضمير النساء

النساء وما) اى وضيمير الجمع الذى (يمائلها) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولولم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء او من غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سماعا بقوله (وضيمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضيمير الجمع الذى (يمائلها) اى يكون مماثلا للكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون المماثل (جمع المذكر غير السالم) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت وفعلن) ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بقاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز فسر بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه للمالم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسر بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعه له) اى لجمع المؤنث سواء كان عاقلا او لا (واما فى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى لجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل فى المنفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تقريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تقريع على قوله لا اصل له وداخل فى المنفى اذ لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كالمين دون الاول فان فيه كما لا واحداه وهو كونه من العقلاء وما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وما ليس له اصل منهما فالواو موضوعه للاول والنون موضوعه للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيها يوحى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قال (وفى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعه لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا (كالواو) اى كان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعملها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للمحمل) اى لجل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على

عكس ما وجهه الشارح وإنما جمل المؤنث على غير العقلاء (إذا لانات) أى لان الاناث وقوله
 (لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (يبحرين) أى انما اجريت الاناث (بجرى غير العقلاء)
 ولم تجر بجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة
 لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعاً للرضى فنحو الايام
 مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشى الرضى لانها من غير
 العقلاء ولما فرغ المص من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) أى الاسم الذى
 يطلق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) أى اسم (خلق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى
 ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى
 تقدير يصحح ما هو المراد فقال (أى آخر مفردة) يعنى المراد باللاحق ما لخلق آخر مفردة
 لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور
 (او قدر) أى او التوجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون
 مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثنى هى الصيغة التى ركبت من
 المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى
 هو المفرد والواحق أى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى قال الاول ان
 المثنى كل مفرد خلق آخره الف او ياء مع نون مكسورة وما ل الثانى ان المثنى اسم فى آخره
 الف او ياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) أى
 وان لم يقدر المضاف وقولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) أى تعريف المثنى على فرد
 من افراد (الاعلى مثل مسلم) أى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى
 هو لفظ (مسلمان) مثلاً فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لا يخفى)
 لان الملحقات انما تلحق بآخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد
 المحدود فيكون التعريف مانعاً وبعد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى
 يلحق بآخره أى بآخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى
 هو المسلمان او المسلمين وكذا ناصران وضراربان فلا يصدق التعريف على شئ ولما
 كان الاحتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لاحتياج اليه عند
 اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) أى فى تعريف
 المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا
 لكن المقصود الاظهر هو ان يكون فى آخره الف و نون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب
 فحينئذ لا يحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود
 الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد واعلم ان ههنا بحثان وجوه الاول انه على تقدير
 المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه
 انه

انه ما خلق اخر مفردة واو او ياء مع انها جمع لامثنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه
بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ما هو مفرد للتثنية كما يراد به في الجمع ما هو مفرد للجمع لان
المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفردا للتثنية
بالنسبة الى ناصران ومفردا للجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظ انما مشترك بين تثنية المذكر
والمؤنث وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفردة
الفونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد لامثنى الثاني انه على تقدير قولنا مع
لواحقه لم يصدق على المثنى الذي حذف نونه بالاضافة في نحو مسلما بلدة لانه على هذا
التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف او الباء والنون ولانون في مثل هذا المثنى واجيب
عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزء من الدال
لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون في حال الاضافة كالتنوين
فكما لا تقدير للتنوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون
كالتنوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التنوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب
مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة
او التنوين كذا في الامتحان وسيجيئ في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنها
الثالث ان الاستغناء عن هذه التكاليف على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن
في التعريف لفظ الحقوق كالم يكن في عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
حيث ادخل الحقوق ففي كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله خلق انه على
وجه الحقوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البرئ بقوله (الف) بالرفع فاعل خلق
فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى في حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او في قوله
(اوباء مفتوح) لتقسيم المحدود يعنى ان المثنى قسمان احدهما ما خلق آخره الف وهو ما كان
مرفوعا والاخر ما خلق آخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسر به فيما سيجيئ
ولما كانت الياء مشتركة بينهما وبين الجمع اراد ان يحتز عن التي في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها)
ثم اراد ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقله حرف تفسير لما وقوله
(كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الباء) اشارة الى
ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالى النصب والجذر) للاشارة الى محل
الياء وهو حال النصب والجذر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة
كون ما قبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الباء التي في المثنى وبين التي
في الجمع لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتح في المثنى بقوله (ولم يعكس)
اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ما قبل الياء في المثنى ويفتح في الجمع (لكثرة التثنية
وخفة الفتح) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا في الالسة
بخلاف الجمع فانه لما كانت له جوع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال فكان استعمال السلام

منه اقل بالنسبة الى الثانية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات
 ناسب ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (و نون) بالرفع معطوف
 على احد الامرين المفهوم من او الداخلة في التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق
 او حال من النون اى انما لحقت النون في آخر المثني على كلا القسمين ليكون عوضا او حال
 كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى فى المفرد مطلقا (او) عوضا عن
 (التنوين) الذى فى المفرد العارى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون
 وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى فى جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تنال الفتحات)
 علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات
 متواليه (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثني مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك
 الفتحات المتواليه اربع ثلاثها موجودة وواحدتها مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحديها
 تحقيقية وانثاتها تقديرين اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ما قبل الالف) اما الموجودة
 التقديرية فهى (الالف التى) هى (فى حكم الفتحين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى
 (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل
 ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك الحقوق) اى ليدل ذلك الحقوق
 السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء والنون
 (وحده) بدون المحقوق هذا يلائم لتقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك
 اللاحق (مع المحقوق) اى مع صيغة المفرد وهذا يلائم لتقدير مع لواحقه ولما كان بين
 كون النون من الواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع
 ذلك التوهم بقوله (ولا بأس بآشماله) اى فى اشتمال اللاحق او تعريف المثني (على حقوق
 النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى
 لحوق النون (على ذلك) اى على ما سيجى فى قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون
 لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه)
 متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة حقوق النون غير مسلم لجواز
 ان تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما فى باقى الواحق واما (على تقدير تسليمه) اى
 تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائر فى الاستعمال انه اذا (دل امران
 من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على
 ذلك المعنى بل اذا دل الامران من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه
 (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ
 فلا يضر خروج احدهذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة
 الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها
 ان يكون ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان يكون دلالتها) اى دلالة
 النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد المحقوق وبواسطة الالف

او الباء المفتوح ما قبلها لان النون لو وجدت مع الواو او مع الباء المكسور ما قبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما ورد في الخواشي الهندية حيث اراد بالدلالة معنى الحقوق بقرينة ان النون من الواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بمادفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما جمع عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهى عوض عن الحركة او التثوين فى المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء انتهى يعنى ان قوله على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله «على ان» متعلق بقوله ليدل اى انما لحق بآخره هذه الملحقات ليدل بعضها على ان «معه» (اى مع مفردة) يعنى مع مدلول مفردة وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقرير المفرد فى التعريف انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى ما فى ما لحق آخره كذا فى العرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله «مثله» بالنصب اسمها اى مثل ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المنفهم من قوله مثله يعنى ان المراد بالمماثلة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هى المماثلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله «من جنسه» حال من قوله مثله وقال فى العرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولا يجوز ان يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كما مر ولما كانت المجانسة بين الشئيين تطلق على معنى ان هذين الشئيين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثلة اى دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذ قلنا مسلمان ومسلمين فقيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو ما قبل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام ان

قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الش المماثلة بقوله فى العدديعى فى الواحد يلائم لقول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولولم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الواحدة والثانى الجنس ولما ريد بالمماثلة هى المماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (يمثله) اى يماثل المفرد (فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مسفادا من لفظ مثله ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله) اى قول المص (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى فائدة حقوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من حقوق الالف او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تسمية القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فرد هذه التثنية معنى الطهر والآخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشترك بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له هنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضع للمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران او حيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الخنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه لما ورد النقض عليه باب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهوانه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى يتنقض (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) يتنقض ايضا (بالقمرين للقمر والشمس) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالقمرين كما ستعرف ما فيه وانما يلتزم به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذاك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض (ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذاك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا النقض

النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يأول الاسم) اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمي بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى بالاب (يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعاءى الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيثنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تناف لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابوانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى الحيض والطهر (حقيقه) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (ولياول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل) به (مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لانسلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص لما لم يجوز تثنية الاسم وجهه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء) نحر عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص

التي وضع لفظ زيد لها باو ضاع متعددة في المفهوم الذي هو من سمي زيد لا لانها مشتركة في لفظ زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار ليكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فأول اول بالمسمى زيد (ثم ثني ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال اعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا امر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله (يأول بالمسمى بعمر) يعني ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر على ابي بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والآخر ادعاء (ثم ثني) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعل كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (و) لهذا (قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفي) وقوله (لثنيها) اى لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله (يكفي) وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفي يعني انما يكفي مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة تشبيه الاعلام وجمعها لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف به المصنف (بخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم (ينبغي ان لا يذكر في تعريف التشبيه قوله من جنسه) بخلاف المص لانه غير قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التشبيه في معنى وان كانت علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالمقصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التشبيه في بعض المواد) وقوله (نما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الآخر الذي (يتطرق اليه التغير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفاقصورة او ممدودة حيث يمنع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذي اراد تشبيهه مع انه (يتطرق ويعرض اليه) اى الى ذلك الاسم (التغير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير ولم يتعرض لحكم ما وراءه (لان حكم ما) اى حكم المفرد الذي (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق اليه التغير (يعلم من تعريف المثني) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التي اقتضتها الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واو اخبره يعني وحكم المقصور ولما كان المقصور في اصطلاح التحوين مشتركين الاسم الذي اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التي ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسرر الشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

للايدان الى ان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد المعنى الثانى لقال
والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما)
اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهزة
كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذ واقفت
عليه ولما كان القصير فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد
قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوى يحتمل على
المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى
آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (و) اى ويسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك
الاسم (محبوس من الحركات والقصير) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله
مأخوذا من القصير على وزن الغنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى
المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس
انتهى واشرنا اليه آنفا ايضا (ان كان الف) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان
وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان
لكون لفظا لالف مذكروا تأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه
كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند
الى الضمير يختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير
الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهرا والاخر غير
ظاهر فسر به بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب
الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تنية
عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واو لانه لم يرسم بالياء ولم
يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه
واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (بجهول الاصل) اى لم يعرف كون
اصله واو او ياء (ولم يمل) اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق بالياء
لان الامالة اماراة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تنية الى بكسر الهمزة
وبالالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا
استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالى) يعنى كونه عماله لا فى استعماله
فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى ان يقول ولم يمل او اميل
وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل
ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء
انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كاربوا فانه اميل لكن سبب
امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم

ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثي) وفسره الشارح بقوله (اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور في الفه الزاجع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثي يطلق على الثلاثي المجرد على الثلاثي الاعم من المجرد ومن الزيد فيه ففسره بقوله (اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثي المجرد المقابل للرابعي والخماسي للاثلاثي الاعم وقوله من في (من الرابعي) بيانية لما في قوله غير ما يعنى ان المراد بما فيه هو الرابعي اى المجرد (والثلاثي الزيد فيه) وهو شامل للرابعي المزيد على الثلاثي والخماسي والسادسي المزيدين عليهما وقوله (قلبت) جلة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب (الفه) (واوا) ليكن الحاق الف الثانية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذي هو اصله (حقيقة) اى في الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم كما مر وفي نسخة لا اعتبار الاصل باظهار اللام فينثني يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثي) بالجر عطف على قوله لا اعتبار واما على النسخة التي ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبار او ان يكون مجرور معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذي هو الواو مقطوعا وموهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثي لكون الثلاثي خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعي فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصور الذي هو (فوقه) اى فوق الثلاثي في ان يكون اكثر حروفا (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد لا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لان تقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان النقل) اى لتكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكره وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان في رجي) لان الف التي في آخر كلمة رجي منقلبة عن ياء في الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصلها ياء في الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى في الحكم (بان كان) يعنى ان يكون المقصور يائيا في الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك في الممكن الاصل كخسب بمعنى قرد (او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون منقلبة عن واو او ياء بل هي اصلية ككتي وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل كذا في الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه ممالا وقوله (مكتيان) مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء بعدهما ياء مفتوحة وبعدها ياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (في متى) اى في تثنية متى فانه معدوم الاصل

الاصل وقداميل في قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى ممالا) اي وقد جاء مفردة
 الذي هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن
 لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعني ان
 الداخل في الحكم الذي بينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد
 الذي كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى)
 فان الفهما اصلية لان كلمة الا على اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا
 كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الا على
 من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التي في آخر
 هذا الرباعي زائدة (كحلي) فان الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة
 جزائية لقوله والا والتقدير (اي فالفه مقلوبة بالياء) يعني ان كانت حال المفرد المقصور
 كذلك فقلب الفه في التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا
 للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء في النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله
 الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعني ان وجه الانقلاب في المفرد الذي كان اصل
 الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على
 قوله اعتبارا اي وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما
 فرغ من حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح
 لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله فالمقصود
 واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فنشرع في بيان
 حكم الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اي
 غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعني المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة
 ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اي ان كانت همزته اصلية ثبتت
 تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض
 العرب كما سبذ كره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله ثبت يعني ان وجه ثبوت الهمزة
 كونها اصلية ومثاله (كقراء) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا
 اللفظ امام موضوع (جليد القراءة) اي لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للتنسك)
 اي لمن تعبد وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعني انه يقال قرأ فلان
 اذا تعبد بقرأة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام
 ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككستان الحسن القراءة وجعه قراؤن لا يكسر وكرمان
 الناسك المتعبد كالقاري والمتقري وجعه قراؤن وقواي انتهى وعلى كل من التقديرين
 ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثبت
 فيقال قرأ ان ثم ارا دان بين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو علي) يعني السيراني (عن بعض

العرب قلبها) أى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوأنحوقراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله «وان كانت» (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (أى منقلبة عن الف التأنيث) للإشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحراء) يعنى مؤنث اجر (فان اصلها) أى اصل كلمة حراء (كان) أى ذلك الاصل (جررا بالفين) ثم فصل الالفين بقوله (احديهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدال لشيء بل مجرد رفع الصوت ومده (والثانية) أى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (لثانية) التى للتأنيث (همزة) لالازوم اجتماع الساكنين او لغيره بل (لوقوعها) أى لوقوع تلك الالف (طرفا) أى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله «قلبت واوا» جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزة للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنيته واوا على طريق الايجاب (فيقال) فى تثنية حراء (جراوان) وانما قلبت واوا لم تجعل ثابتة كفى الاصلية ولم يحز فيها الامر ان كاسمى (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا يخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كفى حراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغي ان لاتقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لاتقع تلك الهمزة بين الالفين احديهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقلبت هذه فاراد ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) أى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واسارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) أى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييد لاقربية (الواو) الى (الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة

مضمومة قلبت الواو اليها (في مثل اقت) من الافعال (و) في مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة في اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثاني وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب في الاول الهزمة وفي الثاني الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهزمة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهب آخر ان من غير الجمهور اراد الشارح ان بينهما فقال (وربما صححت) يعنى ان عند البعض ثبتت تلك الهزمة كما ثبتت في الاصلية (فقليل) في ثنية حراء (حرا آن) باثبات الهزمة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازنى قلبها) اى قلب الهزمة التى للتأنيث (ياء نحو حرايان والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبيها) اى قلب الهزمة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهى جلة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهى جلة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهزمة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الامر كبة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهزمة (للاحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا في الصحاح من علب فاذا لم تكن الهزمة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكر لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واوا ياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للاحاق) اى لاحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهزمة (منقلبة عن واوا او ياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (وردا) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداى) وهو من الردية وقال في المتوسط و اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة لللاحاق نحو حرباء تقول حربا آن لكونها في حكم الهزمة الاصلية والمخدوف العجز نحو اخ واب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يدودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجى وخبر ذلك المبتدأ مخدوف وهو (جائران) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازاهننا هو (ثبوت الهزمة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشئ قد يثبت ولا يبق (لان الهزمة في الصورة الاولى) اى في مثل علباء الذى همزته لللاحاق (منقلبة عن واوا ياء) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بالملحقة يعنى ان الهزمة في الصورة الاولى كان اصلها واوا او ياء زيدت لللاحاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اى وفي الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واوا ياء اصلية (فشابهت) تلك الهزمة حينئذ (همزة قراء) في كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ملحقة بحرف اصلى

(فتثبتت) تلك الهمزة (في الصورتين) أى فى صورة اللاحق وفى صورة الانقلاب عن الواو
او الياء الاصلية (كما فى قراء) أى كما ثبتت فى لفظ قراء (وثانيتها) أى ثانى الوجهين الجائزين هو
(قلب الهمزة واوا) فيقال علياوان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية) أى ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همز
حراء) واذا كانت كذلك (فانقلبت) على صيغة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك
فقلبت الانقلاب (مثلها) أى مثل همزة حراء (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض
الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه
وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المص حيث قال والا
فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشارة الى الوجهين المذكورين
فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز ان يقال فى رداء) أى فى المجهوز الذى اصل همزته ياء لا يجوز فى
تثنيته (الا) احد الوجهين اما (رداآن بالهمزة او رداوان بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعنى
لكن هذا اللازم من عبارة المص هو خلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان
التثنية فيما اذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه (ردايان بالياء) أى بالياء
التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المص
والافوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بكرة (ليكون) أى ليكون لفظ فوجهان (عبارة)
عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه
فيشمل الوجهين السابقين والوجهين الآخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد
الوجهين (وردها الى الاصل) أى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله
(لا اشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن
ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين)
وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) أى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام)
فى كلام المصنف فانه للعهد الخارجى ههنا فكونه للعهد الذى يتبادر للذهن وان كان غير
المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة
اعتراضا منه على المصنف فورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة
بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكننا قد تصفحنا) أى تبعنا وهذا منع لقوله لكن المشهور يعنى
لا نسلم ان اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تبعنا
(كتب الثقة كالمفصل والمفتاح والباب فا وجدنا فيها) أى فى تلك الكتب (اثرا) أى دلالة
خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) أى من الاثر الذى (حكم) على صيغة المعلوم
أى حكم صاحب هذه الترجمة (بأستهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع)
بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فا وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله
(من انه) بيان لما أى الواقع الذى وجدنا فى كلام الرضى هو انه (قد تقلب المبدلة من اصل)
وقوله

وقوله تقلب انما ينبئ عن ضعف هذا الوجه لضعف قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة
يعني انه اذا اريد تثنية ما في آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك
الاصل واوا او ياء قد تقلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) اى
قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوىاء) نحو رداء فيكون
الحاصل من المذهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثاني قلبها واوا سواء كان اصلها واوا
اوىاء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المص والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى
بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط
وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا اكتفى الش بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام
عصمه الله عن الاثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية
فعبارة المفصل هذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف او لا فالتى سبقها الالف
على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصل
كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فى هذا الاخير تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس
فى البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت
للتأنيث قلبت همزتها واوا واللم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
اصلى ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للحاق كعلباء وقد رخص فى القلب
وعبارة الباب توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة
الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة
الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع
المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المثني فقال ﴿ويحذف نونه﴾ (اى نون التثنية)
﴿للاضافة﴾ وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام
الاجلية فانه مفعول له يحذف لا ان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفهولا فيه كافى المعرب ثم
بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام
النون) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله
(واقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بارفع
عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف
تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى
الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين
كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون والاضافة ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها
تاء التأنيث ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيا
على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال ﴿وحذف تاء التأنيث﴾ ولما احتمل
ان يكون هذا الحذف موقفا للقياس ومخالفه وصفه الشارح بقوله (التى قياسها ان لا تحذف

عن آخر المشي كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيها خصيتان واليان بالتاء قبل الف التثنية لكن لا وجوب ابل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا في جواز الاثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة تخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والالين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما بالاخري) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والالين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (ببحث) اى اتصالا ملاسما بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية والالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى او الالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنيين فى منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل فى الآخر واللازم منه ان يقول خصيئة والينة ولم تقع التاء فى الآخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلة وههنا وقع فى وسط الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه) اى فى حشوما هو بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجه آخر فى حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على اختلاف اللغة فى مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما لغتين احدهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وتأتيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا) اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء فينبذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشاعدا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة فيما بين المسلتين من تغاير العبارة حيث قال فى المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفى المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية فى حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) فى الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة)

(قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى مادة الخصبة والالية (فهذا) اى فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (في بيانه) اى فى بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع فى بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع (مادل) ولما كان فى المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد التى تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاختبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى لاحروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا فى شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثانى بقرينة ذكر المجموع فى ابواب الاسماء فسرہ الشارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل على (جمله) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الآحاد بقوله جملة لثلاثتهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحد او احدا فيدخل فى قوله مادل على آحاد منحور رجل ورجلان هكذا فى العظام وقوله (اى يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى تلك الآحاد (القصد) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجئ ان هذا القيد مع قوله (بجروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسرہ الشارح بقوله (اى بجروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغيير جملة تلك الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وما صفة للتغيير ذكر للابهام يعنى بتغيير اى تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (امابزادة) اى سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعنى او كان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجئ وانما قال هذا ليدخل فى الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفردة ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما فى الحكم لافى الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار فى قوله بجروف مفردة) وهو

الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفاً اى مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التى تقصد تلك الآحاد بحروف مفردة واعلم ان العصام رجع الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لمفردة مادة ايضا للجمع والمدخلة فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهشة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما فى رجال ومن حروف مفردة المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفردة على فعال بضم الفاء ثم قال واماما فى الخواشى الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذا من جمع الاويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اما فى العصام فعلى هذا لمدخل للحروف فى الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل فى مقصود الآحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى ثم بين التغيير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض للتوئين وكلاهما من تمة الاسم وليسا باجنبيين (وكذا الالف والتاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات الى صيغة اخرى) لان مفردة معرب بالحركة وتام بالتوئين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (مادل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء المجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على آحاد الاسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ما قبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفردة) متعلق بقوله (خرجت اسماء الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعني
 مثل الرجلية في نحو رجل و الثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفردة
 مركبان قيدين احدهما مقصودة و الآخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس
 بمعنييه ناظرا الى القيدتين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء
 الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لافراد) وهو بكسر
 الهمزة مصدر اي كونه مفردا يعني ان قصد بها احد المعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد
 المعنى الآخر الذي هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعني فحينئذ تخرج اسماء الاجناس
 بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا
 منشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بل المقصود
 منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اي باسماء الاجناس
 (الافراد) اي كونه مفردا (استعمالا) اي على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اي فتخرج
 اسماء الاجناس من التعريف بالتقيد الآخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذي قصد
 باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال
 استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج (بقوله بحروف
 مفردة) اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط وقوم ونفر (و) اسماء
 (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست بحروف مفردة اذ لا
 مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسماء الاجناس التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء وفي
 اسم الجمع بانها جمع او لا ذكر المص ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فتحو تمر) والتاء
 للتفريع يعني انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف فتحو
 تمر و ركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (مما) هو (الفارق) ومن في قوله مما بيانية وما
 موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحو تمر هو الاسم
 الذي يفرق (بينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذي هو من لفظه (التاء) يعني من
 غير تغيير في لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا
 اريد واحد يلحق التاء بآخره فيقال ثمرة (و) (نحو) (ركب) و اراد الشارح لفظا نحو
 للإشارة الى انه معطوف على تمر يعني ونحو ركب ايضا (مما) اي من الاسماء التي (هو
 اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيبويه كما سيحى ثم اضرب الشارح عن
 قول المصنف بقوله (بل الاول) اي نحو تمر (اسم جنس والثاني) اي نحو ركب (اسم جمع
 كالجماعة) يعني كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبان
 من غير ان يقصد جمعية الركاب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد
 وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للإشارة الى وجه التفريع يعني ان نحو
 تمر و ركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

انهما ليسا بجمع فنتج انهما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق
 بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا)
 لكونه موضوعا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت في
 ضمن فرد او فردين او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع
 الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على
 الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
 منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذي هو الكلمة وعلى مثله الذي هو
 الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالنوع فقال (قيل ذلك بحسب
 الاستعمال) يعني انه لا نسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق
 ما هو بالوضع وهذا لا ينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم
 وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم ترقى بالعلوة
 فقال (على انه لا ضرر) يعني انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين
 بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لا نسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام
 كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح
 وهو) اي والحال انه (قول سيديويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى
 ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها بكامل) وهو
 جمع جل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اي
 داخل في المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجمال القطيع
 من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد
 من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد
 جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش
 في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلية في افراد المجموع فانه يصدق
 على كل منها انهاد الة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما واما اسماء الاجناس فليست
 بداخلية في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيديويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس)
 يعني كما ان اسماء الجموع داخلية في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلية فيه لوجود
 مفردة فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فصل من هذا
 ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيديويه وهو مختار المصنف والثاني ان
 بعض اسماء الجموع داخلية لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضها
 داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس او جمع لا واحده
 من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم
 شرع في بيان ما هو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال ((ونحو فلان)) (مما) اي حال
 كونه

كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم وقوله الجمع مبتدأ وقوله
(متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة
مفرده واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى على مثل لفظ الفلك
(فان التغير المأخوذ فيه) اى فى تعريفه وقيد معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغير اعم
(من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسر الش بما ذكر
فيما قبل واذا كان التغير اعم وغير مختص بالتغير الحقيقي (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى
اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه بالمفرد الذى هو
المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل
مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعاً)
كما فى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع
راجع الى الفلك فيكون جمعاً فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن
فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف
المجموع شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر) اى
النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون)
(لذكر) (تارة يكون) (لؤنث) وانما فسر بقوله تارة ثلثا يتوهم من العطف بالواو
انه يكون لذكر ولؤنث معاً بان يكون مشتركاً بينهما (ف) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك
الشارح فى التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للذكر وقدر بعضهم الصفة
وفسره بالمذكر الجمع صحيحاً وكلا التقديرين جائز ان كما فى العرب (ما) اى هو جمع (لحق
آخره) (اى آخر مفردة) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله
(ما قبلها) نائب فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله
(اوپاء مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضاً وكل من الصفتين
صفة جرت على غير من هـ له ولذا ذكر فى الموضوعين مع كونهما صفتين للؤنث لوجوب
الموافقة فى مثلها الى ما بعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو
جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (فى حالتى النصب والجبر) يعنى ان كون ذلك الجمع
بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين
اى واو ونون ويا ونون وقوله (عوضاً) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك
النون عوضاً (عن الحركة) فقط تارة (او التنوين) اى او عوضاً عن التنوين فقط تارة
اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة اخلو يعنى انه لا تخلو
النون فى الجمع عن ان تكون عوضاً عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما
بان تكون عوضاً عنهما معاً فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو
الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفردة الذى هو الضارب

وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذ لا حركة في مفردة لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضارين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمّة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون في الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتماما للتعريف بذكر علة الغائية يعنى انما خلق تلك الواو حق ليدل (ذلك للحوق) اى المذكور ضمنا في الحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (او مع الملحوق) اى او اللاحق مع الملحوق (على ان معه) (اى مع مفردة) وانما فسر به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينهما وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هى الوحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هى الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد النش ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المص (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كاهو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لاعداد لزومه ههنا ولزومه هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا ورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الش هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كيقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء او الالف في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الش بقوله (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة لياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله

(حذفت) (اى الياء) جزء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى اى يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للاحاق واو الجمع او ياءه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين و علة الحذف بعد الاحاق التقاء الساكنين بين الياء و علامة الجمع كذا فى العصام و تقرير السؤال ان قوله حذفت ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليها الحذف و تقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علته فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضيون) ف (نقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبها للتحفة) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثانى واو الجمع الساكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وواقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء الساكنين (حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى بيائين بعد الضاد احديهما ياء الكلمة وثانيهما ياء الاعراب (حذفت كسرة الياء لنقل اجتماع الكسرتين) احديهما كسرة الضاد وثانيهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (واليائين) اى ونقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريةتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان (آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره فى الاول للثفن اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاما راجع الى الاسم الذى اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما فى العصام وقال صاحب المعرب اعنى الزينى زاده و الاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مساحمة او على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء مقصور ومدود مع انها ليسا من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الش قوله (مقصورا) بقوله (اى الفا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله (حذفت الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقى) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظا ماموصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما و الى ان الضمير المجرور المؤنث راجع

الى الالف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبق وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل
بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى
وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (ليدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف
الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفاحذفت لعله فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى
لم يعلم كون آخره الف (مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها (فى حالة الرفع
ومصطفين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها فى حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجر
فان اصلهما) اى اصل هذين اللفظين الذين يفتح الفاء (مصطفون) بفتح الفاء وضم الياء
(ومصطفين) بفتح الفاء وكسر الياء (قبلت الياء) فيهما (الفاء تحرهما) اى ليكون الياء فى اللفظين
متحركة بالضم فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولا نفتاح (ما قبلها وحذفت الالف)
اى المقلوبه منهما (لا لتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم
الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما
فقال (وشرطه) (اى شرطا) لا (سم) الذى (اريد جمعيته) اى اريد جمعه جعاً وقوله (جمع
الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته اى اريد ان
يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكور) من انواع الجمع ولما اختلفت الاقوال فى كون هذا
الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال
بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه
فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله شرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع
جمعاً صحيحاً فله شرط فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو
الاسم بالمعنى الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
فسره الشارح بقوله (اى اسما محضاً من غير معنى وصفية فيه) حيث لا يرد عليه ان اسم
كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فان ما كان اسماً فهو الاسم بالمعنى الاعم وما كان
خبراً فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهناً وقوله ان كان اسماً شرط وقوله
(فذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم) خبر بعد خبر او صفة
للمذكور وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكراً علماً) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجلة (يعقل)
صفة العلم او المذكر قال العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على
كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان كان اسماً فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده خبره مركباً من الشرط والجزاء لان قوله فذكر فى معنى
فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام
معنى كالاينفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكراً علماً يعقل
ان كان اسماً ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن
معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون
مذكراً

مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين
المبتدأ والخبر وذالايحوز في السعة فاجاب الش بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو
خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ماورده الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله
مصدر لانها يندفع بقيد الحثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكرا علما بقى
انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع
الهندي اختصاصه بالشعر وبقي ايضا انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضى من غير سند
موثوق به كذا في العصام لمخصا ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ
وخبره محذوف اى شرطه ماسيذكر وقوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كما في
قوله تعالى الزانية وانزاني فاجلدوا كما سبق في صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما يعقل
بقوله (من حيث مسماه لامن حيث لفظه) ليندفع به ما توهم من ان التذكير والعلية صفة
اللفظ وكونه قاعلا صفة المعنى فلا يحوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا
الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال
(وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعقل شرطا في صحة جمعه بالجمع
الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف
(لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفردة (فيه) اى في ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة
لانه غير بناء مفردا فيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح
اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اى من المؤنث وغير العاقل
واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل
(فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجدى وان لم يوجد (فيه) اى في الاسم الذى اريد
جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين)
فانها مؤنث سماعى ليس بعلم ولا يستعمل في العاقل فان كلا من معانيها خالية عن الشروط
المذكورة وقوله (او اثنان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الاثنان من الشروط
(كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الآخران وهما
التذكير والعلية (او واحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج
علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال في القاموس اعوج بلالام فرس لبنى هلال فيكون حينئذ
علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا
فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يحز ان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكسير
فبجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل في جمع اعوجى اعوجيات ولما اورد الرضى
على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول فمجرد عن التاء لثلا
يتنقض بدخول نحو طلحة وبخروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجيب بتحرير مراد

المصنف بقوله فذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فذكر (ما يكون)
 اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة
 او مقدرة فى نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه
 (ليخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعنى يصدق
 عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لا يجوز ان يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا
 للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفين
 للجمهور لكنهما اختلفا فى انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون
 بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان
 بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلاتا كيد بالمفصل فى وجود
 الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حل
 مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة
 (وسلى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلى اذا سمى
 بهما رجل كانا مذكرين (بجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة
 مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما ريد بالمذكر ما يكون بغير التاء سواء كان
 بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان
 يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم اتفقا
 فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو
 التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشرت كتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة
 الالف ليست بمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يمنع ما كان
 مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا)
 اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتنمحي) وهو بفتح التاء وسكون النون
 مضارع من الانحاء وهو قبول المحو اى اذا انقلبت همزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة
 التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة)
 اى وحال الالف المقصورة نحو سلى (تتحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة
 عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره
 الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
 سلى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد
 بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحي الذى هو ما ليس فيه
 علامة التأنيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع
 بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان
 فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلي فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ
اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور
بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرطه) (اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه المذكر الصحيح) (ان كان) اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات
وقوله) (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم
لا فائدة فيه ولقائل ان يقول انا لانسلم انه لا فائدة في ذكره بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات
نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط
شيء من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم
فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه
لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) (مذكر يعقل) قال في شرح
الب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى فعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه
تعالى انتهى ولما كان له شروط اخر اشار الشارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو
والنون (شروط) بعضها وجودى اي بشرط شيء وبعضها عدى اي بشرط لاشي (فالشروط
الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل لما مر) (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كها عدى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلا)
(اي مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر
صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله
(اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود
كلها لمستوى المنفى لانه قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرا
مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالناء وعدمها والثاني
ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة
كاحر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهي جراء وكذلك
وزن فعلا غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية
بالواو والنون بالنوع الاول واراد الش ان يفهمه على مراد المصنف وحاصل التفسير
ان لا تكون تلك الصفة هي الصفة التى يكون مذكرا غير مساو في صيغة الصفة التى
هي صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التى يكون مذكرا
مساويا لمؤنثها في الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر
على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرا با عن قوله غير مستوئى لا يكون المذكر
في افعال فعلاء مساويا بل يكون المذكر في صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل اجر
جراء) فانه لا يصح ان يجمع اجر بالواو والنون فلا يقال في جمعه احررون لان صيغته
غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعل كون هذا الشرط شرطه يعنى وانما

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعال الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل) اى وبين وزن افعال الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع اجر اجرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدّر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع فى افعال التفضيل وان يجوز فى مثل اجر ولم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعال التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى) (الشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بل يكون المذكور على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكران) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان فعلانة) اى وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما ان وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غير كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجع عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ وينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب راجع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكوره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكوره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والافلزم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما

على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكور لالى الوصف فلا يلزم
ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما جابه الهندي ولم يلتفت الى شبهة
الرضى كذا في العصام وقال بعضهم فاذا كره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به
الاشكال واما ما ذكره الش بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اراد
جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور
والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون
المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكور مع المؤنث فى تلك الصفة
الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث
وان وزن الفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فاقوله (مثل جريح)
مثال الاول فانه بمعنى المجروح (وصبور) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح)
اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور)
اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا
مذكرا صحيحا (ولابالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا فانه لما
لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما اى بالمذكر او بالمؤنث
فيكون نظير الخنثى المشكل الذلم يحكم بذكورته ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان)
اى يستوى المذكور والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع ولذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل
جرحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا)
وقوله (ملتبسا) للإشارة الى ان الباء فى قوله (بناء التأنيث) للبابسة وذلك (مثل علامة)
فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكر فثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال
علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المفهوم من هذا الشرط يعنى واما
لايصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر
الخالص لم يمتنع ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لم يمتنع) كالدليل
للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لم يمتنع حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه
لو حذف لم يمتنع الجمع بذكر التاء فانه لو حذف التاء فقليل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة
وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يغنى عنه فان العلامة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا فى العصام وذكر بعضهم
ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكور معنى ولفظا فخرج جريح
من المذكور لفظا ومثل علامة من قبيل المذكور معنى كذا قيل (ويحذف نونه) (اى نون الجمع)
(بالاضافة) (كما فى التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه
بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) واما قيده الشارح بقوله (بكسر
السين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

حقيقة لفتح السين كما في مفردة «وارضين» (بفتح اراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او جلا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء في بعض اللغة اسكان اراء كقفره وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون اراء (وانما حكم بشدو ذههما) اى بشدو ذسين وارضين (لا تقاء التذكير والعقل) اى لا تقاء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الاتقاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما او صفة) وقال في حاشية العصام ان شدو ذسين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو «دعاني من نجد فان سنيته» وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشدو ذان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتام البيت «لعين بناشيبا وشيتنا مردا» فان نون سنيته معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقي في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله «وماذا تبغى الشعراء مني» وقد جاوزت حد الاربعين «فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشدو ذههما انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوهما من الجموع التي وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخر جتها من الشدو ذ منها) اى من الجموع التي اخر جتها القاعدة المذكورة من الشدو ذ (سين وامثاله) من الثبون وهو جمع التبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشدو ذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها (منها) اى من الجموع التي ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله) فن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه (اعلم ان عبارة الباب هكذا وازيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما قلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره ثم قال في الشرح وكذا في سنون وثبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوزبلا دغام اوززبفكه وبتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح العلامة في هذا النقل نوع مخالف لان صاحب الباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشدو ذ كما اخرج نحو السينين فلا فرق في دخول الارضين والسينين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخر جتها من الشدو ذ منها سين وابقى بعضها على الشدو ذ منها ارضين وامثاله

وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابق بعضها على الشذوذ منها قلون
وحرون مما لم يكن في اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمقول والله اعلم والله در صاحب
الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر وكأنه قيل في صورة
النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين في
جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحلها ان الواو والياء والنون فيها
ليست للأعراب بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام
كما في سنة وحررة وهو غاية السماجة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقول
(المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث النوع الثاني من الجمع
الصحيح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للإشارة الى ان قوله المؤنث
صفة للموصوف المحذوف كما مر مافيه وقوله (ما لحق) شروع في تعريفه وقوله
(اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسر ههنا ولم يفسره
في تعريف المذكور الصحيح للاهتمام به لبعده المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اي آخر
مفردة) اي مفرد ذلك الجمع (الف وتاء وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني
ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما
اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فح (ان كان) فقول كان
من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله
(مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حالية وله خبر
مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعني
ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكرا)
(اي مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك
المذكر والجملة خبر ان يكون يعني ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكر مما يجمع
(بالواو والنون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ
لم يحز جمع مثل صحراء وسكرى وفعل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى
المفعيل هذا الجمع لامتناع ذكره بالواو والنون وانما اشترط هذا (لثلا يلزم) اي
لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم
يجمع مذكرا بالواو وجمع بجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حراء اجر وفعل فعلان
كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل
حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكرا به وقوله (وان لم يكن) معطوف على
قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) (اي لمفردة) يعني للمفرد الذي هو صفة وليس له (مذكر)
وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما في جراء وعطشى وقال
العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلان
ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو
والنون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفي والاثبات مع انه لا تنافي
في مثل هذا اذ يراد به نفي التقييد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فشرط صحة جعته)
تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى ان لم يكن
لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جعته شئ عديم وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد
(مجردا عن تاء التأنيث) (كحائض) فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه
مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه
طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى
من ثبت له الحيض والطمث في الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة مالا تختص بزمان
دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف حائضة
بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة طامثات فانها اذا كانتا
بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل
في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلوقيل في جمع
حائض ايضا) يعنى الذى بغير التاء (حائضات لزم الالتباس) اي التباس الصفة التي
لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث
بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهته للفعل واذا اعتبر
فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها للفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه
اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع
الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذى يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف
بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اي قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة)
وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه
لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسمها وقوله
(اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر مركب من حرف الشرط ومن الحرف
القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اي ان كان مفردة
اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاونائب فاعله تحته
اما راجع الى مصدره كما قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له
بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثانى فمحذوف
المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازى اي جمع جمعا مطلقا
وقوله (اي من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع
بالالف

بالالف والتاء ليست مشروطة بشروط مذكورة من اشتراط ان يكن له مذكروا ان لا يكون مجرد
او ذلك الجمع (مثل طلحات وزينات في جمع طلحة) اى الذى تأنيثه لفظى (و) في جمع (زينب)
اى الذى تأنيثه معنوى ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف في قوله مطلقا
فقال (وفي شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه
مسموعا من العرب بقريئة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة) يعنى
المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطردها فيها)
اى في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات
(بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى في تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع
(كالسماوات) في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا
على السماع ثابت (خفاء هذا التأنيث) (وانما خفي تأنيثها) (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس
بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها
مؤنثا وقوله (ولا ظاهر العلامة) كعزة وسلمى بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها
ليس ظاهرا علامتها فيه كما في طلحة قوله ولا ظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه
وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد
قوله والكسرات والشمالات في الرياح فحصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان
قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده
بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير
اعتبار شرط من الشروط المذكورة في الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله
اعلم ولم افرع المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسأله شرع في تعريف النوع
الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا
وهو النوع الثانى من المجموع (ما تغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة
ان يكون مجهول المضارع من غير تغيير والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه
ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ماض وصوف
وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب
فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلاله وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره
الداخله فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والتون
وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمفرد
صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى
غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد
الجمع بتغيير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور في تعريف

جمع التكسير غير التغير الذى ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير
 من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التى دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات
 والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الخيثة
 معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الخيثة يعنى ان المتبادر
 من لفظ التغير ان يجعل الشئ الثانى غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وتغير
 حروفه (فلا ينتقص) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقص تعريف جمع
 التكسير معنا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره
 ليس بتغير نفس بناء واحد بل تغيره (لتغير بناء واحد بلحوق الحروف الخارجة الزائدة)
 وقوله (به) متعلق بالحق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاص بالجمع
 الصحيح الذى حصل تغير واحد بحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايقضا المتبادر)
 وكما لا ينتقص التعريف بجمع السلامة لا ينتقص ايضا بما غير بناء واحد بعد الجمعية لان
 المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحد ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية
 بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول
 الجمعية (فلا ينتقص) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقص جمع السلامة معنا
 (بمثل مصطفون) من المجموع السالمة التى يكون آخر مفرد لها بالالف المقصورة او بالياء
 المكسور ما قبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى في مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف
 (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدين لاقبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ
 التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور في
 تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه
 (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات
 الواحد) كما كان في جمع التكسير (ومن حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع
 السلامة وقوله (كما يدل عليه ما الابهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر
 في تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام
 (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم في قوله) اى في قول المص (بتغير ما) اى حيث وصف
 التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول
 غير المراد بالثانى وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف لانه لما حل التغير
 ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى
 تغيره تغير اعتبارى كالفلان مع ان امثاله داخل في جمع التكسير فيقتضى ان ينتقص
 التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلان فاشار اليه
 بقوله سواء اى المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى
 سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة

بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان
 الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بلا تغير
 في بناء واحده (كفلك كإمر) من انه داخل في مطلق الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف
 النوع الاول تعين ان يكون داخل في النوع الثاني وانما حل اللفظ الواحد على المتبادر
 بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتبارى لان
 القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع
 ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فهنا لما لم تكن داعنه الى اخراجه عن المتبادر
 اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه
 واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج
 عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا
 باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر في افراس
 التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض لفاء سكون
 وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولاً والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به
 وهو الفرق بين التكمير والصحيح باختصاص التكمير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو
 المعبر في تعريفه يعنى بخلاف تعريف الصحيح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان
 يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه
 اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما يريد في الاول بقرينة المقابلة فآل التعريف
 الاول ماغير بالحاق الزوائد المخصوصة وماآل الثاني ماغير بغير الحاق المذكور ثم قال
 لاحاجة الى التكلف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير اخره لا بتغير
 صيغته لان ما يطرأ على الآخر لا يغير الصيغة فقله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم
 حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المص في تقسيم آخر لمطلق الجمع
 وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يدكر بعده خبره من
 قوله افعل الى قوله والصحيح والصحيح هو الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة
 من الاسماء النسبية اشار الش الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع
 القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (وما بينهما) اى ويطلق
 على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة
 وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر
 للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك
 بل اراد به الوزن لم يصح الحمل عليه للغايرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع
 يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير
 فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر

في قوله (وافعلة) اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف)
 (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كغلة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع)
 (الصحيح) عطف على ما قبله ايضاى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكر)
 كان) ذلك الصحيح (كسلمين او مؤنثا كسلمات وفي شرح الرضى ان الظاهر) اى الجمع
 (انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا
 السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع
 من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة (وما عدا ذلك)
 وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان
 اى الاربعة المذكورة) (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق على ما)
 اى لعدد الذى (فوق العشرة الى ما لانها ية له) فيرتقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين وزنا
 * فعل * كحمر * وفعلان * بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرهما كغلمان جمع غلام
 * وفعل * بكسر حى بفتح الفاء * وفعل * بكسر الفاء وفتح العين كغفرق جمع فرقة * وفعل *
 بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم * وافعلاء * كاولياء جمع الولي * وفعل * بضم
 الفاء وتشديد العين كحيض * وفواعل * كصواحب * وفعل * بضم الفاء كحيلي * وفعل *
 بكسر الفاء كرجال * وفعل * بضم الفاء وفتح العين كغرف * وفعلة * بالفتحات كبرة
 * وفعائل * كترائب * وفعلة * بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة * وفعل * بفتح
 الفاء كيتامى * وفعلة * بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبه جمع القرط
 * وفعل * كعبيد جمع العبد * وفعل * بضم الفاء كوجوه * وفعل * بضم الفاء وفتح العين
 كالظرفاء * وفعل * بكسر الفاء كضرار * وفعل * كعاني * وفعل * بضم الفاء كاسارى
 ولما جاز استعمال احدهما مكان الاخر في السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقديستعار احدهما)
 اى كل واحد من القلة والكثرة (للاخر) لافى الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر)
 يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل
 ايضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء)
 فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع
 وجود لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافر اخ وقرء
 كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للفرد وزن
 كثرة واما اذا انحصر جمع التفسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا
 لم ينحصر فيه الجمع والافهو مشترك كاجادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بعضهم ان الفرق
 بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها منكرا اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة
 بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى

في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى فدل كلامه بظاھرہ
على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فادونها
و جمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من النقات واقول فلعل مراد العلامة من ما ذكره في التلويح من عدم التفرقة انه مسلك
الاصوليين وما ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع
المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال (المصدر) وهو في اللغة امامصدر مسمى
بمعنى الصدور او اسم مكان وفي الاصطلاح (اسم الحدث) و اضافة الاسم الى الحدث
من قبيل اضافة الدال الى المدلول اي اسم يدل على الحدث اي الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الخالي عن قصد النوع والعدد وتضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مر كبان من الحدث
ومن النوع او العدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد
الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعني) اي المصنف (بالحدث) اي المذكور
في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اي بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اي عن ذلك
الغير (كالضرب والمشي) فانهما صادران عن الضارب والمشي (او لم يصدر عنه كالطول
والقصر) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى
انهما صدرا عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى
سياهي ليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العصام
وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي سواء
كان من مقولة الفعل كالسكر او من مقولة الانفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا
هو المصدر الذي يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذي هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم
الحدث شامل له اراد ان يحرز عن المعنى الثاني فقال (الجارى على الفعل) يعني ان المراد
بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذي يجري على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح
فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان
الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له) اي لذلك الفعل
(او بيان لنوعه او عدده) او لنوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد
(وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به
مبتدءا او موصوفا او ذا حال او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على
الموصوف والحال جارية على ذي الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على
المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم
الفاعل على الفعل بمعنى موازنه اياه في حركاته وسكناته فيقال الناصر مثلا جار على

ينصرأى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل أى أن يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيده
له أو بياناً لنوعه أو عدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الأخير فسر به وما يجب أن يعلم
أيضاً أن كلا من هذه المعاني مشهور عندهم في مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام في التعريف
وإنما يلزم لو لم يكن مشهوراً في واحد منها كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان أمران
أحدهما أن يشتق منه الفعل والثاني أن يقع بياناً خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه أحد
الأمريين المعبرين أو كلاهما فإشار إليه الشارح بقوله (فثل القادرية والعالمية) أى بما يوجد
في آخره الباء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المقالان مثال للاسم الذى يوجد فيه
كلا الأمرين المعبرين لأن القادرية وأمثاله مما يكون مصدراً بالياء لا يشتق منه الفعل لكون
أصله اسم فاعل ولا يقع مفعولاً مطلقاً وقوله (ومثل ويلاله وويلحاله) معطوف على قوله فثل
القادرية أى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بأن يقال واح يويح أو وال يويل وقوله
(مالم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الأمثلة الابعة لأنها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل
منها فقولاه فثل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدراً) خبره أى فثل هذه الأربعة من النوعين
لا يكون مصدراً في اصطلاح النحويين لانعدام الأمرين في النوع الأول والانعدام عدم
الاشتقاق في الثانى واليه أشار بقوله (وإن كان الأخيران) أى ولو كان مثل ويلاله
وويلحاله بالنصب (مفعولاً مطلقاً) يعنى وإن وجد فيهما الأمر الثانى من الأمرين
المعبرين لكن لمالم يوجد فيهما الأمر الأول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين
لعدم صدق الجريان المعبر عليهما واعتراض عيله العصام بأنه إن أراد جواز وقوع
لفظ الويل والويح مفعولاً مطلقاً فلا يختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز في
مثل العالمية أيضاً لأن شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالاً على فعل أى على
حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وإن أراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولاً
مطلقاً فإفترده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى أن لفظ الويل لم يقع أيضاً مفعولاً مطلقاً بل
وقع في هذه الآية مبتدأً انتهى ملخصاً وبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه أنه يمكن
أن يحجب عنه بتحرير المراد بأن يقال إن الظاهر أنه أراد جواز وقوعها مفعولاً مطلقاً
في كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للأولين ونحو
العالمية وإن جاز وقوعه عقلاً لكن لم يجز وقوعه مفعولاً مطلقاً في كلامهم إذ لا يقال علم
عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم أحدهما أنه يحكم عليه بأنه سماعى والآخر
يحكم عليه بأنه قياسى شرع المص في بيان أنه أى نوع منه يحكم عليه بأحد هذين الحكمين فقال
«وهو» (أى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله «(من الثلاثي)» (المجرد) ظرف مستقر
حال إمامن الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله «(سماع)» فإنه لما جاز تأويله
بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف وأما من المبتدأ على قول ابن مالك وإمامن
الضمير الجرور في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بأنه سماع

فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد و انما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزداد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كين فى كتب التصرف) يعنى فى المراح وغيره على مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء او الف او الالف ونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء اما مفتوح نحو رجة او مكسور نحو نشددة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفاء فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكرى او مضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفاء فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليلان او مكسور نحو حرمان او مضموم نحو غفران وفى هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نون وان بفتح النون والنون وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ او لا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب او مكسور نحو خنق ولم يجرى مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لا غير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لا غير نحو هدى اذا صله هدى وان كان بزيادة شئ اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجرى منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه مدة اما الالف او الواو او الياء فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب او مكسور نحو صراف او مضمون نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكره سيبويه لندرته وان كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واو افهو ايضا اما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء اما مضموم نحو دخول او مفتوح نحو قبول ولم يجرى منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هى التاء ولم يجرى الامضموم الفاء كصبوبة وان كانت المدة الياء فلم يجرى منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شئ آخر او لا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل او مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادران ايضا وان كان مع زيادة شئ فتلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء وعينه اما مفتوح نحو مسعادة او مكسور نحو محمدا وقوله (ومن

غيره) حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه من غيره وفى نسخة
فى غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول
اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثانى وعطف قوله قياس على سماع لعدم تقدم
المجرور اذ قوله من الثلاثى منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للقراء فانه
لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده كذا فى المغرب (اى غير الثلاثى المجرور
يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثى المزيدي فيه والرابعى المجرود) الرابعى (المزيد
فيه) (قياس) (اى قياسى كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله
كما تقول اراد الش ان يفصل مراده فقال ان مراد المص من القياس انه يجوز لك ان تقول
يجوز (كل ما) اى كل مصدر (كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على افعال) اى ما يكون
على وزن افعال (فصدره) اى فصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة
(وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر (كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على)
وزن (استفعل فصدره) يكون (على) وزن (استفعل) وقس عليه كل ما هو مصدر غير
الثلاثى (مثل اخرج اخرج او استخرج استخرجا) اى تقول اخرجا فى مصدر اخرج
واستخرجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى
تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها
فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا
فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له
اولفعله وانما قيده ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيحيثان وبين هذا القسم لان فى هذه
المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط
دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر
وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة هى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشق
ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل
اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو
اعجبني ضرب زيد عرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه
مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمر الذى هو مفعوله وقوله
(و) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه
معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله
(مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان) اى ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال
(نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن) يعنى ان قيده بغدا يكون مثالا للمستقبل

وان قيده بالآن يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه بكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالآن يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (للاعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى قلعدم كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى في المصدر (ازمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط يع الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشابهيين للفعل الماضى معنى لاللفظا وللضارع لاللفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الش بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المص من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائر على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا اصلا) اى صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا صرفا (فسيجئ حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيذا او بيانا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام تقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثيهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ مما) اى ومعمول من المعمولات التي وقعت (فى حيزان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظان المصدرية (فلا يقال) اى حينئذ لا يجوز ان يقال (اعجبني عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المأول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل للابسته اليه

في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآتين ونحوهما كذا في شرح اللب و اشار اليه العصام ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضم) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى و اشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضم معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضم اى لا يضم معمول المصدر في المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى او لا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضم وقوله (لانه لو اضم) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لو جاز ان يضم الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لا ضمير فى المتن والمجموع) اى لزم ان يجوز اضمار الفاعل فى متنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار فى واحد من الفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجمعه لكن الاضمار فى متنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الآخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احديهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز و فى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيين والجمعين لانهما مقصوران بالنظر الى الفاعل فى ما ذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) اى المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (فى نفسه) اى فى معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو ضربى زيد افاجاب عنه بان لا نسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضم مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار على

على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق في ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربنا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمير بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها معنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمير (مثل ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتاج الى اعتبار قيد لاخرجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اول فلان منع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لا بد من علامة فى استتار ضمير المثني والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه المنوعات ما عطل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى مقامه فاقتضاه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى الامر الحكمى انتهى ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال ((ولا يلزم ذكر الفاعل)) (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخابجى والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذکور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى وقوله (لامظهرها ولا مضمرا) تفصيل للذكر او عدم اللزوم يعنى انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرا وحال كونه مضمرا للمعرفة انه لا يضمير فيه (نحو اعجبني ضرب) بالنيون (زيدا) فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لامظهرها ولا مضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه (فلا توقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال «ويجوز اضافته» اي اضافة المصدر «الى الفاعل» كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحو اعجبني ضرب زيد بتونين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في اولوية احدهما فآشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اي اعمال المصدر (منونا) اي حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعني مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اي لان المصدر (حينئذ) اي حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوب ببنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر^١ الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل يعني اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا لمحله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحله المعمول الارجح بان يكون مرفوع المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند الاكثر يقتضى ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلا بنحو قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه في هذه الآية مضاف باتفاق القراء والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته الى غير الفاعل من المعمولات فقال «وقد يضاف» (اي المصدر) «الى المفعول» اورد هذه المسئلة بقديليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقيد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومها بقوله (سواء كان) اي ذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاب) مثال لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاب بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان ماكثر

ما كثر اعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه اعماله فقال (واعماله) (اي اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للإشارة الى ان قوله (باللام) حال من الضمير المجرور في اعماله والى ان الباء فيه للابسة وتفسير اللام بقوله (اي بلام التعريف) لئلا يظن ان المراد بها هي اللام الجارة او الابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله واعماله يعني ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملا قليل وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله في هذه الصورة يعني وانما كان اعماله قليلا حين التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اي عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو (مقدر بان) اي المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني ان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع الفعل) ينبغي ان لا يدخل (اي لام التعريف) (على المصدر المقدر به) اي على المصدر الذي قدر بان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جوز ذلك) اي اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اي ليحصل الفرق (بين شئ) وهو ان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين المقدر به) اي وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والضرب فرع ولولم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده ثم نقل وجهها ضعيفا في زعمه فقال (قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله «ضعيف النكايه اعداء» فان النكايه مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الوافيه (بل قد جاء) اي في القرآن (عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اي المصدر مفعولا) (مطلقا) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتي من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفا) اي وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اي كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيد كروا ما ان كان صرفا (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز ان يكون) اي العمل (للمصدر) احتراز عما سيجي من تجويز ان يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعني وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز (اعمال الضعيف) اي المصدر (مع وجدان القوى) اي الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع التي يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيجي فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فعل

المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التي وجب الحذف فيها ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال «وان كان» وقوله (اي المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله «بدلانه» خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذي هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعنى الذى هو المفعول المطلق بدلا اى عوضا منه (اي من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيه ورعياله وشكراله وجداله) فان كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وجدت حذفالا لما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة «فوجهان» (اي فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقيه متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (لنباية) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبديلية) اى لكونه مصدرا فقط لالكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فيثبتذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقولاه فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنبايته ولمصدريته اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبديلية بقوله بدلانه لم يلائم حل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمي المصدر اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اى والقسم الآخر هو

هو المصدر الذى كان (ايه) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليبان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمل المصدر فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واطهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرجت) اى ولو اخرجت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهروا اكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغى ان توخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على انه مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم معمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى عن المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التى هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو بسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر فان سبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقرب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضررين بل المتصف بضرر متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة أى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب
 متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص
 الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما
 قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينادون الآخر فلا معنى له اذا الحدث لا بدان يقوم بمعين
 ولا معنى للقيام بشئ الاعلى التعيين انتهى ما حقتة العصام جوابا لاعتراض الرضى
 وهو مفيد للطالبين ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان
 اللائق على المصنف ان يعبر بعبارة شاملة و اشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف
 (لما قام به الفعل) بدل من (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه
 اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل
 (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام
 المصنف وفى وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل
 للتحجج بالتأويل يعنى ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء
 كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر فى اشتق اى ملتبسا ذلك
 الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى
 الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدوث (له) اى لذات مبهمه وقوله (وقيامه به) عطف
 تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الا زمانة الثلاثة) اما
 فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف ثم شرع فى بيان
 فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره
 من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف
 او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف
 او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل
 فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير)
 اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول
 (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلامها يشق من الفعل فكما
 صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج
 ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عدا اسم المفعول
 واسم التفضيل (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول
 المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد
 (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع
 الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت)
 اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت
 ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج

اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال
(والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله
لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى
اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ما عدا الصفة من اسم
المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح
حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى
قول المصنف لا قول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتى ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر
من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) و الذى
يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى و المتبادر
منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة
ونقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر فى اسم
الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
ولانقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما
خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل
الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كإضم
فى اسم التفضيل يعنى او جعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك
المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق
(على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق عليه انه
موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل
مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لالى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير
الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه)
اى الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظننا منهم) اى لحصول الظن منهم
(ان الاشتقاق) اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى
مجردا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا
لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير
الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به
(مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على
ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة

الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد الش ان يشير اليه مع جوابه فقال
(ويخدشه) من الاخداس وهو من الخدشة والخدشة في الاصل هو السعي والكسب كما في
الصحاح والمراد به ههنا ازالة السعي بان يكون همزة لازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ
يجب السعي الى ازالته ودفعه بادنى سعي وهو انه ان كان المراد من قوله ان قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير
كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج صيغة
المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة في مثل نصار انما هو
مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازاله تلك الخدشة يعنى لا يبعد
(ان يلتزم ذلك) يعنى ان نقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضمر لنابل
خروجها لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على
المدلول يعنى يدل على خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد
المصنف اخراج صيغة المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى
في الصيغة التى حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل ومن المزيدي فيه على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين
مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وما وضع
منه للمبالغة كضراب وضروب ومضرب وعليم وحذر مثله فدل بمجموع ذلك على ان
صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء
ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل وداخل
فيه فان الظاهر ان كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عددها من اسم
الفاعل باعتبار انها لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثاني انه ان استلزم
ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثني والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال
والثني والمجموع مثله فلذلك خفي علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف
فيما بعده بحمل المثني والمجموع على مثني المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ثم الشارح
اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفة بقوله (وفى الترجمة الشريفة ما معناه)
اى وقع فى الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وماش واكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا
ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثي) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لا على هذه
الصيغة) اى ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او افعال
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضرب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج
صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغة من النوعين اعنى الثلاثي المجرد وغيره فقال
(وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له

اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل عمله بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثي) ظرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واطافة المجرى الى الثلاثي من قبيل مجرد قطيعة يعنى من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في العرب اى صيغة الاسم الذي يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثي المجرى المبني (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله من مجرد الثلاثي اى صيغته من غير الثلاثي المجرى ثم فسر ذلك الغير بقوله (ثلاثيا) وهو ما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه الصورة لي مطابق التفسير بالمفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرى ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او) رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع المعلوم لامن الجهول وانما اهمل المص هذا القيد لان قوله (ميم) الى آخره مغن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بيم وفسره بقوله (اى مع ميم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا) ليشمل مضارع الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدخرج او مفتوحا كما في الحماسى والسادسى مثل يقتل ويستفعل وقوله (و) (مع) (كسر ما قبل الاخر) عطف على قوله بيم ولذا وسط الش وقوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى يكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك الحرف كسر فيها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى) يتفعل ويتفاعل ويتفعّل يعنى ما فى اول ماضية تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع فى بيان امثله من غير الثلاثي المجرى فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اى موضع الحروف التى هى مضمومة فى مضارعة فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم واعلم ان الش تفتن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الال وانها فى الثانى مع انها فى الموضعين مسندة الى الميم فانهما فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للحماسى

المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرى ثم قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعني التي من باب الاستفعال وقوله (لكان) جواب لو اقيم يعني لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر الحروف التي بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقولاه كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل واثنيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوع موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني الميم الموضوع موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثاني مفتوح ما قبل الآخر فتحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا فكان مثال الاخير غير مذكور ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اي اسم الفاعل) وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل في المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا) اي اسم فاعله الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى اثنين) اي الى مفعولين كاعطى وعلم (كان هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى وعالم (ايضا) اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معطى زيدا درهما (وكما ان فعله) اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر ماهي فضلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها) اي الى المذكورات ولما يكن اسم الفاعل عاملا لا صالته بل كان عاملا لمشابهة للفعل كان عمله بشرط شيء وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسرره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اي يعمل) وهو اشارة الى عامل

عامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المنفصلة حقيقية لانهما لا يجتمعان ولا يخو الاشرط عنهما ولما كان الزمان المضاف غير مبين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يحز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فلاضافتان) اى احدهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى ليستا بلايتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطاً في عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلوازنته واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلقوة وعهما صفة للنكرة فاذا كان عمله لمشابهته للمضارع (فيلزم) حيثئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع (في الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له في الزمان بان يكون زمانه ماضيا لنقصت المشابهة بينهما ثم ادرج مثلهما في مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان الضارب في المثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارناله في الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى وكتبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ما مر من زيد ضارب الان (او حكاية كقوله تعالى وكتبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسطا ههنا) اى في تلك الاية عامل في مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الاية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود في ذلك الزمان) اى زمان باسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا زمان البسط وقوله (او يقدر) شروع في الوجه الثانى لمعنى

الحكاية وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كانه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضمر او مظهرا ولا فى الطرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفي والاستفهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لانسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) واما قدر الش لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور ومعطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسر العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ ثم انه لا يخفى انه يرد على الش ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المص من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ماسيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حل كلام الشارح على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء

الصفات عاملا لمساوية الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فترم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع في امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) (نحو) جاء (الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) (نحو) جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) (نحو) جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر في المفعول فان فرسه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله ((او)) (اعتماده) ((على الهمة)) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمة فسررها الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) وأشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمة ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله ((او ما)) عطف على الهمة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما فسررها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمة اى النافية وانما فسر النحو فى الاول بالالفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف وفى الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد فى الفعل كليس وفى الحرف كاولا ولم يدخل الفعل فى هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف فى ذكر الهمة وذكرا ولم يقل او الاستفهام او النفي كما قال غيرهم للاشارة الى اصاله الهمة فى الاستفهام والى اصاله ما فى النفي ثم شرع فى بيان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين انعدام الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (بالفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين فى محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو اقام زيد و اقام الزيدان وما قام زيد وما قام الزيدان) وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو يا طالع ارجلا فان طالع اعمل فى جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعتراض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي فى التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدرفعى يا طالع ارجلا طالع اوهذا ما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوف هذا يكفى فى التقريب ولو اجير الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ او مقدر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما زمان الحال او الاستقبال او

الماضي وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اى اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفه بقوله (المتعدى) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في التعدى (للماضى) ولما كان كونه للماضى على وجهين احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اى للزمان الماضى بالاستقلال) يعنى سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (في ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضى في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم الش ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى للاضافة وليان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضافة معنوية لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمعنى الماضى لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط في عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال (خلافا للكسائى) اى خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائى (فانه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما لا تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل في مفعوله (عنده) اى عند الكسائى بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فرمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروعت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي الجائر عنده ايضا (ليست اضافته) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائى (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شأنها كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائى) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكتبهم باسط ذراعيه بالوصيد) حيث كان الباسط عاملا في مفعوله وناصباله مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا في هذه الآية (وقدم الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر

آخر منصوبا فقال (وان كان له) (اي لاسم الفاعل) اي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان
للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما ضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر
اي المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه)
من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت (ففعّل مقدر) (اي فانتصابه) اي فانتصاب
ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لاباسم الفاعل) للإشارة
الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه
باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) (فدرهما) اي فان لفظ درهما في هذا
المثال (منصوب باعطى المقدر) اي بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون
جمله مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اي سئل بقوله
(ما اعطاه فقيل درهما اي) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم
الفاعل المجرد عن اللام شرع فى المسئلة التى هى حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت
اللام) واورد الشارح وصفها بقوله (الموصولة) للتخصيص يعنى المراد بدخول اللام
(على اسم الفاعل) هى اللام الموصولة وقال العصام ان الشقيد اللام بالموصولة احترازا
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به
الرضى ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قديقويان باللام وتسمى لام التقوية فى غير نحو
علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيد اقام كذا فى الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء
لقوله فان دخلت يعنى اذا كان كذلك استوى (اي) استوى (جميع الازمنة) من الماضى
والحال والاستقبال ولم يشترط فى عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ
من الصواب (فتقول) اي فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيد امس)
اي حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اي كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه
زيد الآن او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام
الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة
الاحتياج الى اشتراط احدهما منتقية ههنا لان علة الاحتياج انما هى لتقريبه من الفعل
ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل
بالحقيقة حينئذ) اي حين كونه صلة لان اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى
الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اي ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو
ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اي لكراهة العرب (ادخال اللام) اي الذى
هو من خواص الاسم (عليه) اي على الفعل ثم شرع فى بيان احكام صيغة المبالغة فقال
(وما

(وما وضع) أى حكم الاسم الذى وضع (منه) (أى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان
 فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة الشريفة وجه
 الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) أى وضع بتغيير
 (صيغته) أى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة أخرى) أى الى صيغة أخرى جال كون ذلك التغيير
 ملابسا (بمحيث يخرج) أى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية و
 بضم المبالغة فى معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل
 كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الش أن يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل
 المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم
 من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعل ومفعال بكسر الميم
 وزاد سيويه فعلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب
 ومضراب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل
 كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين
 الاخيرين للمبالغة عند سيويه وقوله (مثله) بازفع خبر للوصول اعنى ما وضع وقوله
 (أى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشترط ما يشترطه عمله)
 تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله
 وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني
 على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق جل الشارح
 عبارته عليه وفسره به الى هنا و اراد ان يبين ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلا
 فى الحد فقال (هذا) أى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون
 صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد
 بذلك الاشتراط هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) أى واما توجيه كلام
 المصنف (اذا كانت) أى صيغ المبالغة (داخلة فيه) أى فى حد اسم الفاعل ومشتركة معه
 فى المفهوم (فعنى هذه العبارة) أى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) أى
 وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) أى ذلك الفرد منه (مثله) أى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) أى
 مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضراب ابوه عمر الآن او غدا) يعنى فلا يجوز
 ان يقول امس كما لا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدأ ولو وجود واحد
 المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمر الآن او غدا او امس)
 وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) أى واسم
 الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) أى قام ذلك المعنى (مناب ما) أى مقام
 المعنى الذى (فات من المشابهة القظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى
 موزاته له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة

المعنوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم
ان في قوله وما ناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون
ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لقوات المشابهة بتغيير
الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله
فاجابوا عن قولهم بانه فات المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية
فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وما ناب وورده العصام بان المبالغة كزيادة التفضيلية
انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال في شرح اللب ويمكن ان
يدفع بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير فلا حظة الغير هي التي بعده من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فبقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المتنافي للفعلية ولما لم
يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم اشار المص الى عدم الفرق بينهما
فقال ((والمثنى)) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اي المثنى (من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة)
نحو ضاربان وضاربان ولم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام
اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله ((و)) (كذلك) ((المجموع)) (منهما) اي من اسم الفاعل
وما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله ((صحح)) (اي سواء كان
ذلك المجموع منها صححا كضاربون وضاربون (او مكسرا) كضربة (مثله)) (اي مثل
اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (في العمل وشروطه)
اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق
بين مفردة وبين مثناه وجعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من
حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علامتي التثنية) من الالف
والنون او من الياء والنون (والجمع) اي علامة الجمع من الواو والنون والياء والنون
لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان وضاربان او الزيدون وضاربون عمرا الآن او غدا) هذا
مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (والزيدان والضاربان او الزيدون والضاربون
عمرا الآن او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال
العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تنفي لوجه عمل المصحح لانه لا يتغير صيغة مفردة
فيه واما في عمل جمع المكسر فلا تنفي لانه يتغير صيغة مفردة الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب
وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى ((ويجوز حذف النون))
وتفسير الش للنون بقوله (اي نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في نون المثنى
والمجموع وقوله ((مع العمل)) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بنصبه على المفعولية)
تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز في الصورة التي عمل اسم الفاعل
في معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المعمولية نحو نحن الضاربون
زيدا وزيدو عمرو والضاربون بكر او يجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا

كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذى كان (مضافا اليه) الى معموله بان يحمره بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الآخر يعنى اشتراط جواز حذف النون شيئا احدهما كونه ماملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تحقيقا) وأشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين) يعنى العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتتة للفاعل والمفعول والمشتتل لهما يكون اطول مما هو مشتتل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا بالنصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) فى سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هى بجر الصلوة وباضافتها اليه واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الاخر قرأه بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لذا نقوا العذاب) الا ليم اذا قرئ لفظ الا ليم (بالنصب فحذفها) اى فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذى بيان لضعفه دراية وقوله (والقراءة) جواب للسؤال المقدّر كأن قائل يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (مما لا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بان قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي لان القراءة اصل فى العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نفي الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب فى الآية المذكورة لم توجد فى المتواترات ولمافرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرعا فى مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى حدث موضوعا) (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا لذات الذى وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة في واللام للظرفية والعلية لالانه بنى وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص اخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزويل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحثية في تعريف اسم المفعول لاجراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لالذات معين وقوله ماصفة لذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اى لذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى (مر فى اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ما عدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو فى المتعدى ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (او لتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته ثم شرع فى بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال (وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثى المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى

المزيد فيه (على صيغته اسم الفاعل) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اى الحرف الذى (قبل الآخر) وانما اخيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (خلفة الفتحة) اى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجده مفعولات ولذا اخيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبر ومشبه به وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى العرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فأشار اليه الشارح بقوله (اى) فى (عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فأشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله فى المفعول به (باحدا منين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كامر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله) وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعده فاتهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولوا كتنفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولو كان) اى بعد رفعه ذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائباً (يبقى) اى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) اى على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد معطى غلامه درهما) فقوله معطى بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول ويبقى درهما منصوبا به على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورده مثلا بقوله (او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او أمس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)

يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كإثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ماشتق) اى اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اى المشتقين من المتعدي نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتق من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من المتعدي نحو زيد اعلم من عمرو وكذا فى الوافية (لمن) اى موضوعا لمن وفسره بقوله (اى لما) اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف فى التعريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال فى الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم ازمان والمكان والآلة ولم يتعرض له الش العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتق من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم و اشار اليه بقوله (مما اشتق) وهويان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعال التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف و اشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولادليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كالك حكمة بثبوت فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح الخ اقول فههنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقول (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى

من الباب الذى اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لما يصدق تعريفه حيثئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه تعريفه ويمتاز من الراحم الذى هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك ليكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يحى من الباب الذى بضم العين فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتونين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها يخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (بخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذى اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى وغيره ويحتمل

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثلاثى المجرد اشار
الش بتوسط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (اول صيغة الفاعل الذى هو مير ان اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد) الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ
الفاعل وقوله الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة
بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى
هو مير ان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرابعى
وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول
يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجئ
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد
من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله
(على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم
الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن
فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثرا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار
وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع
لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع فى بيان الاعراب
الجاثر فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن
فى مخالفة) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة) اى
او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع)
وفى العصام انه يرد على قوله كائنة على قدره ان وزن افعال من الالوان نحو اجرو ومن العيوب
نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انها مخالفتان لصيغة الفاعل فاجاب
عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها
من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة
الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال
(وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة
وقوله (بالبیان) متعلق بخص والباء داخل على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة متميزة ببيانها
لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة
(مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ
ان يقول مخالفة لصيغتي الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكسبه عدل عنه (زيادة
اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد
ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة

المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى
 ذو مضاف الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما الا من حيث الحدث او الاطلاق كما ذكرنا كذا
 فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير
 فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص
 حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (ايام) اى اسم
 الفاعل (فيما ذكر) فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (حسن)
 مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها بعضهم
 فى بيت «هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان * احول وشكس
 وصلب وصغر وسليم * ويس خلوع وخشن وجنب وعطشان * نفسا آمد ودكر قيوم *
 پس امام وندس دكر حيوان» ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة
 (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع
 الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب المشبهة
 بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة
 لما سأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو
 منصوب على التمييزية فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال
 من المستكن فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا فى المعرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى
 من الازمنة الثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما
 لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لابعنى الحدث المقتضى
 للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشراطه) اى
 لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى
 هو عبارة عن المتجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف
 الى اشتراط الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فعتبر فيها) اى فى الصفة
 المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى)
 اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل
 (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام
 (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة
 وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض
 كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنوانه بقوله (وتقسيم مسائلاها) ولم يقل وهى
اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى
ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال
اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يعنى ان الجاعل
جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد
هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فيثبت لابلها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها
اقساما يبين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية وانما
يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها
(لانه) اى لان الشأن (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (وبحث عنه) اى ويبحث
عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله
(ان تكون الصفة) خبر للبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للابسة والى انه
ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما
ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو
حسن ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل
من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على
تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد
الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبس) (باللام) او مجرد
عنها) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى
عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجزور المثنى فى عنهما والفاء فى قوله (فهذه) للفذلكة
يعنى فاذا انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما
كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام
ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة
المشبهة) للاشارة الى ان اللام للعهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة
للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام
الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجه او حسن وجهه او حسن
الوجه او حسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (تارة)
(ومنصوب) (تارة) (ومجرور) (تارة اخرى) وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون
توطئة لقوله (صارى) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالا عايب الثلاثة

صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قمما)
 (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث
 الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجزورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام
 الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان
 الوسطة فى كل من الاعراب الجائر فيها فقال (فارفع) اى الحاصل الجائر (فى المعمول)
 (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة) المشبهة يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك
 الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى
 على جعل (معمول الصفة) شبيها (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف
 للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول
 معرفة نحو احسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على
 التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تمييزا) للإشارة الى مغايرة الاعتبارين
 لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى الممولات معمول معين يقال له
 التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (فى) (المعمول)
 (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون
 نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتبعهم
 المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى
 منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين التين احديهما كونه معرفة والثانية
 كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا
 على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان
 البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا
 ولم يضطروا الى حكم معمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوزون تعريف المميز)
 اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة
 على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال
 الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى
 الاخرى والانصب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التمييز فقوله
 (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيدا وعلى النصب القريب اى الجر (فى المعمول)
 اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك
 المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع
 الضمير المجزور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام)
 للإشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

المجروح راجع الى المسائل لانها هي المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأبى عنه السياق ولان التفصيل انما يتشبه في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم يكن المذكورة بمجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة في ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقولنا تفصيلها مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اي اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع) بالجر عطف على التنوين اي فتح اذا قرأت معمولها الذي هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اي بكونه فاعلا للصفة (او نصبه) اي اوقرات ذلك المفعول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورد ههنا بعلى حيث قال على التشبيه وفي الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثاني فانه امر اعتباري ومختلف فيما بين النحاة وقوله (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعني واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون وجهه مجرورا (بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبر المبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اي التي قصد (ذكرها) اي ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة للقصد المذكور يعني انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرًا) (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة اخرى فقولنا (اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله (في كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعني تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة وبمعرفة المفعول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اي حال كونه ملاسبا بالوجوه المذكورة من رفع معموله ونصبه واذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التي هي مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا والصفة التي بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اي هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اي هو ايضا) تفسير لصورة العطف يعني ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقولنا هو مبتدأ وخبره (ثلاثة امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجروح معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك الواو معطوف ايضا بالعاطف المقدر كذا في المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال اللام على الصفة ورفع) اي ورفعه (وجهه بالفاعلية) اي بسبب كونه فاعلا (او نصبه) اي او بنصبه (بالتشبيه) اي بسبب تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا

للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او يجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبلاضافة الجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريد هاهنا عنهما كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحدفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التغيير فقال (واتما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغاير للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (الصفة ذات لام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون معمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع معمول او نصبه او جره مع كون معمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجاء اراد الشارح ان يبين لاختياره وجهها فقال (واتما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على عدمى طبعاً فاراد المصنف تطبيق الاجال بالترتيب الطبيعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى واتما عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واهرا امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام واتما كانت اشرف (لان قسميا واحدا منها يختلف فيه) وهو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (يخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجه (يتمنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان قسمين منها تمتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثان منها) لكلامه يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (يتمنعان) اى يتمنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين المتمنعين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة بالام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى واضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل) (الحسن وجهه) ضم اليه الشئ المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجهه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجهه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تقيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما يحذف التنوين اذا كانت مفردة (او) يحذف (النون) اذا كانت تنبئية او جمعاسالما (لحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانالما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او يحذف معطوف على قوله او يحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذالم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) يحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستأره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله يحذف ضميره من قوله يحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضمير ان المزبور ان (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجهه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلانه فينبذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شئ من الثلاثة فكانه قال ان الخفة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اى مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وثانى الوجهين الممتنعين (ان تكون

الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) ((الحسن وجه)) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستثاره) اى وباستثار ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستثرت فى الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مقيدة للتخفيف) حيث خفف ما ضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضاءه اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (فى الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف فى الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود متمنع فهذا التركيب متمنع لما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع فى بيان ماهو مختلف فيه فقال ((واختلف فى)) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت الصفة فيها) اى فى تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله فى صورة الخ بين حرف الجر الذى هو لفظ فى وبين مجروره الذى هو قوله (مثل) ((حسن وجهه)) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اوردته بلفظ المثل ولم يقل فى حسن وجهه ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيدويه وجميع البصريين يجوزونها) اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبج) جوازا كائنا مع قبج ولا يجوزونها مع حسن وقوله (فى ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اى انما يجوزونها مع قبجها فى ضرورة الشعر لا فى السعة ولا فى ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف على فسيدويه اى والكوفيون (يجوزونها) اى تلك الصورة (بلا قبج فى السعة وجه الاستقباح) اى وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) اى النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اى اضافة الصفة المشبهة اى تلك الصورة من صورها مع وجود صورتين الاخرتين لها وقوله (لقصده التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتخفيف القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فيقتضى الحال) اى حال القاصدين (ان يبلغ) اى التخفيف (الى اقصى) اى اعلى (ما يمكن منه) اى تخفيفا لتخفيف اعلى منه وقوله (ويقبج) بالنصب عطف على ان يبلغ اى يقتضى تلك الحال ان نقبج (ان يقتصر على

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون التخفيفين
 (حذف التنوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى اضيفت اليه تلك
 الصفة (و) قوله (لا تعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقيح مجموع الامرين وهما
 الاقتصار على اهون التخفيفين وعدم التعرض (لا عظمهما) اى لا عظم التخفيفين (مع امكانه)
 اى مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيفين ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اى
 واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المجرور فى قوله وجهه او فى قوله غلامه (مع
 الاستغناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما)
 متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا
 والثانى المعنى يعنى سلب الاستغناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى الصفة) اى سبب
 كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف
 وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح)
 متعلق باجازها وقوله والذى مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا الى اجازة مثل
 هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف
 التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح
 هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال ((والبواقى) اى الاقسام التى
 بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى
 التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة)
 اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اثنائها تمتنعان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى
 بقيت بعد خروج الثلاثة (خمس عشرة قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن
 وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله ((ما كان فيه ضمير واحد)) مبتدأ ثان وخبره
 ماسياتى من قوله احسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد
 والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال
 من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد
 من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى ولما كان موضع الضمير
 المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى
 قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما
 فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها
 (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها
 (الحسن الوجه) حال كونه (ينصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعروفة باللام
 ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضمير مستترا تحته فيوجد
 فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بحره) اى بحر الوجه فان هذا القسم

الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها فاعلمها مقدر تحتها فوجد في هذه الصفة
ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفي هذا القسم ايضا
ضمير واحد مستكن في الصفة اعنى بهذا القسم ما تكون الصلة فيه مجردة عن اللام والاضافة
ومعمولها منصوب بالتشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجره) اى بجر لفظ الوجه وهذا
القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحتها (و) خامسها
(الحسن وجهها) بنصبه اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسها
(حسن وجهها بنصبه) اى بتدوين الصفة وبنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة
اللام والاضافة (فيهما) سابعها (حسن وجه بجره) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها
مجردة عن اللام ففي كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر في الصفة وقوله (واما
في المعمول) عطف على قوله اما في الصفة اى ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضميرا
بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن
وجهه وقوله (برفعه) قيد للفعول في المثالين اى حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية
(فيهما) اى في هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام في الاول وغير مجردة
عنها في الثانى (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قسمان) اى هذان
القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع) اى المجموع من السبعة مع القسمين
(تسعة) اى ما فيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اى يحكم بانها احسن
الوجوه فانشعبت منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب
فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد احسن فهذا التركيب احسن قس عليه البواقى
فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر ومحمولها حكم من الاحكام
الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ما كان
فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اى هذا القسم كائن (بقدر الحاجة)
لان الحاجة انما هى للضمير الواحد الزاجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت
الصفة او ضميرا مجرورا يضاف اليه المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه
(من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج
اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مسايا
لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما
منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان)
وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ما كان التركيب الذى وجد (فيه ضميران)
(منها) اى من تلك البواقى ولما امتنع ههنا ان يوجد الضمير ان في الصفة معا وفي المعمول
معا اشار الى ما هو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين
(في الصفة و) الضمير (الآخر في المعمول) لانها يوجدان معا في الصفة او في المعمول فانه تمتع

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثاليين اى حال كونه المثاليين ملاسين بنصب المفعول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى فى هذين المثالين ولما كان المفعول ههنا مشتملا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا بالمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والاخر فى المفعول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذان المثالان (قيمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال (وما لاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقي الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لافى الصفة ولا فى المفعول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف (و) ثالثا (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المفعول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحز تقدير الضمير فيها ولما كان المفعول مجردا عن الاضافة فى كل منهما لم يشتمل الضمير فبقى كل منهما بلا ضمير فهذا القسم (قبيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضمير مستترا لا بعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى اى لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المفعول) فاننا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكية الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (مفعول الصفة) للإشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو مفعول الصفة فحذف معلومية وقوله (بها) متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المفعول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير
 (فى الصفة لان معمول لها) اى لان معمول الصفة (ح) اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها)
 اى لتلك الصفة اذا مرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة
 المذكورة (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر
 والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة
 فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها
 لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل)
 اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى كما لا يجوز فيه ان يجعل مثنى ولا مجوعا (بثنية فاعله
 الظاهر) اى بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث
 يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال
 للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى
 هذا الحكم حيث (لا تثنى ولا تجمع بثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع ثنية
 (وجمعه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان ولا الحسنون الوجوه
 بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله متى
 رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب)
 بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييز (او تجر) بان جعلت
 الصفة مضافة الى معمولها (فقيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير
 الموصوف) مبتدأ مؤخر اى حينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون)
 اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى لتلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث)
 وفسره الشارح بقوله (انت) للإشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك
 وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت
 مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فعلا غائبا
 مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما ههنا فلا قرينة
 مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث
 الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع
 فتعلم ان الضمير راجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجه) اى بنصب
 معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله
 فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة
 الصفة الى معمولها (او حسنان وجه) اى الزيدان حسنان وجهان بنصب المعمول على التمييز
 ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان
 الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون

حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين تحكم الصفة
 حال مسئلتها على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقله اسما تثنية مرفوع
 بالالف على انه مبتدأ ضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف
 واللام التي في الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديره وقوله (غير المتعديين)
 بالرفع صفة لتلك الاسم (اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل
 وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله (واسم
 المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي
 يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي الى
 مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يحز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا
 من الفعل المتعدي لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى
 غير المفعول الواحد يعني ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اي حكم اسم الفاعل
 الغير المتعدي لكن اسم المفعول اذا تعدي (الى مفعول) واحدا وانما كان التعدي معتبرا في
 اسم المفعول (لاشتقاقه) اي لانه لا يختص اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي الى مفعول
 واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت
 (فاذا بنى) اي فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اي من الفعل المتعدي الى مفعول
 واحد (اقم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبقى) اي فبقى اسم المفعول
 المذكور (غير متعدي الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي والحاصل
 ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول
 واحد (مثل الصفة) اي حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (في ذلك) (اي فيما ذكر من
 الاقسام الثمانية عشر) اي في الاحكام التي ذكرت من كون بعضها متمتع وبعضها مختلفا
 وبعضها جائزا مع قبض وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فصله
 الشارح بقوله (فيرفعان) اي فيرفع كل (الفاعل) اي ان كان الرفع اسم فاعل (ومفعول
 مالم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانها)
 ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يندكر في مقام الفاعل في الاول وفي مقام
 مالم يسم فاعله في الثاني على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية كما كان في الصفة المشبهة فيكون
 فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اي ويجوز ان يضافا (اليهما) اي ان كان اسم فاعل
 الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) في
 اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اي قائم ابوه كاتقول زيد حسن الوجه (و) في اسم المفعول زيد
 (مضروب الاب) اي مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا
 (ونصبه) اي وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير
 مستترا فيهما (وجره) اي ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه
او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا
اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذا كرر بقول (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل
والمفعول (متعديين لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي
الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله
ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله
الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اصافتهما
ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية (لثلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل
فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدي (زيد ضارب
اباه و) فى اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى
المنسوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو
(فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا
فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ
اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقم مقام الفاعل ونصب
تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) او على تقدير جعله
نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (مخذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة
فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما
كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا
كذلك (تقول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية
وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول
ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فعال (اسم
التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه فى
الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق
صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل
هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من
ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل
او وصف بازىادة على غيره كذا فى العصام وسيجئ ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم
ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بازىادة اراد الش
ان يفسره على وجه يعمهما فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل
(او وقع عليه) اى الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم
فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف غلى وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل)

اى لوجود قصد المص شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد القسمين (ما)
 اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف
 وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ مقام به الشئ لا ما وقع
 عليه الشئ فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان
 المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به
 القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل
 الفعل فيكون المتبادر منه مقابله لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على
 غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال فى اللب ان قياس
 اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سما للفعول كاشهر وقال فى شرحه وانما كان
 القياس كذلك اذ لو كان لهما لكثرا لاشتباها فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا
 المصنف قال فى ماسيجى ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور
 والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية
 او اعتبارية كفى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد
 المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه
 رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (فى
 اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة
 على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائدا علما فانه اشتق
 لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجهه العصام ثم قال لافائدة لادراج لفظ
 الاصل ولا يمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع
 الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد القيود فقال (والباء فى قوله بزيادة اما ظرف
 لغو للموصوف) فيكون المعنى (اى لذات) مبهمه (متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى
 التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد فى جانب مقام به او فى جانب ما وقع عليه وقوله
 (او ظرف مستقر) بالرفع عطوف على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون
 المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف
 لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع فى بيان فوائد القيود فقال (فقوله ما اشتق
 من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء
 الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج
 (لان المراد بالموصوف ذات مبهمه) متصفة بالزيادة (ولا إيهام فى تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا
 اشتق لموصوف معين وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة فى الاخراج
 الى حل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة
 موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

لزمان الطلوع والفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الش بما صرحوا
 ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان
 اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار
 وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف
 فظهر لك من ذلك ان كلامنا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية بخرج
 انتهى فحينئذ سقط ما قال العصام من انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك
 (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (زيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسمى الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع لموصوف ملابس بازيادة على غيره
 في اصل الفعل بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مروا وقال العصام ان قوله
 يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا مالم يتعرض
 لخروج صيغة المبالغة ولو حل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع
 خروجه لانه موضوع للموصوف بازيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال
 لم يوضع بازيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل
 عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه
 فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل
 شرع في بيان صفته وشروط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
 لمراجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام لبيانه من حيث
 الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعال حال كونه (للمذكور) وزن (فعلى) بضم الفاء حال كونه
 (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة
 اشار الش الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب
 الاصل) اى اصل الوضع يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى حين اذا كان المراد
 هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظا (خبرو) لفظ (شر)
 فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (في الاصل اخيرا وشررا فحققا)
 اى فاريدا تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال
 وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانها
 ليسا في الاصل اخيرا وشررا بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه
 ان افعال قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع
 وخير وشر مغيرا وخيرا وشررا لجميع لانها مغيرا وخيرا وشررا للمستعملين بمن انتهى ثم شرع
 في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى)
 بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبينا
 (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثي) وقوله (لارباعي) قيد للثلاثي يعنى ان بناء مقصور على
 الثلاثي

الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعني المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اي بناء افعال وفعلية منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشترط لبناءه ان يكون مبنيًا من الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اي فان بناء افعال للذكور وبناء فعلية للونث حال كونه (من الرباعي) اي المجرد نحو دحرج (والثلاثي) اي ومن الثلاثي (المزيد فيه) اي من نحو اكرم واكتب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اي من غير حذف حرف منه (متعذر) اي غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهي افعال وفعلية (لا تتسع) اي لا تحتمل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اي والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعي فصاعدا يجب اي يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعي او من المزيد فيه لتصحيح بناءه (يلزم الالتباس) اي التباس ما يبنى من الرباعي مثلاً بما يبنى من غيره واما يلزم الالتباس باختيار الشق الثاني (فانه لا يعلم انه) اي افعال او فعلية (مشتق) اي هل هو مشتق (من الرباعي او) هو مشتق من (الثلاثي المجرد او) هو مشتق من الثلاثي (المزيد فيه) يعني اذا قيل اخرج على وزن افعال من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعال من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهي الحاء والراء والجيم مثلاً في اخرج (تحمّل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اي ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعي مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اي ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه) اما من اصوله) يعني احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التي ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعني او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او بمتزجا منهما) اي من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فينبغي ان يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اي الاصل الذي يشتق اسم التفضيل (منه) اي من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعني فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثي المجرد ولذا فسر الش بقوله (اي من ثلاثي مجرد ليس بلون) اي شرطه ان يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على لون من الالوان كالجمرة والصفرة (ولا عيب) اي ولا دالا على عيب (ظاهري) يعني من عيب ظاهري وسيجيئ فائدة القيد بالظاهري واما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

لونا ولا عيبا ظاهريا (لان منهما) فاللام في لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاجر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق) اى فيثبت لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لاتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن اجر (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى او المراد بوزن اجرانه (زائد الحمرة او) بوزن اعورانه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الش ان يقرر معنا يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا تبين) اى تبين وظهر (ان افعل للصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل للصفة (على افعل التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطلق للصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى (على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظا لفضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اراد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد او يكون من لواو من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه لغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على غير ذلك الاحد ولاشك

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمنع ان يشتق منه الوزن المخصوص
الذى هو افعال لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد او لكونه لو نا او عيا فح ان قصد هذا المعنى
بغير افعال (توصل اليه) (اي الى غير الثلاثى المجرد) (باشد) (اي بلفظ اشد) (ونحوه) (اي توصل
ايضا بنحو لفظ اشد من لفظا كثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعال من مادة الحدث الذى
قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوضلة هذا المعنى وفي العصام ان اللام فيما فسر به
الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهداى غير الثلاثى المجرد المعهوداى الموصوف بما
ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثى بل
اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على
ترتيب الف المرتب فقال (مثل هو اشد منه استخراجا) واراد الشان يعين هذا المثال بقوله
(مثال) (اي هذا مثال (لثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ
على ان استخراج زيد مثلاً زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعال من استخراج
ممنوع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع
ضمير هو فى هو اشد و مرجع الضمير المستتر فى اشد لاستخراج الاشد و مرجع الضمير المجزور
فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تمييزه فصل المفضل وهو فاعل لفظ
اشد والمفضل عليه وهو مجزور من وقوله (و) اكثر (بياضا) معطوف على قوله اشد فى المثال
الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو اكثر بياضاً منه
وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعى) عطف على قوله بياضاً اي وهو اكثر عى منه وهذا
المثال (مثال للعب) ولما قيد الشقوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين وجه الاحتياج
الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب) اي لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص
(بالظاهرى) اي بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة
ونحوهما وبقي جواز البناء منه (لا يرد) اي لا يرد النقض على كلام المص (نحو اجهل وابلد)
وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيباً باطلاً لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم
المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد باننا
لانسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعمور
والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن)
استدر على قوله لا يرد يعنى ان اليقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور ولكن
لا يدفع الايراد الآخر الذى يرد على هذا التقيد فانه (يرد) عليه (انه صح على هذا التقدير)
يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنياً تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق) على
معنى (التفضيل) اي اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حاقة احد على غيره بان يقال
زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق) (اي وبين الحق فاذا صح الاولان
يلزم ان يصح الاخير ايضاً وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صحا

صح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكمو ابشذوذه) اى
بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه
من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذ فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذاً ولكنهم
حكمو ابشذوذه فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذ لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال
فى القاموس فى القاف وكمجلس الاحق والقصر وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان
بفعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب
بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هبنقة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير
ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هبنقة ليس
بالحق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياساً بل المراد منه الحق الذى لا يصح البناء منه فان
المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبذو ويكون حينئذ
عيباً ظاهرياً فلا يكون على القياس (كأحكى) اى ويؤيد كونه عيباً ظاهرياً ما حكى (عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه وهو
ذو حية طويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكاليف المذكورة من التعليق المذكور
(فقال) اى هبنقة فى جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفانى (بها)
اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال حاقته
الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما
اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحاً ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لـ اخيه (يا اخى انت
انا) يعنى انت هبنقة ليكون القلادة الدالة عليه فيك واذ كان كذلك (فن انا) لاني لو كنت
انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى فى هذا
الجواب (شائبة من حق) اى حصة فى المجيب من حقاقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب
هو الفاضل الهندى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقضى جواز اشتقاق احق) اى
لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة
(قياساً) لكونه حقاً غير ظاهري (وان يكون) اى ويقضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل
وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقول (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون
وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق
لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل
القياس لكونه عيباً ظاهرياً (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احدو لا يقول
ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياساً والآخر
انهما فى الظاهر كالحقاقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذاً كمثل بل قال كل واحد
من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونه عيبين غير ظاهرين وقال العصام

وقد شنع الشرحه الله تشنيعا شنيعا على الفاضل الهندي وذلك لانه كان منه امر ابديعا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد اخذ كثيرا من فوائده شرحه هذا من حواشيه واهجب منه انه ليس مانقل من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدرح فيه كما هو دأبه انتهى يعني ان الفاضل الهندي لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذالم يلتزم فلا يليق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عدا حق) اي عدا لفظا حقا من ما يشتق قياسا على انه (من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اي حيث قال الرضى (وينبغي ان يقال) اي ينبغي للمصنف ان يقول في بيان الاشتراط (من الالوان و العيوب الظاهرة) يعني ان يقول مقيد العيوب بالظاهرة (فان الباطنة) اي فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اي يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بناءه شرع في بيان ما يشق على القياس وما يشق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اي القياس الواقع في اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعني ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لغوله وانما فسر الشرح الضمير المجرور بقوله اي القياس الواقع ولم يقل اي قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعال اسم تفضيل يعني اذا وقع لفظ افعال اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اي دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (للمفعول) اي ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اي اسم التفضيل (لكل منهما) اي من الفاعل والمفعول (قياسا) اي اشتقاقا على القياس (مطرذا) اي غير متخلف بان كان لفظ افعال مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثرة الالتباس) اي للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلبس لنا انه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة المعلوماتية واما اذا علمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصر) اي ولدفع هذا الالتباس اقتصرنا وحصرنا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اي على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اي اسم التفضيل (للمفعول) اي مشتقا للمفعول حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحله على معنى المفعول بمعونة القرآن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لامن هو اشد معذورية (والوم) (لمن هو اشد ملومية) لامن هو اشد لائمة (و) (على هذا القياس) (اشغل واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاوليين اعذر والوم يعني ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على

تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورة والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفة وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الامنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات النخمين كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حباله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زبني زاده فى المعرف للكافية ثم قال بعدما حكاه فاحفظه فانه من النفاثس والطائفت ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر او لم يجعل اسما كما فى الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول حادى رجل آخر انتهى وانما اهل الش ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتيمم للفائدة ولما ذكرت الوجة الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعماله اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اى استعماله باللام ولما كان مآل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقق والانتفاء بمعنى انها لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالان فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تقرير على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولا متناع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان يتسبب احد الشئيين الى الآخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح بالمفضل

بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالمفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اراد ان ينبه عليه بقوله (وذكره) اي ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهرا) اي وجوب ذكره فيهما ظاهرا لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذي هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اي واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اي المفضل عليه (في حكم المذكور ظاهرا) اي في حكم المحقق الذي يذكّر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه في حكم المذكور يعني انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي يشار اليه هو المعين (بتعين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعني الى المعين المذكور (قبله) اي قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع في تصوير كونه مذكورا لفظا يعني اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمر والافضل) بان تستعمله باللام مریدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اي الشخص الذي) تفسير للارادة المذكورة يعني انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمر و الشخص الذي (قلنا انه افضل من زيد) عمرو لا غير الشخص الذي قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا و قلت بعد تأمل يا عمرو الافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثم فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال الحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام في افعال التفضيل الا للعهد) تقريرا على قوله كما اذا قلت يعني اذا كان المراد بعمر و الافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان في المذكور الحكمي يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها للعهد الخارجي والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التي لازمة له وقوله (فيجب) تبريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعني انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبية على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اي مضافا الى المفضل عليه ومثال الذي استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن)

اي او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او معرفا باللام) اي او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالقاء في قوله (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظا نحو زيد الافضل فانترع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومنزج ذلك المنتزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز يعني ان الانفصال بين الثلاثة حقيقي فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احد منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قول المصنف (نحو زيد الافضل من عمرو) يعني لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اي وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالها معا في قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واما قوله «ولست بالاكثر منهم حصى* وانما العزة للكثير») حيث وقع الجمع في لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعني في قوله منهم (فقليل) اي فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعني ان هذا البيت ليس مادة النقض لانه قيل ان لفظا من (فيه) اي في هذا البيت يعني في قوله منهم (ليست) اي تلك الكلمة (تفضيلية) اي ليست من التفضيلية التي هي من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض) وما هي للتبعض ليست بالتفضيلية (اي ليست) يعني ان معنى البيت لست يا علقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اي عددا يعني اتباع عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للكثير وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولا زائدة للإشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف في قول المصنف قوله نحو زيد افضل وفي قول الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اي خلو اسم التفضيل (من الكل) اي كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اي كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لغوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اي كما لا يجوز المثال الاول الذي يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذي خلافه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اي شخص فتح فوات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اي يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم لحصول الغرض فتقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولذا فسر الش بقوله

المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يتجح الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ماسواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخران في الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتباراته) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل في مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شىء) اى كل موجود سواء ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما في قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى) الله (اكبر من كل شىء) يعنى باعتبارانه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شىء في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو منافي للتونين ثم اورد على هذا الجواب ان تونين العوض غير منافي لغير المنصرف بل المنافي له تونين التمكن كما سبق ولو سلم فاقى ما منع من تعويض الضمة عنه كما في قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يحمى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس المقصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل تخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة يجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شىء اهون عليه تعالى من شىء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعال اكثر من المطابقة اجراءه مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعال من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله يجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظة الجلالة والله اعلم ثم شرع في بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف) (اى اسم التفضيل) يعنى ان في كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعمل بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك (معنيين) اى جائز ان يراد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجائزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر

الذى هو قوله (ان تقصده) و اشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر
الذى سيجي يعنى احد المعنيين ان تقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه
(الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الش ان يفسر مجموع الكلام
بقوله (اى احدهما) للإشارة الى ان قوله ان تقصد خبر له وبقوله (زيادة موصوفه)
للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله
(المقصودة) بارفع صفة للزيادة للإشارة الى ان قوله ان تقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول
وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح
الحمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى هو ان تقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى
والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة
فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حل موصوفه فلامعنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل
هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الحواشى
الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ لان زيادة الموصوف
غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الحمل
المذكور احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد
محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذوان يقصد
ثم قال والشارح اشالى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل
وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ماقال
المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله
(اى على ما) للإشارة الى ان من بمعنى ما ليشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل)
للإشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع
الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة
الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل فى المزيد عليه والباء متعلق
بالقصد والضمير فى تحققه راجع الى ما وفى بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن بعض افراد
ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى فى ضمنه هو ما عدا المفضل ولا يخفى ما فى
تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد
فى الطرفين لكن فى المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق فى المفضل عليه ووجه
المحشى محمد العيني كلامه بما ذكرناه ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ما عداه يعنى الاولى لاش
ان يقول فى ضمن ما عداه اى ما عدا المفضل عليه لا ان يقول فى ضمن بعضهم لثلاثتهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعله توجيه الشارح
لكلام

لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق في الفرد الذى يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل في زيد وافراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم ان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجئ (لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفضيل اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى يعنى ان يقصده الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر في يكون بقوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضا من شئ اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشئ على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركي ذلك الموصوف (في هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف وغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه في هذا النوع) اى في نوع النسانية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تقرير على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الش عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الا ترى اذا قصده المعنى الثانى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهد

من كلام البلغاء ولا ان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (خروجه) اشارة وتنبية على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله خروجه ويان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف مابينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا فى الاخوة لم اضافة الشئ الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان تقصده) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنيه) اشارة الى ان قوله والثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذ او لم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان تقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان تقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذوان تقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان تقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منهما ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ماسوا يعنى ان تصریح الرضى بان المراد منه جميع ماسوا وان كان ظاهرا ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصده ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخواته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائدة على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى

المعنى الثانى سؤال وهو انه اذا لم يقصده الزيادة على من اضيف اليه فالفائدة فى الاضافة فاراد
المص ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال **(ويضاف)** وهو فعل مجهول وفسر الش نائب
فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا
التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين
اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما معلوميهما يعنى ان اسم التفضيل
اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده **(لتوضيح)** يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح
وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض
عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح
القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا
العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان
الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر
اذلا وجهه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل
بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة
للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله
(كايضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر
الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من
المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله
(حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس يضاف الى
معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر و باضافة الحسن
الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المباني الى المباني
بل المراد بهاتوضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم
وقوله (عما لا تفضل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى
هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفرع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه
لما يقصده الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه)
اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله **(فيجوز)** عطف على قوله فلا يشترط ويجوز
ان يكون تفرعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا
المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان تضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله
(هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره
والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذى كان ذلك
الموصوف داخلا فيهم كايضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكايضاف
الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على

ثلاثة انواع لانه امان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف في التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذي هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها عن قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال (اي افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان تضيفه) يعني يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اي من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعني الى الجماعة التي ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اي مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذي هو لفظ يوسف (لا يدخل) اي لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لماتين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح في بيان النوع الآخر الجائر الذي اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اي فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اي الى غير الجماعة التي اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التي اريد تفضيله عليهم كما فسر بقوله (اي اعلم ممساواه) يعني المراد به انه اعلم ممساواه (وهو) اي لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اي متنازة من سائر الاعلمين (بغداد) اي بكونه مضافا اليها (لانها) اي لان بلدة بغداد اما (منشأؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعني هذه الاضافة افادت تخصيصا مالا انها افادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع في بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر الشارح بقوله (من نوعي اسم التفضيل المضاف) فان الاول في كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذي) اي النوع الذي هو الاول من النوعين هو النوع الذي (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والآخر المطابقة (اي افراد اسم التفضيل) يعني المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعني يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان

او الزيدون) وامثلة التذكير (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق
بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال
زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس
ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم
تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعله ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افع
من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن (الذى) صفة لافعل من يعنى افعلى الذى (ليس
فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيجي حكمه وقوله (فى كون المفضل
عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل بالاضافة مشابه لماهو مستعمل
بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد
افضل من عمرو يدكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد افضل الافضل فان
المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بارفع معطوف على قوله
الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق
بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله
(اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجعا وتذكيرا وتأنيثا) الى
صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) اشارة الى مطابقة وانما اوردته باللام مع ان طابق
متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر
يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل
صفة) (له) والضمير المجرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو
الزيدان فضلا الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلهم) اى افضلوا الناس وهذان
الثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات
فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة
لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم
التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ماهو المستعمل
بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل
بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فن حيث كونه
مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه
الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال
كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصده
زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف
فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف
والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى وأشار

الشيء إليه بقوله (منه) أي من النوع الثاني يعني أن حكم اسم التفضيل الذي يقصده زيادة مطلقة وحكم المعرفة الذي يقصده زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلا بد) أي لا بد (فيهما) أي في النوع الثاني وفي المعرفة منه (من المطابقة) وإنما أورد الشق قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية إلى المبتدأ (أي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه أفراداً وثنية وجعاً وتذكيراً وتأنيثاً) وباعث التفسير ما مر سابقاً وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعل وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعني أنما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه في هذين الاستعمالين ليكون تطبيق الصفة لموصوفها في الأفراد والثنية والجمع لموصوفه والتأنيث أصلاً لا يعدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) أي المانع الذي يصح العدول عن الأصل عند قيامه (امتزاجه) أي لزوم كون اسم التفضيل مترجاً (عن التفضيلية لفظاً) كما في المستعمل بمن في نحو زيد أفضل من عمرو (أو معنى) كما في المستعمل بالإضافة التي هي بمعنى حرف الجر في نحو زيد أفضل الناس لأنه بمعنى أنه أفضل من الناس بخلاف النوع الذي يقصده زيادة المطلقة والذي هو المعرفة باللام لأنه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) أي بعد النوع الثاني والقسم المعرفة باللام منه وإذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لأنه لو كان موجوداً اقتضى مجروراً وما لا مجرور له لا جار عليه وأما عدم كون المفضل عليه مذكوراً في المعرفة باللام فظاهر وأما في النوع الثاني فإنه لو لم يقصده زيادة على من أضيف إليه لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه له بل هو شيء آخر كما مر (و) (اسم التفضيل) (الذي) (استعمل) (بمن مفرد مذكر لا غير) (أي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحق أداة الثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب الجر فكانها من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديها وأقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) أي لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذي فرض عمله ثم نفى وزاد الشق قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للمعول إلى أن المراد بالنفي نفي عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وإنما فسر به (بقريته الاستثناء) يعني أن الاستثناء بقوله إلا إذا كان قرينة دالة على أن المراد بالنفي ههنا نفي رفعه بالفاعلية وقال العصاب وجه كون الاستثناء قرينة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية يعني أن وجه كون المستثنى مثبته للعمل على طريق كونه رافعا للمعمول بالفاعلية يعني أنه مقيد به فيقتضي هذا أن يكون النفي المفهوم من المستثنى منه أيضاً مقيداً به ثم قال وفيه بحث لأنه يصح الاستثناء مع بقاء أصل العمل على عموم معنى لا يعمل أصلاً في مظهر بفاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور إلا بالفاعلية انتهى ولا يخفى أن في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فإنهم قالوا إن المعنى أنه لا يعمل في مظهر إلا إذا كان الخ والكلام في مقام النفي والاثبات في عمله في المظهر لا في رفعه بالفاعلية مع أنه يوهم جو رفعه بغير الفاعلية والله أعلم ثم أراد بيان وجه تخصيص النفي بالمظهر فقال (وإنما خص المظهر والظاهر

والظاهر انه على صيغة المعلوم يعنى واتماخص المصنف (المظهر) بالذكور ولم يقل ولا يعمل
 فى الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط
 (لان العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم
 بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ) ليكون المضمر مبنيافاعرا به
 محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل)
 اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى
 وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هندزيد افضل هى منه وما ذكره
 من التعليل اتايمت فى المستتركيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر فى لفظه
 اثر العمل والالجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم ان ضعف
 عمله فى المضمر لكونه مضمر لان لكونه مبنيافحصل من الحصر فى العلة عدم ضعف عمله
 فى سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هندزيد افضل هى منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر
 هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظه
 فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع فى بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال
 (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى اذار الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه
 ولم يتعرض لغير الفاعل من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به
 سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمر) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان وجد
 بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده
 لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فاعل دال) اى حين وجدان ذلك اللفظ كذلك
 لا يكون لفظ افعال عاملا فى ذلك اللفظ الذى يوهم كونه مفعولا به بل يكون افعال قريبة
 دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو
 اعلم من يضل عن سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان
 المعنى (اى اعلم من كل احد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل) ثم
 شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز فيعمل) اى
 اسم التفضيل (فيها) اى فى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل فى المضمر (بلا شرط)
 وانما لم يشترط العمل بشئ فى هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الاثنان
 من الثلاثة (تكفيهما) اى فى علمهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عالمهما
 بالفعل باشتراط شئ مثلهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط
 فى الظرف الذى هو اليوم وفى الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على
 قوله لان الظرف اى وانما يعمل فى التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصبه ما يخلو) اى ينصبه
 العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل وما بمعناه ومثال الذى
 ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز فى هذا

المثال هو لفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رثبته ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اي اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اي عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اي حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اي ذلك العمل الذي بالاصالة (عمل الفعل) اي عمل الفعل فقط لا العمل الذي في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انهما في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثاني وفي هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اي والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اي العمل الذي بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اي الشأن (ليس له) اي لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اي فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفي يعني ليس له فعل كذلك حتى يعمل اي اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اي كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهة بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهة للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثاني ايضا بقوله (ولانه) اي وانما بطل مشابهته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بن) جملة معترضة فينبذ يكون قوله (لايثنى) وما بعده خبرا عنه يعني لما كان اسم التفضيل في استعماله الذي هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثاني فبقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اي لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذي هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعني لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اي اسم التفضيل (بمشابهته) اي بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اي كالم يعمل بمشابهته للفعل وقوله ((الاذا كان)) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعني لا يعمل في الفاعل الظاهر في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اي وصفاسببيا) اي وصفا لا يكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى عليه سبب متعلقه الذي هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذي هو المتعلق وقوله (هو في اللفظ) تمهيد لقوله ((لشيء)) واسارة الى ان تعلق الصفة لشيء تعلق لفظي والى انه مقابل لما صرحه المص بقوله الآتي وهو قوله وهو في المعنى يعني ان اسم التفضيل اذا

اذا كان صفة شئ في اللفظ ثم فسر كونه صفة لشئ بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه
 صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ في اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتاله)
 يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتاله اى لذلك الشئ (او)
 يكون (خبرا عنه) اى عن ذلك الشئ (او) يكون (حالا) من ذلك الشئ ولما بين تعلقه
 اللفظ شرع في بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل
 صفة لشئ في اللفظ والحال انه (في المعنى) (صفة) (لمسبب) واعلم ان العصام حكى
 عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اتى بغير
 المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب
 مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن
 السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون
 لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما انتهى ما قال العصام ملخصا وقال بعضهم
 المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم المسبب دون السبب ولا مناقشة فيه ولعله
 سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب
 للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذى ذكره في نكتة
 العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب
 اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليما يعنى انه مجهول
 السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله
 لمسبب صفة للصفة اى هو في المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشارك) بالجر صفة
 تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشترك (بين ذلك الشئ)
 وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له في اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك
 الشئ وسيأتى فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب
 فاعله مستتر تحته وهو راجع الى مفسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار
 الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر في مفضل كذا في المعرب واما تفسير الشارح
 بقوله (اى باعتبار تقييده) ههنا وفي قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق
 البائين بقوله مفضل واعتراض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار
 الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا
 يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا
 من الاول صح كما يقال في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار
 الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام
 عنه ومن ثمة اختار زيني زاده الحالية فآل التفسير ان في ذلك المسبب اعتبارين احدهما
 اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك

المسبب (بذلك الشيء الذي اعتبر أولا) وهو جريان صفة عليه في اللفظ فقولُه اعتبر أولا
 اشارة الى ان الاوليه ههنا اعتبارية لازمية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولاً وان
 اعتبر جانب المعنى يكون الثاني اولاً والمراد بالشيء الذي قيده المسبب هو ما ذكر بقوله
 لشيء فكان اعتبار الاول اولاً كان مبنياً على اعتبار كون الشيء اولاً وقوله (على نفسه)
 متعلق بقوله مفضل وقوله (اي) على (نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اي ذلك
 المسبب كما كان مفضلاً باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضاً مفضلاً على نفسه حال
 كونه (باعتبار غيره) (اي باعتبار تقييده) اي تقييد ذلك المسبب (بغيره اي غير
 ذلك الاول) وهو التقييد بالشيء (فيكون) اي المسبب (باعتبار الاول مفضلاً وباعتبار
 الثاني مفضلاً عليه) وقوله (منفياً) (خبر بعد خبر لكان) يعني اذا كان صفة كذلك منفياً
 (او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اي اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل
 (او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اي تفضيلاً منفياً) فيكون مفعولاً مطلقاً
 مجازياً لقوله مفضل وقال زيني زاده في معرب الكافية ان كونه مفعولاً مطلقاً
 انسب لقوله الآتي وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفياً هو
 تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الابني التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة
 وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله
 اعلم (مثل ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلاً) اي لفظ
 رجلاً (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب
 صفة لرجلاً وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلاً ويجوز ان
 يكون حالاً من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لا حسن وهو (مسبب مشترك بين
 عين الرجل وبين عين زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر
 لقوله والكحل اي ذلك الكحل كما كان مسبباً ايضاً كان مفضلاً (باعتبار عين الرجل مفضل
 عليه) اي هو ايضاً مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه
 من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف
 بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي
 في عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة التغير الاعتباري هي تغاير العينين
 والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اي اسم
 التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتاً) اي انما جعل كون اسم التفضيل ثابتاً
 في اللفظ (لشيء) وجارياً عليه (و) ايضاً كونه ثابتاً (في المعنى لمسببه) شرطاً في عمله
 في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يعتمد)
 اي اسم التفضيل (عليه) اي على ذلك الصاحب بان يكون خبراً او صفة او حالاً
 كامراً (ويحصل له) اي وايضاً ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك الصاحب)

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لان بالاعتماد تحصل المسببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى تيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف و اشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل فى مظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعده سواء كان) اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (اولم يكن) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وما قاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتبره مفضلا غير اعتبره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الشرح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل المحفوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد المحفوظ فى المسئلة السابقة مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه المحفوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل المحفوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات مختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولثلايق) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لثلايقى اى تحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل

(التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله لثلاثي
يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل في استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل
(عن المعنى التفضيلى بالنفي) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه
بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه
باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالا اعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط
العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا) اى لان اسم
التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا
لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليو جدر بط كلامه
وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعنى انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن في هذا المثال)
اى في المثال الذى اورده المصنف وهو قوله مارأيت رجلا الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم
هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفي يكون
بمعنى حسن كذلك (كل افعال) اى كل ما هو على وزن افعال (في المواد الاخر) اى سواء كان
مشتقا من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفي يكون (بمعنى فعل)
مثلا اذا قلنا مارأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة
فيه وفي بعض الخواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع
الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط
الاول ليتحقق الثاني ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن
الشارح في بيان القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا معنيين
اراد الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله مارأيت رجلا
احسن في عينه الخ (تحتل معنيين احدهما) اى احدا المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ
احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احدهذين الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو
شامل لكل ما هو على وزن افعال واقعا في حيز النفي فتقوله احسن اسم ان يكون وقوله
(بعد النفي) حال منه وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن
احسن اذا وقع بعد النفي يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا
استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد
الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس
حسن كل عين رجل زائد اعلى حسن كل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة
الزائدة على اصل الفعل فقط لاعلى مجموع القيد والمقيد (فينبذ ببق) (اصل حسن بكل
عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى حسن كل عين زيد) اى الى حسن الكل
في عين زيد وقياس الحسن الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان
يساويه) اى يساوى حسن كل عين الرجل المقيس حسن كل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما

زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او بان يكون حسن كل عين الرجل (دونه) اى منخطا عن حسن عين زيد (و المساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (يا باها) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فيرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملائما لقريته المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النفي اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منخط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فيقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفي) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين الذين تحتلها هذه العبارة هو (ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجرد داعن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفي جائز (عرفا) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفي الزيادة لا يلائم المدح) لان المق بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المق لا يحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المق وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فح بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفي لما مر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقبلا الى حسن زيد) يعنى ان النفي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لتقص المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفي قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فائقى) اى فح اتقى (المساواة والزيادة) اى اذا اتقى المساواة فانقضاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حل نفي المساواة على نفي الزيادة لا امر اقتضاء مقام المدح ثم شرع فى بيان الوجه الآخر الذى يجوز حل الكلام عليه فقال (ولا بعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا

النفي (نفي الزيادة ايضا) اى قصده نفي المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي
المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفي الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفي المساواة
بالمطابقة وعلى نفي الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان في الزائد على شئ) فقوله
في الزائد خبر مقدم لان وقوله (مايساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع
الى الموصول في يساويه يعنى انه يوجد في الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى
ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة كما
يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المبالغة لان في العشرة
شئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على
الثمانية التى في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست
بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى في ضمن العشرة ولا الاثنان الزائد عليها وقوله
(فيصح) تفريع لقوله لان في الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان
يقصده عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف
نفي المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى في ضمن الزائد او المساوى الذى ليس
في ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية
للثمانية التى وقعت جزء للعشرة وللاثنان الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فاتنق) تفريع
لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد في العرف فنق قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن
زيد يجوز ان ينتفى (الزائد ايضا) اى كما تنفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعنى
اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كل عين كل رجل
دون حسن كل عين زيد) فانه لما تنفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث
الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كالمتمدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة
من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له
في احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له في كفيته وان كان مساويا في كنيته (فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائرا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق
النقض الحقيقي يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ الخ جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا
الخ لان لفظ افضل وقع صفة لرجل حال كونه منفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم
التفضيل فيه في المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز مختلف في مثل هذا المثال مما كان
المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كاجاز في المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله
في هذا المثال كما اقتضى في المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله
(قلنا) يعنى لان سلم جريان هذا الكلام بعينه في هذا المثال الغير الجائر وانما يجرى عليه اذا
لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا ما رأيت رجلا احسن في
عينه

عينه الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور) وهو المثال الجائر الذي اوردته المص في المتن (متحدا بالذات) وهو الكحل الذي هو واحد بالذات ومتغير بالاعتبار كما مر (والاصل في اسم التفضيل) يعني ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه في مختلفين بالذات) اي كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة النقض فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (ففي صورة الاتحاد) وهي صورة المثال الاول الجائر حيث اتحدا فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلي) لوجود خلاف ما هو الاصل فيه والعدول عنه (فاذا زال) يعني اذا ضعف المعنى التفضيلي باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفي) اي بتسليط النفي عليه (زال) اي زال ذلك المعنى التفضيلي الضعيف (بالكلية) اي لم يبق له معنى تفضيلي اصلا (ولم يبق له) اي لاسم التفضيلي (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد ان زال) اي بعد ان يكون ذلك الحكم زائلا للنفي (بخلاف ما رأيت) اي بخلاف مادة النقض وهو قولنا ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اي مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف في معناه التفضيلي) فاذا انعدم الضعف (فله) اي فجاز للمعنى التفضيلي (قوة ان يعود حكمه بعد ان زال وهو) اي الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم النجاة لما جاوزا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجهها قريبا للوجوب فقال (مع انهم) فقوله مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اي الذي يتعلق به اللام في قوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لورفعوا) (احسن مثلاً بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنسبة (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لـ (احسن) (لفصلوا) اي للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اي وبين معمول احسن وقوله (اي ما عمل فيه) تفسير للمعمول يعني ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذي عمل فيه (احسن من حيث انه) اي احسن (اسم تفضيل فيه معنى الفعلية) واما قيده بهذه الحثية ليتحقق اجنبية الكحل في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن فيما سيأتي لان احسن حال كونه خبرا عامل في المبتدأ الذي هو الكحل على رأى ضعيف وهو ان العامل في المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لا نسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لـ احسن ايضا وليس باجنبي (وذلك المعمول) اي المراد بالمعمول الذي عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه في عين زيد) اي هذا اللفظ الذي وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن في هذه

المسئلة وقوله (اجنبى) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذكل مالىس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمول لا يضل احسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل مالىس (معمولا له من هذه الحثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى للمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحثية) وان لم يكن اجنبيا له من حثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فىكون ح اما صفة لا جنبى او ابتداء يعنى يكون الكحل ح هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرجه) ماعرض له الى آخره ناظرا الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ماعرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) هو وانما لا يخرجه (اذا العامل بالحققة ح) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمول لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى وأشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذالم يكن احسن عاملا فى الكحل او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذعمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حيثئذ) اى حين اذ كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا (فانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالا جنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف الجواب عنه بانه لو قدم لم يزل عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندى معترضا على المصنف بانه لا نسلم ان ركافة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر لا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر اللفظ لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا تركيب فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذي هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح لزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن في معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد في نفسه محل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما في النظم فبسبب التقديم والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من المزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزممت الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهى قوله (مارأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل في عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركاكة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مخالفتان للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدرح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدرح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ماهو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في اثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعال مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسألة الكحل) اى مسألة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التى يعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان يثبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما

ذكر بل يمكن ان يعبر عنها (اى عن تلك المسئلة) (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل في العبارة وينقص حسننها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى وارا دايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر ما يقربه به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيويه واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المص (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك) اى وجازلك (ان تقول) (ما رأيت رجلا) (احسن في عينه الكحل من عين زيد) اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه في عين زيد) يعنى بحذف في من في عين زيد وبحذف الضمير المجرور في منه فاقم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعنى ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين ولما انفتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف لم يجوز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فخل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه

عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى على هذا التقرير يستبطن من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو بلفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لما يحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشئ على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القبيل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلفت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتعبير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف كافا اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله (مماثلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعنى ان النفي وارد على هذا القبيل وان المراد به نفي اصل التكحل واذا اتقى الاصل اتقى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب امام مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكل بدل الكل من الكل ثم استدلل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف
 المعطوف في الموضوعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل
 صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
 عين زيد في حسن الكحل فيها ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء
 زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالش اشارة الى انه لا مانع من جعل احسن
 صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
 فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضى في السند مندفع
 اما بجعل الممثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى
 المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ و اشارة الى الثاني بقوله (او تقول)
 يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بما ذكرنا في التقدير الاول اوبان تقول (معناه)
 اى معنى قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن)
 اشارة الى ان وجه التشبيه هنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفي والضمير في كونها راجع الى
 العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن
 وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) حال من الكحل ثم اشارة
 الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي
 الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكسنية التى هى ابلغ من الصريح يعنى
 انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غير هاء مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها
 في الحسن الناقص منها فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء
 الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال
 مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير
 السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا
 على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول ل احسن
 في هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن
 (فيها) اى في هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعموله في
 الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفعت فعل) قيد لقوله فصل
 ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون فعل مرفوعا (بالابتداء) كما لم في
 العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جواز هذه الصورة شئ آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه
 قد مر ان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
 استغنى عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها
 وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل المقتضى لا يضطرار
 كون الكحل معمولا لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كاذكرنا) اى بقولنا وتقديره اوبقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرًا وقال العصام ان المصنف فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول بالاعتبارات كما اشار اليه بقوله اوتقول الى آخره ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولارى) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت مارأيت كعين زيد الخ قولًا مماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كإسائى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ المماثلة) اى به تحصل مماثلة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين حينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذهو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل مارأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام فى الموضوعين فرجع ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا وتمام البيت الذى تركه هو قوله «مررت على وادى السباع ولارى» كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه ثنية * واخوف الاما وقي الله ساريا» ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لارى واديا اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبتدأ النفي وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا

وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بارفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (قدّم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريدا الاختصار بان قدّم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله فى وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدّم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لانه جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبي الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شىء مطلقا كما ان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص فى العرف بذات القوائم الاربع (والثنية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأيية بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من اى يؤى كعدى يعدى تعديّة وهو مشتق (من اى) يعنى بفتح الهمزة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حي بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ الثنية حال ثلثيه اى او اى على وزن التحية التى هى مصدر (من حي) بفك الادغام (او حي) يعنى بالادغام وقرئ لهما فى قوله تعالى ويحيى من حى عن بينة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والثانى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السرى فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله لا ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متعديا الى مفعولين (فعلى الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه مماثلا لوادى السباع و(قدم عليه) اى على تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدّم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لتنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه

ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع في وقت الظلام لا في النهار (والواو) اى الواقعة (في ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الش (او) اى الواو الواقعة في ولا ارى واو (حالية) وسيمى ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجار) اى البناء الجارة الواقعة (في) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى والضمير المجرور (مأدالى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجلة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثنية) بالنصب على انه (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثنية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايتانا لكونه بمعنى فاعله الذى هو اتوه وقوله ثنية صفة لذلك المصدر فاقامت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسر به بقوله (اى ايتانا ثنية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق التآنى (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجار في به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا بخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع فى اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ما وقي) الله (مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولفظ ساريا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقي) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقي (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الا ما وقي الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقيفية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف فى كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال فى العرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما فى قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن فى اخوف وجملة وقي الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اى لكن

وقاية الله تثبة (تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى ان الواو فى ولا ارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية ولا اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى مما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات) اى اموضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله واثنيهما جعله وادى السباع كما فى عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس يمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا تحصيله من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعينى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعانى بها بلطفه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو تخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما منه كورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد
 كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ
 ان يكتفى بذلك تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بذلك القدر بل صدر
 مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى
 بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب
 لما في ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا
 مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذلك تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل
 مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة
 وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والا فهو راجع الى
 الكلمة ولو ظهر المعنى السدى هو عبارة عنه لزم تأنيثه (على معنى) متعلق بقوله دل
 وقوله (كائن) بالجر للاشارة الى ان قوله (في نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه
 صفة لمعنى وقوله (اى في نفس مادل) اشارة ان الضمير المجرور في تركيب المصنف راجع
 الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان
 المعنى المدلول في نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع
 الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله في نفسه في نفس الكلمة ليكون ما عبارة
 عنها ولما كان المسأل ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير ذلك المسأل فقال
 (والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفيه وهو دلالة
 الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من غير حاجة)
 اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها
 في الحرف كما سيجئ وانما لم يتجئ الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا
 (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها
 للظروف وكما ان المظروف اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك
 المعنى اذا كان في مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ ثم شرع في بيان
 توجيهه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى)
 ترجيحا للقرب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحيثئذ) اى وحين اذا رجع
 الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا
 (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه
 الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (في نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى
 يرجع مآل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى يرجع اليه (استقلاله
 بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس
 الكلمة فظاهر اذا لمعنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلًا في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله الى شيء آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف ثم الشارح لما ساوى بين الراجعين ورجح الارجاع الى الكلمة ولم يرجح الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعني ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (لما ذكر) المصنف (في وجه الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها امان تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى ما دل كالاينفي) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى ما دل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه مخالف لآخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان تقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بق ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كاذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا واربعا تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم اتماهم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفي النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر

مستند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل بالمفهومية (فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقي صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف الزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجر الكلام الى ارادة الحدث من المعاني الثلاثة وكان الحدث جزء من مجموع المعاني الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوع للمعاني الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى في قوله مادل على معنى معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقل في نفسه لكونه مركا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمني يلزم تخلف الفعل عن ما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمني منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامي يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس معناه المطابق) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما ورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى اعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى اعم هو المعنى اعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه اعم الذى اشترط تحققه في ضمن التضمني وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه اعم المتحقق في ضمن التضمني خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيجي في بحثه لكن كان الاسم داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضعا) اى اقترنا وضعيا لا عقليا وسيجي فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة) وقوله (في الفهم عن لفظه الدال عليه) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع ان فهم المعنى

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان
يعني ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان
المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اي لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى)
وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعني اذا توارد القيد ان المخرجان على ذات يكون كل
منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له
قوله مقترن (يخرج به) اي بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالا على
معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر
فائدة زيادة لفظ وضع حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه
يعني انه خرج بقولنا (وضعا يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعني
ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احدى الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك
الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة (عن المصادر او غيرها) اي او منقولة عن غير المصادر
(كما سبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست في اصل معناها
الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ويدخل) معطوف على متعلق
بقولنا يعني ان لنا وضعاً كما خرج به اسماء الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اي في
حد الفعل (الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها)
اي معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اي باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان المنسلخت
عنه في الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به في حد الفعل
لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخت عن الحدث صرح به بعض المحققين
في القوائد الغياثية انتهى يعني ان كلامنا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع
الزمان فيكونان حينئذ داخلين في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن
باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى
ما توههم من ان المضارع لادل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توههم خروجه عن حد
الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه
(انه) اي المضارع (اقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لادل
على الزمانين لم منه دلالته على احدهما (لوجود الاحد في الاثنين) وهذا اشارة الى ان
وضع المضارع معنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعني انه وضع بالاشتراك على
كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اي ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن
باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اي باعتبار كل واحد من الوضعين
حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر انه مقترن (بواحد) اي بواحد من
الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه
موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اي ولو عرض (الاشتراك)
يعنى

يعنى الاشتراك الناشئ (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده في بيان خواصه كما هي عادة فقال (ومن خواصه) (اى) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا في الفعل ولا يوجد في غيره من اقسام الكلمة (لانها) (اى) لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (اول تقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او تحقيقه) اى اولقصد اخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لايتحقق الا في) ضمن (الفعل) وما لا يتحقق الا في الفعل يوجد فيه ولا يوجد في غيره فدخل قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثاني) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال في كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا في الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى في شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان في قوله لدلالة لهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا في الفعل نظرا لانه ان اريد انه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد ان وجودهما في غيره ممكن لكن لا يدل فسلم لمكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة في غيره عدم وجودهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قال فالصواب فيه وفي امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيديويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس في الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوض من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول) (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم (لانها) (اى) الجوازم (وضعت اما لنفي الفعل كالم) (ولما) فانهما وضعتا لنفي الحدث الذى في مدخولهما (او) (اى) او وضعت تلك الجوازم (لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (لنهي عنه) اى عن الفعل (كلاء الناهية) وهذا فيما علمت في الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق في ضمن الجملة الفعلية او في ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كهما ومتى (وكل من هذه المعاني) اى من نفي الفعل وطلبه ونهي عنه وتعليق الشئ به (لا يتصور الا في الفعل) وزاد العصام في التعليل بان العمل اشارة الاختصاص لان الشئ مالم يخص الشئ لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص العمل اعني الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها الا ترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من طرف العصام بان مراده من قوله مالم

يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون
العكس يعني وبعض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحوق تاء التأنيث)
ولما غير المصنف عبارته ههنا بذكر الحقوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعني
ان الحقوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون
الحقوق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما خص به) اي وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء
التأنيث) وامتناز الفعل به عن الاسم (لانها) اي لان تاء التأنيث (تدل) اي لا تدل الا (على
تأنيث الفاعل) ولم يمكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق)
اي لا تلحق التاء المذكورة ايضا (الا بما) اي باللفظ الذي (له فاعل) اي باللفظ الذي لا بد له
من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اي الصفات التي لا بد لها من فاعل
ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اي
عن تاء التأنيث (لما) اي بسبب شيء (لحقها) اي لحق لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة
على تأنيثها) اي على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اي فاعل تلك الصفات
فان التاء المتحركة في قائمة مثلا لم ادلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل
على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اختص) اي لحوق تلك التاء (بالفعل) لان الفعل
غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال عن تاء التأنيث) لكونها واردة بالنكرة و
قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اي هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة
لاختصاصها) اي لاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت)
يعني من خواصه ايضا لحوق التاء التي شبهت بالتاء المضمومة التي في المتكلم الماضي ثم فسر
مراده فقال (اراد) اي المص (نحو) اي بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة) وقوله (فدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعني فتح تدخل (فيه) اي فيما
يختص لحوقه (تاء فعلت) اي التاء المفتوحة الدالة على مخاطب والمكسورة الدالة على مخاطبة
(ايضا) اي كادخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات
بالفعل يعني كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما) اي الا باللفظ
الذي (له فاعل) فان تلك التاء ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها
لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه)
يعني من الصفات التي هي فروع الفعل في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة
المجهول اي ولما كان رتبة الفروع منخطة عن رتبة الاصل حظ لذلك (فروعه) اي فروع الفعل
(عنه) اي عن ذلك الفعل (منع) اي بسبب منع (احد نوعي الضمير) اي البارز والمستتر
فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوي الفرع
للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اي لقصد التحرز (عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل)
ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار
الى

الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستكن (لان المستكن اخف) لكونه غير مذکور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختصاص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسألة مخصوصة بهذا النوع فقال ((الماضى مادل)) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما هو صوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله ((على زمان)) متعلق بـدل وقوله ((قبل زمانك)) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان قبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى قبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قبل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسألة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بديل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطة لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لهما يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشؤه الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر

وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجتمع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث اخر
والوجه في تركها ما قال العصام وتحقيقه علم آخر ولقهمه مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائده
قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره
فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك
يخرج ماعداه) فان ماعدا الماضى امداد على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل
زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم
انتقاض التعريف منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه
لا يصدق عليه العرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالموصول) يعنى ما فى قوله
مادل (الفعل) كما فسر الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا (فلا ينتقض
منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه
لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع
مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطيا
وجزاء فالتأنيها ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فالتأنيها يدلان
على المستقبل لا على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ما هو بحسب
اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها
هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعا فى اصل الوضع
للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه
موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجعه)
اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز
الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فالتأنيها موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال
بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه المتمتاز
بها عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح)
واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع
الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان
آخره حرفا صحيحا (او) وهو مبنى على الفتح (تقدير انحورمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة
ثم شرع الش في بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك
التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة
للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهى الفاعلية
والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى
للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام
بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا

على الحركة أى التى غير الأصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الأصل) أى ترك ما هو الأصل
 (فى المبنى فلهشابهته) أى لمشابهة الماضى (المضارع) أى الذى هو متحرك لكونه معربا (فى وقوعه)
 أى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فإن ضرب ههنا
 وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء)
 بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا فى وقوع
 الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) أى يجوز ان تقول (ان ضربتنى ضربتك
 فى موضع ان تضربننى اضربك) وأما الفتح (أى وأما وجه كونه مبني على الفتح بعد اختيار
 الحركة على السكون (فلكونه) أى فلكون الفتح (أخف الحركات) ولما كان كونه مبني
 على الفتح مشروطا بشرط لا شئ أعنى بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)
 (فانه) أى فإن الماضى (مبنى على السكون معه) أى مع الضمير المذكور (نحو ضربن) وهو
 الجمع المؤنث الغائب (الى ضربنا) أى منتها الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ
 الثمانى معلوما ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتا وضربتى وضربت وضربت
 وضربت وضربتا وضربتا وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
 وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انمابنى
 على السكون لالكون السكون أصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الأصل
 بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) أى
 حاصلة من اللفظين الذين (هو) أى احدهما مع الاخر (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع
 اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احديهما بالآخرى شديدا بحيث
 تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كرية فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين
 اللتين كان اتصال احديهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احديهما مع الآخرى كالكلمة
 الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت تلك
 الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه
 مدلولاً للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) أى المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك
 احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) أى فان فعل ضربا يعنى الفعل الماضى
 الذى هو مثنى ضرب (ايضا) أى كقرده (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك
 فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف على قوله الضمير فأشار الشارح اليه بتوسيط
 لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى ان كون آخر الماضى مبني على الفتح مشروط بشرطين
 احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع
 المذكور (فانه) أى لان الآخر (يضم) أى يجعل مضموما (معها) أى مع كلمة الواو وقوله
 (لمجانستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى انما كان مبني على الضم
 اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

(كضربوا) يعني اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) اي اويضم تقديرا يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماقبله مفتوحا (كروا) بفتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وما قبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الش موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو الظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها لحرف العلة لما صرح به في التمهيل وغيره انتهى ولمافرغ من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما شبهه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما ضمير (اشبهه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف تأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبهه كما فسر به بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملازمة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبهه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده هذا في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف او صفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف تأيت (الحروف التي جمعها كلمة تأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تقريقا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف يخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين ونأيت ونأئي فالابتداء في الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله علم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبهه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ماضى وفسر الضمير المجرور بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتراكا) مفعوله يعني تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المعنيين يعني (بين زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان استعمال المضارع في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعني انه من الالفاظ المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين) اي كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرهما

(وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على قوله وقوعه) وقوله (اي وتلك المشابهة) الخ
بيان الاهتمام في تفسير مراد المص كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة
(انما تكون) اي لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اي ولكونه
مخصصا (بواحد من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشتراكا بينهما
بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما
يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد
الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله
وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه
وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون
السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول
سوف عليه (فانه) اي فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله
(كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها
اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الش
بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد
معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او
الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال
(وانما عرف) اي المصنف (المضارع بمشا بهته الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف
مطابقا للفظ المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اي
لكونه مشابها (اذعنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من
المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها
مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على
المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للشبه فان الشئين المشابهين شهما بالاخوين اللذين
(ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل
واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (فالهزمة) وقوله (من تلك الحروف)
اماصفة او حال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف
نايت فالفاء فى قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله (للتكلم) ظرف مستقر
خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من التكلم يعنى ان الهزمة معينة لنفس التكلم
حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد التكلم مذكرا (او مؤنثا مثل
اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره فى الاجمال الذى هو لفظ نايت حيث
قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو
تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد ثم التكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال

(والتون له) أي التون له (أي للتكلم المفرد) الذي سبق مع نعيمه المذكور المؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) أي ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) أي سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر فيكونان جمعا) (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكوره ومؤنثه ولا لمشاء وجعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضروري من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكأنهما) لبيان وجه ترجيح الهزمة للمفرد والتون للمتكلم يعني اظن ان الهزمة في اضرب والتون في نضرب (مأخوذان) أي الهزمة مأخوذة (من) هزمة (اناو) التون مأخوذة من نون (نحن) (والتاء للمخاطب) (واحد اكان) أي سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) أي سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا أي سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو نضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله (والمؤنث) عطف على قوله للمخاطب أي التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيشة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (أي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب غيرهما) وقوله (أي غير القسمين) تفسير لضمير غيرهما أي المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعني المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة) الآخر (مشاء) فبقى ليلياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقي اربعة اقسام وهي الغائب المفرد وتثنيته وجعه وجع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما) أي غير القسمين المذكورين (بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) أي لان لفظ غير (وان لم يصح بالاضافة) أي لم يصح بسبب اضافته الى الضمير (معرفة لكنه) أي لكن الشأن انه (خرجت بها) أي بالاضافة (عن النكرة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكرة الصرفة (فهو) أي لفظ غير (في قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا و اشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له لان غير لا يعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رجه فقال (وهو الاول) اى ان الاول من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل لوجه آخر ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال ((وحروف المضارعة)) اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبني (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كيدخرج اولاً) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائداً وذلك فى الثلاثى المزيدي فيه (كيجرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى اخلقت بالرباعى المجرد ((ومفتوحة)) اى حروف المضارعة مفتوحة ((فيما سواه)) (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبني (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف (مثل يتدخرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدخرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر وينصرف وما وجه كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما قتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقل المستدعية للتخفيف ايضا كذا فى بعض الحواشى ((ولا يعرب من الفعل غيره)) (اى غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى فى ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يجز تعلق قوله اذالم يتصل به بقوله لايعرب اراد الشارح ان يمهّد مقدّمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذالم يتصل به بقوله لايعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لايعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيده واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره لايعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارته الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لايعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لايعرب (قوله) ((اذالم يتصل به نون)) فانه لما نفي اعراب

غير المضارع انهم منه اثبات اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاني غير زيد فانه يقتضى انحصار المجيئة في زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارعون (تأكيد) (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن بسكونها وقال العصام وفي توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظرفان قوله ولا يعرب من الفعل غير في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الالمضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييد لحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييدا لحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذالم يتصل متعلق بمعنى المغيرة وقيد لها اى يعرب مغيرة في وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه في صدد بيان حال المضارع لا في صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولانون جمع المؤنث) اى وانما يعرب المضارع اذالم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احديهما) اى نون التأكيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احديهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكور بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب (يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (في وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث في المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة في المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضى) يعنى في كونهما لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع في بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما) اى في كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجواز م وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل

بمعنى ضمة أو نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى ثم شرع المصنف في بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظي والتقديرى كما بينهما في الاسم فقال **(فالصحيح)** (منه) اى من المضارع ولما كان في تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين وبين النحاة وهو انه في اصطلاح الصرفين ماسلم جميع حروفه من جروف العلة وعند النحاة ماسلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء كان لامة او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعد وقال صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامة لاختلاف الاصطلاحين فقوله **(فالصحيح)** مبتدأ وخبره الاآتى قوله بالضمه **(المجرد)** بالرفع صفة الصحيح وقوله **(عن ضمير بارز مرفوع)** متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ يضرب لم يجرى عن الضمير البارز المرفوع فان فاعله الضمير الذى ذكر بعد الاو هو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لاحاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله **(للتثنية)** صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذ كرا كان) اى تلك التثنية (او مؤثنا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله **(والجمع)** بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكور) ليحصل تعميم الجمع الى المذكور والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) وقوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكور اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) هو للمخاطبة وقوله **(والمخاطب)** بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله **(المؤنث)** ليختص بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذى سيدكر ان يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكور) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكور) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (تضرب) حال كونه (فى المتكلم مع الغير) **(بالضمة)** خبر للبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع) **(والفتحة)** (فى حال النصب) **(لفظا)** وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى

النسخ التي وجدها الش وليس بوجود فيا وجده صاحب الوافية وزيني زاده (والسكون)
اي بالسكون (في حال الجزم) ثم فالى العصام لم يقيد به بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون
لا يكون الالفاظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك
النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين
نحو لم يضرب القوم انتهى واعتراض بعضهم على هذا التوجيه بان هذا ناش عن عدم
الفرق بين اللفظي والتقديرى فالباء في قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل في الاصل
ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل
ومثال كونه معربا بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب) (و) مثال
كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع
المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل
وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى
يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به
انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسأى
من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الش والالف واللام موصول
عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرور راجع الى الالف
واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اي الضمير البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك في
خسة مواضع) جملة معترضة اوردها الش في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع
الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع)
ظرف للنسبة اى كونه بالنون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اي بحذف النون)
للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع
الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم
ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على
ان حذف النون اعراب في حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم
اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب في الاسماء تابع للجر) يعنى
انما عرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة
في المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة
الجر في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه
اعراب المذكورات بالحروف فلشابهتها صورة المثني والمجموع في الاسماء كذلك في بعض
الحواشي ثم شرع في بيان امثله فقال (مثل يضربان) وهو تنبيه الغائب حيث رفع
بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تنبيه الغائبة والمخاطب والمخاطبة
(ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون) (وتضربين) مثال للمفرد المخاطبة

وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربوا) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعني لم يضربا ولم تضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار ان هذا الحكم مختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيحى حكمه يعني انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) (في حال الرفع) وانما كان تقديرا لالفتا (لان الضمة) يعني لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوه) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية (والفتحة) يعني ان اعراب ذلك المعتل بالفتحة (لفظا) (في حال النصب) وانما كان لفظا (خلفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة (عليهما نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو) من اليائى نحو (لن يرمى) (والحذف) تفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للإشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (في حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجزم لما لم يجد حركة) في آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلين للسقوط كذا في العصام نقلا عن الرضى وفي بعض الخواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعني قالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال المجزوم من الواوى (لم يغزو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر) شروع في حكم المعتل بغيرهما يعني ان المضارع الذى يعتل آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا يقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حالة رفعه (يرضى) في حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى بحذف الالف في حال الجزم) كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التى حله فيه نوعان انواعه فقال (ويرتفع) وقوله (المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعني انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعني جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعني انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل فيه هذا التجرد

كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضى حيث قال هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذالم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجاوزم لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الاول بل يوحى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافعه التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد وللم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كافي زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (اى ضارب او مررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل واذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فواجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالته انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه الترتاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم في لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب وكذلك النواصب فيحتمل يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم التزم الش هذا المذهب حيث تعرض الى تفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع بوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشترائه معه في هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانها بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ

اذهما العمدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع
وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين)
وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على
مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل
(انه) اى المضارع (يرتفع في مواضع) يعنى انه كايقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موقع
الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة) اى ومنها
وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا
بعد دخول حروف التنفيس التى هى من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي
خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم)
وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن
ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه واليراد المذكور مبنى
على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يمنع وقوع الاسم
فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم
فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن الثني (واجيب) عن هذا اليراد من جانب البصريين
(عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى
الى الثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها باننا لنسلم عدم وقوعه
موقع الاسم وقوله (لانه تقول) اشارة الى سنده المنع بصورة الدليل يعنى انه انما
لم يقع اذالم يحز قوله (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ)
وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر
لمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسميه صلة واذاجاز
تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا انقول (قائمان الزيدان)
بان يكون قائمان مسند الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفيها
وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفي في وظيفة
المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما
مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير
قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين
كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا
يضرنا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يحزانه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع
مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال
مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب

عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين) الذي هو بمعناه
 في الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو
 كاذب يقوم ان الاصل فيه) اى في خبر كاذ (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفعل الذي
 هو غير الاصل (لما) اى للوجوه الذى (يجئ) اى ذكره (في باب افعال المقاربة ان شاء الله
 تعالى) (وينتصب) (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة)
 بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها
 تقدير ان كما سيجئ لاتكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة
 و اشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اى وينتصب ايضا بكلمة
 لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى النافية بقرينة كونها لنفى الاستقبال (ابدل
 الالف نونا) وردبانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف
 الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لان) اى انها مركبة
 من النافية والمصدرية (فقصركايش) يعنى انه حذفت الالف من لا والهزمة من ان واوصلت
 اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى اى شئ)
 يعنى فى استفهام ماهية الشئ فابقى من الكلمة الاولى الهزمة والياء ومن الثانية الشين فصار
 ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت
 فيه عليه لان ما فى حير ان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه
 تقديم معمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمارن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب
 الخليل واجيب عن هذا الردبانه لا يلزم من ان يكون الشئ مركبا من شئ وغيره كون حكمه
 حكم جزئه لان الحروف تغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى
 ان لفظة لوا اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا يفحدث فيه معنى التخصيص نحو لولا
 اخرتنى كذا فى بعض الحواشى (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس
 مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا وحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب
 من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأ كيد النفي
 بل لتأ كيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفي التأ كيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة
 يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأ كيد النفي انتهى والله اعلم (واذن)
 وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذان فخنق) يعنى انه مركب من اذ الظرفية التى للماضى ومن
 ان المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذ) يعنى بكسر الهزمة وبالف بعد الذال وهى
 (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كما نون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ
 وحينئذ والمعنى فى نحو اذن اكرمك لمن قال انا اتيك اكرمك وقت اتيانك (وكى) وهى رابعة
 اى وينتصب بكى ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع
 مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله (مقدرة) لدفع

توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقي المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة يعنى
انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل
اذا وقع المضارع **(بعد حتى)** **(نحو سرت حتى ادخلها)** يعنى سرت الى ان ادخل البلدة
(و) **(بعد)** اى وكذا اذا وقع **(بعد)** **(لام كي)** يعنى بعد اللام التى بمعنى كي **(نحو سرت**
لادخلها) اى سرت كي ادخل البلدة **(و)** **(بعد)** **(لام الجود)** اى بعد اللام التى اكد بها
النفي السابق **(وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى)** اى بحرف من الحروف النافية
(نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم) وانما قدر ان بعد المذكورة **(لان هذه الثلاثة**
جواز) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم **(فممتنع دخولها)** اى الحروف الثلاثة
(على الفعل) **(بحال)** **(الا يجعله)** اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله **(مصدرا بتقدير ان)**
اى بسبب تقدير ان **(المصدرية)** حتى يكون الجار داخلا فى الاسم **(و)** **(بعد)** **(الفاء)**
اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة **(نحو زرني فاكرمك)** **(و)** **(بعد)**
(الواو) اى الواو العاطفة **(نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن)** **(و)** **(بعد)** **(او)** **(نحو**
لازمك او تعطيني حق) وانما كان منصوبا بعد الفاء و الواو **(فان الفاء والواو)** ههنا
(عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء و الواو لما دخلنا عاطفتين على المضارع
الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء **(وقدامتغ)**
اى والحال انه قدامتغ **(عطف الخبر على الانشاء)** اى بغير تأويل احدهما بما يوافق
الآخر **(فجعل)** اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل
المضارع **(مفردا ليكون من عطف المفرد)** اى الذى فهم من المضارع **(على المفرد المفهوم)**
اى على المفرد الذى فهم **(من ذلك الانشاء)** حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز
(فيكون المعنى فى زرني فاكرمك) انه **(ليكن زيارة منك لى فاكرام منى اياك)** يعنى طلب
المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبتها اكرام منه للمخاطب **(وفى لا**
تأكل) اى فيكون المعنى فى لا تأكل **(السمك وتشرب اللبن)** انه **(لايكن منك اكل السمك**
وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب
البين واما اوفهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى **(لازمك الى ان**
تعطيني حق او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لايزمك فى جميع الاوقات الا
وقت ان تعطيني فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب
اجالا لشرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال **(فان)** بفتح الهمزة
وسكون النون يعنى **(التي ينتصب بها المضارع)** **(مثل اريد ان تحسن الى)** **(مثال النصب)**
اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها **(بالفتحة)** **(و)** **(مثل)** **(ان تصوموا خير لكم)**
(مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا **(بحذف النون)** اى نون الجمع اعلم
ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى ولعله تركه

ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلاطهارة
او بالتأويل بالرأى لمافيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بمحذف نون التثنية مثل ان يصلح
بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم ارا دان بين اماراة الفرق بين المصدرية
وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم) وقوله (اذالم يكن
بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لا يكون الظن اى اذا كان العلم
مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا
كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل خلافه كما سيحى حكمه وقال
العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو
سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم
مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى
بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ
ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كعرف وظهر وتحقيق وغير ذلك لا ينافى
 صحة التقييد اذ يكفي فى صحته مجئ بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لانسلم ان
المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى قوله وقوله
والتي مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف
لقوله (المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ
مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (المثقلة) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل
لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعا (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة
خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا
عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى
لان ان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعا (للاجاء والطمع)
وهما دالان على ان مابعدهما غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان مابعدهما معلوم التحقق
واذا كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما
وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستشهاد فقال
(وليس) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله
(هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه اى انها مخففة لانها
لوم تكن مخففة لكانت مصدرية اذلا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما
يلائم دخول السين او سوف او قد او حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع
المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذالم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار

بالتمثيل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)
 (ان) (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعني كونهما مصدرية وتخففة وانما
 يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) يعني ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن
 من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اى كون
 جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كما هو المتبادر كذا صححه
 العصام (يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون تخففة من المثقلة فتعمل
 حينئذ في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالة متعلق
 بقوله يلائم ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية) يعني ان الظن لما لم
 يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل
 المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان
 المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة
 والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجربى في ان) اى في كلمة ان (التي) وقعت (بعده)
 اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى ثالثة النواصب وهو
 مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد ان تحسن معنى ان
 كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل
 الذى وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفي مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على
 المصدرية وان يكون على الحالية بمعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل
 نفيامؤ كذا لا نفيامجردا عن التأكيد كما في لا يقوم ولا نفيامؤبدا كما قاله بعضهم ورده الشارح
 بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي نفيامؤبدا (يلزم) التناقض المنافي للكلام الله تعالى بل
 لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن
 بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال في الارض اى ارض مصر
 (حتى يأذن لي) اى الى ان يأذن لي (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى في البراح
 عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل مؤبدا بان يكون
 مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد
 (تناقض) في كلامه وهو التأيد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (تقتضى التأيد) لانه فرض
 عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأيد (وحتى) اى واثبات لفظ حتى
 يقتضى عدم التأيد لان حتى (تقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأيد ومنه ظهرت فائدة
 اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ
 وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التي ينتصب بها المضارع) صفة
 احترازية يعنى ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له
 والمذكورة ههنا هى التي ينتصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا التقيد في لن لانها لم

توجد الاناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التي ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذلم
يعتمد مابعدھا على ماقبلھا) اما ظرف للانصباب المفهوم یعنی انصبابھا له وقت عدم ذلك
الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (ای لم يكن
مابعدھا) تفسير للاعتماد یعنی ان المراد بالاعتماد المنفي هو ان لا يكون مابعد كلمة اذن من الفعل
المضارع (معمولا) ای للعامل الذي وقع (قبلھا) ای قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا
ويكون مابعدھا خبره كما ستعرف وانما اشترط في نصبھا عدم ذلك الاعتماد (فانه) ای لانه
(اذا اعتمد مابعدھا على ماقبلھا لا ينتصب) ای لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا
وانما لا ينتصب (لانھا) ای لان كلمة اذن (لضعفھا) ای لكونھا عاملة ضعيفة (لا تقدر) ای
كلمة اذن (ان تعمل) ای ان تكون مؤثرة (فيما) ای في المضارع الذي (اعتمد علی ما) ای
على العامل الذي (قبلھا) ای قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لان يكون عاملا له يلزم
تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ماقبلھا فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني
واذا كان المضارع معمولا للعامل الذي قبلھا (فصار كأنه) ای صار المضارع مشابها لما كان
سابقا على كلمة اذن (سبقھا حکما) ای سبقا حکميا بان حکم علیه انه سابق على اذن والمسبوق
لا يكون عاملا للسابق علیه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف علی لم يعتمد) ولما كان الظاهر
حين كونه معطوفا علی لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد
ان يفسره علی وجه يوافق المراد فقال (ای ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدھا على
ماقبلھا واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) ای بعد
اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع
خاصا بالاستقبال یعنی انما يشترط في النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب
والجزاء (وهما) ای والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) ای لا يمكن وقوعهما في زمان
من الازمنة الثلاثة (الافى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الآتي الذي هو المستقبل
(فان فقد) ای عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا
على ماقبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن
اظنك كاذبا او كلاهما) ای او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا فكان
معمولا بمعنى الابتداء او المبتدأ فان عدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه مستقبلا
وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك
لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني اظنك في حال التحديث ولا يدل على معنى اني لم اظنك
في الحال بل اظنك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله
(وجب الرفع) جواب ان فقد یعنی اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب

رفع المضارع الذى وقع بعدها وفي العصام ان في تعليل الش الشرط الثانى بقوله لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال بحثا لاننا نسلم وجوب كونهما مستقبلين
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز
ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤه اذن عصم مالك ودمك
ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لاتقدر ان تعمل في الحال الذى هو جار لما مضى الذى
هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصارها بالاستقبال
اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لا حالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن
التي ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
الاغلب وهما في المضارع لا يمكنان الا في الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء في الحال فاشترط
بوجوب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) واتما قدره الشارح
ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثال)
بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا
(لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل
تدخل البلد او تعصم دمك ونحوهما بما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله)
اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ او الكلمة (مبتدأ وقوله اذالم يعتمد ظرف) اى
لغو (للاتصاف المحفوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشترنا اليه) وهو قوله التى ينتصب بها
المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته في اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل
حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة
بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل
المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة
تمثيلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشأن (لما كان انتصاب المضارع بها)
اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما
بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى)
اذن (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى
ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله
(الانتصاب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للعهد والمراد
بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على
ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال
المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا

على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جلة) والجملة
من حيث هى جلة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى
اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة
لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف)
اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة النواصب
وقوله (التي ينتصب بها المضارع) للإشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه
كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره
وقوله (ومعناها السببية) جلة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السببية نسبة
تقتضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى
ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسبية الاسلام)
اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور)
(وحتى) (التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسياتى
من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب
المحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ما قبله)
وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ما حيا
او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (السببية) ظرف مستقر
صفة لكى يعنى بمعنى كى الكائنة للسببية (او الى) اى او كان حتى بمعنى الى الكائنة (لانهاء
الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية
والى التى بمعنى مع فلا يرد ما قال العصام انه لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى
قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى
بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للبتدأ
الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ما وقعت فى هذا المثال وفيما سيجئ
من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (حتى بمعنى كى ولا استقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع)
ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال
لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) يعنى ان مضمون
قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا وقد
وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا (بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم
فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى) وقوله (و كنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقدير
على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (حتى) حال كونها (بمعنى كى) اذا
اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه عرضا ومقدما لك على السير فى الزهن
(او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولا استقبال

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط
(واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا خبرت به
حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير
حتى تغيب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل
ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا
لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا المثال لان غيوبة
الشمس ليست بحاصلة من السير (ولا استقبال) اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد
كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير
ثم اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذالم ترداها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره الشارح
بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان
لا الحال الذى هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله
تحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله
(بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسبب) وفى تخصيص هذا المثال بقوله
تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (او حكاية)
(اى بطريق الحكاية عن غيره) فقله ان اردت شرط وجزاؤه ما سيجى فى قوله كانت حرف
ابتداء ولما كان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح
ان يخبره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت
سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد
فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه
قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال
الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فعبارته اللائقة له ان يقول
حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب
للتلفظ وهوانه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى
بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيئت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة
الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك
السابقة فى التعبير (ونحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم)
حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئته) اى على هيئته واذ كان اعتبارك كذلك
(وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا)
فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان في زمان التكلم وتقرضه موجودا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة وتحكيها (فابقية) بعينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المص وقوله (في زمان الحكاية) كالعادة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) في زمان الحكاية كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) اى المصدرية (لانها) اى لان ان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى منافية لارادة الحال الماضية ((كانت)) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد ثم انه المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع بعده اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلية على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية ((فيرفع)) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناصب والجازم) ((ويجب السببية)) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق يقتضى للاتصال اللفظى ولمفات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جارا للمفات حتى لا يتخالف حتى لو وضعها لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة ((مثل مرض فلان حتى لا يرجونه)) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال

(لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقوله لا يرجونه (نفي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية انتهى لكن الشارح خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية ماسبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالحار متعلق بما سيأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمة اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير للامر من يعنى ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدها) وهذان الامران موجودان في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما يمتنع الرفع ولذا (امتنع) (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع) (اى رفع ما بعد حتى) (في) (قولك) (كان سيرى حتى ادخلها) وقوله (في) (وقت حصول كان) (الناقصة) (في هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع في هذا المثال اذا جعلت كان في كان سيرى ناقصة (بان يجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما يجعل في المثال الجائر الذى سيأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسما له وحتى ادخلها خبر له فيكون معناه كان سيرى منتهيا الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقرير (لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى لاتتم الابحار منصوب (بلا خبر) اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلق تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا توجه ما قيل ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا في بعض الحواشى جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لاتقتضى الخبر) وانما خص الش الامتناع في هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز ان يكون السير سببا للدخول في البلد (و) (امتنع) الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (في قولك) (اسرت حتى تدخلها) اى بهزمة الاستفهام وانما امتنع السببية

في هذا المثال (لأنه حينئذ) أي حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) أي ما بعد حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه) يعني لكونه كلاماً مستأنفاً يكون اخباراً عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعني لو فرض حينئذ أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سبباً للمقطوع به وإنما كان ما قبلها مشكوكاً فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسرت وإذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع السبب) وهو دخول البلد (مع الشك في وقوع السبب) وهو السير (وهو) أي الحكم بوقوع السبب مع الشك في السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع أي ومن ثمّة جاز رفع المضارع الذي بعده (في) (وقت حصول كان) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سيري حتى ادخلها) أي بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً فإنه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً (فان معناه) أي معنى كان سيري (ثبت سيري) ومعنى حتى ادخلها (فان ادخل الآن) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولافساد فيه) من المفساد التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لما قبلها (و) (اجاز) (ايهم سار حتى يدخلها) أي وجاز الرفع أيضاً في التركيب الذي يصدر بكلمة أي الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز أي جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثاني فيه وهو كون المشكوك سبباً للمحقق (لان السير في هذا المقام محقق) لأنه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من أي فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز أن يكون السبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذي هو سبب الدخول المحقق سائر أي هو (فقوله) أي قول المصنف (ايهم عطف) أي معطوف (بتقدير جاز على جاز) أي على قوله جاز (في التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيري) أي لا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله كان سيري (حتى ادخلها) بأن يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يحجز (لعدم صلاحية تقييده) يعني لعدم صلاحية هذا التركيب لأن يكون مقيداً (بقوله في التامة كالمعطوف) أي كما كان المعطوف (عليه) صالحاً فإنه في المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقيد واما في المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحاً للتقيد بالتامة وغيرها (وفي بعض النسخ) أي نسخ الكافية (هكذا) أي وقع هكذا وهو قوله (وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة) أي بتأخير قوله في التامة (أي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا) أي على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) أي يجوز أن يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سيري ولا فساد فيه) أي في كونه معطوفاً على فاعل جاز لان التقيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فإنه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى

الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اى اللام الجارة التي تكون بمعنى كلمة كي وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لادخل في اسلمت لادخل الجنة (وانما يقدر ان بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى تلك اللام (جارة) وامنع دخول الجارة على الفعل لتكون الجرمن خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينتصب بها المضارع) وزاد الش قوله (هى) للاشارة الى ان قوله (لام تأ كيد) خبر للبتداء المحذوف لائقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (لننفي) بيان لمؤ كد اللام لان المؤ كد بالكسر يقتضى مؤ كدا بالفتح وقوله (بعد النفي) ظرف للتأ كيد وقوله (لكان) اى للفظ كان متعلق بالنفي اى بعد النفي الذي قصده نفي كان يعنى ما كان مستقما من الكون وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفي هى لام التأ كيد بعد النفي للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان او بعد النفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اريد الش ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعنى ان المثال الذى اورده المص مثالا لمانفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهى) اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كي (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (يقدر بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة فى قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبر له واشترط فى الخبر اتحاده مع الاسم وخفى الاتحاد ههنا اراد الش اراح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان فى المثال المذكور فى المتن او فيما اورده الش اراح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اى فحينئذ كيف (يصح الجمل) اى جل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه وان لم يحز حله بالحمل المتواطىء بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذات تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذفى والاخر طريق المجاز فى الكلمة فقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى ما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الش اراح بان الاولى فى التقديم فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم

بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب لانه اذا لم يكن صفة
 الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل
 العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر
 الى جانب المبالغة فى النفي ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار
 الشارح بقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة ميمرة لهذه الفاء عن غيرها
 من الفآت وقوله (فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق
 بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى
 تقدير ان بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى) قصد (سببية
 ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع
 وقال العصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية
 اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما
 اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل
 فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص) اى ليكون النصب نصا
 (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع
 منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى
 يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد
 السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ
 (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى الشرط الثانى لانتصاب الفاء (ان يكون
 قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر
 او نهى الخ وفى قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد
 الاشياء (ليبعد) اى لكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما فى معناه)
 اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفي) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفي
 وبيان لوجه كون النفي بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفي (جوابا) وقوله (عن
 توهم كون ما بعدها) متعلق بقوله ليعبد يعنى ليعبد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بعينه عليه
 عن توهم كون ما بعدها اى ما بعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائات
 وما بعينها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر ان يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم
 فلا بد من اشتراط ذلك حتى يتقطع احتمال العطف بالكسبة وهو عطف الجملة الاخبارية على
 الجملة الانشائية وما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قبل عطف
 المفرد فيقول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد
 قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكركم) بالنصب (اى ليكون منك زيارة فاكرا منى) يعنى ان
 مضمون قوله فاكركم هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة (اونهى)

اى اويوجد قبلها نهى (نحو لآتشتنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو انه مابال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى (نحو اللهم اغفرلى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تأخذنى فاهلك) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التخصيص والترجى فيندفع بماسياتى من ادراج الشارح لهما فى محلها (واستفهام) اى اويكون قبلها استفهام (نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فاشرب منى) (او نفى) اى اويكون قبلها نفى (نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه) اى فى النفى (التخصيص) اى تحريض المخاطب الى فعل وسياقى فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه) اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التخصيص فى النفى (لاستلزامه) اى لكون التخصيص مستلزما (نفى فعل) وهو نفى الاتزال ونفى كون الملك نذيرامع الرسول يعنى لم يوجدوا احدهما فاذا دل التخصيص على النفى بالالترام (فيندرج) اى فتناسب ان يندرج (فى النفى) (او تمنى) اى يكون قبلها تمنى (نحو ليت لى ما لا فانقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى ويدخل فيه) اى فى التمنى (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهو لعل (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون (اعلى ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد راويى عاصم الكوفي (او عرض) اى اويكون قبلها همزة عرض (نحو الاتزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (فى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على جملة معنى السببية مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى وقع (بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الآخر (مما) اى من الفعل الذى وقع (قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو) اى قول الشاعر (« سائر منزلى لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحنا ») يعنى بنصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمعنى سائر المنزلى الذى كان لبني تميم واصير ملحقا بالحجاز لا كون مستريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعده الفاء منصوبا حال كونه بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان تجعل سائر والحق من معنى الامر اى لا ترك ولاحق فاستريحنا انتهى (والواو) (التى) اى

كلمة الواو التي (ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان) فتقدير ان بعدها (مشروط) وجعل الش
ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كما في الفاء واستحسنه العصام (بشرطين) (احدهما) اى
احد الشرطين (الجمعية) ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية
بالياء المصدرية اشار اليه الش بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبي
وهو كون ما قبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد
منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى
(فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء
كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما
بعدها مجتمعاً في زمان واحد ولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه
للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأ انه قال ان انصبابه بعد
الواو مشروط بكون الواو مستعملاً بالمعنى الثانى فيمنه لا حشوفيه وانما اشترط هذا لما قال
بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها تعلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها
لما بعدها بمعنى اجتماعهما في زمان وانما دل النصيب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ
من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق
الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا
في بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح
بقوله (اى قبل الواو) للإشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم
لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا في بعض نسخ الشروح
هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضاً يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل
الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظاً يماثل
اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (في كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه
(احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلتها) اى امثلة ما وقع
بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلاً زرنى واكرمك
اى ليجمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولأن كل السمك وتشرب اللبن
اى لا يجتمع منك كل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو
هل عندك ماء واشربه والنق نحو ماتنا أيننا وتحذنا والتنى نحو ليستلى مالا وفقه والعرض
نحو الانزل وتصيب خبراً (واو) (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله اى كلنهما
مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط
وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط
كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليه ما دلالة تضمنية اراد ان يبين
ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظ او ملابساً (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة)

المقدرة (أي المصدرية الواقعة بعدها) أي بعدا ويعني المجردتين من أن (لا) أي ليس المراد به (أن) أيضا داخل في مفهومها (أي في مفهوم أو (والا) أي ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به أنها بمعنى إلى أو الامع أن (يلزم من تقدير أن بعدها) أي بعد أو (تكرار) يعني أن يكون لفظ أن مكررا أحدهما أنه ذكر في ضمن أو والاخر أنه قدر في المضارع وليس كذلك بل هي مقدرة في المضارع فقط (نحو لا زمك أو تعطيني حتى أي إلى أن تعطيني حتى أو إلا أن تعطيني حتى) وأما قدرنا في قوله معنى إلى أن بقولنا وجود معنى إلى أن لما قاله زيني زاده في معرب الكافية من أن المراد بقول المصنف معنى إلى أن أو إلا أن وجود هذا المعنى في التركيب لا لكونها معنى أو كما في الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وأما يلزم تقدير أن لأنها أما بمعنى إلى أو إلا والأول حرف جر لا يدخل الأعلى الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضمار أن ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي لا تنصب المضارع فيلزم تقدير أن انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيوييه اختلاف في تقدير أو في أنها بمعنى إلا أو بمعنى إلى أراد الشارح أن يذكر كلا من المذهبين فقال (فسيوييه يقدرها) أي يقدر أو (بالا) أي بمعنى إلا وقوله (بتقدير مضاف) أي بتقدير اسم اضيف إلى مضارع مصدر بان (أي لا زمك) يعني معنى قولنا لا زمك أو تعطيني حتى هو لا زمك في كل وقت (الوقت أن تعطيني حتى وغيره) أي وغير سيوييه من النحاة (يقدرها) أي يقدر ذلك الغير كلمة أو (بالي) أي بمعنى إلى (بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى أي لا زمك) أي معنى قولنا لا زمك أو تعطيني حتى عند غير سيوييه هو لا زمك (إلى اعطائك حتى) فقوله ((والعاطفة)) مجرور معطوف على حتى في قوله وبأن مقدرة بعد حتى يعني أن المضارع ينصب بأن المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء وأو وتبادر إلى الذهن أن المراد بها ههنا هي ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهي إذا ذكر العام بعد الخاص يراد به ما وراء الخاص مع أن المراد ههنا ليس كذلك أراد الشارح أن ينبه عليه بقوله (أي الحروف العاطفة مطلقا) يعني أن المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء وأو (أولا) أي أولم تكن من المذكورة (كشم) فأنها لم تذكر فيما قبل (وإذا كانت) أي العاطفة (منها) أي من غير المذكورة (فن غير اشتراط ما ذكر) في كل منها (من الشروط) فإن كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصححة تقدير أن بعدها) أي بعد غير المذكورة (أي ينصب) أي فينبئ ينصب (المضارع) الذي بعدها (بها) أي بتلك العاطفة (بتقدير أن) وقوله ((إذا كان المعطوف)) ظرف للمقدرة المحوطة بواسطة العطف يعني أن كلمة أن تقدر بعد العاطفة إذا كان المعطوف ((عليه اسما)) (صريحا نحو أعجبني ضربك زيدا وتشم) بالنصب أي وأن تشم (أو فتشم) أي فان تشم (أو ثم تشم فثم) أي فلفظ ثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لا تقدر ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح وينع كون المعطوف فى اعجبني ان يضرب زيد فتشتم اسمائى المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى) اى اريد باول المعدودات (قوله حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير ان واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى اوانه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر حتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة ثم اراد الشان بين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهر ان هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (بعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكننه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكر كذا كرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها امان يراى بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واوكا ذكرنا اى قولنا سواء كانت الخ او يراى به ماعدا ما ذكرنا ان يراى به الاول (يلزم ان يذ كر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجال) فان الاجال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها ولا يلزم ان يذ كر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ العاطفة لانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد العاطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا (به وليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس بالحكم المذكور (فى الواقع

مخصوصاً به) ای بما ذکر (لمسبق من جریانه) ای جریان الحکم (فی ثم ایضاً) ای بجریانه
فیما ذکر (ویرد علیه) ای تخین تخصیص الحکم بما ذکر یرد علی ذلک المخصوص (انه کان
المناسب حیثئذ) ای حین اذ یریده التخصیص کان المناسب (ذکرها) ای ان یدکر کلمة
العاطفة (مرتين مرة فی الاجال) وهو الذی وقع بقوله والعاطفة (ومرة فی التفصیل)
بان یقول وبان مقدرة بعد الواء العاطفة والفاء العاطفة واول العاطفة (کسائر ما ذکر) وقال
العصام ویمكن ان یجاب عنه بان العاطفة فی تقدیران علی نحوین احدهما امتیاز بعض عن بعض
فی الشرط والثانی اشتراك الجميع فیه فعد اولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقیبها
شرائطها ثم اتم العد بذکر تناسب المشترکات فی الشرط مرة واحدة لعدم احتیاجها الی
التفصیل ومع العاطفة ای مع العاطفة مطلقاً اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترک بین الكل
بخلاف العاطفة المقدرة ان بعدها بشرط مخصوص کافصل فی حتی واخواتها وهو من قوله
والعاطفة الی هذه الحروف التی ذکرته بهذه العبارة حین بیان الشرط المشترک بین الكل
فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بیان المواضع التی ینتصب المضارع فیه بان المقدرة شرع
فی بیان ما یجوز فیه اظهارها وما یجب فقال «ویجوز اظهار ان مع لام کی» ای کما یجوز
تقدیرها (نحو جئتک لان تکرمني) وقوله (ومع ما الحق) معطوف علی مع لام کی فی کلام
المصنف ویسمی هذا عطفاً تلقینیاً وهو عطف قول احد القائلین علی قول القائل الآخر
وانما سمي تلقینیاً لما فیه من تلقین السامع الی المتکلم بهذا العطف کقوله تعالی قال ومن ذریقی
یعنی انه کما یجوز اظهار ان مع لام کی یجوز ایضاً اظهارها مع ما الحق (بها) ای بلام کی
(من اللام الزائدة) نحو اردت لان تقوم) فان اللام فیه زائدة «و» (مع الحروف) (العاطفة) (نحو
العجبی قیامک وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو علی قوله قیامک وقوله (لان هذه
الثلاثة) علة لقوله ویجوز اظهار ان یعنی انما جاز اظهارها فی ما وقع مع لام کی ومع الحروف
العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل علی اسم صریح) ومثال اللام الداخلة علی
الاسم الصریح حال کونها بمعنی کی (نحو جئتک لا کرام و) مثال العاطفة الداخلة علیه نحو
(العجبی ضرب زید وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة علیه نحو (اردت لضربک)
فانه بمعنی اردت ضربک وقوله (فجاز) تقریع لقوله تدخل یعنی اذا كانت عادة هذه الثلاثة
ان تدخل علی الاسم الصریح وهی مأنوسة به غیر مستوحشة منه جاز (ان یظهر معها)
ای مع تلك الثلاثة (ما) ای حرف (یقلب الفعل الی اسم صریح وهو) ای الحرف
الذی یقلب الفعل الی الاسم الصریح (ان المصدریة) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه
الثلاثة دون ما عداها اراد بیان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجود) یعنی وجه عدم
جواز اظهار لام الجود (فلما) ای فتأبث لان لام الجود لما (لم تدخل علی الاسم الصریح)
ولم تکن معتادة به (لم یظهر بعدها) ای بعد لام الجود (ان) ای لفظ ان ولم یجز ان یقول ما کان
لان یقول (وکذا) ای کلام الجود (حتی) یعنی انها ایضاً لم تدخل علی الاسم الصریح (لان

(الغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره
 (وهى) اى حتى حال كونها ملاسبة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لاتدخل على اسم صريح
 وحل عليها) اى حل على حتى التى بمعنى كى (حتى التى بمعنى الى) وانما حل عليها
 (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلمة حتى
 (التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
 العواطف الثلاثة (فلانها) اى فتأبث لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت
 (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتنصيص)
 اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كافى للفاء (والجمعية) كافى الواو (والانتهاء)
 اى كافى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب
 لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان
 احدهما ان المقدرة والاخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز
 اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال ((ويجب)) (اى اظهار ان) ((مع لا))
 (الداخله) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله
 مع لا يجوز ان يكون ظرفا يجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله ((فى)) متعلق يجب
 بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) ((اللام)) حال كون تلك اللام
 ملاسبة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كافى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)
 وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى) والاخر (لام لا نحو
 قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب) ولما كان لا ضمرا ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الش
 ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقعت مضرة (فى غير المواضع المذكورة
 كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبه له بل تضر حال كونها (من
 غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون
 عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فان
 قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز
 فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعدي خير من رؤيتك اياه
 ولكن لم تنصب تلك المضرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله
 من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله «الا يهذه
 اللائى احضر الوغى») فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو تأويل المصدر مفعول
 اللائى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة
 وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ
 فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء
 بعمل او بغير عمل (ليس بقياس كما فى تلك المواضع) اى كما كان قياسيا فى المواضع السابقة
 (ولذلك)

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه
المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (وينجزم)
(اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولا امر ولا) (المستعملة) (فى) (معنى)
(النهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قابله للاضافة ولم يضاف لانها علم لنفسها فلا
تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لافاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالنكرة فلموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى يجعل فى النهى
حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى
بالاضافة تفننا فى العبارة لالعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حل كلامه على ما حل عليه
العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم
(احتراز) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لالتى (استعمل فى معنى النفي)
نحو لا ينصر فانهما استعملت فى معنى النفي وهو اخبار نفي صدور النصر بخلاف النهى فانه
لطلب ترك الفعل كما سيجى وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل فى شئ من النهى والنفي
نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما تركه
المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجى وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم
فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول لا تضرب وتقول انتهى
(وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فتقوله (اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير
لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة
اصله مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب تأؤه قصيرة لا طويلة لكونها صدرا لاجعما وقوله (الى
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف
المجازاة او اسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى
المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحروف والاسم (والجزم بها) اى بتلك الكلم (فعلان)
كما سيجى يعنى قد يكونان فعلينان كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما) اذما
وحيثما (ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله
(فادو حيث يجز من المضارع) اذا كانا (مع ما وما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا
يجز من (واين ومتى) (وهما يجز من المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما ولا) اى
اوليسا بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتنوين (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع
بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيفما واذا) اى مجزما من ما (فشاذ) وقوله (لم ينجى
فى كلامهم وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيها فقال
(امامع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذامع كيفما (فلان معناه) اى معنى كيفما (عموم

(الاحوال) وهو ينافي التعليق للامكان (فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ) اى بالجزم
 فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ أنت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك
 الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه
 كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى بماعدا ان فانها هى الاصل فى الشرط
 ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او
 استفهام او غيرهما ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى
 تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة
 للابهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة
 للامرا المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى
 وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على
 وجه الاجال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال
 فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً ونفيه) (اى نفي المضارع)
 المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى تقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن
 المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا
 على التقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به الشارح ثم اشار الى الاحتمال
 الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى
 يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى نفيه (عائداً الى ما) اى الى
 مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضياً) فحينئذ يكون المراد انها تنفى الحدث
 الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة
 (لما) مثلاً (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفي) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع
 ماضياً ونفيه وهذا ما به الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اى) تمتاز (لما)
 من لم (بالاستغراق) والياء ههنا داخل على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما
 لان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بواو وقوله (اى استغراق ازمنة
 الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى
 المراد به اكون الازمنة مستغرقة بالنفي من وقت كونه منفياً الى وقت التكلم بكلمة لما وانما
 اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما
 (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم) اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
 التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء
 الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جازان يقول فى آدم عليه السلام انه
 ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم
 ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى و
 تختص

تختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق
اي كما تختص لما وتمتاز من لم يكو نها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفي
بها) اي بلا وهذا الحذف ليس بجائز في لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
دليل) اي قرينة على المحذوف (نحو سارفت) اي قاربت (المدينة ولما اي لما ادخلها
وتختص) اي لما (ايضا) اي كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم
دخول ادوات الشرط عليها) اي على لما (فلا تقول) اي فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول) اي كما يجوز ان تقول (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان
وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهرا اذ ان يذكر له وجهها
ظنيا فقال (و كأن ذلك) بتشديد النون يعني اظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز
عن الفصل بفاصل قوى بين العالم ومعموله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اي
لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذي هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
الذي هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها لقلّة حروفها
بالنسبة الى لما ليست بقوية في الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان (ان في ان لم
اضرب يعني مثلا ليس عاملا في اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة
الشرط بل هو مجزوم بل فالجزم فيه انما هو اثر لم لا اثر ان فاثران في مجموع لم اضرب انتهى
واجيب عنه باننا لانسم ان الفعل المنفي ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله في
لم اضرب هو الفعل المنفي بل لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تطلق على الفعل لا على
الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اي لما (ايضا) كما تختص بالذكورات
(باستعمالها) اي باستعمال كلمة لما (غالبا) اي في غالب الاستعمال (في المتوقع) اي في الامر
الذي ينتظر وقوعه (اي ينفي بها) اي بلا (فعل) اي حدث (مترقب متوقع تقول لمن يتوقع)
وينتظر (ركوب الامير) اي تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب
وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعني الاختصاص للاستعمال الغالب
لالمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (في غير المتوقع
ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك
الاستعمال القليل في قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان لما دة مادة
الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات
التي ذكرها الشارح نظرية لما يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين
(ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هي) لتكون فاصلا بين كون
قوله (اللام) خبرا للبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو
شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب
والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التي وانما كان المطلوب مذكرا لكون

نائبه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى تجزم بها المضارع هى اللام
التي طلب بها الفعل اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدماء
ولم يكن الدماء داخلا في الامر اشار بقوله (وتدخل فيها لام الدماء) الى انه وان لم
تدخل بهذا الاعتبار لكننا تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر لنا الله) ثم شرع في بيان
بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين لام الابتداء التي دخلت
على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الخواشي (وفتحها) اى وقع لام
الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو والفاء وثم) مثال الواو
والفاء (نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو (لم يصلوا فليصلوا) هذا
مثال الفاء وهذا في آية واحدة (وثم ليقضوا) هذا مثال ثم وقد قرى الاخير بالكسر ايضا
وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت في باب كتف وكتف لان سكون العين
قياس في فعل نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا في الشافية ويجوز اعتبار وزن
فعل من بعض اجزاء المركب نحو وليصلوا تأمل (ولاء النهى) بالاضافة وفي بعض النسخ
ولالنهى كذا في المغرب مبتدأ (هى لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اى ترك الفعل)
للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى هو حدث
مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك فان ما هو من الافراد
هو لا ترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اى نسخ الكافية (ولاء النهى ضدها اى لاء النهى
التي هى ضد لام الامر وهى التي يطلب بها ترك الفعل) وقال العصام لا اعلم للنهى فلا يصح
اضافة العلم وكأنه نكرة او جعل النهى مرفوعا صفة للكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفي شرح
اللب ولا النهى بالاضافة بتشكيل المضاف او تجويز نحو زيد الشجاع او الوصف او البيان وتأويل
الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى يجوز الدخول في جميع انواع المضارع
وفي بعضها اراد ان ينبه عليه فقال (وهى) اى كلمة النهى وفي بعض النسخ وهو اى النهى (تدخل)
بالتاء على النسخة الاولى وبالياء على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبنى للفاعل
والمفعول) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبر للبتداء المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب مفعول
اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للفاعل وبنى للمفعول وبعد شمول دخوله
على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان (مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر
لا تنصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه ان كان الفعل مبني للمفعول لم يمتد مطلقا واما ان كان مبني
للفاعل فزمته مسندا الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصرا لينصروا لانصر لننصر
واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه اذا ريد الخطاب فالتعبير به بالامر بغير
اللام تقول انصر انصرا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا
مشارك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا فدخلها نادر كما سيجي

حال الامر بغير اللام (وكل المجازاة) اى الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا
او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات
المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرافانه لوقال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى
النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل
(على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول وسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان
السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المص
فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله
(وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال
فى شرحه (وكل المجازاة ما تدخل على شيئين) يعنى فعلين (تجعل الاول سببا للثانى) وهذا
قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سبباله فى الحقيقة او فى اعتبار
المتكلم ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولاشك) اى من البديهي
(ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها)
اى يجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشيء) وقوله (بل ملزومية شئ لشيء) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل
الاول ملزوم للثانى لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله
وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة
دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لاجرا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك
النسبة المعتبرة (ان يوردهما) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة اراد الفعلين
(فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق
الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشمتي اكرمك فالشتم) اى فان الشتم
الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف
على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا له لاذهنا) اذ
الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما)
اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه)
اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة
(يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم
المذكور (ويسميان) (اى هذان الفعلان) اللذان اعتبرتا السببية بينهما (اولهما)
(شرطا) وانما سمى الاول شرطا (لانه) اى لان الفعل الاول (شرط لتحقيق الثانى) فقول
اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى يكون ثنية وكان مقتضى
الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فافتضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين

يسمى احدهما شرطاً والآخر جزءاً او لهما يسمى شرطاً (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء)
 فقوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزءاً ناشئ من اجل
 كون الثانى (ينبنى على الاول ابتداء) اى مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبل
 تسمية المشبه باسم المشبه به قوله (فان كانا) شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقع شرطاً وجزاء
 وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطاً والفعل
 الذى وقع جزءاً (مضارعين) (نحو ان تزرني ازرك) (او الاول) اى ان كان الفعل الاول
 الذى وقع شرطاً (فقط) اى دون الثانى فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع
 الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدره
 الشارح بقوله (مضارعاً نحو ان تزرني فقد زرتك) وهذا من قبيل عطف الشئين بحرف
 واحد على معمولى عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب)
 والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعاً فالجزم واجب (فى المضارع)
 اى الواقع شرطاً وجزاء او شرطاً فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع
 (وهو) اى ذلك الجازم الداخلى عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل فى الشرط (او ما)
 اى او الكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل) لكون المضارع
 معرباً قابلاً للجزاء اى مع كون الفعل الواقع صالحاً لقبوله لفظاً وتقديراً وهو المضارع
 بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظاً وتقديراً بل صالح لقبوله محلاً لبنائه الاصلى
 (وان كان الثانى) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الش بقوله
 (مضارعاً) والاول ماضياً (فالوجهان) (اى فقيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان)
 احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى
 يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزءاً له (اداة الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثانى الوجهين
 (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك للضعف (خليلولة الماضى)
 اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلاً بينه وبين الجازم (والفصل) اى ولوقوع
 الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم (بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحاً
 لقبول العمل لفظاً وتقديراً وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل
 فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط مضارعاً فانه وان كان فصلاً لكنه ليس فصلاً
 مضارعاً اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آت) يعنى بالجزم
 (او) ان اتانى زيد (آتية) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه
 شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء
 ماضياً) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضياً اى ماضياً كائناً بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز
 ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظاً) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضياً
 كائناً بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضياً لفظاً واليه اشار الش بقوله (تفصيل للماضى) اى
 قوله

قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (او معنى) اى او كان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه مجدا مطلقا وان كان مضارا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقداى لم يقرن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقدر سواء كان) اى لفظ (قدملفوظا كقوله تعالى «ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل» او منويا) مقدرا (كقوله تعالى «ان كان قيصره قد من قبل فصدقت» اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يحز الفاء) اى لم يحز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يحز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الزبطة) الدالة على كونه جوابا وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان اكرمتنى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه بحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقدملفوظا او مقدرا (وان كان) (اى الجزاء) (مضارا مثبتا او منقيا بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منقيا بلم) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله (او بلى) معطوف على قوله اذا كان منقيا بلم يعنى كما يكون قوله او منقيا بلا احتراز عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلى (حيث) اى لانه (يجب فيه) اى فى المنفى بلى (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلى فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان) احدهما (الايتان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع الم مثبت او المنفى بلا (كما تؤثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فح يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثر) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى

دخلته خالصا وخالصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لاصالحة
لهما على الصحيح ولما وقع في حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فترك الفاء) اى حينئذ
جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه)
وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اى ولولم يكن التأثير في المعنى (قويا) اى كتأثيرها في اللفظ
فقال الترك (نحو قوله تعالى «وان يكن منكم الف يعلبوا الفين») ومثال الاتيان نحو قوله تعالى
(«ومن عاد فينتقم الله منه») فان يعلبوا في المثال الاول وينتقم في المثال الثانى مضارعان مثبتان
وقعا جزء فتركت الفاء في الاول وذكرت في الثانى وقال العصام ينبغى ان يقيد المضارع
المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف
الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتنى فانهما
مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجى انتهى
(والا) (اى وان لم يكن الجزء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا
او كان ماضيا بقدا ومضارعا منقبلا ولم يلبس (الفاء) (لازمة فيه) اى في ذلك الجزء (لان الجزء
حينئذ) اى حين اذ كان ماعداهما (اما ماض بقدا لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد
اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس) حال كون الثانى (بتقدير
فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقدا لفظا وبقدا تقديرا (لا تأثير) اى لا يوجد
جنس التأثير (لحرف الشرط في الماضى) اما في لفظه فظاهر واما في معناه فلانه لما كان
مقارنا بقدا امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزء الواقع ماضيا
كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واماجلة)
معطوف على قوله اما ماض يعنى ان الجزء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جلة (اسمية) نحو
ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى
فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد
افتضربه (او مضارع منفى بما) نحو ان لم يضربك فاتضربه (او) (لم) تضربه (او) (لمن)
تضربه (الى غير ذلك كالتنى والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزء
فاحتاج) اى الجزء (الى الفاء) اما عدم التأثير في الاسمية فظاهر واما في الامر والنهى والدعاء
والتنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط
واما في الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كالجمله الاسمية واما
المنفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط
وقوله (ويجى اذا) استثنائية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذ وصفة احترازية لها
وقوله (مع الجمله الاسمية) ظرف ليجى وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجمله للاحتراز
عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله
(موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى للمفاجأة في موضع الفاء
الجزائية

الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل يكتبني باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا في حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة (تنبى) اى تقيد وتجبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل في اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر) اى اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية) في كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لتكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها ونما اختصتها (لان اذا الشرطية) اى التى كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احدهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (» وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون « اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله يقنطون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدر افعال (وان) ولما جاز فيها اعرابا واحدا كون ان مبتدأ وكون قوله مقدر خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للقدرة والثاني ما اختاره الشارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التي يجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدر) بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لا حاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان ترزنى اكرمك) (و) بعد (النهى) (نحو لا تفعل الشريك خير لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالا انفق لان المعنى ان يكن لى مال انفق) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو لا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا) كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم لان قصد السببية متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصام لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحققت

السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا (قصد السببية) ظرف للانجزام
المفهوم اى انما ينجز المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له)
اى للمضارع الذى ينجز بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى حين اذ قصد ان يكون المضارع الذى
اريد انجزامه مسببا لما تقدم (يقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى
(يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ما تقدم من الامر والنهى ومن متعلقات
مدخول الاستفهام والتثنية والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرني اكرمك لفظا ترزني
وفى لا تفعل الشران لا تفعل وهكذا قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدر ان
مع مضارع ويجعل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة
وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة
للشرط فانه لو لم يقصد السببية لم يحجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او استثناء
(وانما اختص تقدير ان بما بعد) اى وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذى وقع بعد
(هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اى طلب الفعل
او طلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التثنية والعرض
(والتطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى التطلب (بمطلوب) يعنى ان التطلب الصادر
من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اى على ذلك
المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون)
صفة لفائدة يعنى يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببها) اى لتلك الفائدة
(وهى) اى الفائدة (مسببة له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق
بمطلوب يكون هو مقصودا لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون
المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف
على قوله كان يعنى ومع ذلك اذ قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء
(قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد
السببية لزم ان يقدر (ان مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى
وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) اى المذكور الذى
وقع فى التلغظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدر قوله (فينجزم) عطف
على يجعل بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان
المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حدى لم يكن
الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى
يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى
الاسلام (مطلوب فائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سبيبا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدّر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدّر (فقليل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة للفعل المنفى) وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لانه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بال مثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه ممتنع (عند الجمهور) (خلافا للكسائي) (فانه) اى الشأن (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدّر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (عنده) اى عند الكسائي فانه يجوز ههنا ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) اى الكسائي (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينه قوية) اى لا تعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احديهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الى الاولى والكسائي الى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجوز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتقاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى «فهب من لدنك وليا يرثنى» فحينئذ فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ يرثنى (مر فوجا اى وليا وارثا منى) فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لا يقصده السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى «فذرهم» اى فاترك الكافرين (فى طغيانهم

يعمهمون) اى يتخيرون فان يعمهمون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه لم يقصد ان يكون الترك سببا للحيرة لم يحز انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفعوم ذرهم (اى عمهم) يعنى اتركهم متخيرين فى طغيانهم (او بالاستئفاف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر « وقال رائداهم ارسوا نزاولها * فكل حنث امرى يجرى بمقدار ») فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو ارسوا لكنه لم يقصد السببية لم يحز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان رائداهم من يتقدم لطلب الماء والكلاء وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو مقدمهم اقيموا انقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لاجلبن نجيمه ولا الاقدام يريه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بالارساء لم يقصده سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المص من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هو فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر فانهم) اى فان النجاة (يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى بالامثلة (صيغتهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقلوه مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرد بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى بعض الشروح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة بزيادة لفظ المثال (انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال) كذلك (اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدري ايضا) يعنى من امر يأمر امرأ (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على ان المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف فى شرحه) والخاص ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قال فى بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفين يشبه الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فتحاف ان يحمل الامر عليه فزاد

المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة
الآخرى فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال
الامر صيغة (يطلب بها) اى تلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلق بها الفعل
جنس شامل (لكل امر غائباً كان) نحو لينصر (او مخاطباً) نحو انصر (او متكلماً)
نحو لانصر لنصر (معلوماً) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوماً نحو لينصر انصر
(او مجهولاً) نحو لينصر لنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من
الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف لاحترازه (عن المجهول مطلقاً)
اى غائباً ومخاطباً ومتكلماً (فانه) اى وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به
الفعل عن المفعول لاعتق الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يحتراز به (عن
الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم
والباء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق
والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب
بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تقاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحتراز
به (عن مثل قوله تعالى «فذلك فلتفرحوا» فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه
صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة
وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من
الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله يحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت
(ورويد) بمعنى امهل فانهما وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب
لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من
الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير الجرور والمراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعنى وانما
قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند
البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوماً (لانتفاء ما) اى
لانتفاء السبب الذى (يقتضى اعرابه وهو) اى السبب المقتضى للاعراب هو (حرف
المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (بالاسم المقتضية) اى المشابهة التى تقتضى
(للاعراب انما هى) اى تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا اتى
السبب اتى السبب ايضا وقوله (وفي) حكم (الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعنى
انه في الحقيقة مبنى وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم
المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الجمل انما يصح
بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع
وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في البنى لاثر المجزوم يعنى ان اثر

الامر المبني على الوقف كالمضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا (وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اي الامر بالصيغة (لما شبه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبني (حكمه) اي حكم امر الغائب المجزوم (تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي واضربا (واخش) اي وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغزو ارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو لم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين على السكون في المفرد الصحيح وجع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم استحسنا ما قيل ان اصل افعال لتفعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما امر انتهى واقول خذما صفا والله اعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع في بيان حكم اوله فقال ((فان كان)) الفاء تفصيلية يعني ان في حكم اوله تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله الآتي ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول مازجا لقول المصنف بان يجعل اسم كان في قوله ان كان ((بعده)) (اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (حرف متحرك) اي ان كان بعد حرف المضارعة الذي اريد حذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك (اسكن) اي حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجعل ما بقى) من جوهره (امرا تقول في تعد) بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اي وتقول في تضارب من المضاربة بعد حذف تاء (ضارب) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان بعده متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان كان

كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو في قوله (وليس) حالبة
 وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي) خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من
 قوله ساكن يعنى ان كان بعد حرف المضارعة او حذف حرف ساكن حال كون ذلك
 المضارع غير رباعي زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال في هذه الجملة هو
 الواو فقط فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المعرب
 وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو
 لان الحال اذا اقترن بالواو كما في جاءني رجل والشمس طالعة لم يحز تقديم الحال على ذى
 الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين
 في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي المزيد على الثلاثي والمجرد يوهم
 شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعي المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح
 ان يفسر الرباعي ههنا فقال (والمراد بالرباعي) اى المنق (ههنا) اى في علم النحو (ما) اى رباعي
 (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لامن المجرد هذا تخصيص
 للرباعي من المزيد على الثلاثي وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما
 هو باب الافعال لاغير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال لاغير كذا
 خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص
 المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان
 ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله
 ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زدت)
 جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزد (همزة وصل) (على ما)
 اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما
 زيدت تلك الهمزة (ليوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء
 بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال
 من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو
 عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضممة) يعنى من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه
 مضموما وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لقصد الدفع (لالتباس) اى
 الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع المعلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا
 (على تقدير القتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة
 فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقبل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء)
 وفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل
 فى اقبل اقبل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ
 لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

وكسرها على انه لا يطالب احداً به لم لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لبيانها فائدة
والصواب انه اذا قيل فيه اقبل بفتح الهمزة التنبس بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف
واذا قيل اقبل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقیل انتهى فعلى هذا
يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقبل بكسر
التاء) سهواً ايضافته يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريد في الظاهر وقوله وتحذف من
الخروج من الكسرة الى الضمة يعني انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فإريد دفعه
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر أى على تقدير كسر الهمزة وقوله
«ومكسورة» بالنصب معطوف على قوله مضمومة «فيماسوا» وقوله (أى سوى ساكن)
تفسير للضمير المحرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة
ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لا تزداد في نفس
الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس
كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف
المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة
فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت أى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن
ضمة انتهى فاذا كان ماعبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده)
إشارة الى شمول الحكم المذكور الى صور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى
لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس فى كل
صورة منها فانه (لو ضم) أى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة
(لا تلبس) أى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضرب ولو فتح) أى الهمزة على
تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضاً (لا تلبس بالامر منه) أى من الاضرب (ولو ضم)
أى الهمزة (فى اعلم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لا تلبس بالمضارع المجهول) للتكلم
(ولو فتح) أى الهمزة على ذلك التقدير ايضاً (لا تلبس بالماضى الرباعى) «نحو اقبل» مثال
لما (أى للامر الذى) يكون بعد حرف المضارعة ضمة «واضرب» مثال لما يكون بعده
كسرة «واعلم» مثال لما يكون بعده فتحة وهذا كله اذا لم يكون رباعياً «وان كان
رباعياً» أى من باب الافعال «ففتوحة» فقولاه (أى فالهمزة مفتوحة) إشارة الى انها خبر للمبتدأ
المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعاً من باب الافعال
فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) أى لان
تلك الهمزة (همزة اصل) أى داخله فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول
أما صفة للهمزة او استثنائية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة
افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) أى لارتفاع
المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) أى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم
الواحد

الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك
 الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد لابتداء الكلمة لا لافادة معنى زائد
 على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده
 الثلاثى المجرد من المتعدى وغيره من معانى باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد
 خبر او صفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هى بعينها
 علة كونها مفتوحة وهى كونها اصلية فان كل همزة هى اصل فى الكلمة لازمة لا لاجل
 شئ ففى همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع فى بيانه
 فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعنى الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان
 مافى قوله مالم يسم موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان
 لم يسم بمعنى لم يذكر لانه معنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب
 الفاعل الذى ذكر تعريفه فى المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله (واضافة الفاعل
 شروع فى تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول
 كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى
 ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعلة
 ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة
 يعنى هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى
 بين الفاعل والضمير فى قوله فاعله (اى فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان
 اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملابسة وهى مناسبة وقوعه عليه
 وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة
 عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد
 ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل
 العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (ويكون
 اضافة الفعل) اى العام الشامل له وغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية)
 نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهى اضافة لامية من قبيل اضافة العام
 الى الخاص كيوم الاحد كذا فى العرب لزينى زاده فقولاه فعل مالم يسم فاعله مرفوع على انه
 مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ماموصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله
 فعل او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الاول
 هذا على النسخة التى فيها الواو فى هو كما هى النسخة التى اختارها صاحب العرب واما
 على النسخة التى وجدناها فى بعض نسخ المتن وهى هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ
 قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيأتى او نحوه وجملة هو ما حذف تكون
 جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعل هو فعل حذف (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل

ولم يذ كر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراد به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذ كر) اي المصنف (هذا القيد) اي قولنا واقم المفعول (ههنا) اي في تعريف المجهول وقد ذكره في تعريف نائب الفاعل مع انه المراد في كل من الموضوعين (اكتفاء بذكره) اي بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) في تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذ كر اعتمادا على استهزاء انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع في تفصيله من حيث التغير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذي) تفسير للضمير المستتر في كان يعني ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذي (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قبيل واذا قرأت القرآن يعني يذ كر الفعل ويراد سببه (ماضيا) وجواب ان في كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء في الحقيقة هو التغير وكان الضم سبب له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اي للبس المجهول بالمعروف و اشار بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التغير هي دفع اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف على ضم اي غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذي يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودخرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغير في المجهول مع انه اذا كان المعروف في هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختير له هذا النوع) وقوله (من التغير) بيان لجنس النوع يعني ان التغير الذي اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اي معنى المجهول (غريب) اي معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له) اي للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاسفة للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (في الاوزان) اي المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (الخروج من الضمة) اي لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب ولم يختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعني ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اي كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اي من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة في اختياره) اي في اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعني دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اي بالثقل الذي

هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما في لم يمدلانه معطوف على ضم يعنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الآخر (واقندر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لثلاثين) فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حيثئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ما قبل آخره امام مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الآخر (وتجوهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لثلاثين) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التمييز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تأوه فى مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا فى جاهل يحاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدحرج بضم التاء وفتح الدال لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضى او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف فى جميع صور الماضى المجهول وحدوث ضم الثالث او الثانى فى بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودرجت بالتاء الى كونها نصا فى الماضى وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى) وفصله الشارح كما عرفت ولما كان فى الماضى المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الافصح منها وما هو غير ذلك فقال (ومعتل العين) وهى مبتدأ اول وخبر جملة الافصح فيه قيل وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد فقال (اى ما يكون عينه فقط معتلا لثلاث يرد عليه مثل طوى وروى من اللقيف) يعنى المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولا ممة معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو

لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا تبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعتل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فائهما لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين اللقيف (لثلا يفضى) اى لثلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى) اى في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلاً بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التى هى لام الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلاً وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحاً (قيل الا صوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المص بان الا صوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعنى زيادة قوله المنقلبة عينه الفاحتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم يتقلب عينه الفا (لثلا يرد عليه) يعنى لانه لو كان شاملاً لذى لم يتقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيهما غير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لا تقلب الفا (وانما خص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (زيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) اراد به ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفاء ولوقوع زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رعى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال فى رعى ولا نقل فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيحى ولا اختلاف فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين فى المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان فى كلام الشارح اختلافاً فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال انما ذكر ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول فى الماضى بدل قوله فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن فى المتن كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواوى (قيل و) فى اليائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت

الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو فى الاول وكسرة الياء فى الثانى (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف فى الاول والباء فى الثانى (بعد حذف حر كته) اى حذف حركة ما قبلها من القاف والباء لاستئصال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فاتمى الاعلال فيه ولم ينفه فى الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (قابل و او قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع فى بيان اللغة الثانية فقال ((وجاء الاشمام)) ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا فى المغرب ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلام منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشمام فصيح بخلاف الواو والخالصة فانها على ضعف كما يشير اليه وقوله (فى نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيجئ ثم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة و اشار اليه بقوله (و فى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واوا خالصة (اذهى) يعنى انما اتميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة لحركة ما قبلها) يعنى ان كان ما قبلها فتحة تقلب الفاء وان كان كسرة استراححت فى حالها وان كان ضمة اضطربت حالها (هذا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى شئ وحي و خيل ونحوها مما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضع (كلاشمام حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء ولا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشمام (هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) (كافى القول الثانى) (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احد من أئمة القراءة (والغرض من الاشمام الايدان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين ((و)) ((جاء)) ((الواو)) فقوله والواو بارفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذا اللغة قيل فيها (قول وبيع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل)

اى من غير ثقل حركة فاء الفعل الى الكسرة وهذا اى محض الاسكان ظاهر فى الاول
 اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واو السكونها)
 اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولا نضمام (ما قبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ما قيس على
 ما سبق فى هذا الحكم فقال (ومثله) (اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من
 الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختيار ولكن الش من جهة بقوله (باب) (الماضى
 المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضى المجهول من باب
 الافتعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى مجئ اللغات الثلاث فيه)
 اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع
 فى مجهول الماضى من هذين البابين يحىء (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد
 منه (مثل قيل وبيع بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين
 قيل وبيع (دون استخير) اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول
 استخار (واقيم) اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه لا تجىء
 اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم (مثل قيل وبيع) وانما
 لم يكونا مثلهما (لسكون ما قبل) اى لكون الحرف الذى وقع قبل (حرف العلة فيهما) وهو
 الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كانا ساكنين (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذاصلهما
 استخير) يعنى بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم)
 يعنى بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورين
 والقياس فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اى كافى حالهما قبل الاعلال (ان
 ينقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه) اى الى ما قبلهما
 من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقياسا كنين مكسورا ما قبلهما فينثذ
 تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت) اى عين فعله (واوا) اى فى اقوم (فيقال)
 حينئذ (استخير) اى بضم التاء وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة)
 اى حال كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يحىء الاشتمام والواو فيهما لعدم
 كون ما قبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختيار وانقيد ولما فرغ من بيان الماضى المجهول
 شرع فى بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اى الفعل الذى اريد حذف
 فاعله و) اريد (اقامه المفعول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر فى كان وقوله (مضارعا)
 خبر كان وقوله (ضم) فعل مجهول جزاء الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا
 فحكمه ان يضم (اوله) (وهو) اى ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف
 المضارعة لثلاثيهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج) وانما فسر
 الش اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر
 الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل ما لم يسم فاعله هو ماضى اوله

الخ في الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وقم) معطوف على قوله ضم يعني ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وثانيهما ان يفتح (ما قبل آخره) اي الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الآخر في المجهول (خلفة الفتحة) اي بين الحركات (وثقل المضارع بالزيادة) اي بسبب زيادة حرف المضارعة في طرف اوله (ومعتل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (المبنى للفعول) ليحترز به عن المبني للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله (تقلب) (العين) (فيه الفاء) مختص بالمبنى للفعول يعني ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفاء (ياء كانت) اي سواء كانت تلك العين ياء (او و او انحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله يبيع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (ويقتاد) واصله يقيّد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقيم) واصله يقوم وانما تقلب العين الفاقية هذه المذكورات (لتحركها) اي لكون العين متحركة في كل منها اما (حقيقة) كافي يقتاد اذ اصله يقيّد فالياء متحركة (او حكما) اي بعد النقل كافي يقيم فانه كان في الاصل متحركا (وانفتاح ما قبلها) اي ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير ولما فرغ من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الآخر وعدم توقفه فقال (المتعدي وغير المتعدي) اي بحثهما فيما سيأتي او ماسأ ذكره بحثهما فكأنه قال الفعل مطلقا ما متعد او غير متعد ثم فصل كلا منهما فقال (فالمتعدي) وقيد الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدي الذي هو قسم من الفعل لان المتعدي اعم من الفعل وغيره وهذا بقرينة التعريف فان المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسرفي ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشترك منه الفعل المتعدي فالتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشترك هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل (ما يتوقف) اي فعل يتوقف (فهذه) اي تعقل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا هو الثاني فسر بقوله (اي امر غير الفاعل يتعلق بالفعل به) اي بذلك الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعني لا يكفي فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهذه) اي فهم الفعل (عليه) اي على ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اي انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل وفهمه) اي والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اي على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقيام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح) اي في اصطلاح النحاة (انه) اي الفعل

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق
مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء نسب الى الفاعل او غيره
وبقرينة هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفا على فهم شىء غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى المثل
واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه)
يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف
على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا
يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة
لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه
وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان
التعقل بدونه وعدم امكانه فالمتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون
الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل او المفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى
يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله
ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة
عن هذه المتعلقةات جائز) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى
متعديا بها فقال (وغير المتعدى بصير) اى يقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة)
اى بقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بقله الى باب التفعيل (نحو
فرحت زيدا او بالفاعل) اى بقله الى المفاعلة (نحو ماسيته او بسين الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده
(نحو ذهبت زيدا) اعلم ان الصرفين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب
التعدية ولعلمهم لم يذكر وهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة
كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعيل
نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد الى زائد فقال
(والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لثلاثتهم رجوعه الى غير المتعدى فى اول
النظر وان لم يحجز عقلا يعنى ان المتعدى (يكون) (متعديا) (الى) (مفعول) (واحد كضرب)
(وهذا) اى المتعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة
(والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثاليين اراد الشارح ان يبين
كل نوع منهما بجزء المثاليين فقال (ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين امام تعدى الى المفعولين اللذين
ثانيهما (غير الاول) (كاعطى) (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى ان مفهوم

احدىهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعني ان الثاني يصدق على
 ما صدق عليه الاول (نحو علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى)
 (مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (بمعنى
 اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى اعلم وارى (اصلان فى
 هذا القسم) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما)
 اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اى حين كانا ثلاثين كانا (متعديين الى مفعولين فلما
 ادخلت عليهما الهمزة) اى فلما نقلنا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اى للمفعول
 الآخر انزائد (المفعول الاول) فاننا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرة عمرا فاضلا
 فازدأ ههنا هو بكرة ولما كان مقصود الشان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل
 فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه و اشار الى ما هو الاصل منها فاراد ان يشير
 الى ما ليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخر) (و) (هى) اى جملتها (انبا ونبأ وخبر واخبر
 وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها) اى
 تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتمالها) اى اشتمال
 الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيلويه
 من هذه الخمسة الانبا ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض
 منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل)
 للإشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول) مبتدأ ثان
 وقوله (كفعول) (باب) (اعطيت) خبر للثاني والجملة خبر الاول وقوله (فى جواز
 الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول له حكم المفعولين لباب
 اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقولك اعلمت زيدا)
 فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستغناء) بالجر
 عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف
 ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث
 ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
 فكما لا يجوز ان يقال اعطيتنى درهما لايجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام
 ثم شرع فى بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها
 الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليهما) بيانية لاتبعضية ولذا لم يقل من مفاعيلهما
 (كفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب
 ذكر الآخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لايجوز ان يقال علمت زيدا بدون ذكر
 المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لايجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا
 بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا)

بالجر معطوف على قوله في وجوب يعنى ان حكمهما تحكم مفعولى علمت فيما ذكر وفي جواز تركهما معافانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لواجه تخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان في خصائص اخر لبا ب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيدا العمر وقائم او هل عمر وقائم او ما عمر وقائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا علمتني قاعدا انتهى والله در شارح اللب حيث لم يختص بل قال ونحوهما ثم شرع في بيان افعال القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لا من الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين ولما كانت تسميتهم بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اظن انهم اى النجاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما في القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشى) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميتها بافعال الشك لانه لاشي (من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ وانما قدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر (وحسبت وختل) بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استثنائية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولا اول وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (لبيان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بارفع خبره وهى وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او يظن او لا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فتقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فتقولك ظننت لبيان ان

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (اى من الزعم والوجدان و
 الرؤية وغير هاهذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة
 عن مضمون الافعال السداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئاً عنه وقال العصام
 الاظهر ان المراد لبيان ماهى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى يجعل الموصول
 عبارة عن مضمون الجملة وارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو
 عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى
 ما ذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة
 على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فوا عليها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها
 مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال عبارة
 عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
 معانيها وهى مناط الفائدة لاجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى
 ماقاله العصام فقوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال)
 عقيبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبهما
 بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك
 الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى
 الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يخص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير للفظ
 الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوت) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى
 لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احد مفعوليها
 (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما
 ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احد مفعوليها) وان جاز ان لا يذكرهما
 كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتمهم اياهم وقال العصام ان
 مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى
 ان لا يصح علمت ضربى زيدا قائماً وعلمت كل رجل وضعيته فاحد المفعولين غير مذكور
 فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا
 والثانى بمعنى علمت كل رجل وضعيته حاضراً بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر
 احدهما لكون الخبر فيهما محذوفاً وجوباً كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند
 ذكر الآخر بعيد جداً فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى
 ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى
 سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه
 الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبراً وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل
 ان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو

المفعول به في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيد اعلمت
زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عند ذكر الآخر
(كان) اى ذلك الحذف (يحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) في انعدام المعنى عند
حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز
هذا (وقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلته) اى نادر
في الاستعمال لابعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى «ولا يحسبن
الذين يجخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم» على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول
بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بقطتين اى لا يحسبن هؤلاء)
يعنى الذين يجخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (يجخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف
وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (لحذف يجخلهم الذى هو المفعول الاول)
بقرينة لفظية وهى يجخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه
حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتساره في الفعل وهوانت فحينئذ يكون الذين يجخلون
مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما
في قول الشاعر «لا تخلصنا على غراتك انا* طالما قدوشى بنا الاعداء» فقوله لا تخلصنا
من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف
(اى لا تخلصنا جازعين على غراتك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل
عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلصنا جازعين على غراتك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك
الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اى خائفون لا غراتك اى لا نبأك الملك ولا نملك حالنا ليه
لانه قدوشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة والنامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف)
اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى في هذا الباب
(الاقتصار على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف
او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى بذكر المفعول
الثانى الذى هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له)
يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله
(او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر
المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان
يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة
ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرهما وفي ذكر احدهما (بخلاف مفعولى
باب علمت) فانه لا يستفاد من حذف مفعولى تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسبا
منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين
المذكورين

المذكورين بالتقدير مفعول (اذمن المعلوم) يعنى وانما لم توجد فيه تلك الفائدة لان المعلوم
 (ان الانسان لا يخلو من علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال
 شارح اللب واما حذف المفعولين معا فشارك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان
 نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
 يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله
 وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذمن المعلوم ان الانسان
 لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يفيدنى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا ترى
 ان علماء المعانى اوردوا الآية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فى الآية بمعنى
 المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفنا
 نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا
 بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها)
 (اى ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المبتدئة مصدر الغي يلغى
 اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فليكون
 كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيجى ولعل الشارح اهل
 هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره فى تفسير التعليق كما سيجى ولما كان المراد بالالغاء ههنا
 الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف
 بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك افعال (بين مفعوليهما نحو زيد
 ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
 وقوله (واما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق
 بالجواز وعلته وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدء وخبرا او مفعولين لها) وقال
 العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من
 الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (نأما) ليصلح قوله لاستقلال علة جواز الالغاء فانه لو لم يكن
 تأمل لم يحز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدء وخبرا كذا قيل وقال عصام
 الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحيه لهما وكذا الفائدة فى قيد الكلام بالنام
 وكلاميه غير مفيدة فى التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام
 اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله
 كلاما تأما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف
 تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء بان يجعلهما (مبتدء وخبرا مع ضعف عملهما) فذلك الضعف
 (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم)
 اى عند ككون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط
 والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قوية
 بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب العامل المعنوي ثم شرع في بيان احوال
 هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اي افعال القلوب التي يجوز
 الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اي ابطالها (في معنى الظرف فعني زيد قائم ظننت)
 يعني على حالها التي الغيب بسبب التأخر (زيد قائم في ظني) يعني يكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بارفع خبره والجملة استثنائية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز
 الالغاء) اي وحصلت في قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل
 ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها ايضا) اي كما حصلت الاشارة الى جواز
 الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي بعض
 الشروح) اراد به شرح الوافية اي وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الافعال
 اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر
 (وفي بعضها) اي وفي بعض آخر من الشروح (انهما) اي الالغاء والاعمال (متساويان) يعني
 على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما كانا متساويين لان هذه الافعال
 متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهي مستوية على الجزء الثاني كان الابتداء مستول على
 الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد
 يقع الالغاء فيها) اي في هذه الافعال (اذا توسطت) اي تلك الافعال (بين الفعل) اي بين فعل
 من افعال الجوارح (ومرفوعه) اي وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط
 احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم
 الفاعل) اي ويقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اي وبين معموله (نحو
 لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذي هو زيد ومعناه
 ايضا اني لست بمكرم زيدا في حسابي (وبين معمولي ان) يعني ان اسمها وخبرها (نحو ان زيدا
 احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعني انه
 يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه
 من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه
 وهو يقوم (وبين المعطوف) اي ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف
 عليه نحو جاءني زيدا احسب وعمرو) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمرو فعناه جاءني زيد في
 حسابي وظني وعمرو يعني ان مجي زيدا محقق ومجي عمرو معه مظنون (ولا شك ان الغاءها) اي
 الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعين في صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم
 الفاعل ومعموله وبين معمولي ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه
 فانه يتمتع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اي
 فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين معمولين لابين الاجنبيين (قيد) اي المصنف
 (جوازه)

(جواز ه) ای جواز الالغاء (المنی ء) ای لفظ الجواز الذی یخبر (عن جواز الاعمال ایضا) ای
 کما هو منی ء عن جواز الالغاء حیث قید (بقوله اذا توسطت) یعنی به توسط تلك الافعال (بین
 مفعولیهما وتأخرت یعنی) به ایضاً تأخرها (عنهما) ای عن المفعولین لها وبالجملة ان قید التوسط
 والتأخر بالمفعولین یکون احترازاً عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غیرهما من الاجنبیات
 فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب کافی تلك الصور وحصل به الاحتراز ایضاً عن صورة
 التقدم فانه لا یجوز ابطال العمل فیه بل یجب اعماله عند الجمهور ولما کان للالغاء معنیان
 احدهما الالغاء المقید بعارض وهو التوسط والتأخر کما اشرنا الیه وهو الالغاء الجائر والثانی
 الالغاء المطلق اعنی سواء کان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر کما کان فیمما ذکره
 الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان یشیر الى وجهه فقال (وانما
 خص) ای امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذکر مطلقه (مع ان مطلقه ایضاً) ای مکیده
 (من خصائصها) وقوله (لشیوعه) متعلق بخص یعنی ان وجه الاختصاص بذکره لکون
 المقید شائعاً (وکثرة وقوعه) ای کثرة وقوع المقید فی الکلام (ومنها) (ای من خصائص افعال
 القلوب) (انها) ای افعال القلوب (تعلق) یعنی یحکم علیها بانها تعلق یعنی یرض لها
 ما یقال له التعلیق فی اصطلاحهم وهو قوله (وتعلیقها) یعنی المراد من تعلیقها (وجوب
 ابطال عملها لفظاً) لم تؤثر فی نصب الجزئین (دون معنی) بان بقیا علی ما هما علیه من معنی
 المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعبر فی اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذکره
 المصنف بقوله (قبل) (معنی) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه یشمل القسمین
 یعنی سواء کان بلا واسطة مضاف (کما یجئ مثاله او بواسطة کما اذا کان) ای اذا وقع ذلك الفعل
 (قبل المضاف) ای قبل اسم اضعیف (الی ما) ای الی لفظ (فیه) ای فی ذلك اللفظ (معنی الاستفهام
 نحو علمت غلام من انت) فقولہ علمت معلق مع ان بینہ وبين ما فیه معنی الاستفهام وهو من
 واسطة وهو الغلام المضاف الی من وقال العصام فیه بحث یعنی لا حاجة الى هذا التعمیم لان
 علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ایضاً فی هذا المثال الذی اورده الشارح لان المضاف الی
 ما فیه الاستفهام وحروف الجر الداخلة علیه یمترجان معه امتزاجاً تاماً بحيث یری الاستفهام
 فی المضاف وحرف الجر ویصیر معتبراً قبلهما ولذا جاز تقدیمهما علی کلام تضمن الاستفهام انتهى
 (و) (قبل) (النفي) (الداخل) یعنی ویعرض التعلیق ایضاً بسبب وقوعها قبل النفي الذی
 یشمل (علی معمولیها) ای معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) ای وبسبب وقوعها قبل
 اللام (ای لام الابتداء الداخلة علی معمولیها) (مثل علمت ازید عندک ام عمرو) (مثال للتعلیق) ای
 هذا مثال للتعلیق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل علی همزة الاستفهام بطل لسبب ذلك
 عمله فی زید وعمر ولسکهما فی المعنی مفعولان له ایضاً (وترک) ای المص (مثال اخویه) ای
 اخوی الاستفهام من النفي واللام (بالمقایسة) ای بسبب سهولة تخريجهما بالمقایسة (فقال النفي
 علمت ما زید فی الدار) فان علمت فیه معلق بسبب دخوله علی حرف النفي الذی دخل علی

معموليه (ومثال اللام علمت زيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هى انها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هى موضوعه لها فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى برفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيهما) على المفعولية لهما لكونها عاملة لفظية فتح تعارض المقتضيان ومتنع جمعهما (فوجب التوفيق) او التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى فن حيث اللفظ وعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها فى المعنى ثم شرع فى بيان المعنى العرفى للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين الاصطلاح فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأه معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مققودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة (كالشئ المعلق) اى كالشئ الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لا مع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤنة بيتها (ولا) انها (بلا زوج لتجوزها) اى لا اعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها لعدم يقينها بموته او بتطبيقه (فلا تقدر) اى فح لا تكون قادرة (على التزوج) اى زوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (بمنوع) ايضا (عن العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عائلا) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لا مكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت زيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير المعلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت زيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر افعالا) على قوله زيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثانى على محل جزئى الاول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لافى

(المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا بمعنى لكون الجواز داخلا في مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة يعنى فانه يقضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال ونغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكان المحشى اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كما في الصور المفصلة وان القيد بالجواز في كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها) في تأويل المفرد خبره او مبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشئ واحد) (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاء هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتى منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (ضربتني وشممتني) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشممت نفسى وذلك) يعنى أن وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بارفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (مؤثرا واصل المؤثران بغير المتأثر) وانما كان التغير اصلا فيه لتغيراكثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغير ولا يتحقق الاتحاد اى اتحاد المؤثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحادا) اى فحينئذ ان اتحاد المؤثر والمؤثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغير فى الجملة (فقصده) عطف على كره اى وبسبب استكراه الاتفاق فى اللفظ (مع اتحادهما معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغير هما لفظا) بان يجعل احد الضميرين

معبر بالاسم الظاهر المنبئ عن التغير (بقدر الامكان فن ثمة) اى ولاجل قصد التغير (قالوا)
 اى عبروا فى الصورة التى اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتني)
 وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل
 والمفعول فيه ليسا بتغيرين) اى فى قولنا ضربتني (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لا تفاقهما) اى
 لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغيرهما
 لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغير بقدر
 الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى
 تحولت الى الحال التى شابهت (كأنها) اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم
 مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى
 فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل
 والمفعول فيه متغيرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان
 المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغيرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال
 القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا اولاً (فى الحقيقة)
 حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصاله تغير الفاعل والمفعول به (بل) اى
 المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائماً ليس زيدا فقط
 بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتني قائماً بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت
 نفسى (فجاز) اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين
 (لفظاً لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به وانما جرى) اى
 ومن بعض الافعال التى اجريت (يجرى افعال القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به
 ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدتني وعدمتني) بضم التاء فيهما وانما اجرى مجرهما (لانهما)
 اى لان هذين الفعلين (نقيضاً وجدتني) بضم التاء (فحملاً) اى ولكونهما نقيضه حملاً
 (عليه) اى على وجدتني (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما جرى هذان
 الفعلان مجرى افعال القلوب (اجرى) مجرهما ايضاً (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها
 رأيتني بمعنى ابصرتني (والحلمية) اى رأى الحلمية اى مارأى فى النوم حيث جاز فيها
 رأيتني فى النوم (على رأى القلبية) اى جلا على رأى القلبية التى بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب
 كونهما مجولين على رأى القلبية جوز (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوز
 فيه) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لما يعنى ان ماجوز فى رأى القلبية هو كون
 (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
 الشاعر « ولقد ارانى للرماح درية * من عن يميني تارة وامامى ») هذا شاهد لما وقع فى رأى
 البصرية وقوله الدرية يهزم ولا يهزم الحلقة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن
 عن يميني اى من جانب يميني فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت
نفسى مرارا كثيرة للرمح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتي من الجوانب كلها
ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خرا) مثال لراى الحلية
يعنى انى ارانى فى المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو
الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير
للضمير المجرور وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعت) تعيين لذلك البعض وهو ما بديل
من بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها
خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس بعيد بل قريب (من معانيها الاول) يضم الهمزة
جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة (اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان فينبئذ يكون
المراد من المعانى على ما وقع فى بعض النسخ مافوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله
(بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه)
اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر
الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه بهذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك)
اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحثية (لثلايقال) اى لثلايرد على قول
المصنف بانه (لاوجه للتخصيص ببعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلّت جاء بمعنى صرت داخل وحسبت) اى جاء
(بمعنى صرت احسب وزعت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى
وانابه زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه
متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول)
(واحد) (لاثنين) اى كما هو المتوهم من قربته ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل
الذى هو ظننت يكون (بمعنى اتهممت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال
ظننت (زيدا بمعنى اتهممت اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
منه (ومنه) اى ومن هذا القيل (قوله تعالى «وما هو على الغيب بظنين») اى على قراءة
من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس
بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون
متهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس
شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علمه مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت
بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية

(ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصرو فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشتق الشفة العليا) فانه بعيد معنى من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيها (وجدت موجدة) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت) معنى الثالث (خزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصه لانها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كلافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها للدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون يسانا للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المص والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فينتد لافرق بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيدا قائما فعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما فى ما وضع

عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر
الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمدة
في الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة
عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفي
النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فهذا
التفسير لم يرد له خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانهما) اى لان
الافعال التامة (موضوعه لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها)
اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى
تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بل اترجى احدهما (لا التقرير وحده)
اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى
النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه) حيث لم
يقبل فى التفسير ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
كذلك لكان محل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام بمجرد التقرير
(لا شتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار
لانتقال وكان للدوام وما برح للاستمرار كما سيحى وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى
تحقيق الحد فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على التقرير
عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل
زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلاً موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان
الماضى) وفى بصير فى الزمان المستقبل (وكذا) فى (كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة
وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى)
من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه)
اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى
هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير
جعل اللام فى لتقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف
وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام
فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان
هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لالصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة

فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة
هذا ما وجهه الشارح للمحد على التقديرين وفى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون
اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان
تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره
لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر
اى يحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله
وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصها بغير مدلول مصدره وشئ
منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع كونه جامعا لخروج
ليس حيثئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود
فى الاستعمال دخل نحو تعالى بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ماعبرة عن الفعل
ثم رد ما قاله الجامى بقوله وبعضهم قال معنى الحدان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير
المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصلة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال
والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمثيته فى ليس وكونه تحكما يجعل التقرير
عمدة بخلاف الزمان لا قرينة له يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ
او بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل عليهما لكان اقرب انتهى لمخلصا ورده العصام
ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ
افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ماشتهر فى بيان فائدة التأكيد
والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها
موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة
على النسبة المدلولة بها فتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب فى ان الغرض
افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون اللام للصلة
واما على تقدير جعلها للغرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حل قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما فى حاشية العصام واما
حكينا ما قاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فنحن ما هو الاوجه فيه
(فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاجراغ الافعال التامة اصلا) (وهى)
(اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآوى)
بمد الهمزة (وعادو غدا وراح وما زال وما انفك وما فتى) (بالهمزة) يعنى بعد التاء
المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب
الجمهور (ولم يذكر سيويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال) اى سيويه (وما كان نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات

بل ذكر بعضها و اشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحوهن
 اى مثل كان وصارو مادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (مما لا يستغنى)
 بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم برفوعه كلاهما (والظاهر)
 اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة
 وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال
 العصام التضمن ملا حظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملا حظة معناه واعماله بهذه
 الملاحظة ولا يراه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى
 تفسير تم التسعة بهذا عشرة يتم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل
 الاصل حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث
 جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة)
 فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لانه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار
 فى قوله (وكل زيد عالما اى صار زيدا عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ الكمال وجعله
 حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبره (وقد جاء) (جاء فى قولهم)
 وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله (ما جاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل
 جاء وجلة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة
 وقد جاء ما جاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان
 الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها)
 اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح
 اليها بقوله (اما بان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
 اى لفظة ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضمير لما
 تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المنجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو
 الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فغناه على هذا التقدير انه لم تكن
 (هذه) اى الغرارة (على قدر ما تحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (واستفهامية)
 معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر
 (فى ما جاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون
 مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز
 تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من كانت استفهامية
 مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها
 امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذا التركيب
 وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فيلنذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون
 الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زيني

زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله
ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال
فى معنى اليبى روى برفع حاجتك فالجمله فعلية ونصبها فالجمله اسمية وذلك لان جاء بمعنى
صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت جمل على
معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله
تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولاً من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضاً)
(قعدت) (ناقصة فى قولهم «ارهب شفرته») اى حدد سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة)
وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن فى قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم
وقوله (كانها) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله
(حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اى ربح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى
صارت تلك السكين مشبهة بالربح القصير ولما انفهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملاً
ناقصاً فى هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشارة الى
المذهبين فقال (قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد) عن (الموضع الذى استعملهما العرب فيه)
اى فى ذلك الموضع (خلاف الفراء) فانه قال يتجاوز هما الموضع الذى استعملهما العرب فيه
قال المص الاول اطراد جاء فى مثل جاء البر فقيرين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال
قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء فى حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف
يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرء وان قلنا بالطرء فاما يطرء فى الموضع الذى استعمل فيه
اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كائناً يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كائناً حربة
كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار
قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كافى اكثر النسخ يكون خبر ابعده خبر اى وهى
تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحوهن) الى عموم
هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدأ
والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدھا الشارح بقوله
(الركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان
لكنهما ليستا بمركتبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لا عطاء
الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسرہ بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك
الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول
وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى
ان الضمير الجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة
الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك
الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذى ترتب

على معناه (مثل صار زيد غنيا فعنى صار) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد) حكم ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للآثر وكأن الشاشر به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبل عطف السبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) (الاول) (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) (وتنصب) (الجزء) (الثانى) (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها بالمفعول به فى توقف الفعل عليه يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فكان) تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعله ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشأن فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها) اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان يكون ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى وكان الله عليما حكما وقوله (او منقطعا) عطف على قوله دائما يعنى واما ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعنى انقطع غناه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال فى حقه عز وجل واما ما سواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شئ هالك الا وجهه والله اعلم ثم شرع فى القسم الثانى فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعنى ان قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كئنه (تكون)

ناقصة كأثة بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم
واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قبيل عطف احد القسمين على الآخر) يعنى
من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى
على القسم الذى (هو) اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه ازاد به دفع توهم كونه
معطوفا على احد القسمين اللذين هما قسيان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما او منقطعا
(كقول الشاعر «بتيها فقر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا يوضها») والباء فى بتيها
بمعنى فى والتبهاء بفتح المشاء الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد المقاروة القفر بفتح القاف وسكون
الفاء المكان الخالى والمطى جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع
الطيران والحزن بفتح الهاء المهملة وسكون الزاى ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبيوض جمع
بيض والمعنى كنت بمفازة تحير فيها السالك والحال ان المطا يافى سرعة سيرها كأنها قطا الحزن اى
كأنها الطائر الذى يبيض فى المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى
صارت فراخا بيوضها) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب
خبره مقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت
بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا)
ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائز انها
(صارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبقى البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع
فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون وقوله (ضمير الشأن) اسمه
(هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على قوله لثبوت) خبرها (اى كان
تكون ناقصة) و(يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى
وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبر مفسر للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح
قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه
فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم
قال والظاهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها
باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جاع
معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقول الشاعر «اذا مت
كان الناس صنفان شامت» وآخر مثن بالذى كنت اصنع») والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا
بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبر المكان ولكنه لما كان بالالف اقتضى
ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة
مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بحصية العدو
ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن
ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

في كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اي كان) يعني كنهه (تكون تامة) وقوله (تم بالرفع) صفة كاشفة بمعنى ان معنى كونها تامة انها تم برفعها (من غير حاجة الى المنصوب) اي الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اي ملازمة بمعنى ثبت (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اي ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) (كقولهم (المقدر كائن) اي ما قدر في الارل ثابت وواقع (وكقوله تعالى «كن فيكون» اي اظهروا وجود وقال العصام ان قوله كن في موقع الايجاب بمعنى اثبت فغناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعني ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهي) اي الزائدة (التي وجودها وعدمها) سواء وقوله (لا يخل) صفة كاشفة لها يعني ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلي) اي المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل المعنى لا يزيد زيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام («كيف نكلم من كان في المهد صبيا» اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اي هنا (لتحسين اللفظ) للافادة معنى زائد وقوله (اذليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد في الزمان الماضي ولو دل على هذا المعنى لكان المرد انه كان في الزمان الماضي في المهد لافي حال التكلم وليس كذلك فانه في المهد حال التكلم وليس المراد انه كان في الزمان الماضي في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اي المصنف (هذين القسمين) اي كونها تامة وزائدة (مع كونهما) اي مع كون لفظه كان في القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك في ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء لجميع) حالاتها و (استعمالها) اي ليكون الذكر مستوفي بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب او لا وفي العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اي بلفظ ماضيه بخلاف ماسبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريدها من مضارعها وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع في بيان معاني سائر اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار تكون (للانتقال) اي لبيان ان مرفوعها انتقل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال فقال (امامن صفة الى صفة نحو صار زيدا عالما) يعنى
انتقل من صفة الجهل الى العلم (او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقل من
حقيقة الطينية الى حقيقة الخزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا
(تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
(او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى) (حينئذ) بالى نحو صار
زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى
انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بمد الكلمة
(ورجع واستحال وتحول وارتقال الله تعالى «فارتد بصيرا») اى صار بصيرا يعنى انه انتقل
من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه
السلام كان بصيرا ثم ابضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قيصره رجع بصره
الاول بزوال اليباض ولذا عبر بارتد للإشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله
اعلم بالصواب (وقال الشاعر «ان العداوة تسخيل مودة» وقال «فيالك من نعمى تحولن
ابؤسا») قوله تسخيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون
اى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح
وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة
المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى
المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة
كانت بؤسا وقيمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى
المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصحح وامسى
واضحى) (تكون) (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المداول عليها) بالجر صفة للاوقات
يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لرفوعاتها بالازمنة
التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها
لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة
فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد
قائما وامسى زيد مسرورا وضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت
لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران) يعنى بهما امسى وضحى فعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت
المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال
(بمعنى صار) (نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا
واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها

(انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تبدل على هذه الاوقات اصلا والالم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنة (بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيدا اذا دخل في الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) (فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اى زيدا (ذلك) اى السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله) (وبمعنى صار) اى ويكون هذان الفعلان ملا بسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار) زيد غنيا وبات عمرو فقيرا يعنى بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقديحى هذان الفعلان) اى ظل وبات (تامين ايضا) يعنى كاجاءت الافعال الثلاثة الاول (نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا) اى دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اى مجئ الفعلين اعنى ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب لما اى لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في حكم العدم ولذلك) اى ولكونه في حكم العدم للقلة (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف اياهما (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخرى من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (واض) بعد الهزرة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعنى لهذه الاربعة معنيين احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اى هى تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك اض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا) اى وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى في وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى في وقت ازواح وهو) اى وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعنى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعنى اض وعاد وغدا وراح (من البين) اى من بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اى مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجال) مع انه لم يسقط سائرا ما ذكره في الاجال فالظاهر ان يذكرها ايضا (وكأن

(الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال
الاربعة ليست معدودة منها بالا صالة بل هى (من المحققات ولذا) اى والشاهد على
كونها من المحققات انه (لم يذكرها صاحب المفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال
صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آض وعادو غذا وراح)
وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن البين اشارة) اى لقصد اشارة (الى
عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النحاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لأنها
من المحققات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل
لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى بما كان
مضاعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانه) اى لان ما كان
مضارعه يزول (تامة) لاناقصه وفى الصحاح زال الشئ من مكانه يزول زوال فلان يفعل
كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد
يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة الليلة الماضية) وهى اقرب ليلة
ماضية يقال لها زوالها (وما فتئ) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وما فتئ اى ما زال
وما برح ويختص بالجحد وقوله تعالى تالله تفتئ تذكر يوسف اى ما فتئ يعنى ما زال فى
ذكره (وما انفك) وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه
كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللزوم لعدم الانفكاك ولذا اشار الى معناه
الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفك) وقوله (لاستمرار خبرها) ظرف
مستقر خبر للبتداء المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبي
وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلهما) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المص
ههنا لفاعلهما ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله
الش بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيهها) اى قصدا للتنبيه
(على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة
فاعل خبرها واذ قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لفاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم
عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعدد المص المرفوعات وقوله (كما
ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم
(على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام
لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا
القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلية فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه
الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يعدد المصنف
فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا لفعول من حيث انه ركن والمفعول
ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح
هذا

هذه النكتة بطريق الحكاية ولم يلتزمه واتاه بصيغة التريض لاتبائه في غير محله لان محله في قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول انه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجمع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلامسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبينة اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كافر مفعوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجلة قبله مجرورة المحل مضاف اليها المذوف في شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح لب الالباب للسيد عبد الله كذا في المعرب فغناء على الاول ان اول مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذيعنى ان المراد بقول مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان يقبله) اي ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اي في العادة لا في العقل (فعنى مازال زيد اميرا استمر امارته) اي المفهومة من الخبر الذي هو اميرا (من زمان قابلية وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واسشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا بالفعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيدا اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اماد لانتها) اي وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اي فليكون النفي مأخوذا (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفي عليها) اي على تلك الافعال (كانت معانيها) اي معاني تلك الافعال (نفي النفي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو اذوال والانفصال فاذا دخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعنى نفي اذوال والانفصال (ونفي النفي) اي القاعدة العقلية ان نفي النفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتماد الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله مذ قبله يعنى كانه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واماد لانتها على الصلاحية

فليست بمدلولها ولا اعتبارها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى
بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية
عقلية اى خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة
المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم
التفريق بين الدالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يحاسب ان مراده تحقيق
للاواقع لا تفسير لكلام المصنف يعنى انه فى الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال
الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك
اللزوم ليس بلامر لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفي)
وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تعميم النفي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفي
(عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال
على صورة ما ذكرت فى المتن (او تقديرا كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم
يعقوب عليه السلام (تالله تفقؤت ذكر يوسف) اى لا تفقؤ (ولا تزال وانما لزم النفي) فانه لولم
تدخل ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر
خبره وقوله (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل
مذكور ما قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلهما) متعلق
بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا للفاعل
(بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد
ودلالتها على الوقت حاصل به (لان لفظه ما) فى مادام (مصدرية فهمى) اى كلمة ما (مع
ما بعدها فى تأويل المصدر) يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفعل صلتهما
والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله) اى قبل لفظا (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب
من المجموع بحيث (يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اى مفيدا لما اراده المتكلم وقال
عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر
وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما فى مادام لالكونه مصدرا فان مادام صار علما
فى تقدير الزمان حتى يمنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر انتهى
وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلهما) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة)
وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اى حين كونه كذا ذكرنا
(مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فضلة) اى ليس بعمدة فى الكلام
وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او خبر بعد خبر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)
فقوله

فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء فى قوله (فادام) تفرعية (لم يشفع مادام) وفى هذا الكلام ظرفا ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيغ وهو جعل الشئ زوجا لآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة صلة ما فى مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام) مستقل عطف على لم يشفع عطف بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذى اريد توقيته يعنى ان قولنا فى المثال المذكور وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ اجلس وترقيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرية) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر المائات من الافعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف النفي) ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها) كلام مستقل بالافادة (واذا كان مستقلا فلا حاجة الى وجود كلام) اى آخر منها (وراءها) اى وراء تلك الافعال (وليس) وهو مبتدأ وفى الصحاح ان ليس كلمة نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم تقلب الف لانها لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستم ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتى انتهى وقوله (لنفي مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب على انه مفعول فيه للنفي (اى فى زمان الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل او لا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي فى الحال (اى الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال (هو مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفي مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) الخ اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفى ماض عن وقت التكلم وليس يمتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى «الا يوم يأتيهم ليس مصر وفاعنهم») فان نفي الصرف فى يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهذا) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسألة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس فى هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيما) اى فى المهمولات التى (عامله

(فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا الى معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغي ان يقيد) او الجواز (بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها ما لم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما ينبغي ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا فيبطل ارادة ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها ويمتنع تأخيرها على الاصل (نحوكم كان مالت) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءتها على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمنزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بالنصب معطوف على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض ما يقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقي) فانه لما اتفقت اعراب الجزئين وانفتحت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اي بالجواز (نفى الضرورة عن جانب عدم فقط) يعنى لاعتبار جانب الوجود على ماهو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لابعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي ان يقيد) اي الجواز (بمثل قولنا اذالم يمنع مانع) يعنى لا يحتاج الى التقيد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحيثئذ) اي حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب عدم باعتبار القيد المذكور اعنى ما لم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحوكم كان مالت وامثاله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان تقسيما بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى) وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اي الافعال الناقصة) وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار لان قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا في العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجز حيثئذ ارجاع ضمير هو الى القسم

القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبر المبحر ان يقال ان قسما من الخبر هو كان و
اخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر
وهو وقوله على ثلاثة اقسام (اي) في (تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعني انها
منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة
الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للبند وقوله (قسم) بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام
يحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ
بتقدير الصفة اي كائن منها فينبذ يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول
صفة له يعني ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر
خبره اي من لفظ كان منتها (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد عشر فعلا) يعني بها
كان وصاروا صبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها)
بيان لعل الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز
تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال) يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم
المنصوب على المرفوع جائزا بديهي (لقوتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز) (تقديم اخبارها
عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل (في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل
وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشار بقوله
(كلمة) (ما) وانما فسرته بالكلمة ولم يقل لفظ مائلا يستقص بما الزائدة فانها واقعة في اول تلك
الافعال ولو قال لفظا كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للهملات وكذا لو قال حرف مالم يكن
شاملا للمصدرية ولو قال اسم مالم يكن شاملا للنافية والتعبير الشامل لهما هو الكلمة واسار اليه
بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة في اولها سواء كانت نافية كافي نحو
ما زال او مصدرية كافي مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعني اما منعها
(اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا تمنع تقديم ما) اي تقديم المعمول الذي يقع (في حيز
النفي) اي في محل بعده يعني القاعدة المقررة وهي ان تقديم معمول ما يقع في حيز النفي ممنوع وانما
يمنع ذلك (لانه) اي لكون حرف النفي (يقتضي التصدر) اي يجب ان يتصدر في الكلام ولو
قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فينبذ يلزم
تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا
ابن كيسان اراد المص ان يذكر ذلك الخلاف وقد رشح قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون
اشارة الى ان قوله (خلاف) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الش بقوله (ثابتا) الاشارة
الى ان اللام في قوله (لابن كيسان) متعلق بثابتا المقدر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس
فنظن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب) اى من جانب
ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب
المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الآتى فان باب
المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم)
اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو
لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعنى فصار ذلك الخلاف
مشابها بحكم (للمخالفة منهم) اى من احدهم الجمهور (وذلك خلاف) اى الذى ذكره
المصنف والذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (فى غير مادام) اما متعلق
وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام
يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لافيا وقع فى اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع
الجمهور فيها فى عدم جواز التقدم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوز
فى المصدرية (لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه النفي) يعنى زال وانفك
وانفصل كما عرف (افادت) اى تلك الاداة (الثبوت) لما مر من ان نفي النفي اثبات فتكون
تلك الافعال افعالا ثبوتية لاننى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستقر (فصار
بمثلة كان) اى صار ذلك المجموع من اداة النفي والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا
كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفي) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها
حتى يلزم التقدم المتمنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك
الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى)
بخلاف غيرها فانها ليست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور
انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اى
قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع
صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير
لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق
بل انه ناشئ (من الجمهور) وخلاف بينهم يعنى المخالف والمخالف له هو دائر فى ما بينهم
كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للآخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله (فان
الافعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافعال فلا دلالة على
المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافعال وان لم
يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة
امرين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة

صريحاً بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلف عليها ايضاً بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعداً ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) (اي القسم المختلف فيه كلمة) (ليس) والانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اي تقديم خبر ليس على نفسها (لا يجوز مراعاة) اي لقصد الرعاية (للفي) الواقع في ليس (اذ يتنع) يعني انما راعوا للفي لانه يتنع (تقديم معمول النفي عليه) اي على ذلك العامل الدال على النفي وكأنهم قالوا ان هذا مطلق يعني سواء كان النفي مستفاداً من الخارج اولاً (والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي) ثابتون (على انه) اي التقديم (يجوز بناء على انه) اي لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اي بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول الفعل عليه) اي على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اي الداخلتين في جملة الجمهور (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله مامع كونه للفي (معارضة ومجادلة وبهذا) اي بهذا البيان الصادر مني (الندفع ما) اي اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اي القسم الثاني الذي (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اي في القسم الذي ليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثاني وفي التفريق بينهما اطناً لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر كذا في العصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله العصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة شرع في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اي فعل وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشارة الى ما هو اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مضرة المحل فدعوة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام في قوله (لندو الخبر) متعلق بوضع (اي للدلالة)

وانما فسر به للإشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما اشار
اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله (على قرب حصوله
للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهو الخبر والى ان المراد
بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلاً عسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع
لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع
لانه اما لدلالة رجاء او حصول او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية)
اى على انه مصدر اى مفعول مطلق مجازى (بتقدير مضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان الرجاء فعل
المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع
يعنى ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اى للفاعل وقوله (لا لزمه) يجوز ان يكون حالاً
من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى
زيد ان يخرج يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد)
وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لانك جازم به) ثم
اشار الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم المحدود يعنى ان نوعاً
منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة الى ان قوله (حصولاً) عطف
على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول
بتصريح المصنف غير العبارة الى الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر خبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى لكمال
قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولاً من الصعود فاذا شرع
الجر فى الهبوط يجزى بمحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريباً الى الحصول بهيئة الاشراف
اخبار المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى مضمون الخبر (للفاعل) فكاد في قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول
فانه في الطمع بعدو ليس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل) (اخذافيه)
(اى دنو اخذ) وقوله (وشرع في الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشرع
فان اخذ اذا عدى بفي يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب
جزم المتكلم بشرع الفاعل في الخبر) والباء في بسبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى
السببية يعنى ان الجزم بالشرع بسبب كون الفاعل (بالتصديق) ومتراضاً (لما يفضى اليه)
اى للاسباب التى تكون مفضية وموصلة الى الشرع (فطلق في قولك طفق زيد يخرج
يدل) اى ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشرعه) اى
بشرع الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه
ثم شرع في بيان تعيين الالفاظ الموضوعية لكل من المعانى الثلاثة فقال (فالاول) (اى ما)

يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى) اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال
 سيلويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعا الاول (طمع) (عسى) (الاشفاق فالطمع) (مستعمل) (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق)
 مستعمل (فى المكروه) اى فى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو
 عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم اى الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت وهو امر
 مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من عذاب ربهم مشفقون
 اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي
 ان يقول رجاء واشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية موضوعا لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد
 الحثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبارها منها انتهى
 ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان
 ترك التقييد مضر للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم (وهو) اى لفظ عسى
 (غير متصرف) (حيث لا ينجى) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف يعنى المراد بغير المتصرف
 انه لا ينجى (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول) اى وماض مجهول (وامر ونهى الى
 غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم
 صيغتان للغائب وهما عسى زيد وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت
 عسيما عسيتم عسيت عسيما عسيتم وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما يتصرف فى
 عسى) مع انه فعل (لتضمنه انشاء الطمع والرجاء لكلل والانشآت فى الاغلب من معانى
 الحروف) وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
 ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لا تتصرف
 تصرف الافعال الغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على خبره
 وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشير بهما الى الاول فقال (تقول) (على احدا استعماله)
 (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو) اى الاستعمال الاول
 (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو زيد ههنا (ثم) يوجد
 (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر المضارع بان (تقوية)
 اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى انتظار (وجود الفعل)
 وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنصوب الى زيد ههنا (فى الاستقبال) اى فى زمان
 الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة
 له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج)
 اى قرب اتصافه بالخروج حال كون استقامة معناه وصحة الجملة (بتقدير مضاف) وذلك
 التقدير (اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حله
 بحيث يتجه على حال زيد على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او) ذلك

التقدير (في جانب الخبر اى عسى زيد ان يخرج) وانما يقدر كذا (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في احد الطرفين (عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان في التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا بلما طأة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل في عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فلو بقي عسى في هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكن لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولولم يبق (على المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية (في صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فاتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى في الصورة (وعلى هذا عسى تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية (يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما في التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما في التوجيه الثانى بل هو (في محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) وهو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا قصد الاجال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفي ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان في ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ في النفس) بخلاف ما ذكر تفصيلا في اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام في معنى اليبس قوله الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل واجاب عن رده الدما مبنى في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجئ مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان الاستعمال

الاستعمال الثاني بقوله (و) (تقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج زيد)
 (بان) يكون (يد) كمر مرفوع فقط (فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو
 في تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع
 (كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى انه كان لفظ عسى في هذا
 الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو
 حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد
 لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعبر (في علمت) اى في باب علمت
 (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعوله الاول هناك مشتمل
 على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى فكان علمت مستغنيا
 (عن المفعول الآخر) الذى هو مفعوله الثانى (فاقم) اى لاستغنائها عن الآخر اقيم مضمون
 ان زيدا قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
 يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى (في هذا الاستعمال
 ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها في هذا الاستعمال لما قدر ان
 ان يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن خبرية واقم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه
 كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من
 غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد
 فهى) اى حينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا ثم قال (وههنا) اى
 في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو
 ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) اى مستتر
 (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضر
 في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخر اللفظ لكننه مقدم رتبة لكونه اسمها (وان يخرج)
 اى ويكون ان يخرج (في محمل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على
 قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب
 من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج
 اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
 و) كان (ان يخرج خبره مقدما عليه) حينئذ يقدر فاعل يخرج مستكنارا جعا الى زيد
 المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثانى) بان يكون زيد فاعل يخرج فيبقى عسى مجردا
 عن الاسم حينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير
 زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد)
 بمجموعه (فهى) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة
 في الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج ازيدان

ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفي مطلقا في القول الاصح فعنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما مروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال الخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفي الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع) فلتخطئة الشعراء اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (« اذا غير الهجر المحين لم يكذبك * رسيس الهوى من حب مية يرح ») يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكذبك والرسيس يقال لبقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرئيس يعنى حال كونه باقيا من محبة مية او متعلق بقوله يرح ومية بتشديد اليا اسم امرأة وقوله يرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذبك والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى منافي لتقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مقيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى ولتغير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكذبك بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يرح ليوافق الكلام بمراده (فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حيثئذ انه لا خطأ فى كلامي فان المستفاد من قوله لم يكذبك نفي القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطائه وصححه بالتغير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوت) اى وبين ثبوت ذلك (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة

ذى الرمة لتلك الخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئه خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ
 ذى الرمة) اى الفصحى الذى حل كلامه على الخطأ (وذا الرمة) ايضا اى كما ان مخطئه
 فى الخطأ فى الخطئة كذا ذى الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئه) ثم قرر ذلك
 بقوله (روى عن عنبه) وهو على وزن طلبه من الاسماء الغربية (انه) اى عنبه (قال
 قدم ذى الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى
 ذى الرمة كلامه لتسليم تخطئه (فقال عنبه) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثت ابى)
 وهو ابو عنبه فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذى الرمة كلامه وغيره
 لاجل ذلك (فقال) اى ابى (أخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (وأخطأ
 ذى الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتل على
 لم يكذب (كقوله تعالى لم يكذب راها) اى كلام الله المشتل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات
 الفعل فانما مقر بخطأى واغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو)
 يعنى المراد بالفعل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفي فانه فى معنى
 لم يرها فان المراد بتلك الاية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبغلت فى العظيمة
 مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاء التى هو اقرب مرئياته
 لم يكذب راها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤيته ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معناها انه
 (لم يرها) وهو منى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع
 القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النفي
 الداخلى على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يشق منه) نحولم يكذبوا (فى الماضى) يعنى
 ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا
 يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال) (اى
 كسائر الافعال فى افادة النفي) اى الداخلى عليه (نفي مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا
 موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول بمعنى التمسك بفتح السين يكون
 مفعولا له لقييل وان كان مصدرا للمعوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقييل يعنى
 لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفي فى الماضى (بقوله تعالى «وما كادوا يفعلون»)
 (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لانفيه بدليل فذبجوها
 (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا لم تمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبجوها
 لان النفي الداخلى على كاد وقال العصام لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون لنفي القرب
 وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفي به فى الماضى اذا استعقب انتفاء
 القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل
 يؤيده انه قال واثباته نفي لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك
 به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع
 كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة «اذا غير الحجر المحيين لم يكذب» رسدس الهوى

من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذواته (بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات نرم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده ثم اراد ان يزيّف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخطّتهم عليه فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه في الماضى للاثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ في قول ذى الرمة لاجل استزامه الاثبات المناسقي لوضعه (لكن لا يثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للاثبات في الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات فما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلائلها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدرح في تمسكه عليها) اى في تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسما بل كان في حيز المنع وما دام يكون في حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتادعواهما ولذا قال المص انه كسائر الافعال مطلقا في الاصح ثم شرع في بيان النوع الثالث من افعال المقاربة فقال ((والثالث)) (وهو ما وضع لدنوا الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك في الانواع الثلاثة وقوله (دنواخذو شروع في الخبر) بالنصب مفعول مطلق و اشار به الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (في الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين في الماضى وقتحها في المضارع (كعلم يعلم) ومصدر يجي (طفقا) على وزن نصرأ (وظفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) في بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين في الماضى وكسرها في المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح اراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب) ((وجعل)) (بمعنى طفق) ((واخذ)) (بمعنى شرع) ((وهى)) (اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال) ((مثل كاد)) و اشار الى وجه التشبيه بقوله (في كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذوا كرب يفعل او جعل) زيد (يقول) فالمراد بقوله تقول في المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا في مثاله وفي الموضوع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد في التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرما (يخصفان) ((واوشك)) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) ((وهى)) (اى) كلمة (اوشك) ((مثل عسى وكاد في الاستعمال)) يعنى (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يجي) وهذا هو

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يحى زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم (نحو واوشك زيد يحى) ثم شرع فى بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى هى ايراد الفعل مفردا لا غبار فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس والاصل فى الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقعتا على خلاف الاصل فمحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الش ان يشير اليها فقال (وفى بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس فى الرسم لكنها تلتبس بالمفرد فى اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فايراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطراد (وجعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر فى النسختين الاخرتين للمفرد المذكور فى ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل فى التعريف اعلم ان الش اراد بهذا التوجيه ان يزيل اجواب المذكور فى الحواشى الهندية بان يقال ان اضافته التثنية كاضافة الجمع يجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا فى بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الش عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل فى التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب ^{مصحح} التفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (فى قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعلى التعجب منعنا (بمثل لله دره) فارسا والتعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واها له) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف يجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قائله الله من شاعرو) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قائله وعلى قوله ولاشل انهما فعلا نوضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله

من شاعر بمن الجارة على ماهو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية
تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الحواشي
وقوله ولاشل الشلل اليبس في اليد واذاها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر
الا صابع وهذا التعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
يعنى ان التعريف ينتقض منعاً بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد
منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لانسلم
انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقض
لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة
الى جواب النقض والى ضعفه يعنى انه لا يدفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت كذلك) اى للتعجب
(بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال في
الجواب بتحرير المراد يعنى انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب
انه (ما وضع لانشاء التعجب فحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل
في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الا على فعل التعجب (وما ذكر من مواد
النقض) وان استعملت في التعجب احياناً (فكثير اما يستعمل في الدعاء) وما يستعمل في
الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال
العصام ويمكن ان يحاج يعنى لدفع النقض بنحو قاتله ولاشل بان المراد ما وضع لانشاء
التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يحرى في قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من
حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصاً ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد
فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب)
والآخر قوله (اولما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثاني
مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائزان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق
وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه
ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينافي للحكم
عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صیغتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى
ما به الاشتراك في الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه
تركيب) (ما فعله و) (اخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل
المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران
احدهما بصيغة الماضى والآخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير
الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
في ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

ان تكونا في هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر اثباتا في اشتراط وجود ذلك الفعل في ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع في بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال ((وهما)) (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران (الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكور في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكور في الثانية ابدا (وفي بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحيث كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفية) والمناسب ان يقول وفي بعض النسخ وهى غير متصرفية بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذلك في التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة لموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال ((ولا يبينان)) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤهما من مادة ((الا)) اى يجوز ان يبنيا حيثئذ ((مما يبنى)) اى من المادة التى يجوز ان يبنى ((منه افعال التفضيل)) (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للبالغة والتأكيدي) اما كون اسم التفضيل للبالغة والتأكيدي فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيدي وتقرير لاصل الفعل واما كونه فعل التعجب للبالغة والتأكيدي فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيدي اصل الفعل وتقريره كذا في بعض الحواشي يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبينان) الى كلام المصنف يعنى انهما لا يبينان ايضا (الافعال) يعنى يقعان على صيغة المعلوم ولا يقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كافعل التفضيل) اى كواقع افعال التفضيل كذلك (وقد شد) اى حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما شهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب ان الطعام غير مشهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصبر الكذب المذكور مبعوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكومما بشذوذه ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق بناءه في ذلك فقال ((ويتوصل في)) (الفعل) ((المتنع)) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل

وهو طلب الوصلة الى شئ بشكف وقوله في الممتنع نائب فاعله ووسط الش قوله الفعل ليظهر
 موصوف الممتنع ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك
 المتعلق بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اى من ذلك الفعل وقوله (من رباعى) بيان للفعل الذى
 يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء فعل التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعى
 فصاعدا (او ثلاثى من يديه او ثلاثى مجرد مافيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثى مجرد غير
 لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعى فصاعدا او من ثلاثى فيه لون او عيب يتوصل (بمثل
 ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) فانه لما اريد بناؤه من استخرج يستخرج امتنع بناؤه
 منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثى فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع
 ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقول (اى يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع بناؤه
 منه) وهو اشد ههنا فانه مشتق من شديش وهو ثلاثى غير لون وعيب (وجعل الممتنع)
 اى وجعل الفعل الذى يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (او مجردا
 بالباء) فى الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما) (اى
 فى صيغتي التعجب) يعنى ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف فى صيغتي التعجب (بتقديم)
 (اى تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز فى سائر الافعال
 (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز فى سائر الافعال مع انه يمتنع
 ههنا (وتأخير) (اى تأخير جائز فيما عداهما) يعنى ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير
 يجوز فيما عدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اى عن الجار والمجرور
 ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اى
 فسرناهما بالقييد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف بهما) اى بالتقديم
 والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما جملناهما على الوصف المخصوص بهما بقريئة
 المقام (فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم
 جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان فى امتناعه وقوله (فلا يقال) تقرير لقوله ولا يتصرف
 يعنى انه لما لم يحز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اى فيمنئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا
 احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك فى سائر الافعال وانما
 لم يحز فيهما (لانهما) اى لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اى بعد نقل الاولى من الماضى
 والثانية من الامر (الى التعجب) اى لانشائه (جريا) اى كان هذان اللفظان جارين (بجرى
 الامثال) واذا جرى مجرى الامثال فى الخارج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال
 جرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال
 حقيقة وليس كذلك لان المثل هو القول السائر المثل مضربه بمورده (فلا تغيران
 كما لا تغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك
 اللفظ من تكبره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجعه عند استعماله فى المضرب بل يبقى على طريقة

واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها في المورد ولما ورد الاعتراض على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعنى ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير غيره) اى تأخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره) عليه لان بين التقديم والتأخير تقابل التضائف (فلوا كتفى باحدهما الكفى) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيـد) اى للتأكيـد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لالتأسيس) اى لانه ذكر لفادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من لزوم الاكتفاء فور السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولاً بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيـد يعنى اننا لنسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيـد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلوالة يعنى مع انالو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم يفصل) اى ولو لم يفك احدهما (عن الآخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (يفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد) اى بكونه مقصوداً للتمكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخير مقصوداً وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصوداً (فكأنه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبني كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلاهما على حدة لعدم اجتماعهما في القصد وقال العصام لا يخفى على الفطن ان شيئاً من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ احسن يعنى في ما احسن زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفي فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فنفطن انتهى ولا يخفى ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديم شئ وتأخير به بالنسبة الى شئ آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخير عنه بحيث تقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن او ما زيد احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخير عنه كما يقال احسن ما زيد او ما زيد احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما او ذكر بعدها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يغنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود دشمولة كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لا خصوصية له بصيغتي التعجب فانه يجوز مطلقاً والكلام فيما له خصوصية اقول والوجه مانع الشارح من الجوابين والله اعلم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال ((ولا)) وفسره الشارح

بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للإشارة الى ان قوله (فصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم
او على قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم
المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للإشارة الى ان الباء في بايقاع متعلق بما يتعلق به
المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما يجوز ان يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك
لا يجوز فيه ان يتصرف بايقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين
المعمول (اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى ويزيد فى الصيغة الثانية) نحو ما احسن فى الدار
زيدا واكرم اليوم يزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم
فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرأتهما) اى لكون هذين المثالين جاريتين (مجرى الامثال
كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور
حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او غيره (واجاز المازنى
الفصل بالظرف) (لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل
بين ما احسن وبين معموله الذى هو ان يصدق بقولهم بالرجل ولولم يكن جأزا لما سمع هذا
التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده
وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان تجوز المازنى للاستماع فى الظرف
ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى
معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل
عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال
ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين
بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) اى لفظ ما فى ما احسن (ابتداء)
(اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم
جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ
وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء
(بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتداء كما فسر به (او ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا
اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف
فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجاز الغويا والاخر بابقاء الابتداء على مصدرية
وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر
على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كفى المعرب وهذا على اكثر النسخ
(وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى
ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى
شئ) وانما حمل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب
(يكون)

(يكون فيما) أى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين
المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيبويه (وما بعدها) (أى مابعد ما) يعنى
الفعل الذى بعد لفظاً (الخبر) أى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة
فى احسن للتعدية وقوله (من باب شراهر ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع
كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة
مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائر عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى
شرعياً اهر ذاناب لا شرعياً فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى وامان جعل
معنى قوله شراهر ذاناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون
المعنى ما احسن زيداً شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه
آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما يخفى على الفطن وقال
الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ
فعلى هذا يكون من باب شراهر ذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى
ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح
من قوله من قبيل شراهر الخ فلا يرد عليه ما حكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى
المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير
مختار للمصنف (أى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته
وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) أى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (أى الذى احسن
زيداً) وهذا اشارة الى معنى الموصول (أى جعله ذا احسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن
للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره
المصنف فقال (وقال القراء) أى لفظاً فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى أى شئ
و (ما بعدها) أى الفعل الذى بعد كلمة ما وهو احسن مع فاعله وفعوله (خبرها) أى
خبرها الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) أى توجيه القراء (قوى من حيث المعنى)
وانما يكون قويا (لانه) أى المتكلم (كان جهل) أى جاهلاً (سبب حسنة) أى حسن زيد
(فاستفهم) أى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) أى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يحجل
سببه ثم اكده بقوله (وقد استفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع
الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادرىك ما يوم الدين) وقال
العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان
المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تهديد مقدمة فقال (واما احسن زيد

فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا
 حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذافعل)
 يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحلم اى صار ذالحلم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره
 المص بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى
 الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقول احدها انه (اى مجروره) (فاعل) لهذا
 الفعل) وذلك (عند سيويه) فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز
 حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها
 فى وقت الاوقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة
 (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما
 جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف
 الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه محل
 للقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير
 مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استناره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعبد وهو
 غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيويه) (فى افعل) (لان الفاعل واحد
 ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظه (اى
 مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء فى به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا
 كما قال سيويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صر ذاحسن على ان يكون
 همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدي) يعنى ان مذهب الاخفش بعدما حكم بكون
 المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهان احدهما انها للتعدي وليست بزائدة وهذا
 اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فيئذ
 يكون الباء للتعدي (اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذاحسن) وقوله (او) شروع
 فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا
 بنفسه) على ان (يكون همزة احسن للتعدي كخرج) فيئذ يستغنى الفعل عن حرف
 الجر الذى افاد تعديته (ففيه) (اى فى الفعل) اى واذا كان المجرور مفعولا باحد
 التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اى مستكن تحته
 ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على
 مذهب سيويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار (اى احسن انت يزيد) ان
 كانت الباء للتعدي (او زيدا) ان كانت زائدة (اى اجعله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا
 التفسير للتوجيهين (بمعنى صفه) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبها
 اخرى فى التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه ان محشرى ان احسن امر لكل احد) لانه
 مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بامر يعنى كأن المتكلم المتعجب
 يأمر

بأمر كل من هو شأنه الخطاب يجعل زيد (حسنا) أى بالحكم بحسنة (وانما يجعله كذلك)
يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى يجعل زيد حسنا (بان يصفه) أى بطريق ان يصفه
(بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب
بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن فى شخص) واحد وفى توجيه الفراء من المبالغة مالا يخفى وقال
العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان الحكم بوجود
زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى لمخصا (افعال المدح والذم) وفسره الشارح
بقوله (يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب) للاشارة الى انه ليس المراد به
مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم
بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقا ينتقض
الحد منعا بمثل مدحته وذمته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر ان يقال
فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين (ماوضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب
هذا كذا فى بعض الحواشى وفسره الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة الى ان
ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسالا واختار كونها موصوفة للملأمة النكرة فى
الخبرية وان كانت الموصولة ملأمة لمقام التعريف وقوله (لانشاء مدح او ذم) متعلق
بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعنى من الفعل الذى يدل عليهما لكن
لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اى من افعال المدح والذم
المصطلحة (لانه) اى لان كل واحد من مدحته وذمته (لم يوضع الانشاء) لانهما
موضوعان لخبار المدح والذم الواقعين فى الزمان الماضى لالانشائهما بهذين اللفظين
ثم شرع فى بيان افرادها فقال (فنها) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من
المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (وهما) اى نعم وبئس (فى الاصل فعلا) ان
يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم
يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة
ثم شرع فى بيان تصرفيهما فقال (وقد اطرده فى لغة بنى تميم فى) كل (فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلقى (اربع لغات) فقوله اربع
فاعل اطرده يعنى انه مطرد فى كل فعل شأنه كذلك لانه مختص بهما (احديهما) اى احدى
اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كئیس
وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة فى نعم
ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة
الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة فى هذين الفعلين (والرابعة) اى
اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين) يعنى

في نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (و الزم كسر الفاء
 واسكان العين قال سيدييه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم)
 ثم شرع في بيان خواصهما فقال ((وشرطهما)) (اى شرط نعم وبئس) ((ان يكون الفاعل))
 اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون ((معرفا باللام)) اى
 باللام التى هى موصوفة ((للعهد الذهبى)) يعنى لخصه غير معينة من الجنس كما فسر بقوله
 (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معنا
 بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء
 غير معين ومن تعيينه ثانيا (تفصيل بعد الاجال ليكون) اى لقصد ان يكون ذكر الشئ
 الواحد مرتين (او وقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احديهما مبهما
 بالرجل وثانيتهما معينا وهو ذكره زيد وقوله ((او)) (يكون) ((مضافا الى المعرف)) بيان
 للشرط الثانى يعنى اى يكون الفاعل مضافا الى المعرف ((بها)) (اى باللام) التى للعهد الذهبى
 وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
 الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال
 ما يكون بواسطة اثنين (وهلم جرا) وقوله ((او)) (يكون) ((مضمر اميرا بنكرة منصوبة)) وصف
 النكرة المميرة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهما لا يحتمل الجرا الا ان يراد
 الاحتراز عن المجرور بمن كفى قتاله الله من شاعر ولك ان تريده المنصوبة لا محلا فاحترزه
 عن نحو ما فى فنعماهى ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فيها من التفصيل للتوضيح فافهم وانما
 اتى بالمنفصل رد المذهب ابى على وسيدييه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة
 بعد صفة يعنى ان تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى
 نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة مثلها وقوله
 (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة الى نكرة او مضافة الى معرفة
 حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لا تكسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال
 للمضمر المميز بالمفرد (او ضارب رجل) يعنى او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى
 النكرة (او زيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى
 معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة
 الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة
 مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص الامثلة المذكورة وقوله ((او)) (مميزا)
 عطف على قوله مميزا بنكرة يعنى ان هذا الفاعل المضمر اما ان يكون مميرا بنكرة او مميرا
 ((بما)) اى باللفظ الذى (بمعنى شئ) اى بمعنى الشئ النكرة حال كونه (منصوب المحل على
 التمييز) ((مثل فنعماهى)) (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ماتمير له وقوله (هى)
 مخصوصة (وكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو على هي موصولة) اى ماقى فنعما
 (يعنى الذى) يعنى انهما معرفة (فاعل لنعم) اى كافى نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون
 موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فيكون الصلة باجعتها) اى بطرفها (فى فنعما هي
 محذوفة) وانما حذفت (لان هي مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هي اى الصدقات
 وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعنى فنعما هي نعم الشئ هي) فحينئذ لا يحتاج
 الى الصلة (فا) اى حينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي) اى لفظة هي
 (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل الخصوص فقال (وبعد ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام
 الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشرطه يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ
 مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملًا وذلك
 هو المعنى (بالمدح او الذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى
 ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعدية) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل
 (انما هي) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
 به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو)
 (اى المخصوص) (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله غالبًا) وهي الجملة الفعلية المركبة
 من نعم و فاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع
 خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم من ان الجملة اذا
 وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام
 لام التعريف العهدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثانى الوجهين وهو
 ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى
 لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال امامبتدأ وجملة نعم
 الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية
 استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكانه) اى
 المتكلم (سئل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد) اى هو زيد (فعلى الوجه الاول نعم
 الرجل زيد جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من مبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى
 الوجه الثانى جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط
 الخصوص ومسائله فقال (وشرطه) (اى شرط الخصوص يعنى شرط صحة وقوعه
 مخصوصا) (مطابقة الفاعل) ولما جاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة
 الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقة الفاعل) اى
 مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله
 (او مطابقة الفاعل ياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل
 والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) إشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون
المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (اوتأويلا) فقوله حقيقة إشارة الى نوعي
الفاعل من كونه ميمرا بكرة او بما فى نعم رجلا زيد ونعماهى فان الاول مطابق فى الجنس
حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه تأويلا بان ما يأول
بالشيء الذى يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون إشارة الى ماسيأتى من التأويل
بحذف المضاف او غيره فى الآية التى سستدكر (وفى الافراد) اى انه لا بد ان يطابق
الفاعل فى الافراد (والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه
مشروطا به يعنى انما اشترط ذلك ليكون المخصوص (عبارة عن الفاعل فى المعنى) وان
كان منفصلا عنه فى اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض
تحصيل المعنيين اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
فى الجنس والافراد (ونعم الرجلان زيدان) هذا مثال للمطابق فى الثنائية (ونعم الرجال
الزيدون) هذا مثال للمطابق فى الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال للذم للمطابق فى التأنيث
(وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال للذم للمطابق فى الثنائية والجمع وقوله
(ويجوز ان يقال) إشارة الى ان هذا الفعل كاجاز مطابقتها لفاعله فى التذكير والتأنيث يجوز
ان لا يطابقه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى
نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبهما الحرف) اى كانا مشابهيين للحروف فى عدم جواز
التصرف واذا كانا مشابهيين لهما (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث
فى التأنيث الحقيقى بهذين الفعلين كما وجب فى سائر الافعال (و) (قوله تعالى) «بئس مثل
القوم الذين كذبوا» وأشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف
يعنى ان هذا الايراد من المصنف فى معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقض بايراد مادة لم توجد
فيها المطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث وقع المخصوص) فيها (اعنى الذين كذبوا) جميعا
افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يحجب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) (كذا) (شبهه)
(بما) اى من المواضع التى (لا يطابق الفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقص
اذا لم يكن متأولا لكنه (متأولا) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف المخصوص
بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل
المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف المخصوص كما افاده بقوله (او يجعل) لفظ
(الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم) ثم شرع فى ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا
علم بالقرينة) ليكون إشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) (قوله تعالى) فى قصة
ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اى ايوب بقرينة
ان ذلك فى قصته) (و) (قوله تعالى) (فنع الماهدون) (اى نحن) يعنى ان الممدوح هو ذاته
تعالى

تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء ببناءها بايدو انما الموسعون والارض فرشناها فتم
الماهدون فان الباني للسماء والفاراش للارض وما هدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم
(وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (في افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط) اى فى
الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف الخصوص
بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم) لفظ (حب فى) (حبذا) واصل المتن ومنها
حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو
حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حبذا مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (او من حب)
بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا) اشارة الى
الجزء الاخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما
هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حب بضم الباء على
وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذافاعله
اى هو حبيب الخ ولذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة
خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (او فاعله) اى ولا فاعله (او ذا) اى ولا
لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى «ولا تطع منهم اثما وكمفورا» يعنى لا تأموا ولا كفورا كما فى شرح
الب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلامها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله
بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان الخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اى
لكون تلك الكلمة المركبة جارية (بجرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا
الزيدان) حين كون الخصوص تشية (وحبذا الزيدون) حين كون الخصوص جمعا (وحبذا
هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرط الخصوص مطابقة
الفاعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا)
(الخصوص) (كما فى اخواته) (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب
مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدئ وما قبله خبره وعلى
كونه خبرا للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويحوز
ان يقع) شروع فى بيان الحكم الخصوص به يعنى انه يحوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل
الخصوص) وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لثلاث توهم الاشتراك (او بعده)
(اى بعد مخصوصه) (تمييز او حال) حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى
موافقا له (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيدا) وهذا مثال
لمسبق فيه التمييز قبل الخصوص مفردا (وحبذا زيدا رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده
وكذا قولنا حبذا رجلين زيدان او حبذا رجلا الزيدون (وحبذا راكبا زيدا) وهذا
مثال لما وقع حالا قبل الخصوص (و) كذا (حبذا زيدا راكبا) والاولى ايراده ايضا لثلاث
توهم عدم جوازه بناء على توهم كون الخصوص ذا الحال كما ستعرفه لكنه اكتفى بالتشيل

بقوله (وحبذا رجلين اورا كبين) اى او حبذا را كبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اورا كبين وحبذا امرأة هند وحبذا امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما) اى الصالح للعامة الواقعة (فى) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لزيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجز ان يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن را كبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالرا كبا حال) نتيجة للقياس الذى اثبتته باطسال تقيضه يعنى ان لم يجز ان يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التمييز فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل فى التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كفى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والد والله دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه راجعا لكونه انسب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادل على معنى فى غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارته الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكر الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة اليه) اى الى الغير صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالمنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بدله) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف (فى جزئته) اى فى كونه جزءا (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عدة (او غيره) بان يكون فضلا (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعقل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتعقل

الابداع ضرب ثم شرع في بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع)
 خبره يعني ان حروف الجر حروف وضعت (للافشاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير
 للافشاء اى المراد بالافشاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى ^{مصحح} تفسير
 الافشاء بالايصال يعني انه يصح ان يفسر الافشاء بالايصال فان معنى (الافشاء الوصول)
 اى جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا
 لا يجوز تفسير الافشاء بالايصال فانه لما كان معنى الافشاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول
 اجاب بان الافشاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل
 معناه من الوصول الى الايصال وقوله (او معناه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك
 الافشاء اما افشاء بالفعل او افشاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى
 الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او ازمان او النسبة احتاج الى تفسيره
 حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا
 او غير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك
 (وغير ذلك) (الى ما يليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر
 بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسماء صريحة مثل مرت بزيد وانا
 مار بزيد او كان فى تأويل الاسم كقوله تعالى « وضائق عليهم الارض بما رحبت » اى برحبها)
 يعنى بسعتها قالبا فى بما واصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل
 بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعنى كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت
 (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و) سميت
 (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجر معانى الافعال الى ما يليه اولان اثرها
 فيما يليه الجر) اى اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجر من انواع
 الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحي وهو
 التأثر فى الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجالا ثم ما يختص بكل واحد منها من
 الخواص والمسائل فقال (وهى) (اى حروف الجر) (من) ابتداء بها لانها للابتداء
 وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للغاية (وفى) ولما كانت هذه
 الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والاخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح
 ان ينبه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على
 سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاضلها من الحركة والسكون بان كانت
 اعرابها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرها على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشأن
 (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الآتية فان الحروف
 الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى عن مسمياتها (والباء واللام)

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المص هذين
الحرفين (باسميهما) فان مسمياتهما الباء والملام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما
موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم
(والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسماءها (وجدت بخلاف ما بقى) اى
الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف (ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر
بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية
فى ان الجار هل هو رب او وواوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون
انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح
اليه بقوله (وفى عددها) اى فى عددها ورب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح)
بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذلك يجمع واو القسم معها كما
جمع باء مع الباءات فرقا بين المعدود مساحمة وبين المعدود حقيقة وقال العصام والظاهر انه
اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء
وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشعر ايضا
الاشاذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) اى تاء القسم وباؤه (وعن وعلى والكاف ومذ
ومندوو خلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فال عشرة الاول) وهى من
والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة
(الاحرف والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومندو
(تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة
البواقي) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفاعلا) والفاء فى (فن) للتفصيل وهو
مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء
الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن
الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان
يشير الى ان المراد به المجاز فقال (و المراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا
لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على
الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى
الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حل على معناه الحقيقى لم يحصل
منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لا بالجزء
الذى هو النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما)
اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل
واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى
لان

لأن الفعل الذي يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف
 تفسير للغرض يعني أن المراد بغرض الفاعل هو ما قصد وأشار الشارح بقوله قيل إلى
 ضعف هذا القول لأن فيه تخصيص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله
 العصام ثم قال والأحسن أن المراد بالغاية النهاية أي أن من لا ابتداء له نهاية لا لا ابتداء
 ليس له نهاية كالأمر الإبدية وأما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب أن يكون استعماله
 في الزمان مجازا إلا أن يراد بالمسافة الحقيقية أو التنزيلية ثم أشار إلى نوعي الابتداء
 بقوله (وهذا الابتداء إما من المكان نحو سرت من البصرة) يعني شرعت في سيره ابتداء
 ونهاية فابتدأه من حيث المكان هو البصرة (أو من الزمان) يعني الابتداء إما من الزمان
 (نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وعلامته من الابتدائية)
 يعني القرينة على كونها للابتداء (صححة إيراد إلى أو ما) أي أو إراد شيء (يفيد فائدتها) أي
 فائدة إلى وهي إفادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالإيراد أي إيراد ذلك في مقابلة
 من فثال صححة إيراد إلى (نحو سرت من البصرة إلى الكوفة) مثال إيراد ما يفيد فائدتها
 (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وإنما أفاد ذلك فائدة معنى إلى (لأن معنى
 أعوذ بالله التجئ إليه) أي إلى الله فحينئذ يفيد أن ابتداء التجئ وفرار من الشيطان وانتهاء
 إلى ربّي (والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء أي ويجئ من التبيين أيضا) وهذا تفسير
 للعطف وقوله (أي لاظهار المقصود من أمر مبهم) تفسير للتبيين بأنه بمعنى الاظهار يعني
 اظهار ما قصد من ذكر أمر مبهم (وعلامته) أي وقرينة كونه للتبيين (صححة وضع الموصول
 في موضعه مثل) قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) فأنك لو قلت (يعني إذا أولت قوله
 تعالى من الأوثان) قلت أن المراد به (فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى) يعني
 يكون المعنى مستقيما وقوله (والتبعض) بالجر عطف على ما قبله كما أفاده بقوله (أي
 وقد يجئ من التبعض وعلامته) أي علامة كونه للتبعض (صححة وضع بعض) أي
 وضع لفظ بعض (مكانه) أي مكان لفظ من (نحو أخذت من الدراهم أي بعض الدراهم)
 (وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) أي لأن قوله للابتداء وإن كان مجرورا
 لفظا لكنه (مرفوع) محلا بالخبرية وقوله (وزيادتها لا تكون) أي لا توجد (إلا) إشارة إلى
 أن قوله (في غير) متعلق بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة وإلى أنها منحصرة في غير (الكلام)
 (الموجب) أي لا توجد في كلام مثبت بل هي منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاءني من أحد
 وهل جاءك من أحد) أورده بالمثاليين للإشارة إلى أن المراد بالمنفي أعم من أن يكون منفيا
 بالصراحة نحو ما جاءني أو منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فإن الاستفهام للإنكار وهو بمعنى
 النفي وهذا الانحصار إنما هو للجهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاختفاء)
 (فأنهم) لم يحكموا بالخصر في غير الموجب بل (يجوزون زيادتها) أي زيادة من (في الموجب
 أيضا مستدلين بقولهم) يعني دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (قد كان

من مطر « فان من في قوله من مطر زائدة مع انها وقعت في موجب (فاجاب) اى و اراد المصنف ان يحسم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (بما يتوهم) بيان للشبهه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظه وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة استئنافية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا لان التى وقعت في امثاله ليست بزائدة لانها امامتأول بانها (للبعض او) متأول بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله (وارد على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل كذا في العصام (كأن قائلاً قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كلمة الى موضوعه (للانتهاء) (اى لانتهاى الغاية) في الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الغاية واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة الى (بهذا المعنى) اى حال كونها ملا بسة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء (لمن) اى للكلمة من التى للابتداء يعنى مقابلة لها في الجملة لان من اما للابتداء من الزمان او للابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء في غيرهما كذا في العصام (سواء كان) اى سواء وجد واستعمل (في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان) اى او استعمل في الزمان (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرهما) اى او استعمل في غير المكان والزمان (نحو قلبي اليك) فان الانتهاء فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هى للانتهاء المطلق (فان قلب المخاطب منته اليه) اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع) معطوف على قوله لانتهاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قليل) اى في زمان قليل او استعمالا قليلا (كقوله تعالى ولانأكلوا اموالهم الى اموالكم اى لانأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال في شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين المضم انتهى يعنى ولانأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفي الصحاح وقد يجرى بمعنى مع كقوله الذود الى الذودا بل وقال الله تعالى ولانأكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا للمعنى الانتهاء (وحتى) اى كلمة حتى (كذلك) وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار اليه وقوله (في كونها) اى في كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه (وبمعنى مع) يعنى حتى تجئ بمعنى مع (كثيرا) وهذا كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى في جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف حتى كما سيحىء واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (في كونها) اى في كون كلمة

كلمة حتى (بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية) وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل وفى حتى كثير واشار الى الفرق الآخر بقوله «وتختص» (اى حتى) «بالظاهر» (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخله فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصورة لها بل يوجد فى الى ايضا وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حتاه) حال كونها داخله فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز ان يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يحز دخولها فى الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمير لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير الجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) اى وقوع الجرور والمنصوب (بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف وهذا عند الجمهور «خلاف للبرد» (فانه جوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمير) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو «قوله فلا والله لا يلنى اناس* فتى حناك يا ابن ابى زياد» والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لانقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرة «وفى» موضوع «للفرفية» ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين الطرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشمال لكونه سببا للنجاة ومشملا او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عز وجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل «وبمعنى على قليلا» اى كلمة فى تجىء وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين موسى وقال «ولا صلبنكم فى جذوع النخل» اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس يستعمل فى ما وضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللبان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الآية مجازا تتمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المظروف فى الظرف انتهى «والباء للصاق» ولما كان اللصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ ملصقا بشئ اراد ان يعين ما هو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق (الى مجرور الباء

هذه) اى كونها كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى
بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالتصاق
(اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى
عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم
(والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فغناه مصاحبة السرج
واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
فى الاشتراء ولما كان بين كونها للالتصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق
حيث اجتماع فى مادة وافتراق فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقابه) بل يجوز
ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقابه وعليه فان كان الاول يصدق عليه
ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالتصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالتصاق
معا (فالالتصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير
عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الالتصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره
فى مقابلة شئ آخر نحو بيعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدية) (اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) اى بسبب
ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب
زيد) فى حال كونه اللازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدراله وفيه فعلا ان احدهما الصيرورة حيث
استندالى المتكلم وهو المتعدى وثانيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية
بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصرفين ان تعدية
اللازم بحرف الجر فى الشكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فخصوص بالباء وايضا موقوف
على السماع وقيل فى الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارية كلها فيها سواء
لاختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد)
وقوله (وزائدة) بارفع عطف على محل قوله للالتصاق يعنى ان الباء زائدة (فى الخبر) متعلق
بزائدة وقوله (فى الاستفهام) متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره
ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخلا فى الخبر فى حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد
بهل لاغير هامن اداة الاستفهام واثار بقوله (لامطلقا) وفصله بقول (نحو هل زيد بقائم فلا
يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجوز ان يقال (ازيد بقائم) فانه واقع فى
الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس)
قيد ايضا للنفي يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفي بليس (نحو ليس زيد
براك

براكب وبما) اى فى النفي بكلمة مالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهّد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى البناء (ترادف فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفي بليس وبما (قياسا) اى زيادة قياس وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى) فى (غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفي) (سماعا) ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل (والقى يده) حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسيرا لكل قوله (اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا واللقى يده او) يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لافى الاستفهام والنفي نحو حسبك يزيد) حيث دخلت فيه فى الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال زيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحو اجل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى لبيان علّة شىء) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولافى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو نحو خرجت لخافك) فان الخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى رد فكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى البناء فى القسم مع ان البناء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا كباءه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالاثبات هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فيثبت لا يجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية او لا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسرّه بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لهما صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالزام (كمان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله (مختصة) خبر
 بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة (لعدم
 احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام
 يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم
 حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه ارضى وهو انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما
 للكثره فينافيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة
 ثم قال وذلك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
 للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجهيه وان خلاعه بياهم انتهى وقوله
 (موصوفة) بالجر صفة نكرة اى موصوفة اما بغير او بجملة وانما اشترط بالمو صوفية
 (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا
 وصف الشئ صار اخص واقل مما) اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم
 اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها
 موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى
 كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا فى اشتراط كونها
 موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا
 المذهب الاصح هو (مذهب ابى على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير
 الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة
 (والمختار عند المص الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها)
 اى هو الاصل فى كلمة رب لكن اصل يعدل عنه كثير او قوله (ثم تستعمل فى معنى التكثير)
 اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون
 المقام قرينة على استعمالها فى التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة
 وفى التقليل) اى وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى
 القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالجواز ولم يقل حقيقة وجواز لعدم الاطلاع على معناها الحقيقي
 ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى القرينة والثانى مشابه بالجواز
 فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى)
 اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا
 (لانها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
 والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك فى المستقبل فانه ليس
 بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيمة) فان كثرة الملاقة وتقليلها انما
 تتحقق بعد وقوع الملاقة وهذا مثال للماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال
 للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للثبوت والثانى للنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة

ماض (اي ذلك الفعل الماضي) محذوف (غالبا) (اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحور رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اي لقيته) (وقد تدخل) (اي رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمرة) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمرة وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعني ان المراد بالمضمرة المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمرة يعني على المضمرة المبهم الذي مميز ذلك المبهم (بكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة وقوله (على التمييز) متعلق بالمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد) خبره يعني ان ذلك المضمرة المبهم مفرد دائما (وان كان) اي ولو كان (المميز مثنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) اي ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (او امرأة) اي نحو ربه امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمرة المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فا ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه الخالفة (في مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اي في كون المبهم مطابقا لتمييزه وقوله (في الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا في الافراد (والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اي الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اي رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (المانعة) صفة كاشفة للكافة يعني تلحق كلمة ما التي تكف وتمنع رب (عن العمل) اي عن عمل الجركما تلحق بان وكأن وقوله (قد تدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعني ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخوله (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيدو ربما زيد قائم يعني انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الوجود الحاصل فيؤد بمنزلة ودويؤد كما قلنا قوله تعالى «فسوف يعملون اذا لاغلال في اعناقهم» اتي باذنه هو للماضي وجع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الوجود لتعريه من الرب كذا في الوافية (وقد تكون ما) اي لفظتها (زائدة قد تدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (على الاسم) اي المفرد (وتجبر) اي تعمل الجرك في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعني رب ضربة حاصلة (بسياف صيقل) اي مجلول لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اي واو رب) وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارح

اما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني ان واو رب حرف جر ايضا ككلمة رب
 وحكمها حكمهما في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها في حكمها
 في كل ما يجوز لب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير
 في حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول وواوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول
 على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل وواوها في حكمها لئلا يلزم حقوق ما الكافة بالواو
 ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبئها على التفاوت بينهما في مجرد
 اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم حقوق ما الكافة بالواو
 فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل «وبلدة ليس بها انيس» الا اليغافير والا
 العيس) فقولوه بلدة بالجربالواو البلدة كل جزء من الارض غامر او غامر والانيس المؤانس
 وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظي والعيس بالكسر الابل
 البيض تخالط بياضها شقرة وجلة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليغافير بالرفع على انه
 اسم ليس يعني لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظنيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا
 في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيويوه انها جارة كما اختارها المصنف اراد
 الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيويوه وليست
 بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذ كان الامر كما قال به
 سيويوه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
 في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فينبذ
 يقدر (له معطوف عليه وعند الكوفيين انها) حال اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل
 (ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها
 وانما تكون جارة (لصيورتها) اي لا تنقل تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب)
 واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون له) اي لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا
 متروكا وانما لا يقدرون (لان ذلك) اي لان التقدير (نعسف) (وواو القسم) اي الواو الجارة
 الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل)
 (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال)
 اي فينبذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها)
 اي ليكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا
 من اصلها اعني) اي اريد باصلها (الباء) فقولوه عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير
 السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا يستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال)
 اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني)
 فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال (حطا للواو) اي لجعل
 الواو منحلة (عن درجة الباء) اي التي هي اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث
 لقوله

لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخله عليه لا على المضمرة وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تبريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولك لا فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحطرتبه) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلا) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) (الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان مابه الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطالمرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص بتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجع فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو اصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (فى الجميع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اى المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) (من) (كونها لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) (من) (الدخول على المظهر) والمضمرة (مطلقا) اى سواء كان من اسم الله او لا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعنى المراد يكون الباء اعم منهما انها اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضا ان الباء تكون

لغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كون
 جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكا)
 اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل) ايضا (على
 المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال
 دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للشارة الى انه
 مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز
 دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة)
 كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بارحمن لافعلن)
 والباء فى هذه الامور كلها ملابسة (بمخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو
 والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تقرير على تفسير الشارح
 قوله فى الجميع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ما ذكر
 من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منها فى الجميع انها اعم منها
 فى اختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضا بما ذكر كما توهم وهذا اشارة
 الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول
 الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منها فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد
 مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المناقاة وهو انها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب
 ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال) ان (الباء توجد
 مع الاختصاص وبدونه لمكان التناقى) يعنى انه اذا اراد به ذلك يلزم المناقاة بين قوله اعم وبين
 قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان
 مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يحجب) يعنى المراد بتلقى القسم جواب القسم يعنى
 انه يحجب (القسم) وقيد بقوله (الذى لغير السؤال) لتحصل الاحتراز عن القسم الذى
 للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيلقى يعنى ان جوابه يورد
 باللام (وان وحرف النفي) (اى) يعنى سواء كان حرف النفي كلمة (ما) او (كلمة) (لا) ثم نبه على
 مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) او فى الجملة التى اريد ايجاب
 نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله زيد قائم او فعلة نحو والله لافعلن كذا
 وان) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لا متناع دخولها فى الفعلية (نحو
 والله ان زيد القائم وما ولا) اى يقع كل منهما (فى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك
 الجملة المنفية (او فعلة نحو والله ما زيد بقائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله
 لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفي) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة
 كقوله تعالى «تالله تفقؤ تذكري يوسف» اى لا تفقؤ) يعنى بالله لاتزال ان تذكري يوسف (واما قسم
 السؤال) اى الطلب (فلا يتلقى) اى فلا يحجب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل
 قام

قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحا والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام (و)
قد (يحذف جوابه) (اي جواب القسم) (اذا اعترض) اي وقت اعترض القسم (اي توسط
القسم) يعني معنى كونه معترضاً انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة (على
جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او تقدمه) (اي
القسم) يعني يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اي الجملة التي (يدل عليه) (اي على
جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان
القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة
تقدم على القسم وانما حذف جوابه في صورتين (لاستغناء) اي لكون القسم مستغنيا
عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه) اي على
الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور
دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التي ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ
والمعنى فانها (وان كانت) اي ولو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اي الشأن (بحسب
اللفظ لا تسمى الدال على الجواب لا الجواب) للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر
الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام متمنع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليقفهم السامع
من اول الامر على المقصود (ولهذا) اي ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لا يجب) اي
لا يقع (فيها) اي فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي
(وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اي لمجاوزة شئ) اشارة الى ان المجاوزة من الامور
النسبية المقنضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى
المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اي ويستعمل هكذا بصور ثلاث
(اما بزواله) اي بان يكون الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثاني) وهو المجرور بعن
(ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالي (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد)
فان السهم زال عن الشئ الثاني الذي هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذي هو
الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهي كونه واصلا الى الثالث (وحده)
يعني لا بزواله عن الثاني (نحو اخذت عنه العلم) يعني ان العلم تجاوز عنه اي عن الثاني
ووصل الى لكن لم يزل عن الثاني (او بازوال وحده) وهي الصورة الثالثة يعني زال عنه
سواء وصل اولا (نحو اديت عنه الدين) يعني زال عنه الدين (وعلى) اي لفظا على
موضوع (لاستعلاء) (اي لاستعلاء شئ على شئ) يعني لا فائدة كون الشئ عاليا على
شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد
يكونان) (اي عن وعلى) اي قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان
اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) (بدخول من)
يعني انما تعين اسميهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه (والكاف) اى مسماه وهو الكاف
المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى لتشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه
بالاسد فى الشجاعة (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شئ اذ التقدير)
اى وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود
نفى ان يكون شئ مثله لاني ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الآية وجهين آخرين
على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفي الشئ بنفى لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي المزموم كما يقال ليس لـخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بوجود لان اخ زيد ملزوم
والاخ لازمه لانه لا بد لـخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا المزموم والمراد نفي اللازم اى ليس
زيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان لله تعالى مثل مثل والمراد
نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلامثله والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم
قد قالوا مثلك لا يبخل فنفي البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسدكوا طريق الكناية
قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه ويسد مسده فقد نفوه عنه
كذا فى بعض الحواشي وقال العصام ان الذين حكموا بزيادة فى الآية المذكورة حكموا
بها وجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف
(وقد تكون) (اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتعين اسميتها بدخول عن
عليها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملها فى نحو زيد كالاسد (نحو) «يضحكن عن كالبرد
المثم» (وفسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل
البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المثم
فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصرع
الاول قوله ثلاث يبيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقر الوحش وقوله
جم بضم الجيم جمع جاء وهى التى لاقرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره
يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة والطفافة (وتختص) (اى الكاف) يعنى يمتاز
الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسره به ليكون
اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر
دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال
(كه) وقوله (استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على
الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل ونحوه)
اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو
مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه (وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف
(على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها

في السعة على المرفوع دون غير (خلافا للبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى دخولها
 على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى لانه ينظر نظرا (الى
 ماجاء في بعض اشعارهم) (ومذومند) فقولوه مذمبداً ومنذ عطف عليه وقوله (لزمان) ظرف
 مستقر خبر عنهما يعنى كائن للزمان وقيد الشارح بقوله (الماضى او الحاضر) للاشارة الى
 التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما
 التخصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للابتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان
 يعنى انهما اما بمعنى من الابتداية او بمعنى في الظرفية فقولوه للابتداء بيان للاول وقوله
 والظرفية بيان للثاني يعنى انهما بمعنى من (في) (الزمان) (الماضى) وفسره بقوله (يعنى) انهما
 للابتداء (اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه
 ان اريد بهما الزمان الماضى (ان مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقاته (المثبت او المنفى) اى سواء
 كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان
 الماضى الذى اريد بهما) اى بمذومند (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك
 الزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد مذسنة كذا)
 وهذا مثال للفعل المثبت (او ما رأيت فلانا مذسنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال
 كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المثالين (ان تكون هذه السنة
 ماضية) لاحاضرة كاقيدته بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة
 السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخل في الزمان الحاضر فيثبت يكون للظرفية واذا
 قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذل للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا
 (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) (كافى المثال الاول) (او عدم رؤيتي) (كافى المثال الثانى) (كان)
 اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتد) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى) هذا (الآن) اى الى
 زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء اى وهما) مذومند
 كائن (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى في هذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير
 اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا
 للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله في الماضى وهذا من
 قبيل زيد في الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة
 الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى
 لو مضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع
 في تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما) اى بمذومند (الزمان الذى
 اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
 الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو ما رأيت مذ شهرنا ومذ يومنا) اى ما رأيت في هذا الشهر
 وفي هذا اليوم (اى جميع زمان) ابتداء (انقضاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

عندنا) اى ما كان المتكلم والمخاطب فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة
يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تتحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم يتقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدءاً لزمان الفعل) فانهما لو كانا كذا لم يصح
ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر انهما مثالان لمثالان
(للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على
الامتناع حيث قال ولا يَحْتَمَلُ ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية والمثال الثانى
الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى
واليه اشار الش بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا لابتداء كيتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان
جعل المصنف على ترك المثال للاول لا يُلْبِقُ بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصد
كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف اى ما رأته مَدْخُولُ
شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتدله اول وآخر
يصح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وخلا وعدا)
يعنى هذا الثلاثة (للاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف
(عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان
كونها حروفاً جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها)
اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفاً جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى
واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة
بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبّهة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام
كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى
اصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها) اى وجه مشابهة هذه
الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى امام مشابهتها فى اللفظ (فلا تقسامها) اى
لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرابعى
والخامسى) يعنى كالم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف
الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما بنى على حرف واحد وعلى
الاثنين (ولبناؤها) يعنى مشابهتها لفظا وجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها مبنية
(على الفتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها فى المعنى او من
جهة المعنى (فلان معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت)
يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى
فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال
الماضية بان يكون ان مثلاً بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد

والتشبيه والترجي والتمنى في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والسائق استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود نحو اشتريت وبعثت كذا في العصام وقال في شرح اللب انها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيذ والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحرف بالاحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب يعني انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اي لم يجعلوها (تغيير الاسلوب) مستحسنين بان يعبر في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة) يعني مع انه يجوز ان تسعمل احديهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يحر استعمال احديهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترق آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نواتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اي اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو مافوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فلناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال والاقترب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ماوضع للافضاء وماشابه الفعل وعمل عماله الفرعى ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فحذما صفا ودع ما كدر وقوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان و كأن ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرهما) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للاشاء بخلاف الاربعة السابقة) فان الاربعة السابقة موضوعا للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما توهم من اللام من معنى الجواز يعني ان تلك الحروف واقعة

في صدر الكلام وقوعا وجويا لاجوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان
يعلم (من اول الامر انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف
(اى قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اى لان
كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد)
اى مثل الكلام الذى اريد تأكيده مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اى ومثل
الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اى اشتمل
على الاستدراك (والتمنى والترجى) وقوله «سوى ان» استثناء من الحروف المذكورة
يعنى ان كلامن تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) (وقال في المغرب ان
سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر
اعنى لها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصول
واقبت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان في
سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في
افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى يدل له لان البدل ساد مسد المبدل منه وكأن
مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيدا فادان زيدا
لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو
ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (ففى) اى ان المفتوحة كائنة (بعكسها)
(اى بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف
المضاف) وانما حل على حذف المضاف اذ الضمير يرجع الى جميع هذه الحروف
كما ان ضمير لها يرجع اليه ولولم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشئ بنفسه فانه يكون المعنى
حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة فانه على تقدير
ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر
الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة عن الضمير الثانى لاختلت الموازنة بين الضميرين
لان الاول حينئذ يكون راجعا الى كلها والثانى الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب
هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها فى الموضوعين واعترض بعضهم عليه بانه
لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصحيح ارجاع الضميرين وقوله
(بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد بكون المفتوحة بعكس الباقي انما يقتضى
(عدم الصدارة) وانما فسر به لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان
بمعنى جواز الصدارة فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس
كذلك لانها يتمتع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهوان المراد بها اقتضاء عدم
الصدارة لاجوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان المفتوحة (مع اسمها

وخبرها في تأويل المفرد) وإذا كانت كذلك (فلا بد لها) أي فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشيء آخر) لأن المفرد لا يصلح أن يكون كلاما إلا بضم شيء آخر إليه كما سبق (حتى يتم كلاما) أي حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما بضم شيء آخر فإن المفتوحة مع اسمها وخبرها أن كان مبتدأ يقتضي خبرا وإن كان خبرا يقتضي مبتدأ وهكذا (وحينئذ) أي حين إذ كانت محتاجة إلى شيء (لو وقعت) أي المفتوحة (في الصدر) كما وقع باقي أخواتها (اشتبهت) أي التبتت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وإن لم تلبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتملها واعتراض في شرح اللب على الشار بأن المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فإن المقصود منها أن العلامة لزوم الالتباس ولو قال إنما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لم المقصود والأولى أن يذكر في التوجيه أنها بعكس الباقي لأنها لا تقع في الصدر أصلا انتهى ملخصا وأقول إن التعليل بأنها لا تقع في الصدر يؤهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وإنما حملنا) شروع في وجه تفسير العكس بقوله بأن يقتضي معنى إنما حملنا قول المصنف (العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لأن مجرد الاستثناء) يعني بقوله سوى أن (يكفي في ذلك) أي في إفادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعني أن المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو أعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لأن عدم اقتضاء الصدارة أعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكشف المص بالاستثناء وقال فهي بعكسها وكذا في بعض الحواشي واعتراض عليه بأن الاقتضاء لم يذكر في المتن فلا استثناء يفيد ما يفيد فهي بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (أي هذه الحروف) أي الحروف الستة من غير استثناء شيء منها (ما) (الكافة) أي كلمة ما التي هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة مجهول (أي تعزل هذه الحروف) فسر به للإشارة إلى أن المراد بتلغى لازمه وهو العزل أي تجعل الحروف بسبب حقوقها لغوا فيلزم أن تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمي وإنما يلزم العزل بسبب حقوقها (لمكان ما الكافة) أي لوقوعها وقوله (على الإفصح) متعلق بتلغى يعني كونها ملغاة بها على الإفصح (أي على أفصح اللغات مثل أنما زيد قائم) ومنه قوله تعالى إنما الله واحد وقوله (وقد نعمل) إشارة إلى المفهوم المخالف من قوله على الإفصح يعني أنها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الإفصح كما وقع في بعض أشعارهم) وهو إشارة إلى الاستدلال بقول النابغة حيث قال «الليتما هذا الجمال لنا» إلى جامتنا أو نصفه فقد «حيث سمع منه لفظ هذا الجمال بالنصب وقال العصام أن هذا الاستدلال إنما يفيد جواز العمل في لبت فقط إلا أن يراد بأن استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) (حينئذ) (أي حين إذ تلحقها ما الكافة) (على الأفعال) (لأن ما الكافة أخرجتها) أي لما

جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها
 (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها
 والفاء في (فان) للتفصيل يعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان
 (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى
 المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم
 اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى
 (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكسبه (مع زيادة
 التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى
 كلمة ان كاشة في حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها معها جملة)
 للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ما تضمن الاشياء الثلاثة
 اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكر هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا
 بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس
 باعتبار كونها جملة في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا
 اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله
 (في حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها في حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح
 السكوت عليه بل تقتضى جزء آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم
 اعنى عدم التغير في المكسورة والتغير في المفتوحة قوله (ومن ثمة) (اى ومن اجل الفرق
 المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف والنون (في موضع
 الجمل) (اى في موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجملة) اى بقاء الجملة (و) (وجب) زاده
 الش للاشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (في موضع المفرد) (اى في موضع
 يقتضى المفرد) وفسر الش الاضافة في الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل اضافة
 السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لا يراى اذا الجملة او المفرد ثم ارد تفصيله بقوله (فكسرت)
 على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار
 اليه بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء
 منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى في وقت
 ابتداء ليصح حذف في او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا
 في المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان في اول كلام المتكلم
 (نحو ان زيدا قائم) او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل
 فقوله انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا في الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام
 المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان في ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

وقعت (بعد القول) أى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (ما يشق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لأن مقول القول لا يكون الاجلة نحو قال زيدان عمرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد) (الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لأن صلة الموصول لا تكون الاجلة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم) (وقحت) معطوف على قوله كسرت يعنى انه لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة (حال كونها) أى حال كون كلمة ان (مع جلتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في قحت (نحو بلغنى ان زيدا قائم) يعنى بلغنى قيام زيد وانما وجب الفتح ليكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) قحت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) أى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) قحت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مبتدأة) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جلتها) (مضافا اليها) أى قحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جلتها (نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جلتها فاعلة على ان في كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جلتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فأنها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول ما لم يسم فاعله مدرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فأنها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجب من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها العصام رحة الله عليه (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيهه ان الواقعة بعد لولا مع اتفاقهم على فتحها فرغم المبرد والكسائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرؤا (لولا انك) أى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا لامتناعية) أى التى وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (أى ما بعد لولا لامتناعية) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) أى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره

كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف
 كانه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة
 كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان
 كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل
 الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو لولا انى معادللك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل
 المحذوف (اى لوزعت انى معادللك) اى كن معادلا ومثالى فيكون خيرا لك (ولولا
 انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذا قالوا) (لوانك)
 معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كما قرؤا امادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا
 بفتح الهمزة كذلك قرؤوها اذا وقعت بعد لولا (بفتح الهمزة) (لانه) (اى ما بعد لولا) (فاعل)
 (لفعل محذوف والفاعل) اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب
 ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان
 الموضوعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع في بيان ما يجوز فيه الامر ان فقال (فان جاز)
 (في موضع) (التقدير ان) اى (تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جاز الامر ان) اى احد الامرين
 (اى الفتح) حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (في ان) متعلق بجاز
 (الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون
 في تأويل المفرد مبتداء (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك
 المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) وقوله (لما
 وقع) بيان للثلث يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان
 المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع
 خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان
 المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان في تأويل المفرد خبر او يقدره
 مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتداء محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان
 تلك المادة (وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر
 مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلا فيه وقوله (و)
 منه (مثل قول الشاعر) شروع في بيان موضع آخر يجوز فيه الامر ان ووسطه بين العاطف
 وبين قوله («اذا انه عبد القفا والهازم») ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل
 والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (لما وقعت)
 بيان للثلث ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا
 المفاجأة فيجوز فيها) اى في تلك المادة (الكسر) بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
 بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معهما) اى مع
 اسمها

اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته
 (للقفا والهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فيئتذ يجب الفتح (وتامم البيت
 «وكنتم ارى زيدا كاقيل سيدا» اذا انه عبد القفا والهازم» قوله ارى على صيغة المجهول
 يعنى بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحت
 جعل نائباً (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظاناً (وكا قيل) اى وهذه
 الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقاً لما
 اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان
 سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادماً لاعضائه منافع للسيادة (ومعنى كونه
 عبد القفا والهازم انه لثيم يخدم قفاه) اى رأسه (ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه
 ولهازمه والهازم من عظماء نائبان فى المحيين تحت الاذنين جمعهما) اى قال الهازم ولم
 يقل الهازم (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مریداً بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما
 مع حوالتهما) اى من الاعضاء التابعة لهما (تغليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص
 بما ذكره اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه
 عبد القفا الخ اى عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة
 وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (فن
 جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احد الله) حيث جازى فى قوله انى التقدير ان جاز فيه
 القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول
 الذى (او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولتى تعين الكسر لان اول
 المقولات انى احد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل ح
 (المعنى المصدرى) بمعنى حدى لله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد
 (الحمد) اى لفظا الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حدى اسند الى المتكلم وتعلق بالله اوانه مفرد
 (وليس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل المعنى اول
 اقوالى) فيئتذ (تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع
 جعلتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول
 ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز
 العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى لاجل ان) كلمة (ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع)
 وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان
 فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانهما) علة للصغرى
 يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة
 (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط)

اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة
 ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على محل اسم) (ان) (المكسورة) وقوله
 (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع
 لاعلى عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المص
 منه حيث جعل لذلك متعلقا يحاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) (توطئة
 للتعميم المنفهم من قوله) (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان
 يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمة يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة
 فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور
 (كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) وما يشق منه مثال المكسورة لفظا (مثل
 ان زيدا قائم وعمر و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيدا قائم وعمر و)
 حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال العصام
 ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم نجحوا الاسم
 وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال)
 بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكيمة لان كلمة ان فى المثال الثانى
 (وان كانت) اى ولو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها
 تكون (مع ما) اى مع الممول الذى (علمت) اى تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما
 (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناب المفعولين والمفعول لان الذان قام مقامهما جملة (فصح ان
 يرفع المعطوف على اسمه جلا على محله) واعتراض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل
 الجملة لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها تأيلا عن
 مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السير فى العطف على محل اسم ان المفتوحة كذا
 فى العصام وقوله (دون) (ان) (المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من
 المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة او ظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع فى المكسورة
 لافى المفتوحة ويؤيده تفسير الش بقوله (فانه لم يحز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
 (بالرفع) متعلق بل يحز وانما لم يحز هذا العطف فى المفتوحة (فانها) اى لان المفتوحة (لما
 غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لا يصح فرض عدمها) اى لا يصح
 حيث ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون يفرض عدمها مبتداء مرفوعا ويبقى ذلك الرفع
 ملحوظا كما فى المكسورة فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة
 فرض عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفى العصام ان فى تخصيص جواز العطف بالرفع
 فى المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما فى سائر التواضع
 مما سوى البديل فيجوز فيه الرفع عند الجرعى والزجاج والقراء وسكت غيرهم عنها وسكت
 الكل عن البديل ايضا ثم قال العصام والقياس ان يجوز فى كل التواضع انتهى ملخصا وقوله

(ويشترط) متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشئ و قوله (فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قبل المعطوف) اى قبل ان يعطف عليه شئ و قوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه فى قوله مضى الخبر كما فى قوله اعجبني حسنه ابايعنى مضى الخبر سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمر) (او تقديرا) اى اولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمر وقائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية ح وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكانه فى التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا قائم وعمر وقائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر (لو لم يمض قبله لالفاظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان العامل فى نصب لفظ زيدا هو كلة ان والعامل فى محله الذى هو الرفع هو العامل المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل فى رفعه عاملان احدهما العامل اللفظى والاخر العامل المعنوى (مثل ان زيدا) يعنى مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اى لاشك فى ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذى هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيدا المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فن حيث انه) اى من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اى كلة ان و قوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (فى رفعه) حال من العامل او متعلق بكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعنى انه من هذه الحثية يكون العامل فى رفعه لفظا ان (ومن حيث انه) اى ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اى على زيدا المنصوب (يكون العامل فى رفعه) اى فى رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى) اريد بالعالمين (ان والابتداء على رفعه وهو) اى اجتماع عاملين فى لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا لالكوفيين) (فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان) اى لفظه (عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر) اى واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اى كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اى ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اى حيثئذ اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور فى هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعنى لافائدة موجودة (لكونه) (اى ليكون اسم ان) (مبنيا) (فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور) يعنى ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمر و ذاهبان للمحذوف الذى ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين بجمهور البصريين وبين المبردو الكسائي

فإن الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها
بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمتض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء
كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء
كان الاسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالفوا في الثاني اذا كان مبنيا فاشار
بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز
عندهم) يعنى لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز
وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف
في الجواز وعدمه وقوله (كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر وذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم
الجواز وقوله (فإن المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مبنيا
للبجواز لان المحذور الذى ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اى
بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد والكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك
وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان
بلامضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوز ان فيه (فانه) اى الشأن (لما لم يظهر عمل ان
في اسمه بواسطة) اى لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة
(بناءه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مبنيا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة للتي (لم تعمل
فيه) اى في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور)
وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم يفرقوا في المحذور بين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل
وفرق بينهما (ولكن) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (في جواز العطف على محل
اسمه) اى اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف
على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اى لان حرف
لكن (لا تغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك الجملة (عليه قبل دخوله)
وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو)
اى الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصلى) اى لا يكون منافيا للمعنى الذى كان في الجملة قبل دخوله
(كما انه) اى كما ثبت انه (لا ينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد)
يعنى في ان المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقى معناها الاصلى في لكن كما بقي في ان
يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء الخ فانه قبل دخوله كان مبتدأ مرفوعا بقيت
رائحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم
يخرج زيد ولكن عمرا خارجا بكرة) حيث عطف بكرة بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان
رفعه تابع لرفع محله الذى بقى (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها) اى اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى
الاصلى فيها) اى فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما في ان فظاهر واما في
كان

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واماليت ولعل فلائهما تغيران هما
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغيير المكسورة للجملة التي
 دخلت عليها وتغيير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقولها ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك)
 معطوف على قوله «ولذلك جاز» (اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة)
 اي ولاجل ان المفتوحة (تغيره) يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز
 دخول اللام (التي هي) لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي
 هي) اي تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيد) اي للتأكيد الذي استفيد
 من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولولم تكن الجملة باقية على حالها لم يحز تأكيدها باللام
 لان التأكيذ فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال
 من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا الحكم يعني جواز دخول
 اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يحز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة
 مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز
 ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام الذي (هو لتأكيد معنى الجملة) اذ لا مؤكدا تأكيد
 وقوله (على الخبر) (متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
 خبرها) يعني خبر المكسورة (نحو ان زيد القائم) (او) ووسط الشق قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها) يعني على اسم
 المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم فرق وهو ان دخولها
 على الخبر اذالم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله
 راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم)
 (وبينها) (اي بين ان) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبران (نحو ان في الدار زيدا)
 ومنه قوله تعالى «ان في ذلك لآية» وامثالها او ظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار زيدا قائما
 ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذالم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على
 حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة الغنية عن الخبر فلا يقال ان
 كل رجل لو ضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيد العنك لراغب ويدخل على
 انفسها اذ قبلت همنته هاء كافي لغة فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او)
 وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف
 اما على قريبه الذي هو قوله على الاسم او على بعيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز
 دخول اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر
 بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا طعامك آكل) فاسمها زيدا وخبرها آكل وليس فيه لام بل
 اللام في طعامك الذي هو مفعول آكل (وانما خص دخول اللام) اي وانما اقتصر جواز
 دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على

الاسم في صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفي التأكيد (لان فيماعداهما يلزم توالى حرفي التأكيد والابتداء اعني) اى بحرفي التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقه ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء في التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اى النحاة كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام في افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً للعامل) اى الذى هو ان (على ما ليس بعامل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا حرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها في ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر للبتداء المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لاتوافق اللام) اى لاتكون موافقة ومساوية مع (مثل ان) اى لموافقة ان (في معناه الذى هو التأكيد) وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر «ولكننى من حبها العبيد» الضمير عائد الى ليلي والعبيد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالموءدة واجيب عنه بان اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون كذا في بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال «وتخفف» (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبيل عطف العلة على المعلول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان الزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخفت يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حينئذ) اى حين اذ كانت مخففة (يجوز الغاؤها) اى ولا يلزم الغاؤها كلزوم اللام (اى ابطال عملها) لفظاً مع بقاء معناها (وهو الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالفاء غالب استعمالها وانما كان الالفاء غالباً على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثال المشابهة الفأئة كون آخرها ساكناً (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت وبقيت على حرفين فانت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى الاعمال مبنى على

على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازم لها) اى للكسورة (اما في الالغاء) اى اما لزومها في تقدير الالغاء (فللفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين الخففة) اى بين كون ان حال كونها مكسورة المهمزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التي بمعنى النفي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة للخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) في الاول للنفي اى ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي الثاني مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في صورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في الخففة ومرفوعا في النافية (فلطرد الباب) اى وليكون باب الخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قديقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب ونافية عند الرفع وعدم ظهور اعراب اللفظي اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى لقائم وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى «ان هو الاوحى يوحى» فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى «وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين» فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم اللام في الخففة على الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيويوه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (ويجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اى دخول) ان (الخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملازمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما زيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان

المكسورة المخففة لا تدخل الاعلى تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله «لا غير» وفسره مراد المصنف بقريضة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين في التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عموموا لتلك الافعال ولغيرها * ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقضة مثل كان وكذا مثل عسى وكاذ والآخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيدا قائم داخله على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالغاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطاً لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) اى على الفعل الذى يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ماهو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان ظنك لمن الكاذبين) «خلافا للكوفيين فى التعميم» يعنى ان البصريين انكروا التعميم والكوفيين اثبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لافى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلاً وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلها) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوه فى حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر «بالله ربك ان قتلت مسلماً * وجبت عليك عقوبة المتعمد») يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلماً فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلماً عمداً وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) «وتخفف المفتوحة» يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله «فتمعمل» اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها

فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (في ضمير شان مقدر) فلا يجوز
الغاؤها كالمكسورة * ولما وجبوا في المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه في المكسورة
اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعني ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير
الشان حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فالفارق
بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك لاختصاص
(ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق
ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول
حروفها مبني على الفتح كالفعل حتى انه في بعض المواضع لم تفرق من الفعل في مثل قولك
ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض
وزيد فاعله من ان يثن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة في المشابهة وهذا
دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل
المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى «وان كلا
لما ليو فيهم») اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها
(بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى
في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف)
وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى
(غير جائز قدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر
(اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجحها على الاضعف اذ ارجح باعمالها في سعة الكلام
حين وجد معمولها ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد اولم يوجد سواء اعمل اولم يعمل
فعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بارفع معطوف على اسم يكون
اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشان حتى يكون ذلك
المقدر اسما والجملة (المقسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرها) اى للمفتوحة (فتكون
عامة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (في المبتدأ والخبر
كما كانت) اى تلك المفتوحة عامة (في الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال
عامة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عامة) كما في تلك الآية
(وقد لا تكون) كما في حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (في)
الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة
التي ليست بتلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وقت دون وقت
فلا يلزم) اى فينبئ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان فرق آخر بين
المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد

التخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فإن المفتوحة
 الخفيفة لما عملت في ضمير الشأن المقدّر وكانت الجملة التي بعدها تفسيراً لذلك الضمير فبناءً على
 هذا جاز دخولها (على الجملة) (الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن) (مطلقاً) (سواء
 كانت) أي تلك الجملة (اسمية) نحو أشهد أن لا إله إلا الله (أو فعلية وداخلاً) أي على تقدير
 كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذي (على المبتدأ والخبر أو غير داخل) على
 المبتدأ والخبر (وشذاعمالها) (أي أعمال المفتوحة الخفيفة) (في غيره) (أي في غير ضمير الشأن
 ولكنه قد حكى بعض أهل اللغة أعمالها) أي أعمال المفتوحة (في الضمير في السعة) أي في سعة
 الكلام (نحو قولهم اظن أنك) بسكون النون مخففة (قائمٌ واحسب أنه) بسكون النون مخففة
 أيضاً (ذاهب وهذه) وهو إشارة إلى أعمالها في الضمير وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية
 شاذة) أي خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (وأما في
 الضرورة) يعني أما أعمال المفتوحة الخفيفة في غير ضمير الشأن (لجاء) أي في كلام البلغاء (في المضمر
 فقط قال الشاعر «فلو أنك» بتخفيف النون (في يوم الرخاء سألتني «فراقك لم الجحلى وانت صديق»)
 الرخى بالقصر مصدر رخى البال أي واسع الحال وفي الصحاح يقال رخی البال أي واسع الحال
 بين الرخاء بالمدو الصديق يستوى فيه المذكور والمؤنث تشبيهاً به بفعيل بمعنى المفعول يصف
 الشاعر نفسه بالجوّد وموافقة الحبيب ويقول لو أنك يا محبوب في الرخاء والسعة الذي
 لا يوجب الرقة سألتني أن أفارقك أجيب لك كراحتي لرديك وحرصاً على رضاك ثم شرع
 في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة فقال (ويلزمها) (أي المفتوحة الخفيفة) وهذا تفسير للضمير
 المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للإشارة إلى أن قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم
 وقوله (أي الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذي تقارنه وإنما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال
 كونها داخلية لأن تلك الخفيفة ليست بدخلة في الفعل بل هي داخلية في ضمير الشأن المقدّر كما عرفت
 أيضاً إشارة إلى أن المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقاً فإنه يصرف إلى الكامل
 الذي هو المتصرف أي الذي له مصدر وبقريته لزوم ما سيأتي من الحروف لها التحصيل الفرق
 بينها وبين المصدرية لاشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج إلى الفرق هو الفعل
 الذي له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى («وان ليس
 للانسان الا ما سعى») وقوله تعالى («وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم») فان لفظان في المثالين
 مخفف قطعاً ولا يتحمل المصدرية فإنه لا مصدر لليس وعسى حتى يتحمل لها ولا حاجة إلى
 الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعني يلزم السين
 وما ذكر بعده إذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى («علم ان سيكون منكم
 مرضى») فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدّر وجملة ان سيكون مفسرة له
 وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فإنه لو كان التركيب علم ان يكون بغير
 السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فإنه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر
سيكون (اوسوف) اى اويلزمها سوف (كقول الشاعر « واعلم فعلم المرء ينفعه » ان سوف
يأتى كل ماقدرا ») فان ان المحففة كانت مقرونة بيا تى وهو فعل له مصدر وهو الا تيان ولما
دخلت سوف علم انها محففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجلة سوف
يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (اوقد) اى اويلزمها
معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم) وزوم هذه الامور الثلاثة (يعنى
السين وسوف وقد) للفرق بين المحففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون (اى هذه الامور
(كالعوض من النون المحذوفة) (او حرف النفي) اى اويلزم معه حرف النفي (نحو) قوله تعالى
(« افلا يرون ان لا يرجع اليهم ») قولانا لان الا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع
فى القراءة المتواترة بارفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بال نصب
ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفي فرق فى علة الزوم قال (وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفي ليس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها
لوجهين احدهما للفرق والاخر للعوض وزوم حرف النفي ليس كذلك بل هو لا يكون لازما
الا ليكون (كالعوض من النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد
وجود حرف النفي (الفرق بين المحففة والمصدرية فانه) اى حرف النفي (يجمع مع كل منهما)
اى مع كل من المحففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لتلا يكون وقوله « ان لاتعبدوا » وامثاله
(الفارق) اى حين الاشتراك يحصل الفرق (بينهما) معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث
المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفي (الاستقبال) اى النفي فى الاستقبال
(فهى) اى مادة الالف والنون (المحففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية
واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم
يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى لا يرجع (فهى المحففة) (وكأن) اى من هذه الحروف
التي عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من
الحرفين فى الخبرة والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء) اى التشبيه يعنى ان التشبيه حاصل به
ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلة
كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (جلا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان
اخواتها من لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل)
معطوف على قوله جلا يعنى استدلل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما
ما ذكره والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير
الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة)
واصلها كان بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية
على ما هى عليه ولم تغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا

اخبار لانشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء
 التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتحت الهزمة) اى همزة ان (لان الكاف
 فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء
 كلمة والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه
 اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون فتفتح الهزمة فيها فان الجارة تدخل على
 مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هى المفتوحة
 (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وقبحوا الهزمة
 وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى
 كأن) (كما تخفف اخواتها من النونيات) (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال)
 (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات
 قحمة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر « ونحر مشرق
 اللون * كأن ثدياه حقان ») والواو فى ونحرو اورب ونحر مجرورها والنحر يعنى الصدر
 ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيه و كأن مخففة وثدياه تشية
 ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم
 انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذ لم تعملها (وان عملتها) اى ان عملت
 كأن (قلت كأن ثديه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التشية منصوبة (لكنه) اى لكن
 القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح
 (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرف حال المخففة
 المفتوحة بانها لا تعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطروا الى
 ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشأن المقدر لثلاثتوت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن
 كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كافى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها)
 اى فحينئذ يقتضى ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شأن مقدر عندهم كافى ان) المفتوحة
 (المخففة ويجوز ان يكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى
 هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان)
 المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع
 اللغات وكان ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق
 لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شأن مقدر ولم يقل ههنا
 كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشأن حيث
 قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع ان اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشأن فى ان
 المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى
 عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

من (لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة) المشددة (المصدرة) اى التى صدوت (بالكاف الزائدة
واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر
الكاف وتشديه النون (فكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه
فان (لا) النافية (تقيدان ما بعدها) اى ان حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) اى حكم ما قبلها بل
هو (اى ما بعدها) مخالف له (اى لما قبلها) (نفيا واثباتا) وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها) اى ان الجزء
الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون ما بعدها والتحقيق يوافق المقام لانه
مقام تأكيدي وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردديه
واعترض القراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى الغصام
فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (لا استدرأك) وفسره الهندي بانه طلب درك السامع بدفع ما عسى
ان توهمه فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق ما فى الصحاح حيث قال فلا استدرأك
ما فات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدرأك ما فات المتكلم بايها م كلامه ما ليس بواقع باراد رفع
الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدرأك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه
فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمر الميحيى) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان
موضع استعماله فقال (توسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين)
(نفيا واثباتا) يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيا يكون ما بعدها اثباتا وبالعكس (معنى)
وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو
التغاير المعنوى يعنى لا يشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه
التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ او لا واليه اشار بقوله (والضرورى) اى
الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف
(عليه) ولم يكنف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (واللفظى)
اى والتغاير اللفظى (قديكون) النفي صريحا اى قديوجد (نحو جاءنى زيد لكن عمر الميحيى)
فان جاءنى مغاير لقوله ميحيى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغاير اللفظى
(نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيد قوله
حاضر مغاير لما يفيد قوله غائب فكانه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف)
(اى لكن) (فتلغى) (عن العمل لخروجها) اى لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن
المشابهة) اى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها
فى المقدر اعتبارا لاصلها لانها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فاشبهت العاطفة لفظا
ومعنى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها
المشابهة لها (فاجريت) اى لكن (مجراها) اى مجرى لكن العاطفة امام مشابقتها لفظا فظهر
واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان الخففتين) يعنى المكسورة الخففة والمفتوحة

الخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة الخففة والمفتوحة الخففة (ما جريتا
 عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا
 عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا فى النسخ الكثيرة
 من غير قيد (وفى بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى قتلغى على الاكثر (وكأنه)
 اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن بعد
 التخفيف (قياسا على اخواتها الخففة) وهى ان وان وكأن وقوله (وقال الشارح الرضى)
 اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعنى ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على
 ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للامال بعد التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولاً عن
 البلغاء (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة
 (ومخففة) (الواو) مثل قوله تعالى «ولكن اكثرهم لا يشكرون» وقوله تعالى «ولكن كانوا
 انفسهم» (وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (امال عطف الجملة على الجملة) بان يعطف
 قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل
 الشارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى
 وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله
 وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيذ وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون
 اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتنى)
 (اى لانشاء فتدخل) تفرع لكونها موضوع لانشاء التنى يعنى انها اذا كانت موضوعاً له
 يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة
 نحو ليت البخيل يوجد لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول
 التنى مشروطاً بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجواً (نحو ليت زيدا قائماً
 وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشباب يعود يوماً) فان عود الشباب
 مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد
 ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله
 «واجاز القراء ليت زيدا قائماً» (ينصب المعمولين) وبانهما معمولان لليت (بناء على ان ليت
 للتمنى فكأنه قيل اتمنى زيدا قائماً) ولما كان ليت داخلاً على الجملة وكان التمنى راجعاً الى
 الاسناد ولم تصح دلالة تركيب زيدا قائماً على معنى اتمنى زيدا فسرره الشارح بقوله (اى اتمناه
 كأننا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المفيد بمعنى
 الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائماً (فالجزآن) اى فذهب القراء الى ان هذين
 الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال
 (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى) يعنى تقديره (ليت زيدا كان قائماً ومتمسكاً)
 اى ماتمسك به القراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قوال الشاعر «يا ليت ايام الصبا
 رواجعاً»)

رواجعاً) فالجزء الاول لفظا يام والثاني لفظا رواجعاً وكلاهما وقعا منصوبين في قوله (فالقراء يقول معناه اتمنى ايام الصبار وراجعاً والكسائي يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعاً والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجعاً منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف) اى في خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقولہ ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبر هو هو قوله (اى كائنة لنا حال كونها رواجعاً) اى هو حال من الضمير المستكن في كائنة واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذف فيها كان وجوباً لكن عند الكسائي من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوباً كذا في العصام (ولعل للترجي) (اى لانشائه ولا يدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجواً او لا وليس المراد به المطلق احتياج الى بيان معنى الترجي فقال (ومعناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار للامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى اوانتظار للامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى «لعلكم تفلحون» و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب) والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو ولما كان في استعمال لعل لغتان احدهما ان مابعد منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعد مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجربها (في اللغة العقلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وقمع القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيراني في ذلك) اى انشد شعراً يتضمن استعمال لعل جاراً وهو قوله (وداع دعايا من يحيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذلك مجيب * قللت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب) فقولہ وداع يحتمل ان يكون مرفوعاً تقديراً على انه مبتدأ وان يكون مجروراً بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثاني والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجار والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة قللت للنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابى المغوار قريباً منك فيسمع صوتك ويحييك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيراني (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالاً على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى في ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشادوا الانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منسئه لالا التزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف في شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرور في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوباً على

انه اسم لعل وقريب خبره لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك
 (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه
 لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث
 كما يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه
 لابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية
 بانه بعد حكمه بالشذوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد
 المصنف (بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) هذه (اللغة الشاذة)
 بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابى المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع فى قول شاعر
 آخر مجرورا حكاها هذا الشاعر بعينه (والا) اى ولم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة)
 اى فورد عليه بانه لا حاجة (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه حزما
 (بوجود الجر بها) اى بوجود دلغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشذوذه)
 فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يتحجج الى تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ
 من الحروف المشبهة شرع فى مباحث الحروف العاطفة فقال ((الحروف العاطفة)) فالحروف
 مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفها المصنف بتعريف
 خاص علم انه احال على معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (العطف فى اللغة الامالة)
 اى جعل الشئ مائلا الى شئ آخر يعنى ان معناه فى اللغة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة
 المعطوف الى المعطوف عليه كذا فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف
 تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما فى الحكم والاعراب كما فى عطف المفرد على
 المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة كذا فى بعض الحواشى وفى العصام
 يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة
 وهى) اى تلك الحروف ((الواو والفاء وثم وحتى واو واما)) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما
 بفتحها فانه ليس بعاطف ((وام ولا وبل ولكن)) بسكون النون هذا ما عدى عند الجمهور (وعدى
 بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين (منها) اى من الحروف العاطفة
 وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور
 فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار
 وللرفع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست
 تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما بعدها) اى اللفظ الذى يقع بعد كلمة اى
 (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف
 العاطفة احدى عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال (كما ذهب) اى ان الخالف للجمهور مذهبان
 احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكره بقوله (بعض آخر الى ان بل
 التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاني زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفي (و)
 هو نحو قوله (ما جاني زيد بل عمرو ليست) اى ليست كلمة بل التى تصنف بتلك الصفة (منها)

اي من الحروف العاطفة (لان مابعدهما) اي لان مابعد بل حين وقوعها في عطف المفرد
على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اي بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اي
واما بدل الغلط (معها) اي مع كلمة بل (فصيح مطرد) اي مستعمل استعمالا اطاراديا (في كلامهم
لأنها) اي كلمة بل في مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد ببارادها
تصحیح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحیح المذكور بالعطف
لا بل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها المخصوصة فقال
(فالأربعة الاولى) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو
والفاء وثم وحتى يعني هذه الاربعة موضوعة (للمجمع) والمراد من الجمع (اعلم ان يكون)
جعا (مطلقا) اي من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (او مع ترتيب) كما في الثلاثة
الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا او مع المهلة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف
وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة بالجمع) بيان لتصحیح
التفسير يعني انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة
ما يقابل احدا الامرین يعني (ان لا يكون) ذلك الحروف (لاحد الشئین او الاشياء كما كانت)
كلمة (او واما) يعني بقرينه المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة
وبيان لتصحیح اطلاق الجمع في الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول
ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بان يكون (في زمان)
واحد (او) في (مكان) واحدا فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجوز ان يقال ان الفاء وثم
للمجمع فانه في تركيب جاءني زيد فعمرو ولا يجوز ان يقال ان زيد او عمرا اجتماعا في الجيئة
في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد وعمرو او) جاءني زيد (فعمرو او)
جاءني زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اي حصل الفعل من كليهما)
خبره يعني ففي قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان الجيئة
حصلت من زيد وعمرو سواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين
يعني المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اي من زيد مثلا
(دون الآخر) اي من عمرو كما كان في العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح
ان يقال انه للمجمع ثم مير المصنف بين ما هو من الاربعة المطلق وبين ما هو للمقيد فقال
(فالواو) اي من الاربعة التي للمجمع المقابل احد الامرین موضوعة (للمجمع) وقوله
(مطلقا) حال من الجمع لان الواو لان الاطلاق وصف للمجمع ولا معنى في ان يكون وصفا
لواو (لاترتيب فيها) (فقوله لاترتيب فيها) اي هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اي اطلاق
الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اي لاترتيب فيها) اي في كلمة الواو
اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها)
بيان لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقيد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم

منها وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه في قوله جاني زيد وعمر ولا يفهم منه ان الترتيب
الواقع مطابق للترتيب الذكري او غير مطابق له لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها
في جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقييد دون
الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوعة (لترتيب) وفسره الشارح بقوله
(اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه
لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر
فعني كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب
الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاني زيد فعمر او في الذكر اللفظي
لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان
المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف المفصل
على الجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجال نحو قوله تعالى فقد سألوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا اننا لله جهرة وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء
فقم اجرا العاملين لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصبح بعد ذكره او اعتبارا حقيقة نحو قوله
تعالى ثم خلقنا النطفةعلقة فخلقناعلقة مضغة فخلقنا المضغة عظما فان التعقيب هو كون
الثاني يعقب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقيا العلم بتراخي
ما بين ازمة الاطوار المذكورة على ماورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر
اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقبا وعد الثاني كانه وقع عقيب الاول من غير تراخ هذا
ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر
حصول مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس
الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي
لامقيده الذي هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها
للجمع مع الترتيب الا انها اي لكن كلمة ثم (مقرونة) (بمهلة) وقال العصام ان الفاء و ثم قد
يصحان لترتيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف
عليه وابتداءه عقيقه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه
وان تعطف ب ثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم) واذا كان كذلك (فهى) اي كلمة حتى
(متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها) اي اصلا (وبين ثم المقيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم وحتى
وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اي المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة
المعطوف بضمير حتى لادنى ملابسة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آله للعطف
يعني ان حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن المعبر في العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما
اقتضاه

اقتضاه وضعها) اى وضع حتى وهو كونها موضوعا للغاية (جزء) (قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف) قيد بهما ليكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (او ضعفا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف او ضعفه انما هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحومات الناس حتى الانبياء) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه منته فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميز منه واستخرج بالعطف بمادل على الانتهاء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من آحاد الحجاج لضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (فى الترتيب) اى فى كونهما للترتيب (مع المهلة) فلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فيلزم حينئذ ان يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المعبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولابغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان وقوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بمتعلق (وان كان) اى ولو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

المناسب ان يكون كذا في هذا المثال كان (المناسب) في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد من ان يكون
 معطوفها قويا او ضعيفا ليكون ايضا (في الذهن) بان يقال في المثال الثاني (تقدم قدوم ركبان
 الحجاج) اى كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم
 جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات
 على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا)
 المثال اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر
 وقوع العكس لحدثة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحجاج
 ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع في الخارج كذلك
 واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في حتى اقل منها في ثم كما سبق من الشارح ولم
 يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا
 بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزء من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو
 من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء
 بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى
 للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد
 اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك
 يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل كان مجاورا لجزئه
 الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما في الليلة الماضية الى هذا
 اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة
 يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا
 الانتهاء الواقع في هذا التركيب (يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى في هذا
 التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى
 الجارة في المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزء مما قبله وفيما لا يكون جزء
 بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه
 (لم يأت في العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف
 بكونه جزء من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة
 (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها)
 اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العاطفة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اى للجارة
 التى هى الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف
 وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة في كل من المعنيين
 وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله
 (وانما استعملوها) بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعنى انما استعملوها حتى
 الجارة

الجارة التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك في العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزءاً فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع (في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءاً) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين في المثالين لدخولهما في غموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح فان البارحة لما كان ظرفاً للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزءاً منه وقوله (واكثر في الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلناه (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزءاً من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل في العاطفة ويشمل (المجاور) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كما وقع في بعض الحواشى) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول* ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يكون للجمع فقال «واو واماوam» (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلاً في قولنا جاءني زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقله كما اكتفى في قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفي قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفياً محتاجاً الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهماً في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر مثل الشك والابهام وغيرها فانما تعرض في الكلام حينئذ لا يتجه ما قيل ان هذا التفسير انما يصح في او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما في التفسيرات او للابهام فهو للمعين وقوله (ولايتوهم) رد على ماتوهم (ان اوفى مثل قوله تعالى «ولا تطع منهم آثماً او كفوراً») يعنى اذا وقع في حيرة النفي ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل في نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لان نفي احدهما لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة اوفى مثل هذه الآية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما في الاثبات وباقية (على ما) اى على

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منه (مستفاد من وقوع الاحتمال في سياق النفى) يعنى ان كلامنا الاثم والكفور واقع فى سياق النفى فيلزم نفي الامرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال ((وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام)) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للإشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافاً لغيره بقرينة ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزمة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزمة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقي بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها (يليهما) (اى يذكر بعدها بلافاصلة) ((احد المستويين)) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما يلى ام المتصلة ((و)) (المستوى) ((الآخر)) (يلى) ((الهمزة)) فقوله والآخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فيليها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله ((بعد ثبوت احدهما)) ظرف لقوله يليها وقوله ((اى احد المستويين عند المتكلم)) للإشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالماً بثبوت احدهما لاعلى التعيين وجاهلاً فى التعيين فتستعمل ام المتصلة للهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلاشك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله ((لطلب التعيين)) متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلاشك لادفع الشك وقوله ((من مخاطب)) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى المخاطب ((ومن ثمة)) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) ((لم يجز)) (تركيب) ((ارأيت زيدا ام عمرا)) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يلز الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب ((ما)) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلاً (والمقول) يعنى ان ما اختاره المصنف مخالف لما نقل (عن سيدويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) ولكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن

فصيح و) تركيب (ازيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلي الهمزة (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث ان) اى وحين كون المنقول عن سيدويه هذا (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمر احسنا فصيحاً وان لم يكن احسن وافصح) فحيث ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الشريفة) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروء على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف رأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان في النسخة التي وجدت هكذا خلافا لان حاصل اشتراط الولي للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه لكن (ان) هذا (الحكم بضعفه) اى التركيب (لتنزه) اى لقصد الاخبار (عن) تنزهه من (مرتبة الافصح الى) منزلة (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحاً لا يعد ضعيفاً) يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيدويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمة) شروع في تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جواباً صحيحاً (بتعيين احد الامرين) بان اجاب بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز ان يجاب بنعم (اولاً) (لانهما) اى لان نعم ولا حرف تصديق لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجيب عنه بنعم او لا يفيد معنى انه جاء او لم يجرى ولا يفيدان الجأى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف التردد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او) قلت (اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التعيين جاءك اولاً) واذا قلت في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التعيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجىء بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجاب) عنه الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفي كليهما) بان يقال لم يجىء زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احد هما) يعنى قد يكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة وام الدالتين على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يردده الى الصواب بنفي كلا

الامرين بان يقال لم يحجى كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث
 ان ذا اليمين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركتين
 في احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة
 والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح بآيان هذا الكلام يحتمل
 ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا يخصص الجواب في التعيين وان يكون تنبيها على
 ان مراده بالحصص الاضافي يعنى انه يصح التعيين بنعم او لا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر
 صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين
 اولى مما ذهب اليه الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تخطئة للتكلم واللازم
 للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامثال لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر»
 والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب
 في الجواب بالتعيين انتهى لمخصص ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار
 في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشار الى ثمة) في قول المصنف ومن ثمة (في الموضعين)
 اى في قوله ومن ثمة لم يحجى وفي قوله ومن ثمة كان (امرو واحد) فعلى هذا كان على المصنف
 ان لا يكرر كما هو شأن امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعنى
 باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على
 المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه
 لم يحجى مفرعا على الاول بانحصار الجواب في الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما)
 اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعول له يعنى ذكر المصنف كلمة ثمة
 مكررة لتقصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا
 الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجمع بمعنى القبح يعنى لا يخلو عن قبح (ولو
 اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التى تفيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله
 (ومن ثمة لم يحجى) وقوله (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر
 على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يحجى وتعلق) اى ولو جعل (كل
 حكم) متعلقا بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى (ولما فرغ
 من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله
 (كبل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالخرين وهما بل والهمزة لوجود
 الاضراب والشك في معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (فى الاضراب) اى
 فى كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (للك في الثانى) اى ومن جهة
 كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم
 يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح
 ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اى الاسم الذى وقع قبل ام
 المنقطعة

المنقطعة (اما خبر) يعني ليس بانشاء (مثل) (قولك) (انها لا بل ام شاء) (اي) ان (القطيعة التي اراها لا بل) يعني اذا رأيت شجرا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهي) اي وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اي بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطأؤك في الحكم والجزم (أعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) (لكنك لم تجزم بانها شيء معين فانك لو جزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم في الثاني ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (في انها) اي القطيعة المرئية (شاء وشيء آخر فاستفهمت) اي طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء) فيكون معناها مر كيان معنى بل والهزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة في هذا المعنى هو الاكثر وقد يجيء لجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير ام انا خير اذلا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بانه من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندي بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان تول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع لزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال قشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر على اهي شاء وعلى اي تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يقول بل اهي شاء الى قولك اشك وارتد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين تقصد) اي انت (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما العاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستعملة الامعها) تفسير للزوم وقوله (يعني اذا عطف شيء) تفسير للمجموع اي يريد بالزوم انه اذا عطف اي اذا اريد عطف شيء (على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اي قبل العطف (باما) اي بكلمة اما (ثم عطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اريد عطفه على الاول (باما نحو جاءني اما زيد

واما عمرو) واثما يلزم تقديم ما في المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بامانحو جائى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) ذلك كما في العطف باما بل يجوز في العطف باو (نحو جائى زيد او عمرو) اى بلا تصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة (لم تقع) اى يجوز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضاً) اشارة الى دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهوانه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى) اى اما (ايضاً) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة واثما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك (بل) هى (للتنبية على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثانى) اى والجواب عن الدليل الثانى وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا واثما يلزم لو كان كلاهما عاطفين شئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا) تكون (لغو) أو قال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة ككناهما والسواو لاحداهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطفت الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها صاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشى انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان السواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه انه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير ارجع الى القول المذكور لالى الناقل والله اعلم (ولا بل ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لاحدهما) اى موضوعا لاحد الامر من كالحروف

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا)
 (اي النسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين
 (على التعيين) اي على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشكلا
 منها فقال (فكلمة لا) يعني كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو انها (لنفي
 الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفي (فالحكم ههنا) اي الحكم الثابت
 متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه) اي في هذا (زيد)
 اي ثبوته معين لزيد (لا عمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعني
 انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون
 (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
 عمرو فحكم المجيء فيه) اي في هذا التركيب (للمعطوف) اي عمرو (دون المعطوف عليه)
 اي دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اي في ما عطف
 عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات فينبذ يكون
 (في حكم المسكوت عنه) اي كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشيء فكذا هذا المذكور
 لم يحكم عليه بشيء وقوله (فكأنه) تفریع لكونه في حكم المسكوت عنه يعني انه شابه بشيء
 (لم يحكم عليه بشيء لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعده) لانه ثبت الحكم له
 قبل العطف (والاخبار الذي وقع منه) بكسرة الهزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره
 اي اخبار المتكلم عن مجيئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجئ عمرو (ولهذا)
 اي ولكون الاخبار عن مجيئ زيد غير مقصود (صرف عنه الحكم) اي عن زيد
 (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم الجيئة اليهما لقال جاءني زيد وعمرو ولو كان
 نفيه عن الاول لقال لم يجيئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم الاول بالوجهين ثم شرع في بيان
 الاستعمال الثاني لها فقال (واما كلمة بل بعد النفي) صدرها بما التفصيلية لوقوع الاختلاف
 في حكمها يعني انها اذا وقعت بعد النفي (نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقيه خلاف) اي في كون
 الاول في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات وفي كونه محكما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى
 ان كلمة بل لصرف حكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعني انها تصرف حكم عدم
 الجيئة في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فعنى قوله (نحو ما جاءني
 زيد بل عمرو اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كما في الاثبات
 يعني لا يحكم عليه بنفي ولا باثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اي الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفي
 (ثبت الحكم المنفي) اي لاثبات الحكم الذي ينفي (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعني انها
 للحكم باثبات ما نفي قبلها للمعطوف (والمعطوف) اي فينبذ يكون المعطوف (عليه في حكم
 المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فعنى ما جاءني زيد بل عمرو) هو انه (بل جاءني عمرو وزيدا)
 اي فينبذ يجوز في زيد المعطوف عليه بقاؤه (في حكم المسكوت عنه او المجئ) او لم يبق على

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان الجحى (منفى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون
وسكونها (لنفي) (اي غير مستعملة بدونه) اى بدون النفي وقدم ما فيه ولما تبدل حكم كلمة
لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما
لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد فهى) اى فكل كلمة لكن
(تقبضة لا) فان لما كانت لنفى ما ثبت فى الاول (فتكون) لكن (لا يحجب) اى لاثبات
(ما تنفى عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله
ولكن لازمة للنفي يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين
فانها فى هذا الاستعمال لازمة (لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو)
فان الحكم بالقيام منى عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال ما قام زيد
ولا عمرو وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى موضوعه قوله
وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل فى
مجئها بعد النفي والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد النفي مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد
النفي) اى فان وقعت بعد النفي تكون (لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت
بعد الاثبات تكون (لنفي ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ
جملة عطف على جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفي ما بعدها هذا مثال
لو وقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لو وقوعها بعد النفي (فعلى
كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفي) وقد عرفت ان المراد باللزوم هو هذا
المعنى (حروف التنبيه الا وماوها) يعنى كلمة الاتخفيف اللام وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا
وقال العصام الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض
التنبيه والاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والاليق لاحتمال
ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم ولما اكتفى
المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح ان يبينها فقال (يصدر بها)
اى باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اى سواء كانت اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل
المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى
الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا يغفل عنه ادق يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة
(ولهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الازيد قائم وما زيد
قائم وما زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخلها) اى كلمة هامن الثلاث
(خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة بخلاف هافانها تدخل
على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا تعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى
الابفهم الاشارة حتى تعين معناه الجزئى (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال

العصام ان الصدارة فيها لازمة الا في ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما وبين اسم
الاشارة واما اذا فصل بينهما فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى «ها انتم اولاء» والاصل
انتم هؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير
القسم نحوها الله ذاتعلوا ونحوها لعمر الله ذاتسمى وفرق الصحاح بين اما والافتعال اما تحقيق
للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والافتتح بها
الكلام للتنبيه تقول الان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم
يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان يعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل
الى ان فيما قاله الصحاح نظرا «حروف النداء» اى الحروف التى تستعمل فى النداء خمسة
«يا اعمها» اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من جهة الاستعمال وانما
كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا المتوسط قال العصام
اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة
ولا يحدف من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستعاث
وايها وايتها والندوب لا ينادى الا بها «وايا وهيا» اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)
اى لنداء البعيد ومختصة به «واى» (بفتح الهمزة وسكون الياء) «والهمزة» اى وكذا الهمزة
المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الاشار
ان يأول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن ان المص (اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل) اى حين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط
ايضا) وانما ادخله فى القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير
زيادة وله) اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله)
اى ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بازياة (الهمزة) اىسمى الهمزة الذى هوأ
(بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب) لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) «حروف
الايجاب» اى الحروف التى يجاب بهاستة وهى «نعم وبلى واى» وقوله (بكسر الهمزة
وسكون الياء) قيد للاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير
«واجل» بفتح الهمزة والجيم «وجير» بفتح الجيم وسكون الياء «وان» (بكسر الهمزة وفتح
النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (يتبين) اى يظهر (وجه
تسميتها بحروف الايجاب) اى من بيان معانى كل من الحروف فيان سأتى وذلك ان معانى
جميعها ايجاب واثبات الا انها تفرق فى ان بعضها لايجاب ماسبق من الكلام نفيًا
كان او اثباتا استفهاما كان او خبرا وبعضها لايجاب النفي فقط وبعضها لايجاب الخبر
فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال «فعم مقرر»

لما سبقها) (أي محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وبقوله لما سبقها انه
 لمضمون ما سبقها (استفهاما كان) أى ماسبق (او خبرا فهى) أى فكلمة نعم (فى جواب اقام
 زيد بمعنى قام زيدو فى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبلى
 هو ان الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيافهى لتحقيق النفي وان كان اثباتافهى لتحقيق الاثبات
 (وبلى) يعنى بخلاف كلة بلى (فى جواب الم يقم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفي
 فانه اذا اجيب عنه نعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه بلى يكون (بمعنى قام
 زيد) يعنى على خلاف لما قلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فغنى) والفاء فى قوله فغنى تعليلية
 يعنى ان كلة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى (بلى فى جواب الست بر بكم انت ربنا) وقوله
 (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقيضه يعنى كون كلة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان
 المعنى الصحيح فى تلك الآية هو انت ربنا فليؤيد لو قيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرافان
 معناه ح) انت (لست ربنا) ليكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيافا واثباتافا مضمون ماسبق ههنا
 منفي لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون النفي
 الداخلى عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى
 قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا)
 أى فى جواب قوله تعالى الست بر بكم (بجعلها) أى بناء على جعل كلة نعم (تصديق للاثبات
 المستفاد من انكار النفي) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون
 مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف وكذلك يكون مضمون
 الست بر بكم هو انار بكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انار بكم لا لمعنى الست بر بكم (وقد اشتهر
 هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا)
 يعنى يكون بمعنى ان لك على الف درهم (ويقوم) أى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام
 (لتقرير الاثبات) أى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبلى مختصة
 بايجاب النفي) يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفي كإفى كلة نعم والباء فى بايجاب النفي داخلة
 على المقصور والمعنى ان بلى بمنازة عن نعم بكونها لايجاب النفي وقوله (يعنى) تفسير لقوله
 بايجاب النفي يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفي انها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعلها
 ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال مقام زيد) يعنى اذا خبر
 احد بنى قيام زيد بقوله مقام زيد وقلت فى جوابه بلى كان معناه (أى قد قام) فيكون رداعليه
 وكأنه قال انك اخطأت فى هذا الاخبار (او مقرونا) أى او كان النفي مقرونا (به) أى بالاستفهام
 (فهى) أى كلة بلى (اذن) أى فى وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون (لتنقض
 النفي الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لانها لتقرير الاثبات المفهوم من نفي النفي كما هو
 غير المختار (كقوله تعالى «الست بر بكم قالوا بلى») أى قالوا (أى بلى انت ربنا وقد جاء) أى لفظ
 بلى (على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد) (وإى)

بكسر الهمزة وسكون الباء أى كلمة التى هى من حروف الإيجاب (أثبت بعد الاستفهام) يعنى
 انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده به ان كونها كذلك
 غالبا لازوماً أشار اليه بقوله (لاشك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقه) حال
 أى لاشك انها فى استعمالها الغالبى حال كونها مسبوقه (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
 الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجىء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال
 الاخير مخالفاً لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان أى بمعنى نعم) يعنى انها مقررة لمسبق (وهذا
 مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فعم وأى مقرر تان لمسبقهما
 ولما ذكرها المصنف هنا بقوله انها أثبت بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلاً للتأويل يوافق ما ذكره
 ابن مالك (ويلزمها) أى من خواص كلمة أى انه يلزمها (القسم) غير المص العبارة حيث
 لم يقل مثل ما سبق فى لكن وغيرها للتفنن فان ما ك قوله أى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم
 هو ما فسر به بقوله (أى لا تستعمل) أى كلمة أى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا
 يقال اقسمت أى وربى) يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهذه
 خاصة اخرى وقوله (ولا يكون القسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى (تقول أى وربى
 وأى والله وأى لعمري) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف
 حرف القسم ونصب المقسم به فنقول أى الله الا اذا كان قبله كلمة لها للتنبيه نحو أى هاهنا الله فانه
 مجرور لا غير لنيابة هاهنا ب الجار وفى باء أى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها لساكنين واثباتها
 ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة
 كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجير) (بالكسر والفتح)
 أى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كأمس والفتح للتخفيف كأين وكيف
 كذا فى بعض الخواشي (وان) بكسر الهمزة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة (تصديق
 للمخبر) بكسر الباء أى لتصديق المتكلم الذى أخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق
 للخبر كقولك اجل او جبر او ان للمخبر قد أتاك زيد او لم يأتك) فإدراكك بالجواب باحد الحروف
 الثلاثة فى الاول تصديق له او رد مثالين للإشارة الى انها لتصديق المخبر موجبا او نافيا (أى
 قدأتى) وفى الثانى تصديق له نافيا (أى لم يأت وجاء ان) أى دون اجل وجبر (لتصديق الدعاء
 ايضا) أى كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك) وقال
 ابن الزبير له (ان وراكبها أى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) أى ان خاصة (بعد الاستفهام
 ايضا) أى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر «ليت شعري هل للمحب شفاء» من جوى حبه
 ان اللقاء) (الجوى قال فى القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء فى
 الصدر وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه الذى
 حصل من حبه واجاب بقوله ان اللقاء (أى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها) أى جئى ان (فى هذين
 الموضعين) أى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

(الزيادة) فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها معنى وفائدة (لانها) اى لان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لا يتخلل) بل يبقى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (قوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى امانا يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية) فالمعنوية تأكيد المعنى كفى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يحبى و قولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى ترتيب اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متبها) اى مستعدا قابلا (لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك) من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (من الفائدةين معا والا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدةين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة (فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى) سبحانه و (تعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونها (مخففتين) (وما ولا ومن والباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للإشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزداد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى مارأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (و قلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المنفهمة من تزداد اى قلت زيادتها (مع ما المصدرية) (نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع) (لما) (نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) بفتح الهمزة وسكون النون) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع ما) متعلق بتزداد وقوله (كثيرا) للإشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (المتقدم عليه) اى على

لو (نحو والله ان لوقام زيد قت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو «كأن ظبية تعطو الى ناصر السلم») فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله «ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناصر السلم» فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسام وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو تناول ورفع الرأس واليدين اى تناول وعدى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة صفة ظبية والناصر بالضاد المعجمة من نصر وجهه اذا حسن واراد به الخسرة والطراوة والسلم بفتحين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمنعنى يوما تأتينا كظبية تمدجيدها الى غصن ناصر من هذه الشجرة وانما شبهها بها فى هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اى كلمة (ما تزداد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج) (و) (مع) (متى) اى تزداد ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما ترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات مع ما) للإشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لابلالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغير وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد كثير امع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعالى (مما خطيئاتهم اغرقوا) اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (وما قليل) اى عن قليل فكلمة ما فى هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا اخي) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) (نحو قوله تعالى «ايما الاجلين قضيت») اى اى الاجلين اديت ومنه قوله تعالى «مثل ما انكم تنطقون» اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة (كها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فانهم (ولا) (اى كلمة لا تزداد) (مع الواو) (العاطفة) (بعد النفي) يعنى انها تزداد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفي سواء كان ذلك النفي لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى «غير المغضوب عليهم ولا الضالين»

فان عمرا في المثال الاول معطوف على زيد داخل في حيز النفي اللفظي وهو ما والضاين في
النظم معطوف على المضروب الذي هو مدخول غير وليس بنفي لفظا بل معنى (و)
(تراد) اى تراد لا ايضا (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابليس
وقت عصيانه باستنكاف السجود لا دم (« مامنعك » اى اى شئ منعك يا ابليس (ان
لا تسجد اذ امرتك « اى ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى
المطلوب الجائر على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقي هو مامنعك ان تسجد لانه انما
امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامنعك عن عدم
السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا
اذا حل قوله مامنعك على الامتناع واما اذا حل على معنى ماحلك فلا تكون لازادة فيكون
معناه اى شئ حلك على عدم السجود ومن جعلها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
في غير هذا الموضع بدون لا ومن حل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة اولى من
الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لان فيها اشارة
الى انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسام)
وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل كذا فى العصام
(نحو قوله تعالى « لا اقسام يوم القيامة » و « لا اقسام بهذا البلد ») فان معناها اقسام (والسر
في زيادتها) اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسام (التنبيه على جلاء القضية) يعنى
تراد لا قبل اقسام للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى القسم عن فيبرز لذلك)
اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفي القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه
لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) اى (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول
الشاعر (« فى برّ لاحور سرى و ما شعر *) بافكه حتى اذا الصبح جسر » (اى فى برّ حور
والحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هالك) والباء فى بافكه
متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى برّ الهلاك وما علم انه سار فيها
بسبب افكه وكذبه الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين
المضاف الذى هو برّ وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)
(مشتلا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة
ايضا فى نحو قوله « ما جاءنى من احد وكفى بالله وردف لكم » (حرفا التفسير) اى اللفظ
الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الباء (فهى) اى كلمة اى
(تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد
(والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون
جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى)
(اى) كلمة (ان) غير شاملة كاي بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)

كما فسره الشارح بقوله (أي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف) فيه إشارة إلى أن في أعتى في قوله في معنى القول مجاز لأن الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل فيه بل دالا عليه فشبّه بمعنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرر بقريته أن هذا الفعل (غير منفك عنه) أي عن معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف فأطلق ما وضع للشبهة به على المشبه فإن هذا المجاز شائع فأنهم تارة يجعلون اللفظ مظهروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما في أوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيدان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) تقع أيضا (بعدها) أي بعد الفعل الذي (ليس في معنى القول) لأنه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم أشار إلى خاصة أخرى لها بقوله (فهى) أي كلمة أن (لا تفسر في الأكثر) أي في أكثر الاستعمال (إلا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعني أنها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيراً للمفعول فعل (مؤد معناه) أي معنى القول (نحو قوله تعالى «وناديناه يا إبراهيم» فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر) أي لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (أي ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لناديناه الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعني أن اللفظ الذي ناديناه هو قولنا (يا إبراهيم) وكذلك قولك كتبت إليه أن أنت أي كتبت إليه شيئا هو أنت (فإن) أي كلمة أن في قولك أن أنت (حرف دال على أن أنت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولما كان قوله أنها لا تفسر في الأكثر الأمفعولا مقدرا اقتضى أن تكون في الأقل تفسر مفعولا مذكورا فثله بقوله (وقوله تعالى «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله» فقوله أن اعبدوا الله) يعني أن هذا مثال لوقوعها تفسيراً للمفعول المذكور فإن قوله أن اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا إشارة إلى جواز وقوعها تفسيراً للذكور وقوله (وفي أمرت معنى القول) إشارة إلى رد من قال أنها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني أنه لا يجوز وقوعها تفسيراً لصريح القول وأنه في هذه الآية تفسير لقوله أمرت وفيه معنى القول (وليس تفسير لما) أي للفظ ما (في قوله تعالى «ما أمرتني» لأنه) أولان ما (مفعول لصريح القول) وذو لا يجوز (وقد يفسر بها) أي بكلمة أن (المفعول به الظاهر) أي الظاهر الصريح (كقوله تعالى «أو حينا إلى أمك ما يوحى أن أفديه» ف) أن (قوله أن أفديه تفسير لما يوحى) أي لهذا اللفظ الذي هو المفعول الظاهر (الصريح) (أو حينا) وقال الرضى وينبغي أن يعلم أن ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة التفسير لهم المقدر فقوله تعالى «وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين» ليست أن فيه مفسرة لأن قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي أن يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى «إن زانية وإن زانى

فاجلدوا» الآية على مذهب سيبويه انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هى (ما وان) (المفتوحة المحققة) احتراز عما سيجئ من المشددة وهو قوله (وان) (المفتوحة المشددة) (فالا ولان) (اى ما وان المفتوحة المحققة) (الفعلية) (اى للجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى يدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما يدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما انما دخلا عليها لافادة جعل تلك الجملة (فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى «وضاقت عليهم الارض بما رحبت») يعنى ان ما فى بحر رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضافت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها فى تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لا عجبني (اى) اعجبني (خروجك) ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدها المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيبويه من عدم التجوز (وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (فليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجع عدم التجوز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبار الوقوعها (كما وقع فى نهج البلاغة) قوله «بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية» فان ما دخلت فى هذا الكلام الصادر من البلغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للاسمية) (اى للجملة الاسمية خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انما (للاسمية) هو (انها تعمل فى جزئها وتعملها فى تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلية على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فارادياته فقال ان معنى كونها داخلية على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة فى تأويل المصدر بل معناه انها عملت فى جزء الجملة اعنى الخبر جاز ان تجعل ذلك الخبر فقط فى تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجعلها فى تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالأخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذى هو الخبر لكنها فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبني ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناهما واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولو لا ولو ما) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدالاتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبين ذلك النوع (فتصدر) اى للاحتياج الى البيان يجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هي فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا اضربه وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبىخ والوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناها فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اکتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لجئيه) اى لجئى لفظ قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيهما وانما لم يضيفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها ولرد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

(ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعونون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كأنة (التقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قدر كـ) مقول القول (اى) قد حصل عن قريب ما (اى الامر الذى) (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعاني ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجمعة) احدها (التحقيق) والثانى (التوقع) والثالث (التقريب) هذا في الماضى وسيأتى لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وانما تعد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا فاما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبته وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد تكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قدر كـ زيد) اى تحقق ركوبه في الماضى القريب من الحال والجار في قوله (لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) مثل يجود في قولك قد يجود بالخيل ثم ان في توسيط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصريح ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق في الاغلب) احترازه عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل ينضاف وحينئذ يجتمع المعيان كما في (نحو) قولهم (ان الكذب) المبالغ في الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى «قد نرى قلبك وجهك» في السماء» وقوله «قد يعلم الله المعوقين منكم» اذهى

هنا للتحقيق فقط وقيل انها في الآية الاولى للتحقيق مع التكثير * ثم ان الشارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحياتي وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها قول تكميلا للفاصلة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بما في التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع ما جعلهم ماعوضا عن الفعل لان لما كانت في الاصل لم ثم زيد عليها ما فصار لما وذلك نحو قول الشاعر «ازف الترحل غير ان ركابنا * لما نزل برحلتنا وكان قد» اى وكان قد زالت * (حرفا الاستفهام) اى طلب الفهم وهما (الهزة وهل) فقط واما قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فلغة في هل بقلب الهاء همزة و (لهما) اى للهزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمهما في حيزهما) لوجوب تقديمهما عليه (لدالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذ هما لانشاء الاستفهام (كما مر) في الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة (الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول الهزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم و) عند دخولها (في) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهزة عليهما حال كونك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان الهزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المص وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهزة اعم تصرفا فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة الى الهزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حال (شدوذ) اى الاستعمال الغير الفصح كما صرح في المفتاح (وذلك لان اصلها) اى اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) الحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (في قوله تعالى «هل اتي على الانسان» اى قد اتي) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز جملها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى) اى قد (من لوازم الافعال)

ومختصة بها (فان) جواب لما (رأت فعلا في حيرها) اى وجدته في مكانها
(تذكرت عهودا بالحمى) جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من
الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحت) وهو اما بالتخفيف من الخو بمعنى الميل
او بالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وما تفته)
الترتميه وضمته الى نفسها (وان لم تره في حيرها) اى لم تجده في مكانها (تسلت عنه)
تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق
مع المعشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والترك ولما كان قول
المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينهما وبين الهمزة في جمع
التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها
فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال ((والهمزة
اعم تصرفا)) اى من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله
((اى التصرف فيها)) يعنى الهمزة وقوله ((باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالها)) قيد
للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه
يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله لا تصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من
التصرف فى هل) خبره ((تقول)) هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة
دون هل وعدمها هنا اربعة احدها ما ذكره بقوله تقول ((ازيدا ضربت)) ملابسا
(بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيرها
لمسبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيدا
ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل فى حيرها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشدوذا للعلة المتقدمة ((و)) الشانى ما ذكره بقوله
((تقول) منكرا) (انضرب زيدا) الحال ((هو اخوك)) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى
الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من
قبيل الانكار التوبيخى وهو ان يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان ينبغى ان يقع وفاعله
معلوم نحو «اتعبدون ما تفتحون والله خلقكم وما تعملون» وقد يجئ للانكار الابطالى
وهو ان يكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب نحو «افاصفاكم ربكم بالبنين» ومن حيث
كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لوجوه الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان
يقول باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا)
الى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى
للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى
الانكار الابطالى بخلاف ارضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله ارضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه
(وهل)

(وهل ضعيف في الاستفهام) هذا من تمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها
 فرعافيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) في الاستفهام لكونها الاصل
 (فيه) كما تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين (ازيد عندك
 ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذهى مختصة بها (فانه) الحال والشأن
 (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد
 المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
 والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انصب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم
 خصصوا الاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا يردانه لا يدل على عدم جواز جعل
 هل معادلة لام المتصلة بل على عد الانسبية فتأمل (وتقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة
 المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها)
 اى ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستئناف سؤال
 آخر) (المنقطعة المقدرة بـ) بل و (الهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد
 عندك ام عمرو) لا تعدد فيه اذهو (في تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن
 زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو (و) الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اى تاليا لقوله
 تعالى (ثم اذا ما وقع) آتمته (و) قوله تعالى (افن كان) على بيته من ربه (و) قوله تعالى
 (او من كان) ميتا فحييناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من
 الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا
 لدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضى كمال التصدير
 وهذا عند الجمهور خلافا للزحشري فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه
 مناسب للمعطوف فيقدر في مثل افلا تعقلون اجنتم فلا تعقلون وفي نحو او لا يعلمون اجهلوا
 ولا يعلمون وقد قال الرضى الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدارا لجاز
 وقوعها في اول الكلام من غير ان تقدم ما يصلح العطف عليه مع انه لم يجز في الاستفهام
 الامنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) (اى بخلاف هل) متعلق
 بقوله تقول ازيدا ضربت الى آخره فيكون قيذا في الكل يعنى انك لا تقول هل في هذه
 المواضع فقول الش (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اى لا تقول
 هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تصرف تصرفها) اذا الفرع لا يتصرف تصرف
 الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهى مرادة عند القرينة كقول الشاعر «فوالله لا ادرى
 وان كنت داريا * بسبع رمينا الجرام ثمانيا» يعنى ابسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل
 (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشئ والترامه وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهى من اضافة الدال الى المدلول اى
 الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو واما)
 بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اى لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

عليه (المأمور) من انها تدل على نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال) اى حصول مادخلت عليه في الاستقبال (وان دخل على الماضى) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعاً نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقدينه الش بقوله (يعنى هى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (لماضى وان دخل على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفى بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال ولو للمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى) يعنى ان المبالغة الموجودة فى النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمى اكرمك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصده (ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلافراق بينهما (وكذلك لو للمضى على ايها دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل او الماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فهما (بمعنى واحد) بلافراق (اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وعلى هذا يكون معنى العبارة فى النسختين واحدا وقوله (وقد تسعمل كان فى المستقبل) اشارة الى ان لو تجىء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى «ولا لامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم») فان المعنى والله اعلم ان لاتعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يودا المجرم لو يفدى ولا يجوز ان تكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الش الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تسعمل (لانفاء الثانى لانفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتهى الامر ان وكان انتفاء الثانى وهو الاعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضى) اذهى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعليق وهو بمعنى على اوسببية وقوله (مقدر فيه) باجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى اى

اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود
 والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدرا)
 مفروضا (فى الماضى كان متقيافيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذ كان كذلك (فيلزم لاجل
 انتفاءه انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى
 التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط
 ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتنى لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علق
 حصول الاكرام) وهو المعلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى
 على فتكون متعلقة بعلمت او سببية اى بسبب حصول (مجيء مقدر) وهو المعلق عليه (فيه)
 اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق
 عليه يلزم (انتفاءهما) اى المعلق عليه حال كونهما (معاً) اذ المعلق عليه وهو حصول
 المجيء المقدر فى الماضى منتف وبانتفاءه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و)
 يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء) يعنى ان انتفاء المجيء سبب لانتفاء الاكرام
 وهو مسبب وناش عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيده اشارة الى انه لا يلزم
 كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى «لو طار ذو حافر قبلها لطارت
 ولكنه لم يطر» والحاصل ان معنى لو المطابق هو التعليق الخصوص وان انتفاء الامرين
 وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالترامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما
 للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل
 لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى
 المطابق مقامه ووضعوه موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (واستعمال
 لو بهذا المعنى) اى الالترامى المتقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على
 قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى
 لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقدر وقوله (مع انتفاء
 اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم
 (على انتفاء المزموم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المتقدم وذلك (كقوله
 تعالى «لو كان فيهما» اى فى السموات والارض) (آلهة الا الله لفسدتا) مثل بهذه الآية الكريمة
 استظهار المقام (فان لو ههنا) اى فى الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد من الجمع
 (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى
 (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو المزموم ثم ان
 الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم
 الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الالهة
 فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء

الاول (ولم يدرك) عطف على توهم اى لم يدرك المصنف ان استعمال التعليق غير استعمال الزوم
(ان ما ذكره) اى من الزوم (معنى يقصد اليه) اى يقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء المزوم المجهول) كالعدد (و) لم يدرك ايضا (ان المعنى
المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر) كسببية
انتفاء المجئى لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان
كذلك (فلا يتصور هنا) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك
اذا قلت لو جئتنى لا كرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن
مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجئى من انتفاء الاكرام) كما تقصد
فى صورة الزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد
هذا الامر العجيب (و) الحال (كلالا انتفائين معلومه) اى المخاطف ثم ان الشارح اضرب
عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئى)
اى مسبب عنه لا غير وحيث لا استدلال فتدبر* ولمافرغ من التكلم على هذا الاستعمال
الثانى للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ
مؤخر (ثالث) صفته (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف
الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فيربط) مبنى
للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشئ الذى
اراد بيان استمراره (بابعد النقيضين عنه) اى ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين
منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين وذلك
(كقولك لو اهاننى لا كرمته) حيث ربطت الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهى ابعد
النقيضين عنه (ليان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور
(فانه) الحال والشان (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد
النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه
(لايستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين
منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) (اى ان ولو) يعنى
يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية
او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان
الفعل لفظا (كما فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك ولو ضربت
ضربت ولو تضربت اضرب (او تقدير) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى «وان
احد من المشركين استجارك» و) قوله تعالى «قل (لو انتم تملكون)» الاولى مثال لان والثانية
للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية (ولو
تملكون انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم)
اى

اى فى الآيتين (مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسا بفاعلين لما بعدهما بل
 فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل منهما
 ولما كان فى فاعلية اتم نوع خفاء بسبب الانفصال ورماتوهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل
 مع الفعل وانما هو تأكىد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا للتوهم فقال (اما احد فظاهر)
 اى فكونه فاعلا ظاهرا (واما اتم فلانه كان ضمير امتصلا مستترا) قال السيليكوتى الصواب اسقاط
 مستتر الكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمازنى فانهما قالوا لو او حرف و الفاعل
 مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك الضمير المتصل
 (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكىد الفاعل الفعل
 المحذوف) دفع للتوهم اى ليس اتم فى الآية تأكىد للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو
 تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى
 معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه اننا لنسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة
 بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لا متناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل
 (ومن ثمة) (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما) يعنى من حيث ان لو يلزم دخولهما
 على الفعل لفظا او تقديرا (قيل) اى قال النحويون (بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها)
 الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرهما (لانه) (اى ان)
 الذى هو حرف تأكىد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل
 المقدر بعدلو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا
 من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبني انك
 قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث
 انهم اذا حذفوا الفعل بعدلو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزاموا ان يكون خبر ان فعلا
 ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل
 بقاء المخاطب ولم يقولوا لو انك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق)
 وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب
 بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبر ان هو الافراد) تعليل للياقة وقوع منطلق خبرا اذ
 هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون)
 (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض)
 (من الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك
 يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح
 ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة
 اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو
 (لا بدله من) فعل (مفسر) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو اتمت تملكون (وان) اى وكلمة ان

التي دخلت عليها لو في قولهم لو انك انطلقت (لكونه دالة على معنى التحقيق والثبوت)
وضعا (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال
فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كما ان جلة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو)
فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل
المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع) فيه (خبرا)
اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو
ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
(عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى يتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى
عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الايتان بالفعل فى خبر
ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)
كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر
«وان كان» الخبر اسما (جامدا) كالجر فى قولك لو انه جركان جادا بحيث (لا يمكن اشتقاق
الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا)
حيث لم يمكن الايتان بالفعل (لتعذر) (اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر) لضرورة
عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى «ولو ان ما فى الارض
من شجرة اقلام») تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الايتان فيه بالفعل حتى
(فيوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولما نهى المصنف من الكلام على
ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال «واذا تقدم القسم»
بفتحتين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح
له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان محذوف
لفظ زمان وان المراد بان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه
ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى) وعمله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان)
وقد ذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز
فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فيما
تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا
فتأمل (واحتز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل
(بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان
تأتى آتاك وقوله «على الشرط» من تمة كلام المصنف ولما كان قديتهم تعلقه بما قبله
من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله «لزمه الماضى» جواب اذا
وفسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير
للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف
لزوم

لزوم الكل للجزء (لفظا او معنى) تعميم في الماضي (ليكون) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيطابق اى الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسطور بما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كراى في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لكونه اهم دليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه القابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى وامان جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليقين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتنى) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثل الماضى لفظا) اذ لفظ اتيت ماض (اولم تأتني) عطف على اتيتنى وهو (مثل الماضى معنى) لان تأتني وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه لماضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى في خلاله واثناؤه والباء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كما سيأتى في قوله ان اتيتنى والله لا تينك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخيرها لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله في قوله انا والله ان تأتني آنك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امر ان احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثاني (ان) (يلغى) (القسم ويعتبر الشرط) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالإعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جازان يعتبر ويلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط به على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جازان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد في الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتني آتاك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوبا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشر على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجال ثم ذكر مالم يكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يردده الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشر على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفاوا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة في كونه نشره لكن نشره على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفاعلى حدة فلا يكون شئ من المثالين نشره لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول ولا شك حينئذ في اشتغال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثاني وهو ثاني الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روعى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف (وان

(وان اثبتني والله لا تينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم يخالف المص صنيعة الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورد ههنا بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذي اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كافي هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم * فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان اثبتني حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا تينك وبعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثانى) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز (الغاء) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثانى) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في اللف قدم اعتبار القسم (ففي كل من المثالين) وهما انا والله ان اثبتني وان اثبتني والله (يقع من حيث المعنى الثانى) اى بالنظر الى المعنى الثانى الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفي المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من جملة على المعنى الثانى لوجود الاختلاف في الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان رعاية) اى ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر في الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثانى (على تقدير تقدم اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشريهما) اللذين احدهما المثال الاول والثانى والثانى الاول (من حيث مثاليهما) قيد للنشر

ولما فرغ من ذكر القسم المفوظ شرع في حكم القسم المقدّر فقال (وتقدير القسم كاللفظ) (أي كاللفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كملفوظه في صدر الكلام) أي او المعنى ان تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم في الشرط) تفرّيع عليه يعني انه لما كان تقديره كملفوظه لزم في الشرط (الذي بعده المضى وكان) أي ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (لئن اخرجوا لا يخرجون) (أي والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) أي الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) أي ورد قوله لا يخرجون في النظم (الجزم بخذف النون اولى به) أي من وروده بالنون مرفوعا (أي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى) (وان اطعموهم انكم لمشركون) (أي والله ان اطعموهم انكم لمشركون فالشرط) أي قوله اطعموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) أي اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان اما فقال (واما للتفصيل) (أي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر) يعني انه موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجهل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قولك جاءني اخوتك) هذا مجمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشرفا عرضت عنه واهله) أي واهل المتكلم هذا المجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يخذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسره فلا يقال زيد اضرب ولا زيدا فضر به بتقدير اما فاما وقع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فينبذ عدم التقدير مما لا ينبغي انتهى مانقله العصام عنه (وقد جاءت) أي كلمة اما (للاستئناف من غير ان تقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح اللب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فينبذ حمل الشارح على الاستئناف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجهل) المذكور او المقدّر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على ان ضده الآخر مذكور تقديره (لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى) «فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه» فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدّر أي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها التشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط

اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعددها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الآخر (سببية الاول للثاني) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فاننا اكرمه واذا لقيته فاننا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعل حين الاتيان بالفاء طرفين جاريتين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الطرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا في العصام ثم ذكر هنا خاصة اخرى لامادون الاولين فقال (والترنم حذف فعلها) اي يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض بينها) (اي بين) كلمة (اما) (وبين فائها) اي وبين فاء اما (الواقعة في جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء في الحقيقة للجزء فقولوه عوض فعل المجهول وقوله (جزؤ) نائب فاعله يعني جعل (مما في حيرها) (اي حير فائها او حير اما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على التفسير الثاني بانه لم جاز ان يرجع ضمير حيرها الى اما قال (لان حير الفاء ايضا حيرها) اي حير كلمة اما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان ذلك الجزء مبتدئ نحو اما زيد فنطلق) حيث قدم زيد الذي هو المبتدأ الواقع في حير الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اي تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني ان ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه) يعني لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع في حير الفاء من المعمول الذي جاز تقديمه على الفاء وابانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم او لا (وهذا) اي ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمنع تقديمه مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد) (هو) (اي ما وقع بينهما وبين فائها) (معمول) (الشرط) (المحذوف) لانه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله (اي معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى العاملية ومصدر المجهول بمعنى معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) (فان تقديره على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شئ واقم اما مقام مهم او وسط) اي جعل (يوم

الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها) واما جعل ذلك
(لثلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير
(على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل
الشرط) الذى هو يكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط)
اى الذى هو مهما يكن وبقي ظرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان ما بعد الفاء
لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما ولا ثم شرع فى نقل المذهب الثالث الذى هو
التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يحز فقال (وقيل) (القائل المازنى) حيث ذهب الى
انه (ان كان) (ما يتوسط بين اما وفائها) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة
فزيد منطلق (فن) (قبيل القسم) (الاول) (وهو) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون
المتوسط جزءا جزءا وقدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا) (اى وان لم يكن
جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى
الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها) فانه
لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اى
فيكون من (قبيل القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف (وهذا القائل مير بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اى وبين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا
القائل بهذا التمييز (لما) اى اعطى لها خاصية (قوة رفع حكم الامتناع عن
الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها
فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى
مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمول لا منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره) اى يكون تقدير الكلام (على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم
على الفاء وجعل متوسطا (بين اما والفاء لما ذكره فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد
فنطلق) اى فهو منطلق (فارفع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان ولا) اى
قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع جزءا من الشرط فتقديره
(مهما يكن زيد فنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق
خبر للبند المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذى هو
يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار
اما زيد فنطلق فزيد) اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى
لانه

لانه مرفوع بالابتداء ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يردده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر المحذوف (على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعني نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الاعلى تأويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شئ آخر مضرو هو انه (يوهم جواز اما زيدا فنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم) الجمعة (بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلا خلاف*) ثم ان المصنف لما اکتى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبل ما (يكون الواسطة بين اما وفاتها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرة*) (حرف الردع كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص «فلان يبغضك» فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك («كلا» ردعالك) اى زاجرالك ومانعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفي العصام ان هذا مثال لرد الخبر ونفى خبره يعني لانه رد لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقد يكون بيانا لكون الخبر الذى اتى به المتكلم منكرا في نفسه كقوله تعالى «واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا» (وقد يجىء بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك «افعل كذا») وتجب له بقولك («كلا» اى لا يجب) يعني لا ينبغي ان يجب (الى ذلك) اى ما امرتني به (وقد جاء) (اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعنى ثبت ما يقال ثبوتا والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يحباب القسم (كقوله تعالى «كلا ان الانسان ليطغى») اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يحباب ايضا به نحو قوله تعالى «كلا بل تحبون العاجلة» (واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى) يعنى

على الالف (ليكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فيبينها مناسبة لفظية (ومناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقوله بتحقيقا لضده) يعنى كأن الله تعالى فى قوله « كلا ان الانسان ليطغى » لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم طغيانه * هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز ان يكون الشانى اسما على ماتصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت بان (فلم يخرجها) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى حقا (عن الحرفية *) (تاء التأنيث الساكنة) وأشار بقوله (لا المتحركة) الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت وثمت فيه تاء تأنيث مع انها قد دخلتا على رب وثمر وهما حرفان اللهم الان يقال ان قوله « مختصة بالاسم » بناء على عدم الندرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولولم يقيد المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكأن العصام اشار الى ان ما علمه الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما تلحق تلك التاء بالماضى (لتكون) اى لقصد ان تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله (لتأنيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون مفعول ما لم يسم فاعله (بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه) وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم (اى الاصل فى الاسم) (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فنبه) اى فايد ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ما لحقت به) اى على ان ما لحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى وارىدان ينبه بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ما وليته التاء من الاسم معربا وانما جاز التنبيه به (لانهم) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف الاخير مما تلحقاه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الخاقهبا قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى المسند اليه اسما) (ظاهرا غير) (مؤنث) (حقيقى) فانه ان كان اسما ضمير ارجعا الى مؤنث

حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فمخير) (اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (اوفهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والايصال) يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستر المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مشترك وظرف مستقر (و) لما ورد صاحب المتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخير فى التأنيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الانها) اى لكن هذه المسئلة قد (ذكر فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمعى المذكور والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النساء) (ضعيف) (لعدم احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند (اوسماعيا) مثل شمس ولولم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلامة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومع انها لو الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضماير) اى لم تكن تلك الواحق ضمائر (لثلايلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا مذكرا او مؤنثا (كثناء التأنيث) او كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى شرح الرضى هذا) اى ما ذكر من التوجيه (ماقاله النحاة) واليه ذهب المصنف (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضماير قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان تجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة فى مثل هذا الابدال مامر) اى فائدته مرت (فى بدل الكل من الكل) وقوله (او يكون) عطف على مدخول من فى قوله من جعلها يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والغرض) اى يجوز ان يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا (كون الخبر مهما) اى الابهام اولا والتصريح ثانيا وهو غرض صحيح عند البلغاء (التونين)

ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه فقال (فى الاصل) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر نوتته) يعنى يقال نونت زيدا مثلاً (اى ادخلته نونا) فكان التنوين على هذا فعل المتكلم فالتكلم ممنون بكسر الواو وزيد ممنون بفتح الواو والتنوين آلة لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه (ينون الشئ) فوضع له وضعاً عرفياً فسمى مابه ينون الشئ (اعنى النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعاراً) اى لقصد الاعلام (بحدوثه) اى بحدوث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من) معنى (الحدوث ولهذا) اى ولكون الحدوث والعروض مستقرا فى المصدر (سمى سيبويه المصدر حدثاً وهى) اى التنوين انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح اهل العربية (نون ساكنة) (اى بذاتها) يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذ كان كذلك (فلا تضرها) اى لا تضر لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عاد الاولى وهى) اى النون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدنو) نون (لم يكن وامثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التنوين فصار التعريف شاملاً للاختلاف (فاخرجهما) اى اراد المعرف ان يخرج ما ذكر (بقوله) (تتبع حركة الآخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه النونات) المذكورة (اواخر تلك الكلمات لا) انها (تتابع حركات اواخرها) فان النون الساكنة من مثلاً هى نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها) اى لحوق نون التنوين (به) اى بالآخر (من غير تحلل شئ) بينه اى بين الآخر وبينها اى وبين النون الساكنة (وههنا) اى ولوقال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلاً متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر) يعنى لانسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقاً بل المراد منه بقريضة التبادر هو الحرف الاخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الآخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تنوين التزم فى الفعل) (لالتأ كيد الفعل) يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الاخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلية عليه لالتأ كيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأ كيد الخفيفة) لانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلم يكونا غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج الى الاخراج

(ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيده الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به (فان المراد بتبعيتها حركة الآخر) ليس مجرد وجودها بعدها بل (تطفلها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الآخر (في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين في بيان انواعه فقال ((وهو)) (اى التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جاز تأنيثه باعتبار انه نون ساكنة ((للتمكن)) (وهو) اى التنوين الذى يكون للتمكن (ما) اى تنوين (يدل على امكانية الكلمة) يعنى على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسر به قوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كون اسميته محققا ثابتا قويا بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعلتين (المعتبرين في منع الصرف) او بما يقوم مقام العلتين في منع الصرف (وحيثند) وحين اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (في غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل اتوين في غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن ((والتنكير)) اى وهو التنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فاوجد في المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (الدال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنوثة فانه اسم فعل استعمال بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما في وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب في اى سكوت كان وفي اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا في وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير ممنون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا في هذا الآن فلا ينافى سكوتك في غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فقطضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين في نحو احمد و ابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صر فهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن) قال الشارح الرضى «وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا» فاقول التنوين في رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تحض للتمكن) يكون لمحض التمكن ((والعوض)) اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها

(كيومئذ) اى مثل التنوين في مثل يومئذ وكذا في حينئذ وليئذ (اى يوم اذ كان كذا فالיום مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى بأخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (للتاتبى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل و (جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى كذا قولك مررت (بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين المقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم) وهو نون مسلمون (كسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه) اى فى مثل لفظ مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا لبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للممكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للممكن لزال) كما زالت فى مثل ابراهيم واجد فان لفظ مسلمات غير منصرفة (للعنتين) اى لوجود عنتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التنكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولاتنوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذفت المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولاتنوين الترنم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم (لوجوده) اى لان تنوين الترنم مشروط بكونه فى آخر الايات والمصارع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الايات والمصارع) يعنى انه يوجد فى الاوائل والواسط (فتعنى ان يكون للمقابلة) اذالم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لحمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترنم) وفى الصحاح الترنم بفتحين الصوت وقدرنم من باب طرب وترنم اذا ردد صوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الايات والمصارع لتحسين الانشاد) وانما

اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باسعنائته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب التحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك التردد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريح وان كان حقوقها للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها) اى فى اثناء الابيات والمصاريح (جائزابل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاواخر (لان محل التغنى به) اى بالتنوين (انما هو الآخر) وانما انحصر فى الآخر (لثلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع فى اثنائها يلزم الخلل فى سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريح ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لثلا يختل يعنى وقوعه فى اثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعانى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى الترنم (اما لحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رأية (متحركا مشبعا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (لواحد) وقع فى بعض النسخ واحدا وعلى هذا يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا لاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لا طلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) التى يترك الحسن (بامتدادها) لتكون الثلاثة حروف مد (ولحوق التنوين) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) اى بالنون (كما فى قول الشاعر

« اقلى اللوم عاذل والعتابين * وقولى ان اصبحت لقد اصابن »

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع قمحها) ان قمع الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوض) اى ثم عوض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند التغنى تنوين الترنم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل يفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما فاعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا ببنى (واما) اى تنوين الترنم (ما) (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) اى تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع امتداده) اى ولا ممتناع الامتداد به وانما امتنع الامتداد (لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتييسر) متعلق بتحصل يعنى لا يتييسر (امتداد

الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر

«وقاتم الاعماق خاوى المحترق * مشتبها الاعلام لماع الخفقن»

فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعني قاف المحترق في آخر المصراع وقاف الخفق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اي في المذكورة في الآخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحركات) اي القاف في الكلمتين (عند التغمي بالفتح) اي في لفظ المحترق (او الكسر) اي او بالكسر في لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المحترق والثاني الخفق (واحلق بها النون فقليل المحترق والخفقن) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه محذوف اي قطعت اوسلكته والقاتم المكان المظلم المغبر من القاتم وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المغارة والخواوى من خوى البيت اذا كان خاليا والمحترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذي تخترقه الريح وتمرفيه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لا شئ فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والملاع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اي المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمم مظلم الجوانب في المغارة اي بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار مشتبها الاعلام اي ملتبس غير متميز لملاع السراب قطعت (ويسمى هذا القسم من التنوين العالي) اي التنوين العالي (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسميه المسبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اي وزن البيت الذي لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لآبازاء معنى من المعاني) واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخرى في اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي كافي تنوين الترنم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بحيث لا تشبه الفعل الذي هو مبنى الاصل وبخلاف تنوين التذكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين (ويحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اي التنوين وجوبا) يعني انه يحذف حذفاً واجباً لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (موصوفاً بآين) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافا الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو جاءني زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف

بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوفاً ثابت (لكثرة استعمال ابن بين عليين احدهما
 موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية
 (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظاً) مطلوباً (بمحذف التنوين من موصوفه وخطا)
 اى كان تخفيفه مطلوباً ايضا من جهة الخط (بمحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن
 فلان لانه كناية عن العلم * ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعنا
 (لغير العلم او كان) نعمت العلم لكنه لم يكن مضافاً الى العلم بل كان (مضافاً الى غير العلم نحو جاءنى
 رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن
 عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافاً الى غير العلم فان
 الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل
 فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلّة الاستعمال *
 ويعلم من قوله موصوفاً انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبراً (نحو زيد ابن عمرو)
 انما يكون هذا مثلاً لبقاء (على ان يكون ابن عمرو خبراً عن زيد * وحكم الابنة حكم الابن) فيقال
 هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرنا) هـ اى من حذف التنوين من اللفظ (الافى حذف همزتها)
 اى همزة ابنة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى
 وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى
 بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العصام ان
 فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظر لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طولت
 لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو كان طالب
 التخفيف لاستعمل بها انتهى * (نون التأكيّد) (قسمان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيّد مبتدأ
 وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة
 (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذلم تكن مبنية على الحركة وقوله
 (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون
 الضمة والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة
 اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله (مع غير الالف)
 كاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله (اى
 غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضر بان
 والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة)
 تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلاً بين النونين فاضافة الالف الى
 الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضر بنان فانها) اى
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين
 المقارنة بهما (لشبههما) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان

الخواص لهما مشتركتين فقال (تختص) (اي نون التأكيدي) مع قسميه مطلقا (بالفعل
المستقبل) والباء ههنا داخلة على المتصور عليه يعني نون التأكيدي مقصور على الفعل
المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله
(في) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب للامر ولمفرد المخاطبة له ولجمع
المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكسرها للثاني وبضمها للثالث وفي
ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين (والنهي) اي ويختص بالمستقبل
الكائن في ضمن النهي (نحو لاتضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق (والاستفهام)
اي وبالمستقبل الكائن في ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمني) (نحو ليتك تضربن)
(والعرض) (نحو لاتنزلن بنا فاصيب خيرا) (والقسم) اي وبالمستقبل الكائن في جواب
القسم (نحو والله لاعلمن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين
(في جميع هذه الامثلة * وانما اختص هذه النون) اي نون التأكيدي مطلقا (بهذه المذكورات)
اي بالفعل المستقبل المذكور في ضمن المذكورات (للدلالة) اي التي تدل (على الطلب)
فان الامر والنهي لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمني لطلب ما يتمناه والعرض
لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضي والحال لانه) اي لان نون
التأكيدي (لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اي نون التأكيدي) يعني لحوقها (في النفي)
(فلا يقال زيد ما يقوم) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعني لا يقع في النفي استعمالا
الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه (خلوه) اي تخلو النفي (عن معنى الطلب وانما جاز
قليلا تشبيهه) اي للنفي (بالنهي) (ولزمت) (اي نون التأكيدي) (في مثبت
القسم) (اي في جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من
قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اي مثبت جواب القسم وانما
لزمت النون (لان القسم محل التأكيدي فكيف هو ان يؤكدا الفعل بامر منفصل عنه وهو)
اي الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدا يعني انهم لما كدوا
الفعل بالقسم الذي هو امر منفصل عنه كرهوا ان ينحصر التأكيدي به من غير (ان يؤكده)
اي الفعل (بما) اي بشيء من مؤكداه (يتصل به) اي بذلك الفعل (وهو) اي المؤكد المتصل
(النون بعد صلاحيتها) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اي لقبول النون وذلك
بان يكون مثبتا به اشارة الى وجه تخصيص الزوم بالمثبت (وفي قوله لزمت اشارة الى ان
زيادة نون التأكيدي فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت
النون في الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى «ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون» يعني
فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف اوجار
مقدم عليه فادة النقص مثبت لكن تعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اي نون التأكيدي)
(في)

(في مثل ما تفعلن) قوله (اي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني ان المراد بمثل ما تفعلن كل شرط أكد (حرفه) اي حرف ذلك الشرط (عما) اي بلفظ ما سواء كان التأكيذا لازما كما في حيثما واذما او جازما كما في ان ما واما كثرت في مثل هذا (فانه لما أكد الحرف) اي حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا تأكيده الفعل ايضا) اي كتأكيده حرفه (لئلا ينتقص المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصلى الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه وحقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ((وما قبلها)) (اي ما قبل نون التأكيده خفيفة كانت او ثقيلة) ((مع ضمير المذكرين)) (وهو) اي ضمير المذكرين (الواو) يعني اذا وقع كل من النونين مع الواو الذي هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذي قبلها ((مضموم)) وانما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجهها حذف الواو على مذهب من قال ان يكون التقاء الساكنين على حده اي على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اي اللذان التقيسا (في كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما في كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اول ثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعني ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة) وهذا يكون وجهها حذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اي في كونه على حده (ما ذكر) اي كونه في كلمة واحدة وقوله ((و)) ((مع ضمير)) ((المخاطبة)) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذي يقع قبلها ((مكسور)) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اي على الياء التي حذفت اما لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة ((و)) ((ما قبلها)) ((فيما عدا ذلك)) (المذكور) اوفي ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اي ما عداهما (الواحد المذكر غائبا كان) اي ذلك الواحد المذكر (او مخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها ((مفتوح)) وانما فتحت (طلبيا) اي لقصد الطلب (لخفة وظاهر) يعني ومن البين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما) اي مع كون حكم النون في التثنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) ((وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان)) اي يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء عنه) اي عن حكم ما ذكر (فتقول في المثني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني انك تقول في المثني (اضربان باثبات الالف) اي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في السكنتين وانما غير

الحكم ههنا (لثلا يشته) اى لثلا يكون شبيهها بحذف الفه (بالواحد واضربشان) اى
وتقول (فى جمع المؤنث) اضربنان (بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكىد لثلا
يجمع ثلاث نونات متواليات) احديهما نون جمع المؤنث والاخرى نون التأكىد المشددة
فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال ((ولاتد خلهما)) اى
التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتد خل التثنية وجمع المؤنث (النون)
((الخفيفة)) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
بانها لاتد خلهما بمعنى لايحو دخولها لانه لودخلت عليهما لزم التقاء الساكنين
(على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم
وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول
حرف مدو الثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لافى المخففة ((خلافا ليونس)) يعنى
خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يحجر التقاء الساكنين)
وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على غير حده (معقرا) اى
مسوغا وجائزا وقوله معقرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اى يجعله
معقرا عنه فى دخول الخفيفة ((كما)) كان معقرا (فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجبر
فى الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع
الساكنان احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو
نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله
(و) هو (ليس) رد لقول يونس يعنى ليس تجوزده قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان
فى النون معاملتان احديهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال ((وهما)) اى النون الثقيلة
والخفيفة ((فى غيرهما)) اى فى غير التثنية وجمع المؤنث ((مع الضمير البارز)) اى واو جمع
المذكور وباء المخاطبة ((كالمنفصل)) اى كالكلمة المنفصلة يعنى حكمهما حكمهما (يعنى) تفسير
لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به انه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة
معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضمنا وكسرا)
تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النونين) اى عند ارادة
الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى كلام
المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع الشئ وجمع المؤنث ما ذكر)
وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم
دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير
التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (امام مع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل
الذى فيه ضمير بارز (شئان) احدهما (جمع المذكور) اى واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكور نحو اغزو ارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيد (مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعنى فكما حذف الواو والياء اذا انقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك (فتقول) نحو (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتهما مع الكلمة المنفصلة فى اغزوا الكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن و ارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو (اغرن وارمن يا امرأة) يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع ياء المخاطبة (بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضمت الواو المفتوح ما قبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (فان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضمير البارز وهو) اى عدم كونه مع البارز واقع (فى الواحد المذكور نحو اغزو ارم واخش) (فكالتصل) (اى فالنون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات) اى المحذوفة قبل حقوق النون (وقتها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت برد اللامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير البارز كالتفصل) (قيل هل ترين) اى بفتح الراء بكسر الياء لا بحذفها (فى هل ترى كما يقال هل تريان) اذا كان بالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لانه بالفتح كما يفتح مع المتصل) (و) (هل) (ترون) اى وقيل ايضا هل ترون (فى مثل ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيد (والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) (ترين) اى وقيل هل ترين يعنى بكسر الراء والياء (فى) مثل (هل ترين باسقاط نون الواحدة واثبات الياء وكسرها) اصله ترينين يعنى فى مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالثالثين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالتفصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين فى هل ترى

(لا على ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا عطف على الثاني يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب (اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة) اى التى حذفت للوقف (كما يرد) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اغزوا) (واغزن) اى ومن ثمة قيل اغزن (فى اغزوا) بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل (اى بحذفها) (اغزوا القوم) فانها كالتفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (فى اغزى) بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم تورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما معا غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالم متصل) وهو هل ترين واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (الحففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون المراد (اى لالتقاء الساكن الذى بعدها) يعنى هذه النسخة مجعولة على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين) اى وقع فيه والحففة تحذف للساكنين فتح يربى باحد الساكنين النون الخفيفة وبالاخر ما وقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول الشاعر) «لا تهين الفقير علك ان* تر كع يوم ماو الدهر قدر فعه» اى لا تهين) يعنى اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبتحريك النون بعدها بالنون الخفيفة (حذفت النون الخفيفة لالتقاءها) اى لالتقاء تلك النون (اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها) وهى فتحة النون (لتدل) اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون الخفيفة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير) يعنى بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر كما فى امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر (كما يحرك التنوين) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن يحركون ذلك التنوين بالكسر ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (قرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون الخفيفة والتنوين (وانما لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا الامر (حطا) اى لقصدا لخط (لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله فى البيت لا تهين بمعنى لا تحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لا تحتقر الفقير عسى ان تركع وتذل يوما والزمان رفعه واعره فيستغنى هو وتقنقرنت لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا الحففة) (فى) (حال) (الوقف) (على ما لحقت) اى على حرف الحقت تلك النون (به) اى بذلك الحرف (تحقيقا) اى لطلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او كسر ما قبلها) اى ما قبل النون الخفيفة (كما تحذف التنوين لذلك) اى للتخفيف (فيرد) اى فينبذ

يرد (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا (لاجل الخففة كما) اى حال هذا
 كحال ما (اذا الحقت الخففة باغزوا) اى بنحو اغزوا (واغزى وقلت) اى وارتد ان تلحق
 بهما الخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرهما
 (بحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن
 واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه) اى
 التنوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والخففة
 ليست بلازمة) يعنى اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما يريد عدمه فى الوصل
 بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها
 لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذالم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف
 واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وعدم لزوم النون (بفعل) اى لاجل هذا جعل
 (للزوم مزية) اى اريد ان يعطى للزوم فضيلة زائدة وهى (بابقاء اثره على ما ليس بلازم)
 (و) (الخففة) (المفتوح ما قبلها تقلب الفا) (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله
 تعالى وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لنسفعا بالناسية (تشبهالها) اى لقصد تشبيه الخففة
 بالتنوين فان التنوين اذا افتتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو
 اصبت خيرا) هذا مثال لما قبح (واصابني خير واختم لي بخير*) ولما ختم الشارح آخر امثله
 بالخير تفاؤلا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا* ولا تلحق بنا من
 تبعه شرورنا) اشار به الى ان الشرور تابع كثير او قوله (ضيرا*) لفتح الضاد وسكون الياء لغة
 فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار
 بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجعل نونات نقائصنا) وفيه تلخيص الى ان الاعمال
 السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص
 المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبار (فى موافق
 الندامة* منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهجزة وسكون اللام وان يراد به
 الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه ممدود ومثل
 الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب واشار
 بقوله (على نهج الاستقامة*) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعدته
 بقولك فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهجزة من التألف والمعنى
 اللهم وقفنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من
 كلمة شفاعته فى محوار قام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لا تنفع فى حقه
 شفاعه الشافعين فقله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية*) والجملة صلة من قوله (وعن مضرة)
 معطوف على قوله فى محو يعنى كلمة شفاعته عن مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية*)
 ولا يخفى مافى قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل
 على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه* وعلى من تبعهم من زمرة

احبابه * قد استراح من كد (وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم) (الانتهاء *
 هو الشروع بمعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكميد يعني كنت بعد اتمام
 التسويد محزوناً على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لي اتمام
 التبييض ايضا فزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض *) وقوله
 (العبد) فاعل استراح يعني نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو
 الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد رحمه الله بجام من قصبات خراسان اشتغل اولاً
 بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري
 وصحب مع خواجه غيبه الله السمرقندي وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة * وقيل لما
 توجهت الطائفة الاردنبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى
 ثم قتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب * وتاريخ وفاته « ومن دخله كان آمناً »
 (وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعواض والاعراض * ضحوة
 السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة *
 من الهجرة النبوية عليه افضل التحية *) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم * اكل
 الله نقائصنا بجرمة البيت المحرم * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له
 ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * في اليوم الخامس والعشرين
 من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد
 المائتين بعد الالف اصلح الله من سائح غلطات كتابه * وافاض انوار
 عنايته على من اصلح سقطات حروفاته * وارجو من الله الذي
 اعرب السنة الانسان * وبني له بيتاً في جوفه وعلمه البيان * ورفع
 درجات الذين اوتوا العلم بما خصهم بعناياته * ونصبه
 خليفة في الارض بمناصب علمه ودر اياته * وخفض
 دركات الجبهة بخفوضات افعاله * واحصى ماصدر
 عن الانسان من الفاظه واقواله * ان يخلص
 من قبضة النفس الجامي * وان يحرم على
 النار برحمته الجامي * بجرمة حبيبه
 الذي لا يرضى * واحدا من امته
 في النار حيث قال ولسوف
 يعطيك ربك فترضى *

م م م

م م

م



مستحق
تجارت
مستحق
تجارت

